

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 30 العدد 4 2002

أبحاث

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٢ - ١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا

مجلة العلوم الاجتماعية
Journal of the Social Sciences

إصـــــــــدار ٢٠٠٦
جامعة الكويت – مركز النشر العلمي
دولة الكويت

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت. هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية



مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

المجلد 30 – العدد 4 – 2002

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. وتصدر المجلة أربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01.kuniv. edu.kw/˜jss

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 30 – العدد 4 – 2002

افتتاحية العدد

بقلم: احمد محمد عبدالخالق*

يصدر هذا العدد في مناسبتين كريمتين، أولاهما عيد الفطر المبارك، أعاده الله على الأمة العربية والإسلامية بالخير واليمن والبركات، ومكّنها العلي القدير أن ترتقي في عزة وسموق، وأن تحل مشكلاتها في عالم اليوم المليء بالأخطار المحدقة والتيارات المتلاطمة وكأنه البحر اللجي. والأمل معقود في تطور هذه الأمة على الطاقات الخلاقة والقوى المبدعة لأبنائها البررة الذين يدركون قيمة العمل وحب الأوطان. وتوجه هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية التهنئة والتحية بهذه المناسبة الكريمة لكل قرائها وباحثيها.

وأما المناسبة الثانية فهي مناسبة عزيزة على هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية وجميع العاملين فيها وقرائها وباحثيها على حد سواء؛ إذ يصادف صدور هذا العدد اكتمال ثلاثين مجلداً بالتمام والكمال، يتوج كل عدد فيها صدر مجلة العلوم الاجتماعية بوصفها مشروعاً ثقافياً رائداً: كويتياً وعربياً وعالمياً، يفخر به مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، وتحتل فيه مجلة العلوم الاجتماعية موقع القلب منه، فقد كانت أول دورية علمية محكمة تصدر عن هذا المجلس الموقر.

وإن هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية والعاملين فيها ليضرعون إلى الله سبحانه وتعالى شكراً وعرفاناً، على هذه المسيرة الطيبة غير القصيرة (ثلاثون عاماً) صدر فيها مائة وعشرون عدداً، تضم عشرات من البحوث المهمة في تخصصات أساسية في العلوم الاجتماعية منها علوم: الاقتصاد،

* رئيس تحرير المجلة، وأستاذ علم النفس بجامعة الكويت.

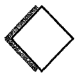
والسياسة، وإدارة الأعمال، والاجتماع، وعلم النفس والخدمة الاجتماعية، والجغرافيا، والإعلام... وغيرها. وشملت هذه الأعداد بحوثاً رصينة، ومناقشات ثرية، وعروضاً لكتب قيمة، وتقارير عن ندوات ومؤتمرات مهمة، وضم بعض هذه الأعداد مقابلات مع شخصيات علمية وثقافية مهمة منهم على سبيل المثال لا الحصر: برهان غليون، وعلي المزروعي، وجورج طرابيشي، وأحمد أبوزيد، وأنتوني جيدنجز، ومحمد الرميحي، ومصطفى سويف، وطلال أسد، ولؤي صافي، ومحمد جابر الأنصاري، ودونالد كول...

ويضم هذا العدد الذي يختم ثلاثين مجلداً، خمسة بحوث قيمة في تخصصات: علم الاجتماع، والإدارة العامة، والاقتصاد، وعلم النفس، والجغرافيا على التوالي. الأول: العلوم الاجتماعية: الوضع الحاضر وآفاق المستقبل، من تأليف إبراهيم عبدالرحمن رجب، والثاني: توجهات ومعوقات إحلال الوظائف بالقطاعين العام والخاص في مرحلة ما بعد الغزو العراقي للكويت من تأليف عوض خلف العنزي، والثالث: الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي من تأليف عدنان عباس علي، والرابع: إعداد صورة عربية لمقياس التوجه نحو الحياة بوصفه مقياساً للتفاؤل من تأليف بدر محمد الأنصاري، والخامس: التباين المكاني للاستخدام الصناعي للأرض في المدن السعودية، من تأليف عبدالله بن حمد الصليع.

هذا فضلاً عن الإسهامات الثلاثة إلى باب الألفية الجديدة، والمقابلة مع الأنثروبولوجي دونالد كول، والتقارير ومراجعات الكتب التي تبدأ بعرض أحدث كتاب كتبه «فاكوياما».

تهنئة صادقة بعيد الفطر المبارك، وبمناسبة صدور ثلاثين مجلداً من هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية وجميع العاملين بها إلى القراء الكرام والباحثين والمحكمين.

هذا وبالله التوفيق.



العلوم الاجتماعية: الوضع الراهن وآفاق المستقبل*

إبراهيم عبدالرحمن رجب**

ملخص: لا يزال التوجه العلمي السائد في العلوم الاجتماعية في العالم العربي يعكس التوجهات الوضعية الإمبيريقية المنطلقة من التصور القديم للعلم ولفلسفة العلوم في القرن التاسع عشر، وذلك على الرغم من النقد الشديد الذي وجهه كبار المشتغلين في تاريخ العلم وفلسفة العلوم لتلك التوجهات، الذين أثبتوا أن النزعة الوضعية/الإمبيريقية الغالبة التي اصطبغت بها العلوم الاجتماعية الحديثة التي تستبعد «الوحي» بوصفه مصدراً للمعرفة اقتصاراً على شهادة الخبرة الحسية «وحدها» إنما جاءت استجابة لتعسف الكنيسة في أوروبا واضطهادها للعلماء. ولقد أدى هذا المنظور إلى تشويه خطير في محاولاتنا لفهم السلوك الإنساني انتهى إلى ما يشار إليه الآن «بأزمة» العلوم الاجتماعية المعاصرة... ولكن تلك النزعات التعالمية المادية التطورية قد تلقت سلسلة من اللطمات نتيجة للتطورات الرائعة في علم الطبيعة وفي علوم الأعصاب مما أدى إلى ظهور الفلسفة الجديدة للعلم والتوجه الجديد في البحث. وتتعرض هذه الورقة بالرصد والتحليل لتلك التحولات الإبستمولوجية المهمة التي دخلت بها العلوم الاجتماعية مرحلة ما - بعد - الوضعية Postpositivism، والتي فتحت الباب أمام تبني نظرية معرفية متوازنة تقترب مما أطلق عليه بيتريم سوروكين «النظرية التكاملية للحقيقة والواقع» والتي تقوم على تكامل الحقائق المستمدة من «الوحي والعقل والحواس»، ثم تنتقل الورقة لتطبيق هذا التوجه الجديد على واقع مجتمعاتنا العربية والإسلامية في إطار «التوجيه الإسلامي للعلوم الاجتماعية».

* هذه صورة معدلة من ورقة بعنوان «استشراف الثورة العلمية المقبلة في العلوم الاجتماعية» ألقيت في مؤتمر «العلوم الاجتماعية واستشراف المستقبل» الذي عقد بكلية الآداب بجامعة المنيا بمصر في مارس 2002.

** أستاذ بقسم الدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الملك سعود بالرياض.

المصطلحات الأساسية: فلسفة العلوم الاجتماعية، بناء النظرية في العلوم الاجتماعية، التوجه الجديد في البحث، التوجه الإسلامي للعلوم الاجتماعية.

أولاً – تمهيد:

لا زال التوجه العلمي «السائد» حتى اليوم في دراسة العلوم الاجتماعية وتدريسها وتطبيقها في الجامعات والمؤسسات البحثية العربية منطلقاً من التوجهات العامة والنظريات السائدة في الغرب بصفة عامة، والتي تستند في الغالب الأعم إلى نظرة وضعية/إمبيريقية Positivist/Empiricist ونظرياتها وقبل ذلك بمناهجها وأدواتها البحثية إنما هي «علوم» عالمية Universal تصدق وتنطبق بنفس الطريقة في كل مكان، دون إدراك واضح للحقيقة الثابتة في فلسفة العلوم والتي تقوم على أن تلك المناهج والأطر التصورية إنما هي مبنية على **المنطلقات «الإبستمولوجية» (المعرفية) بل والمسلمات الأنطولوجية** التي ينطلق منها التوجه العلمي أو «السائد»، دون التعمق الواجب في فحص وتمحيص الأسس المعرفية (الإبستمولوجية) والوجودية (الأنطولوجية) التي يقوم عليها ذلك التوجه العلمي (أو النموذج القياسي) بأسره إنما يمكن أن يؤدي بنا ببساطة إلى الوصول إلى نتائج صحيحة ولكن في إطار خاطئ!، ذلك أن النتائج البحثية مهما كانت دقتها إذا تم إنتاجها في نطاق أطر تصورية حصرت نفسها إبستمولوجياً (معرفياً) في مساحة محدودة من الظواهر وأغفلت مساحات جوهرية من العوامل المؤثرة والفاعلة في تسبيب السلوك الإنساني فإنها بهذا إنما تكون قد اختارت لنفسها السير في طريق مسدود، يعوق إسهامها في خدمة العلم وفي خدمة مجتمعاتها بشكل فاعل.

إن الظن بأن مناهج العلوم الاجتماعية ونظرياتها المنطلقة من النظرة الوضعية/الإمبيريقية ذات طبيعة عالمية إنما ينطلق من التصور «القديم» للعلم، ولفلسفة العلوم، الذي ورثناه من القرن التاسع عشر الميلادي، والذي لا يزال كثيرون يتشبثون به حتى بعد أن رجع عنه كثير من كبار المشتغلين في تاريخ العلم وفلسفة العلوم، بعدما تبين لهم أن العلم والمنهج العلمي للبحث بالصورة التي انتهى إليها في القرن التاسع عشر وردحاً طويلاً من القرن العشرين إنما كان نتاجاً لظروف تاريخية «خاصة»، أعطته «خصوصية» تتنافى مع توهم عالمية العلم – لاسيما فيما يتصل بدراسة السلوك الإنساني والعلاقات الاجتماعية وفهمها. لقد أصبح من الثابت اليوم أن النزعة الوضعية/الإمبيريقية الغالبة التي اصطبغت بها العلوم

الاجتماعية الحديثة التي استبعدت الوحي (الصحيح أو المنتحل) بوصفه مصدراً للمعرفة اقتصاراً على شهادة الخبرة الحسية «وحدها» إنما ظهرت وتأصلت بوصفها رد فعل عنيف ضد عنف الكنيسة وتعسفها في العصور الوسطى في أوروبا في تعاملها مع العلماء، ومما ترتب على ذلك من صراع رهيب، أدت فيه محاكم التفتيش دوراً شائناً في تعذيب العلماء والمفكرين أو حتى تحريقهم أحياء، ومن هنا فقد آلى العلماء الأوروبيون في تلك الحقبة على أنفسهم أن يكرسوا «نموذجاً» للمنهج العلمي يعتمد على **استخدام الحواس وحدها بوصفها أداة للمعرفة العلمية**، وذلك على اعتبار أن الحواس مملوكة لكل أحد، ولا يمكن لرجال الدين أن يزعموا أن لهم احتكاراً خاصاً عليها، **ويعتمد على إجراء التجارب التي تكاد تُقْصِر موضوعات المعرفة العلمية على الظواهر الطبيعية التي يمكن مشاهدتها باستخدام الحواس** وذلك ليتم الاقتصار على دراسة الظواهر المادية الإمبيريقية وحدها دون أن يشمل ما يتجاوز المادة.

ولقد أدى تبني هذا النوع من المنهج العلمي للبحث – بطبيعة الحال – إلى نجاحات عظيمة في دراسات الظواهر الطبيعية المادية لأنها ظواهر يمكن مشاهدتها باستخدام الحواس، كما أنه يمكن إخضاعها بسهولة واضحة للمتطلبات الصارمة للتحكم التجريبي، لكن هذا النجاح الباهر قد أغرى المفكرين والعلماء الأوروبيين في القرن التاسع عشر بالدعوة إلى استخدام نفس «هذا النوع» من المنهج العلمي للبحث في محيط العلوم الاجتماعية، مدفوعين إلى ذلك بالرغبة في اجتياح آخر معقل من المعاقل التي كانت الكنيسة لا تزال تتحصن فيها – ألا وهو الرغبة في توجيه شؤون الإنسان والرغبة في القيادة الأخلاقية للمجتمعات وفق رؤيتها.

وبالطبع فإن الانتقال لتطبيق ذلك المنهج العلمي للبحث المنقول حرفياً من دراسة الظواهر المادية المحسوسة إلى دراسة الإنسان والسلوك الإنساني والعلاقات الاجتماعية قد أدى إلى نتائج خطيرة، ذلك أن دراسة الإنسان على أنه كائن طبيعي كآلة مادية (أو حيوان أكثر تطوراً عن الكائنات الحية الأخرى) قد أدت إلى تشويه خطير في فهم السلوك الإنساني والتنظيمات الاجتماعية، نتيجة لإغفال الدور المحوري الذي تقوم به العوامل الروحية (والتي يقصد بها هنا: نوع الصلة بالله عز وجل) بوصفها عوامل سببية، ونتيجة لإهمال ما يقدمه الوحي الصحيح من معرفة بالديناميات التي تسير تلك العوامل الروحية وفقاً لها في تأثيرها الكلي على السلوك مما يساعدنا على الوصول إلى تفسير أكمل للسلوك الإنساني، ولقد كانت

الحصيلة المُرَّة لهذا كله ما أشار إليه كثير من المؤلفين «بالأزمة» Crisis التي تواجهها العلوم الاجتماعية، أو إلى ما يشير إليه آخرون بأنها «الطريق المسدود» Impasse الذي تواجهه العلوم الاجتماعية في الوقت الحاضر (Stent, 1975: 1052)، ويمكن لمن شاء أن يراجع المصادر التالية حول الأزمة والتضارب النظري في العلوم الاجتماعية بصفة عامة، أو في علوم اجتماعية أو مهن بعينها كعلم الاجتماع وعلم النفس أو الخدمة الاجتماعية، وقد اخترت هذه الفروع بحكم التخصص، لكن الاطلاع العام يدل أيضاً وبوضوح على أن نفس القضايا مثارة بقوة أيضاً في بقية العلوم الاجتماعية الأخرى على المستوى العالمي، انظر المصادر الأجنبية التالية على سبيل المثال (وسأغفل هنا الكتابات الأسبق عهداً في نقد توجهات علم الاجتماع مثل كتابات جولدنر وس. رايت ميلز): (Howard, 1985: 259; Dawis, 1984: 467, 469; Dixon, 1973: 26; Kimble, 1984: 833).

أما في عالمنا العربي فلقد صدرت أيضاً ومنذ ما يزيد على ربع قرن مؤلفات جيدة تناولت الأزمة المستحكمة أو «حالة التردي التي تشهدها العلوم الاجتماعية العربية بشكل عام» (الغبرا، 1981 نقلاً عن: محمد الخواجة، 2001: 234–235)، (وانظر أيضاً: نبيل السمالوطي: «الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر»، 1975؛ وأحمد خضر: «اعترافات علماء الاجتماع: عقم النظرية وقصور المنهج في علم الاجتماع»، 2000)؛ كما عقدت مؤتمرات مهمة تناولت مظاهر تلك الأزمة، والرؤى المختلفة المطروحة لمواجهتها[1]، ولكن الجدير بالاهتمام هنا أن هذه البحوث على الرغم من عمقها وثرائها الكبير لم تترك أثراً واضحاً على أرض الواقع في الجامعات والمؤسسات البحثية العربية فيما يتصل بتفعيل الإصلاح المنشود (متعدد الاتجاهات!) سواء أكان ذلك من حيث المنهج أم التنظير مما يتطلب إفراد دراسة مستقلة لهذا الموضوع.

غير أن العلوم «الطبيعية» الحديثة وما توصلت إليه في القرن العشرين من مراجعات جذرية للصورة التي تقدمها لنا عن الكون والإنسان قد اختلفت اليوم اختلافاً كبيراً عما كان يظنه العلماء في القرن التاسع عشر، وقد أدى ذلك إلى تطورات جديدة في فلسفة العلوم في القرن العشرين وذلك نتيجة لمجموعة من

(1) ندوة «إشكالية العلوم الاجتماعية في العالم العربي» (سهير لطفي، 1998)؛ وأيضاً بحوث ندوة «إشكالية المنهج في العلوم الاجتماعية»، البحرين، 1994 والتي نشر بعضها في مجلة العلوم الإنسانية، العدد 4، صيف 2001.

التطورات الرائعة في علم الطبيعة (على أيدي أينشتاين، ونيلز بور، وهيزنبرج) إضافة إلى التقدم الكبير في علوم الأعصاب فيما يتعلق بفهم طبيعة المخ والجهاز العصبي والتي أظهرت دور الخواص العقلية في تأثيرها على السلوك، والتي ترتبط جميعها بظهور «الفلسفة الجديدة للعلم» The New Philospohy of Science، و«التوجه الجديد في البحث» New Paradigm Research، وما ارتبط بهما مما أصبح يطلق عليه «الفلسفة الجديدة للعلوم الاجتماعية» The New Philopophy of the Social Sciences، التي تتجاوز النزعة الوضعية/الإمبيريقية وتفتح الباب واسعاً أمام إعطاء العوامل العقلية والذاتية والروحية في الإنسان مكانها الطبيعي بوصفها موضوعات للدراسة «العلمية».

ومن هنا فإنه يبدو أنه لم يعد هناك مناص من التسليم بأن الأزمة الحقيقية التي تواجه العلوم الاجتماعية في العالم العربي (وفي غيره) إنما تكمن في جوهرها (أو ضمن أحد أهم أسبابها على الأقل) في أن **المنهج العلمي التقليدي للبحث في صورته المطبقة حالياً في العلوم الاجتماعية – والذي ينطلق من فلسفة «قديمة» للعلم (بتعبير أجروس وستانسيو، 1984)، تبلورت في القرن التاسع عشر في إطار دراسة الظواهر الطبيعية – لا يصلح في صورته تلك للتعامل الفاعل مع الظواهر الإنسانية والاجتماعية، وأنه بذلك يعد من أهم الأسباب المؤدية إلى ضعف العلوم الاجتماعية؛ وأن تحقيق التقدم المنشود في تلك العلوم (في الجانب المنهجي على الأقل) لا يمكن أن يتم إلا من خلال إعادة نظر جذرية في المسلمات الأنطولوجية (الوجودية) والإبستمولوجية (المعرفية) التي تقوم منهجية العلوم الاجتماعية عليها، وذلك على ضوء التقويم النزيه لإنجازات تلك العلوم حتى الآن من جهة، وعلى ضوء التطورات الحديثة في فلسفة العلوم من جهة أخرى**، وهو ما نفصّل القول فيه في هذه الورقة، حيث ننتهي باقتراح خطة للإصلاح المنهجي تنطلق من التصور الإسلامي للإنسان والكون والمجتمع، نظن أنها تستجيب لمتطلبات الموقف الحاضر، وتزيد – بشكل جوهري – من فاعلية العلوم الاجتماعية في تحقيق الأهداف التي تعقدها عليها المجتمعات.

ثانياً – إشكالية المنهج العلمي للبحث في العلوم الاجتماعية:

ينظر كثير من المتخصصين في العلوم الاجتماعية إلى المنهج العلمي للبحث في صورته الحاضرة على أنه ما ينبغي في الحقيقة أن يكونه، ينظرون إليه على أنه ذلك الطريق المنضبط للبحث عن الحقيقة، المصمم ليضمن بقدر الإمكان حماية الباحثين من الضلال أو الخطأ، والذي يتعالى من ثم عندهم على أن يكون هو ذاته

مصدراً للخطأ أو الضلال أبداً... ويتناسى هؤلاء أن العلم ليس إلا نشاطاً إنسانياً يتأثر في بناء مناهجه وتوجيه بحوثه بما تتأثر به النشاطات البشرية الأخرى، وأنه إذا كانت الأنشطة العلمية والبحثية تتميز بالفعل عن غيرها من الأنشطة البشرية بأن هدفها المقصود هو الضبط الواعي للنشاط الفكري للإنسان، إلا أن العلم والمنهج لم يصلا بعد (وقد لا يصلان أبداً) إلى ذلك المستوى من الصدق الذي يتوقعه الباحثون الجادون... ولعل في كتابات توماس كوهن، (1970، 1986) ما قد يضع الأمور في نصابها إسهاماً في تخفيض تلك التوقعات العالية، بعد أن قام بعمله الشهير في دراسة تاريخ العلوم وتحليل التوجهات التي سادت في المراحل المختلفة، وبيان الديناميات التي يدور في نطاقها عمل العلماء والباحثين في واقع الأمر وحقيقته، وجلائه للعوامل التي تؤثر عليهم حال إسهامهم في بناء العلم وظهور التوجهات الجديدة فيه.

وقد أسهم «جيروم رافيتز» (Ravetz, 1975) في مقاله المهم في دائرة المعارف البريطانية عن «تاريخ العلم» – من جانب آخر – في تبديد وهم الصدق المطلق للعلم والمنهج العلمي، حين بيّن أن فكرة «العلم» بالصورة التي وصلتنا اليوم – على حد تعبيره – ليست إلا «واحدة فقط من بين عدد من التصورات الممكنة للعلم»، وأن هذه الصورة المحددة للعلم والتي نمارسها اليوم لم تكن إلا نتاجاً لأوضاع تاريخية بعينها تتصل بالظروف التي أحاطت في أوروبا بنشأة العلم وتطوره في العصر الحديث وبخاصة ذلك الصراع المرير الذي احتدم بين الكنيسة ورجال العلم الأوروبي الوليد، وأننا ينبغي أن ننظر إلى العلم في صورته المعروفة لنا اليوم على أنه «**أحد مراحل عملية مستمرة من التطور**» (p.366)، ولقد قدم «رافيتز» الدليل التاريخي الناصع على صحة ما ذُكِر من خلال التتبع المنظم للحقب التاريخية المختلفة التي مر بها تاريخ العلم، حيث وصف الصورة التي اتخذها العلم في كل عصر منها، محللاً العوامل التي ساعدت على تشكيل تلك الصورة إلى أن انتهى المطاف إلى الصورة الأخيرة «للعلم» الحديث بالمعنى المتداول بيننا الآن.

ولما كان المقام لا يتسع في هذه العجالة للوقوف عند كل مرحلة من تلك المراحل التاريخية لبيان العوامل التي شكلت صورة العلم والمنهج فيها تفصيلاً، فإننا سنكتفي بعرض الخطوط العامة للموضوع مستفيدين من النتائج التي توصل إليها «رافيتز» وغيره من مؤرخي العلم من أمثال «ألبرت ليفي» (Levi, 1975)، إضافة إلى ما توصل إليه بعض كبار فلاسفة العلم من أمثال «ستيفن تولمين» (Toulmin, 1975)،

و«هيربرت فيجل» (Feigl, 1975) والتي نشرت ضمن «البحوث المتعمقة» في دائرة المعارف البريطانية في طبعتها الخامسة عشرة والتي تعرضت لهذا الموضوع بالتفصيل، ويمكن لمن أراد الاستزادة الرجوع إلى تلك المصادر مباشرة، أو الرجوع إلى عمل سابق تعرضت فيه بشيء من التفصيل لتلك القضية (إبراهيم رجب، 1993).

يقرر مؤرخو العلم أن أوروبا قد ظلت حتى بداية القرن الحادي عشر الميلادي تعيش في إسار ما يعرف بالعصور المظلمة Dark Ages التي «كادت تخلو من كل علم وفكر»، إلى أن بدأ شيء من النهوض في القرن الثاني عشر الميلادي يرجع (ضمن عوامل أخرى) كما ذكر «رافيتز» إلى «الاحتكاك بالحضارة الإسلامية الأرقى في أسبانيا وفلسطين» (P.368)، وبصفة عامة فقد كانت السلطة المعترف بها في حسم قضايا الفكر والمعرفة على مدى العصور الوسطى بأسرها (القرون 5–14 الميلادية) هي سلطة الكنيسة ورجال الدين، أما المنهج السائد فقد كان القياس الصوري الأرسطي Syllogism.

وعلى العكس من ذلك فإن عصر النهضة الأوروبية Renaissance (القرن 15–17م) قد تميز بالاهتمام بفهم الطبيعة ومحاولة إدراك أسرارها، باستخدام النظر والمشاهدة وإجراء التجارب بدلاً من الاقتصار على الأقضية القياسية المنطقية العقيمة التي لا تنتج علماً جديداً، كما تميز ذلك العصر بثورة علمية كبرى في مختلف ميادين العلم على أيدي أمثال «ليوناردو دافنشي وكوبرنيكوس وجاليليو وكبلر»، وكذلك بثورة موازية في مناهج البحث العلمي والفلسفي على أيدي أمثال «فرانسيس بيكون وديكارت»، وقد ترتب على جهود هؤلاء العلماء التوصل إلى نتائج تعكس نظرة جديدة واقعية للعالم الذي نعيش فيه اختلفت عما كانت الكنيسة تؤمن به وتفسر به نصوص الإنجيل، فبدأ صراع عنيف ومرير بين الكنيسة بوصفها مؤسسة ذات سطوة دينية وسياسية كبرى من جانب وبين أولئك العلماء الذين توصلوا (بناء على المشاهدات الحسية والتجارب) إلى نتائج مخالفة لما تبنته الكنيسة من آراء تتصل بالأمور الكونية من جانب آخر، وفي إطار ذلك الصراع فقد قامت الكنيسة بمعاقبة أولئك العلماء بشدة وعنف بالغين، حيث قامت محاكم التفتيش بدورها المشؤوم في التنكيل بهم على الوجه الذي تحفل الكتابات التاريخية بأخباره.

ولقد كان من المحتم في نهاية المطاف أن تنتصر الحقائق الإمبيريقية الناصعة على التأكيدات الكنسية المناقضة لما هو مشاهد ومحسوس، وكان الحصاد المر لهذا كله في النهاية أن الفكر في عصر النهضة قد اتسم بنزعة معادية للسلطة الدينية، وبرغبة

جامحة للخلاص بكل طريقة ممكنة من الخضوع لقيادتها الفكرية والعلمية، ولم يكن هذا ممكناً إلا بتبني مصدر آخر للمعرفة يكون بديلاً عن السلطة الدينية للكنيسة،... مصدر بديل لما تزعم الكنيسة أنه «وحي السماء»، وكلما كان هذا المصدر مؤدياً إلى معارف معارضة ومناوئة لتلك السلطة ازداد تشبث العلماء به، وقد وجد العلماء ضالتهم في اعتماد «الخبرة» الإنسانية واستخدام «الحواس» بوصفها أساسا «وحيداً» للمعرفة العلمية الحقة، لاسيما أن ذلك المصدر البشري يرفع من قدر الإنسان ويزيد من حريته إلى أقصى حد من جهة، كما يقلل من قيمة المصادر الإلهية والدينية إلى أقصى حد ممكن من جهة أخرى، فيقول «ألبرت ليفي» في هذا الصدد: إن «عصر النهضة قد أعلن التمرد على حكم الدين، ومن هنا كانت الثورة ضد الكنيسة وضد السلطة وضد الفكر المدرسي (المسيحي)، وضد أرسطو» (Levi, 1975: 261)، ويضيف «رافيتز» أنه «لم **ينته القرن السابع عشر إلا وكانت البيئة الثقافية في أوروبا بما فيها العلم قد اتخذت طريقها بقوة في اتجاه العلمانية الكاملة»** (Ravetz, 1975: 370-371).

ولقد كان «للسير فرانسيس بيكون» – الذي يعدّ أبا العلم الحديث – دور بارز في توجيه العلم والمنهج العلمي في اتجاه الاقتصار على الخبرة «الحسية»، إذ إن الرجل قد أراد أن يضع برنامجاً جديداً شاملاً لتقدم المعرفة وإصلاح المنهج العلمي، وذلك من خلال «اعتبار الحقائق التي يتم ملاحظتها باستخدام الحواس هي نقطة البداية لكل علم، مع عدم الاعتماد على النظريات إلا في الحدود التي يمكن اشتقاقها من تلك الحقائق» (Toulmin, 1975: 378)، ومن هنا فقد أصبح يُنْظر لبيكون على أنه أبو الاتجاه «الحسي» المتطرف في الإمبيريقية Empiricism، بسبب إصراره الذي لا يلين على اعتبار الخبرة المستمدة من المشاهدة الحسية هي المصدر «الوحيد» للمعرفة.

وإذا كان عصر النهضة قد أفلح في وضع حجر الأساس لمعرفة علمية لا تستند إلى سلطة رجال الدين (المسيحي).. معرفة لا تعتمد إلا على مشاهدات الحواس، فإن عصر التنوير Enlightenment (القرن 18 الميلادي كما يقول رافيتز «قد أدخل العلم في محيط السياسة لأول مرة.. وقد تمثلت رسالته في النضال ضد الكنيسة وعقائدها الجامدة.. **مع استخدام حقائق العلم وطرقه العقلانية كسلاح أساسي في هذا السبيل»** (P.372)، وهذا يشير بالمناسبة إلى أن «التنوير» في الاصطلاح الأوروبي لا يقصد به المعنى البريء الذي يتبادر إلى أذهان بعض البسطاء وإنما معناه يقترب من الحرب الشاملة على الدين باستخدام العلم لمحاولة استبعاد المؤسسات الدينية بالكلية من توجيه حياة الناس.

ولما كان العلم والمنهج العلمي بنزعته الإمبيريقية الغالبة قد حقق نجاحات عظيمة في محيط دراسة الظواهر الطبيعية المادية كما قدمنا، فقد كان من الطبيعي أن يتلقى العلماء بالترحيب آراء الفيلسوف الفرنسي «أوجيست كونت» الذي طالب في منتصف القرن التاسع عشر بتطبيق نفس قواعد المنهج العلمي المستخدم في العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعية، وقد انطلق «كونت» في ذلك من نزعة إمبيريقية (حسية) موغلة في التطرف، سار فيها على نهج «بيكون ولوك وهيوم»، وبشر بما أسماه بالفلسفة الوضعية Positivism. ويقوم مفهوم الوضعية على التأكيدات الآتية (Feigl, 1975: 877):

1 – أن كل معرفة تتصل بالحقائق الواقعية لا بد أن تبنى على شواهد إيجابية Positive الوجود مستمدة من واقع الخبرة الإنسانية.

2 – وإلى جوار الحقائق إيجابية الوجود يوجد مجال المنطق البحت والرياضيات البحتة التي تعد علوماً صورية تبحث في صور الفكر وليس في المحتوى المادي المتعين للأشياء.

3 – أما على الجانب السلبي Negative فإن الوضعية ترى إنكار مجال ما وراء الوجود وكل ما لا يمكن حسمه بالدليل الواقعي مثل المعارف ذات المصدر المتعالي الذي يتجاوز نطاق الحس Transcendent كالمعارف الدينية.

وعلى ضوء ذلك فإن النظرة الوضعية قد أصرت على أن «العلوم الاجتماعية» لكي تستحق اسم «علوم» أصلاً فلا بد لها من أن تسير في نفس الخطوط التي تسير عليها العلوم الطبيعية على الوجه الذي أشرنا إليه فيما سبق.... ومن هنا فإننا نستطيع أن نرى مع فيجل أن «الوضعية من حيث موقفها الأيديولوجي الأساسي إنما هي علمانية مقصورة على هذه الحياة الدنيا، ومعادية للدين وللبحث فيما وراء الوجود، وأن أهم شروط الوضعية إنما هو الالتزام الصارم بشهادة الملاحظة والخبرة [الإنسانية]» (P.877)، كما نستطيع أن نفهم ما أشار إليه «ليفي» من أن الأثر الدائم الذي تركه «كونت» يتمثل في أنه قد أنشأ توجهاً مضاداً للدين ولما وراء الوجود في فلسفة العلوم استمر معنا حتى الوقت الحاضر (Levi, 1975: 270)، كما نلاحظ بالمناسبة أن «كونت» قد حاول تأسيس ديانة جديدة تسمى بالدين الإنساني The Religion of Humanity والتي تتجه العبادة فيها إلى عظماء الرجال، «..ولكن آماله لم تتحقق على الوجه الذي أراده، وإنما كان الدور الأساسي للوضعية أنها كانت بؤرة لتجمع الأعداء النشطين للدين» (Stromberg, 1981: 115).

ولقد شهدت بدايات القرن العشرين تطويراً للوضعية في صورة ما يسمى بالوضعية المنطقية Logical Positivism التي بُنيت على التوجهات المتطرفة «لهيوم» والتوجهات الوضعية «لكونت» إضافة إلى فلسفة العلم عند «إيرنست ماك»، ولكن الثلث الثاني من القرن العشرين قد شهد تحولاً نحو استبعاد اصطلاح الوضعية واستخدام اصطلاح الإمبيريقية المنطقية Logical Empiricism بدلاً منه بسبب الارتباط الشديد للوضعية بفكر «كونت» من جهة وبموقف «إيرنست ماك» المتطرف من جهة أخرى عندما بالغ في التأكيد على الحقائق الإيجابية الحسية للملاحظة حتى أنه اعترض بكل شدة على فرض وجود «الذرّة» في علم الطبيعة على أساس أنه لم يكن من الممكن في ذلك الوقت مشاهدتها بالحواس (Feigl, 1975: 88).

وتقوم الإمبيريقية المنطقية - التي تمثل كما يقول تيودور (Tudor, 1982) **النموذج «السائد» في فلسفة العلوم اليوم - على الأفكار الأساسية الآتية:**

1 - كل كلام ذي معنى يتكون إما من: أ - عبارات صورية تنتمي إلى المنطق أو الرياضيات. ب - قضايا تشير إلى حقائق علمية واقعية.

2 - أي قضايا تزعم أنها تشير إلى «حقائق» يكون لها معنى فقط إذا كان بالإمكان بيان الطريقة التي يمكن اتباعها للتحقق من صدقها **بالرجوع إلى الواقع المحسوس.**

3 - أي قضايا تتصل بما وراء الوجود ولا تقع في نطاق الفئتين السابقتين لا معنى لها Meaningless.

4 - جميع العبارات المتصلة بالقيم الأخلاقية أو الجمالية أو الدينية لا يمكن التحقق من صدقها علمياً وهي بهذا لا معنى لها أيضاً (Levi, 1975: 273-3).

هذا هو النموذج السائد في فلسفة العلوم حتى اليوم، وتلك هي الظروف التاريخية الواقعية التي نشأ في إطارها منهج البحث العلمي المعاصر في صورته التي لا زلنا نمارسها حتى اليوم في محيط العلوم الاجتماعية، والمتأمل لتلك التطورات لا يملك إلا الإعجاب بالجهود المضنية التي بذلها بُناة العلم الحديث للخلاص من تأثير الضغوط الفكرية التي مارستها الكنيسة عليهم، متحملين ما لحقهم في سبيل ذلك من قهر وعسف، تمسكاً بما وجدوه صحيحاً من خلال مشاهداتهم الواقعية المحسوسة التي لا يمكن لعاقل أن يتشكك فيها - اللهم إلا أن يكون ذا مصلحة أو صاحب هوى - ولكن هل سَلِمَ أولئك العلماء الجهابذة حقاً من

تأثير «الضغوط» البيئية والثقافية التي جاهدوا لمغالبتها وهل نجحوا في النهاية في الانعتاق من ربقتها بالكلية؟ الحق أن احترامنا لإسهامات أولئك العلماء الأفذاذ الذين جاهدوا حتى توصلوا لتوصيف أبعاد المنهج العلمي وإقامة أركانه ينبغي ألا يصرفنا عن رؤية الوجه الآخر للصورة - ألا وهو أن أولئك العلماء أنفسهم في غمرة غيرتهم في طلب الحقيقة وحماستهم لمقاومة المؤثرات فإنهم قد تجاوزوا الحقيقة ووقعوا تحت تأثير مؤثرات من وجه آخر.

فلقد أدت تلك الخصومة المريرة والعداء الشديد بين رجال العلم ورجال الكنيسة إلى تكريس الاستبعاد الكلي «للوحي» بوصفه مصدراً للحقيقة، اكتفاء بالرجوع إلى الواقع «المحسوس» بوصفه مصدراً «وحيداً» للمعرفة «العلمية»، مما أدى إلى الفصام الحالي بين طريقين للمعرفة كان يمكن لو توحدا (في إطار ديني مختلف - كما في حالة الإسلام مثلاً) أن يؤدي توحدهما إلى الخروج من الطريق المسدود الذي تقف أمامه العلوم الاجتماعية اليوم... تلك العلوم التي تتعامل مع ظواهر إنسانية بعض جوانبها مادي إمبيريقي يمكن مشاهدته باستخدام الحواس ولكن بعض جوانبها الأخرى بطبيعتها غير مادية، أو غير إمبيريقية، أو فوق-إمبيريقية Super-sensory (إذا استعرنا تعبير «سوروكين») (Sorokin, 1941) وهي لا تخضع للمشاهدة الحسية.

ثالثاً - التوجه العلمي الجديد:

جاءت التطورات الحديثة في العلوم الطبيعية بنتائج عظيمة لم تكد تتشربها العلوم الاجتماعية بشكل جاد إلى الآن رغم أنها تشير في اتجاه ما يمكن اعتباره ثورة علمية حقيقية، ولما كنا قد لخصنا في موضع آخر بعض هذه التطورات (إبراهيم رجب، 1996) فإننا سنفيد هنا من بعض ما أوردناه هناك، (ومما جاء في غيره)، وسيُظهر لنا عرض بعض تلك التطورات (بإيجاز) أننا لسنا وحدنا في العالم العربي أو الإسلامي الذين نستشعر الحاجة الماسة إلى الإصلاح المنهجي والنظري في العلوم الاجتماعية، وأن القضية مطروحة في العلوم الاجتماعية عامة في الدول ذات الريادة في تلك العلوم.

لقد تحققت في محيط الفيزياء الحديثة ثورة كبرى في النصف الأول من القرن العشرين فيما يتعلق بفهم طبيعة الذرة وما دونها من جسيمات Subnuclear Physics في إطار نظرية النسبية، ونظرية الكم Quantum Theory، وقد أدت تلك التطورات إلى انهيار النظرة «المادية» الميكانيكية القديمة التي كانت ترى الكون نسقاً ميكانيكياً مكوناً

من «ذرات مادية صلبة»، حيث بينت تلك الكشوف الجديدة أن الذرة تتكون بدلاً من ذلك من فضاء شاسع جداً، تدور فيه باستمرار جسيمات متناهية في الصغر (الإلكترونات) حول نواة تتكون بدروها من بروتونات ونيوترونات، ولقد أوضحت نظرية الكم أن هذه الجسيمات (الإلكترونات والبروتونات والنيوترونات) كما يقول عالم الفيزياء الشهير «فرتجوف كابرا» ليست من قبيل تلك الأجسام الصلبة التي كانت تحدثنا عنها الفيزياء الكلاسيكية، وإنما هي كيانات مجردة ذات طبيعة مزدوجة تتوقف هويتها على الطريقة التي ننظر بها إليها! فهي تبدو لنا أحياناً (وفقاً لطريقة الملاحظة) كجسيمات Particles وأحياناً كموجات Waves من الطاقة، ومعنى ذلك أننا عندما ننزل ببحوثنا إلى مستوى مكونات الذرة فإننا نجد «...أن الأجسام المادية الصلبة التي كانت تحدثنا عنها الفيزياء التقليدية قد ذابت فاتخذت شكل أنماط احتمالية شبيهة – بالموجات، وقد أدت هذه الاكتشافات المدهشة في الفيزياء الحديثة إلى إدراك العلماء «لوحدة الكون»، كما فتحت الباب على مصراعيه – كما يقول «كابرا» – أمام «التوافق التام مع الأهداف الروحية والمعتقدات الدينية» (Capra, 1983: 67-70).

وقد دعم تلك الاتجاهات نفسها ذلك التقدم الكبير الذي تحقق من جهة أخرى منذ السبعينيات في **علوم الأعصاب** Neuroscience فيما يتعلق بفهم طبيعة المخ والجهاز العصبي وعلاقتهما بالسلوك الإنساني.. فلقد كانت كل الوظائف العقلية ووظائف المخ تفسر في الماضي – كما يقول «روجر سبيري» – بتفسيرات مادية بحتة، إلى أن جاء التوجه «المعرفي–العقلي» الجديد Cognitive-Mentalist ليكشف عن أن الإنسان بوصفه «وحدة حية» ذات مستوى وجودي أرقى من مجرد مستوى الذرات والخلايا، يملك خواص «عقلية» تتفاعل وتؤثر بوصفها عوامل سببية على مستوى الخلايا العصبية ومكوناتها، ويقول «سبيري» معلقاً على ذلك «إن هذا التوجه يدل على أننا وهذا الكون الذي نعيش فيه أكثر من مجرد أسراب راكضة من الذرات والإلكترونات والبروتونات الدائبة الحركة، **وهذه النظرة الجديدة للواقع تتقبل الخواص العقلية والروحية بوصفها حقائق سببية فاعلة»** (Sperry, 1988).

ولقد أدت تلك الكشوف العلمية الجديدة من جهتها إلى ثورة أخرى ولكنها تتصل هذه المرة بالنظرة إلى طبيعة الإنسان والعوامل المؤثرة في سلوكه، حيث أزيح كابوس التوجهات الميكانيكية المادية في النظر إلى الإنسان وانفتحت آفاق البحث العلمي المشروع في الجوانب العقلية والروحية والدينية في تأثيرها على السلوك مما يفتح الباب كما قدمنا أمام بصائر جديدة في فهم الإنسان وسلوكه لم

يكن من الممكن التوصل إليها في إطار التصورات المادية الميكانيكية التقليدية. ويشير «روجر سبيري» (Sperry, 1991: 222) إلى أن هذه الثورة العلمية الجديدة تتضمن انقلاباً في الاعتراف بدور الحالات العقلية المعرفية بوصفها أسباباً للسلوك مما يقدم مفهوماً أفضل للتفسير في كل العلوم، ثم يضيف أنه إذا كانت هذه النظرة العقلية للوعي قد لا تكون قابلة للاختبار اليوم فإنها ستصبح مع مرور الوقت قابلة للاختبار مع مزيد من التقدم في العلوم التي تدرس العلاقة بين العقل والمخ (P.224). غير أن تلك الثورة العلمية لا زالت لم تصل إلى جميع فروع العلوم الاجتماعية بدرجة متساوية، فلقد تأثر بها علم النفس بدرجة أكبر من علم الاجتماع (قارن: Catton, 1983) كما أن بعض فروع علم النفس مثل علم نفس التعلم قد تأثرت بها أكثر من غيرها (قارن: Jonassen, 1991).

أما في **علم النفس** فلقد نادى «إبراهام ماسلو» في العام 1969 ببدء حركة جديدة في علم النفس محورها ما أسماه «الآفاق الأبعد للطبيعة البشرية» The Farther Reaches of Human Nature، وتُرَكِّز هذه الحركة في علم النفس على الجوانب الأعلى والأرقى والأكثر تميزاً فيما يتعلق بإمكانات البشر لتحقيق النمو والتسامي بأنفسهم، وقد سَمَّى «ماسلو» هذه الحركة «بالقوة الرابعة» أو نظرية تجاوز الذات Transpersonal Theory، والتي تتخطى القوى النظرية الثلاثة الأقدم منها عهداً، ألا وهي المدرسة الفرويدية، والمدرسة السلوكية، والمدرسة الإنسانية، وقد اكتشف أصحاب هذه المدرسة الجديدة أن كثيرا من الأشخاص الذين حققوا-ذاتهم بالفعل Self-Actualized يقررون أنهم يمرون بخبرات متجاوزة-لذواتهم Trans-egoic لأنها تتجاوز حدود الشخص، أو الشخصية... تتجاوز الشعور بالإنّية المحدودة بالأنا ego، وقد ركزت نظريات تجاوز الذات على هذه الأنواع من الخبرات، وعلى عملية النمو التي تؤدي إليها في العقل البشري، وباختصار فإن نظرية تجاوز الذات تركز تحديداً على الجوانب الروحية من جوانب الخبرة الإنسانية والنمو الإنساني (Robbins, *et al.*, 1998: 360)، فعندما تستمر عملية تحقيق الذات إلى أقصى مداها فإنها تنقل الإنسان إلى ما وراء انشغاله بنفسه أو بذاته أو بنزعاته النرجسية... وهنا يصبح تحقيق الذات هو نفسه تجاوز الذات، أو «التعالي-على-الذات»، وهي عملية مكملة ومشبعة لتحقيق الذات في معيَّة وتشارُك مع الكائنات الأخرى، ومع «أصل الوجود» ألا وهو ذلك الكائن المطلق المقدس، أو الحقيقة التي يطلق عليها البعض «الله» (P.362).

ولقد حاول «كارل جوستاف يونج» أيضاً أن يثبت أن «...البعد الروحي هو جوهر الطبيعة الإنسانية... وقد طَوَّر نظرية علم النفس التحليلي ونظريته في الشخصية لكي يُضَمِّنها إطاراً تصورياً يضم الجوانب البدنية والعقلية والروحية بوصفها جوانب تسعى بالإنسان للوصول إلى الوحدة والتكامل في داخل الفرد» (Sermabeikian 1994: 178-179). ويرى يونج أن الروح spirit موجودة بشكل عالمي عام في التكون قبل–الواعي Per-conscious للنفس الإنسانية (وهذا بالمناسبة معنى قريب جداً من معنى الفطرة على الرغم من تردد «يونج» في مسألة الإيمان)، وحاول «يونج» أن يوضح المقصود بالروح فيقول: «إننا نقول إن الروح هي مبدأ يقف على النقيض من المادة، ومن هنا فإننا نفهم أن هناك عنصراً غير مادي أو صورة من صور الوجود التي يمكن في أعلى صورها وأكثرها عمومية أن نسميها بالله». وقد رفض «يونج» نظرية مبدأ اللذة عند فرويد، وافترض أن الإنسان لديه قوى دافعة روحية أولية تعد جزءاً من تكوينه الغريزي مثلها في ذلك مثل الجنس والعدوان والجوع (P.180)، ويلاحظ أن ماسلو قد سار أيضاً في طريق مشابه عندما لاحظ أن «الكائن البشري يحتاج إطاراً للقيم، وفلسفة للحياة، ويحتاج ديناً أو بديلاً للدين يستطيع أن يحيا به وأن يَفْهم نفسه من خلاله، بنفس الطريقة التي يحتاج بها ضوء الشمس أو الكالسيوم أو الحب» (P.181).

وقد ترتب على الاكتشافات المشار إليها في مجال علم الفيزياء الحديثة، وفي مجال العلوم البيولوجية وبخاصة علم الأعصاب، وعلم النفس أن بدأ الشك يحيط بقوة بالأسس التي يقوم عليها المنهج العلمي الحديث ذاته، خصوصاً فيما يتعلق بالمشروعية «العلمية» لتطبيقه بحذافيره في الدراسات المتصلة بالإنسان والمجتمع، وذلك بعد أن ثبت أن الإغراق في الإمبيريقية Empiricism والاعتماد على الحواس وحدها بوصفها أساساً للمعرفة عند دراسة السلوك الإنساني والترتيبات المجتمعية قد أدت (ضمن عوامل أخرى) إلى إعاقة تقدم العلوم الاجتماعية، وكانت من أهم أسباب أزمتها الحاليَّة، فبدأت ثورة علمية موازية في عالم المنهج أيضاً تطالب بإعادة النظر إلى مسلمات المنهج العلمي التقليدي وفتح الباب أمام ألوان أخرى من الاستبصار لم تكن واردة أبداً في نطاق فلسفة العلوم «القديمة».

وقد أدى هذا كله إلى تطوير شامل بل تثوير واضح في فلسفة العلوم الاجتماعية، التي أصبحت الكتابات الحديثة فيها تتكلم اليوم عن «الفلسفة الجديدة» للعلوم الاجتماعية، تلك الفلسفة التي تبدأ من إعلان وفاة الوضعية death of positivism على حد تعبير «فاي» الذي يبشِّر – بالمناسبة – بحلول الظرفية أو

التأطيرية Perspectivism محلها، وهي فكرة تقوم على «التأكيد بأن كل نشاط معرفي بما في ذلك العلم إنما يتم في إطار وجهة للنظر تحددها الارتباطات والاهتمامات الفكرية والسياسية... وكل نظر إنما يتم من خلال منظور معين «Perspective (Fay, 1996: 2)، ويلاحظ أن «فاي» يتبنى فكرة التفاعلية Interactionism التي يرى أنه يمكن من خلالها الاستجابة للمتطلبات الجارفة «للتعددية الثقافية» Multiculturalism دون الوقوع في شرك النسبية المتطرفة. أما «بومان» (Bohman, 1991) في مؤلفه المعنون New Philosophy of Social Science فإنه يصف الفلسفة الجديدة للعلوم الاجتماعية بأنها فلسفة متجاوزة للنزعة الإمبيريقية المغالية post-empiricist، تقوم على إدراك أن «الظواهر الاجتماعية غارقة في «عدم-القابلية-للتحديد-الدقيق» indeterminacy وأنها مفتوحة لمختلف التفسيرات «open-ended (P. VII-VIII)، ولذلك فمن الطبيعي أن نتحول بشكل براجماتي من فكرة السبب والنتيجة اللازمة عنه إلى البحث «...عن أي عامل يمكن صياغته ضمن إطار تفسيري مفيد» (P.54).

والآن فإن بإمكاننا أن نلخص ما سبق أن انتهينا إليه حتى هذه النقطة فيما يلي:

1 - أن المنهج العلمي بصورته المطبقة تقليدياً في العلوم الاجتماعية قد شكلته عوامل وظروف تاريخية (الصراع مع الكنيسة) وجغرافية (أوروبية) محدَّدة انتهت به إلى نزعة وضعية إمبيريقية لا تعتمد إلا مشاهدات الحواس مصدراً للمعرفة العلمية الحقة، كما انتهت به إلى قطيعة كاملة مع الوحي بوصفه مصدراً ممكنا للاستبصار بسلوك الإنسان خصوصاً في جوانبه غير المادية، التي تنتمي إلى عالم الغيب؛ أي الجوانب الروحية.

2 - أن إهدار هذا القطاع الحيوي من مكونات الظاهرة الإنسانية، واستبعاد الوحي الصحيح وكل المعارف الدينية بوصفها مصدراً لمعرفة الإنسان هي من أهم أسباب الصعوبات التي تواجهنا اليوم في فهم الإنسان والمجتمع وفي التضارب النظري الذي يعوق تقدم العلوم الاجتماعية.

3 - أن التطورات الحديثة في العلوم الطبيعية وعلوم الأعصاب وعلم النفس قد فتحت الطريق أمام فلسفة جديدة للعلم، وفلسفة جديدة للعلوم الاجتماعية تتجاوز النزعات المادية التقليدية، وتتجه لإعطاء العوامل الذاتية والعقلية والروحية في الإنسان مكانها الطبيعي بوصفها موضوعات للدراسة «العلمية».

4 – أن فهم العوامل الروحية غير المادية التي تنتمي إلى عالم الغيب يتطلب اعتماد «الوحي» الصحيح بوصفه مصدراً متعالياً للمعرفة بهذا الجانب من تكوين الإنسان.

وإذا كان الوحي في رسالات سابقة قد أصابه تعديل وتبديل، وإذا كان البشر – ممن يُسَمَّوْن عند غيرنا برجال الدين – قد أَعْطَوا أنفسهم سلطة تفسير النصوص على أساس أنهم يتلقون حتى اليوم وحياً أو إلهاماً مقدساً، وإذا كان ذلك كله قد أدى إلى ما رأيناه من عزم قاطع لدى المشتغلين عندهم بالعلوم عامة وبالعلوم الاجتماعية خاصةً على المباعدة بين أنفسهم وبين مثل هذا الوحي بكل طريق فلا يبدو أن لنا أي عذر بوصفنا مشتغلين بالعلوم الاجتماعية في العالم الإسلامي وأمامنا كتاب كريم ﴿**لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد**﴾ (فصلت: 42) وأمامنا كنوز من الأحاديث الشريفة التي بذل العلماء الثقاة في تمحيصها جهوداً لا نظير لها لتمييز الصحيح فيها من السقيم... إن هذين المصدرين للمعرفة يَحْوِيَان بصائر تتصل بالإنسان والسلوك الإنساني والمجتمع الإنساني يمكن أن تفتح آفاقاً لا نهاية لها لتقدم العلوم الاجتماعية عندنا.

فإذا صح هذا كله فإن هناك سؤالين يطرحان أنفسهما علينا الآن مباشرة وهما:

1 – كيف يمكن الجمع في دراسة الظواهر الإنسانية بين نوعين من مصادر المعرفة مختلفين، يتطلب كل منهما نوعاً مختلفاً من المناهج والأدوات البحثية، ألا وهما: أ – الواقع المحسوس الذي يعتمد في دراسته على المشاهدة والتجربة. ب – الوحي الذي يعتمد البحث فيه على الاستنباط من النصوص بعد التثبت من صحة عزوها التاريخي.

2 – وكيف يمكن أن يتم التكامل بين هذه المصادر والمناهج والأدوات على وجه لا ينتهك أهم الشروط التي تُمَيِّز المعرفة «العلمية» عن غيرها من المعارف ألا وهو إمكان التحقق من صدق النتائج لاختبار مدى تطابقها مع الواقع؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات ستكون هي موضوع ما تبقى من هذه الورقة.

رابعاً – مؤشرات في اتجاه المستقبل:

إن توقعات المستقبل إنما هي فرع عن أصل يتمثل في فقه الواقع الحالي على ضوء معطيات التاريخ القريب، أما إذا تجاوزنا التاريخ القريب إلى تحليل التحولات التاريخية الأشمل والأبعد فإن في هذا ضماناً ولا شك لنظرة شمولية أوثق؛ نظرة

تُوَجِّهُنَا نحو خطوط شهدت التحولات التاريخية بصدقها لأنها تكون ضابطة على نفسها، (بنفس الطريقة التي نراها عندما نقول أن تعدد القياسات وتعدد مجموعات المقارنة في تصميمات السلاسل الزمنية تزيد من الصدق الداخلي للتصميم بدرجة كبيرة لأن المقارنات العديدة تكاد تقترب من التحكم التجريبي إلا قليلاً)، ولعل نظرية «بيتريم سوروكين» عن «التحولات الثقافية/الاجتماعية» Sociocultural Fluctuations من أفضل الأطر النظرية التي تساعدنا على وضع الماضي القريب والحاضر والمستقبل بالنسبة للعلوم الاجتماعية موضعها ضمن الإطار الأشمل للتحليل الحضاري الثقافي الاجتماعي، ومن هنا فإننا سنبدأ بعرض شديد الاختصار لبعض نتائج بحوث «سوروكين» فيما يتصل من قريب بقضايا مستقبل التنظير والبحوث في العلوم الاجتماعية، ثم ننتقل بعد ذلك لتقديم عرض مفصل لأبعاد التصور المطروح حول المنهج العلمي للبحث من وجهة إسلامية، والذي نظن أنه يحمل أفضل الإمكانات للاقتراب من الإطار الإبستمولوجي والمنهجي الذي دعا إليه «سوروكين» (مطبقاً في حالة المجتمعات الإسلامية).

إرهاصات المنهجية «التكاملية» عند بيتريم سوروكين:

لعل «بيتريم سوروكين» يعد بحق «أعظم علماء الاجتماع في العالم»، وهذا – بالمناسبة – هو عنوان الكتاب الذي ألفه عنه زيمرمان (Zimmerman, 1968)، ولعل من أعظم أعماله تلك الدراسة الحضارية الكبرى التي استغرق إجراؤها عشر سنوات، ونشرت نتائجها في أربعة مجلدات بعنوان «ديناميات التحولات الاجتماعية والثقافية» Social and Cultural Dynamics، والتي استخدمت منهجاً تاريخياً/إحصائياً/مقارناً، فقام فيها «سوروكين» مع فريق من مساعديه بتحليل كل من: الكتابات الفلسفية والعلمية، والوثائق التاريخية والقانونية، والآثار والأعمال الفنية، التي أنتجتها الحضارة الغربية على مدى 2500 عام، حيث قام الفريق البحثي فيها بتتبع التحولات الثقافية الكبرى التي تناوبت على المجتمعات الغربية (مع المقارنة بغيرها من حضارات الشرق الأوسط والصين والهند واليابان وغيرها) على مدى تلك الحقب، ليس فقط بهدف رصد أبعاد تلك التحولات الاجتماعية والثقافية وتوصيفها، بل لمحاولة فهم أسباب ومحركات تلك التحولات الكبرى أيضاً.

ولقد توصل «سوروكين» إلى أن أي ثقافة أو حضارة ليست كومة متناثرة من الأجزاء أو المكونات المبعثرة المتجاورة في المكان فقط دون رابط يربطها، ولكن كلّ ثقافة إنما هي كل متكامل تنتظم مكوناته حول مبدأ رئيس Basic Principle يتغلغل

في كل تلك المكونات ويعطيها معناها ومغزاها، ويتمثل هذا المبدأ في «قيمة أولية» محورية تحدد نظرة تلك الثقافة إلى الحقيقة المطلقة Ultimate Reality، وبذلك تحدد تصورها للوجود، كما تشكل فلسفة الحياة أو رؤية الكون Weltanschauung التي تتبناها، وتكون إطاراً عاماً لأنساق الحقيقة، والمعرفة، والعلوم الخاصة بها (Sorokin, 1957: 24). وقد انتهى «سوروكين» من دراسته الضافية للمجتمعات والحضارات إلى أن هناك نوعين أساسيين من الثقافات لكل منهما عقليته Mentality المميزة، «..ولكل منها نسقه المعرفي الخاص ورؤيته الخاصة للحقيقة...»، وفيما يلي نبذة عن كل من هذه الأنواع من الأنماط الثقافية الرئيسة:

أولاً: الثقافة المعنوية الزُّهْدية (أو الفكرية) Ideational Culture: في مثل هذا النمط الثقافي فإنه «..يُنْظَر إلى الحقيقة على أنها: (1) **غير محسوسة وغير مادية** تتمثل في موجود خالد، (2) وأن الحاجات [الإنسانية] **والغايات أيضاً روحية أساساً...**» فالله يعد هو الحقيقة المطلقة وهو المبدأ الأسمى، المتجاوز للمحسوس Super-sensory، والمتجاوز – للعقول البشرية Super-rational، أما الدنيا فكلها تحوّل وزوال، والانسحاب منها والخلاص من أدناسها رأس الفضائل، وأما الآخرة فهي الحياة الحقيقية الباقية، وحياة الرهبانية والزهد هي أقصر الطرق لتحقيق الخلاص من هذه الدنيا التي لا خير فيها على الحقيقة.

ثانياً: الثقافة المادية الحسية Sensate Culture: المبدأ الأول والحقيقة المطلقة بل الوجود كله في هذا النمط الثقافي **وجود مادي إمبيريقي بحت، والكون يتمثل فقط فيما تدركه الحواس وحدها**، ولا مكان فيه لعالم الغيب ولا مكان فيه لله أو لأي مقدس، تشيع في هذا النوع من الثقافة الاتجاهات الغنوصية (اللاأدرية)، أما حاجات الإنسان فهي حاجات مادية بحتة، وهذا النمط الثقافي يمر بمراحل ثلاث: أولاها المرحلة الحسية الفاعلة أو النشطة Active Sensate Culture، يعمل المجتمع فيها بكل قوة لتغيير البيئة المادية وتطويعها لمطالبه، فيحقق تقدماً علمياً وتكنولوجياً عظيماً كما يحقق انتصارات عسكرية كبيرة، لكن تلك المرحلة تُسْلم الزمام لمرحلة ثانية هي المرحلة الحسيّة السلبية Negative Sensate Culture التي تسودها عقلية تتسم بقصر النظر، يتحول فيها الناس إلى استغلال البيئة بكل طريق لإشباع حاجاتهم بصورة طفيلية، وكأن العالم ببساطة لم يوجد إلا لإشباع حاجات الناس إلى الطعام والجنس واللهو والترفيه والبحث عن اللذات الحسية (Sorokin, 1957: 48) Hedonism، وينتهي المطاف بالثقافة الحسية المادية إلى مرحلة أخيرة يسميها

«سوروكين» بالمرحلة الحسية الكلبية أو الهزؤية Cynical Sensate Culture التي تفتقر إلى أي نوع ذي بال من القيم، والتي تشيع فيها النفيية والعدمية Nihilistic، يشبع الناس حاجاتهم فيها بطرق نفعية صرفة، مع التظاهر الشكلي بالالتزام الأخلاقي دون اقتناع حقيقي، فيشيع استخدام المداهنة والنفاق والخداع فيها على نطاق واسع في المجتمع (Johnston, 1990: 100).

ولكن «سوروكين» وجد أيضاً أنه في بعض الفترات التاريخية تظهر بعض المجتمعات التي تتبنى نمطاً ثقافياً ثالثاً، يتكامل فيه أفضل ما في النمطين السابقين من قيم ومبادئ محورية، أسماه نمط الثقافة المثالية Idealistic Culture وفيما يلي نبذة عن هذا النمط الأخير:

ثالثاً: الثقافة المثالية Idealistic Culture: إذا كانت النظرة إلى الحقيقة والوجود في النمطين السابقين نظرة منقوصة وذات بُعد واحد one-sided، فإن الحقيقة في هذا النمط الثقافي يُنظر إليها على أنها عديدة الجوانب تضم في وئام وتكامل ما هو حسي مع ما هو متجاوز–للحواس Super-Sensory، ويُنظر إلى العالم الذي نعيش فيه على أنه نتيجة للتفاعل بين الجوانب المادية والجوانب الروحية، وحاجات الإنسان في مثل تلك الثقافة يُنظر إليها على أنها حاجات روحية وأيضاً مادية، ولكن مع تغليب الجوانب الروحية؛ وأساس المعرفة في هذا النمط الثقافي قيام العقل بالجمع بين معطيات الخبرة الحسية من جهة وبين نصوص الوحي المنزل من جهة أخرى (Sorokin, 1957: 228-9)، فتتكامل في هذا النوع من المعرفة الحقائق الدينية (المتعالية على العقلانية Super-Rational)، والحقائق العلمية (الحسية/الإمبيريقية Empirical) والأفكار الفلسفية (العقلانية Rational) في اتساق بديع (P. 682-4).

ولقد تتبع «سوروكين» التقلبات التي طرأت على الحضارة الغربية خلال الحقب المختلفة، وانتهى إلى أن تلك الحضارة قد سادتها الثقافة الحسية المادية التي حققت على مدى خمسة قرون إنجازات علمية غير مسبوقة في محيط العلوم الطبيعية، كما توصلت إلى عدد هائل من الابتكارات التكنولوجية الرائعة، ولكنها في الوقت ذاته قد ضَيَّقت نطاق رؤيتنا للوجود وللحقيقة – كما يقول «سوروكين» – فاستبعدت كل ما ليس مادياً وكل ما هو متجاوز للحواس بما في ذلك مفهوم الله (عز وجل) بل مفهوم العقل ذاته، ثم إنها قد انتقلت من مرحلة الثقافة «المادية الإيجابية النشطة» إلى مرحلة الثقافة «المادية السلبية» وأخيراً «المادية الكلبية»، مما أدى إلى شيوع الاتجاهات المادية

والميكانيكية المتطرفة، والتركيز على اغتنام الشهوات الحسية، وشيوع الاتجاهات الإمبيريقية والوضعية السطحية، كما انخفضت قيمة الإنسان نفسه في هذه الحياة المعاصرة، فلم يعد ينظر إليه على أنه أكثر من مجرد كائن بيولوجي organism لا قيمة خاصة له، ولا كرامة خاصة تميزه عن بقية الكائنات الحية (pp. 252-4).

ولقد كرس «سوروكين» أحد مؤلفاته القيمة (Sorokin, 1992 Orig. 1941) لدراسة المظاهر التفصيلية لتلك الأزمة التي تواجه الحضارة الغربية في مختلف جوانب الحياة فيها منذ أوائل القرن العشرين، والتي تنبأ باستمرارها شدة وقسوة في المستقبل، اللهم إلا إذا عادت تلك الحضارة إلى رشدها باستعادة القيم الروحية والدينية لتتكامل مع ما تعتد به اليوم من الجوانب المادية/الإمبيريقية فيما يمكن أن يؤدي بها إلى بدء حقبة جديدة رائعة من حقب «الثقافة المثالية»، يتم فيها «تصحيح الأخطاء القاتلة للثقافة الحسية المادية بالإعداد بصورة متناغمة للثورة الفكرية الأخلاقية الثقافية/الاجتماعية المحتم حدوثها في المجتمع الغربي» (p.255).

ويقرر «سوروكين» أنه لا خلاص من سموم الثقافة الحسية المادية المعاصرة (على حد تعبيره) إلا بالتحول الكبير transformation إلى نمط الثقافة المثالية التي ترى الحقيقة في صورتها التكاملية التي يطلق عليها «سوروكين» **اصطلاح النظرة التكاملية للوجود والحقيقة** Integral Theory of Truth and Reality، والتي تقوم على رؤية ثلاثية الأبعاد للوجود والحقيقة تحسم قضايا المعرفة والمنهج بشكل متوازن وغير اختزالي (Sorokin, 1957: 28-37; 683-698):

1 – الحقائق التي مصدرها **الإلهام أو الوحي أو النبوات** Intuition, Revelation, Prophesy، التي تقدم لنا حقائق العقيدة Faith أو الحقائق الدينية Religious، والتي هي حقائق ذات طبيعة متعالية على ما هو عقلي وما هو حسي Super-Rational, Super Empirical.

2 – الحقائق التي مصدرها **العقل** Reason، ذات الطبيعة الفلسفية Philosophical، والتي تقدم لنا ما هو عقلاني Rational.

3 – الحقائق التي مصدرها **الحواس** The Senses، ذات الطبيعة العلمية Scientific (بالمعنى الضيق)، والتي تقدم لنا ما هو إمبيريقي/حسي Empirico-Sensory.

وقد بين «سوروكين» أن الجمع بين هذه المصادر للمعرفة والحقيقة يضمن لنا أفضل اقتراب من فهم حقائق هذا الوجود، كما بَيَّن تفصيلاً المخاطر التي تحيق

بالعلم والمنهج والمترتبة على الاقتصار على أي مصدر واحد أو جانب للحقيقة منها منفرداً، ولكنه أضاف إلى ذلك كله تحليلاً للمخاطر التي تحيق بالمجتمعات المعاصرة من جراء اعتماد النزعة الإمبيريقية وحدها فيقول (p.696):

«إن النزعة الإمبيريقية مسؤولة إلى حد كبير عن تلك الكوارث [في مجال البحث العلمي واستخداماته المأساوية على حد تعبيره]، إضافة إلى مسؤوليتها عن الحط من قدر الإنسان والحط من شأن القيم الثقافية/الاجتماعية، وتجريد الإنسان من كل قيمة أو أي شيء مطلق أو متجاوز لما هو إمبيريقي، أو أي شيء قدسي أو إلهي، فاختزل الإنسان إلى مجرد مركب من الإلكترونات والبروتونات، أو مركب من الذرات... وكان من نتيجة هذه الرؤية للوجود ما نشهده اليوم من القسوة البالغة في معاملة البشر، إضافة إلى تلك الكوارث المتكررة، وما نشهده اليوم من سيادة القوة الغاشمة في العلاقات سواء أكان ذلك في داخل الدولة القومية أم في العلاقات الدولية... ولم يعد هناك شيء مطلق أو مقدس وانتهى الأمر بكل شيء إلى رماد تذروه الرياح، ومن هنا نجد تلك الحروب والثورات، والفوضى الفكرية والأخلاقية والاجتماعية التي يشهدها عصرنا، إن هذه جميعاً مواليد أنجبتها تلك النزعة الإمبيريقية ذات البعد الواحد التي سادت ثقافتنا».

إن من يقرأ «سوروكين» اليوم ليتصور أن ذلك المفكر والعالم العظيم كان يقرأ أحوال عالمنا اليوم من كتاب مفتوح، ولكن الذي يعنينا أن فكره المتقدم على عصره يشير بوضوح في اتجاه يمكن أن يكون كثير من العلماء في عالمنا العربي والإسلامي قد استشعروه ولكنهم قد ترددوا كثيراً قبل التفكير في السير فيه إشفاقاً من تجاوز المنظور الوضعي الإمبيريقي المألوف، وخشية مما قد يصيبهم من السخرية من جانب زملائهم ممن لا يزالون يعيشون في ماض معرفي بائد ولكنهم متخندقون خلف مناصب ودرجات أكاديمية، مما يعيدنا مرة أخرى إلى «توماس كون» وتشريحه المفصل لأحوال المجتمع العلمي مما أشرنا إليه، ومما يشير بقوة إلى أن التنظير والبحث العلمي في بعض الأحيان قد يتطلب شجاعة أدبية فائقة إذا أراد الباحث أن يتجاوز التوجه العلمي السائد، ولعل «سوروكين» نفسه أن يكون أول من خَبَرَ بشكل مباشر نوع المقاومة المتوقعة لنظرياته من جانب أصحاب الثقافة الحسية المادية، الذين أثبتوا باختياراتهم النظرية وانحيازهم إلى أصحاب التوجهات الإمبيريقية الغالبة صدق توصيفه لطبيعة الحضارة المعاصرة... ولكن بأي ثمن؟

المنهج العلمي للبحث من وجهة إسلامية:

إن من الواضح أن إصلاح المنهج في العلوم الاجتماعية، وإصلاح الأطر المرجعية الموجهة لتلك العلوم في الوطن العربي أو في العالم الإسلامي إنما يكمن إلى حد كبير في مقاربة التصور الإسلامي، ذلك التصور الذي يقوم في مطلقاته الوجودية (الأنطولوجية) أساساً على وحدة الخالق، ووحدة الخلق، كما يقوم على عقيدة البعث والجزاء... والذي يقوم في منطلقاته المعرفية (الإبستمولوجية) على وحدة الحقيقة ووحدة المعرفة، ومن ثم على **التكامل بين أدوار كل من الحس والعقل والوحي في الوصول إلى الحقيقة**، مما اقترب منه «سوروكين» اقتراباً كبيراً، وهي منطلقات تترتب عليها نتائج غاية في الأهمية نقتصر هنا على عرض أكثرها اتصالاً بقضايا المنهج.

فوفقاً للتصور الإسلامي فإن الله جل وعلا هو خالق هذا الكون بكل ما فيه ومن فيه، وهو مُجْري الكون على سنن وقوانين مضطردة في إبداع وإحكام، وهو – سبحانه – في الوقت ذاته مُنْزل الكتاب الذي يضم بين دفتيه معرفة محيطة بهذا الكون كله بل بما وراءه، أي أن الكون وما فيه يعد بمثابة آيات الله المجلوّة، والقرآن الكريم يحوي آيات الله المتلوّة، فالمصدر الذي منه يتجلى كل منهما مصدر واحد، ومن هنا فلا يمكن تصور وجود أي تناقض بين الوقائع الكونية الثابتة والآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة بأي حال من الأحوال، اللهم إلا في الحالات التي يقع فيها الباحثون في أخطاء في أي من الاتجاهين الآتيين أو في كليهما:

1 – بالنسبة للوقائع والمشاهدات المتصلة بالكون: أخطاء في مشاهدة الوقائع ورصدها، أخطاء في تفسير المشاهدات الواقعية الصحيحة.

2 – بالنسبة للنصوص وفهمها: أخطاء في الانتقاء من بين نصوص الكتاب والسنة، أخطاء في تفسير النصوص المختارة، أخطاء عند الجمع بين النصوص العديدة في إطار تصوري واحد.

وجميعها أخطاء يمكن التفطن إليها وتصحيحها وفق الأصول العلمية المرعية التي تتضمنها خاصية التصحيح – الذاتي – للعلم.

إن مفتاح الحل للقضية الرئيسة التي نحن بصددها وهي كيفية الجمع بين النتائج المستمدة من الدراسات الواقعية التي تنصب على الوجود المشاهد وبين معطيات الوحي المنزَّل، إنما يكمن فيما أسميناه في موضع آخر (إبراهيم رجب،

1996) «بثورة التنظير في العلوم الاجتماعية»، وهي تسمية وإن كانت قد تنطوي على شيء من المبالغة فإنها تشير إلى اتجاه صحيح، لأن ما نتوخاه في الواقع إنما هو الإصلاح والإكمال وليس الانقلاب أو الاستبدال لمجرد الاستبدال، مع رفض أي تفريط فيما هو متفق على صحته وصوابه، والاحتفاظ بما هو بمثابة الهيكل الأساسي الصادق لبناء العلم دون أي افتئات عليه، مع إزالة ركام المؤثرات التاريخية السلبية التي لا يمكن إلباسها ثوب الصدق إلا عند من أضاع قدرته النقدية وبهرته الأشكال والرسوم التعالمية.

التنظير على ضوء التصور الإسلامي:

إننا لسنا بحاجة إلى بذل أي جهد لبيان المكانة المحورية التي تشغلها «النظرية Theory» بالنسبة لبناء العلم، فكل من كتبوا في المنهجية يُجْمِعُون على أن «هدف العلم هو بناء النظريات»... أو ما يشبه هذا من تعبيرات (Turner 1978: 24)، لأنه إذا كانت غاية العلم هي الفهم والتفسير والتنبؤ فإن النظرية هي مناط القيام بتلك المهام (Bailey, 1987: 32; Kerlinger, 1979: 15-16). والنظرية في أبسط تعريف لها عبارة عن «نسق من المفاهيم المترابطة» (Hage, 1972: 171)، أما إذا أمعنا النظر في مكونات النظرية فإننا نجدها تتكون من مفاهيم ومتغيرات ترتبط ببعضها في شكل قضايا Propositions وقد تتخذ هذه القضايا شكل: أ - بديهيات أو مصادرات أو مسلمات. ب - تعميمات إمبيريقية أو فروض (راجع: Bailey; 1987: 33-38).

ويشير «والتر والاس» إلى أن النظرية تعد بمثابة المستودع الذي يضم توليفة التعميمات الإمبيريقية Empirical Generalizations التي تتصدى النظرية للربط بينها وتفسيرها، والتي يتكون كل تعميم منها بدوره من توليفة من المشاهدات المحققة Observations (Wallace 1969: ix-x) وإذن فالنظريات العلمية تضم ثلاثة أنواع من المكونات:

1 - مكونات تم التحقق من صدقها بالرجوع إلى الواقع المحسوس، وهي المشاهدات المحققة والتعميمات الإمبيريقية.

2 - مكونات لم يتم التحقق من صدقها بعد، وتتضمن التفسيرات التي تربط بين التعميمات الإمبيريقية وتضفي عليها معنى وتعد بمثابة الفروض Hypotheses إلى أن تثبت صحتها.

3 - مكونات يسلم أصحاب النظرية بها دون إخضاعها للاختبار الواقعي

المباشر، وتتضمن المصادرات أو المسلمات التي تعد بمثابة القاعدة التي تنطلق منها النظرية والتي تضع الحدود التي يفترض أنها تصدق في نطاقها.

وبطبيعة الحال فإن النوع الأول من المكونات وهو المشاهدات المحققة والتعميمات الإمبيريقية هو جوهر ما يضفي على النظرية صفة «العلمية»، وكلما ازداد رصيد النظرية منها كانت النظرية أقوى وأدعى لإمكان الاعتماد عليها، وأما النوع الثالث من المكونات؛ أي ما يتصل بالمصادرات أو المسلمات التي تقوم عليها النظرية فإن خطورته تكمن في أنه في كثير من الأحيان يُترك دون تحديد وإظهار، بشكل يصل إلى حد التعمية أحياناً، مما يجعله مستغلقاً أمام محاولات تفنيد النظرية ونقدها، اللهم إلا بالاستنتاج واستنطاق الصياغات الضمنية، مما يكون له أوخم العواقب على بناء العلم.

ولكن ما يهمنا الوقوف عنده طويلاً هو المكون الثاني من مكونات النظرية والذي يتمثل في التفسيرات التي يقدمها العلماء للربط بين المشاهدات والتعميمات الإمبيريقية، وفهمها وإعطائها معنى، ولبيان العلاقات السببية بينها إذا كان ذلك ممكناً، فما المصدر الذي يستقى منه العلماء تلك التفسيرات؟ يقول «أبراهامسون» (Abrahamson, 1983: 23): إن «النتائج التي تتوصل إليها البحوث تقدم لنا قوالب الطوب اللازمة لعملية بناء النظرية، **ولكن هذه العملية لا يمكن لها أن تتم بدون القدرات الابتكارية للعلماء**». ويقرر «جورج هومانز» (Homans, 1980: 19) من جهته بأن النظرية تتطلب «**قفزة في الخيال**» لتفسير المشاهدات الإمبيريقية، أما «كارل بوبر» (see Feigl, 1975: 880) فإنه يرى أن النظريات عبارة عن «**تخمينات.. جريئة أحياناً**» Bold conjectures. [التأكيد على بعض العبارات مضاف].

ويقرر «روبرت دوبين» الذي يعد من أشهر من كتبوا في بناء النظريات العلمية أن «أي نموذج نظري لا يحده شيء إلا حدود **خيال Imagination صاحب النظرية**»، وهو لا يرى في ذلك أي غضاضة على الإطلاق وإنما يقرر أن «الخيال البنّاء» Constructive imagination يزيد قدرة الإنسان على فهم العالم المشاهد (Dubin, 1978: 12, 221)، بل إن بعض من كتبوا في مناهج البحث يرون ضرورة فتح الباب على مصراعيه أمام جميع الأفكار النظرية دون حرج حتى لَيَرى أحدهم أنه ينبغي اعتبار النظريات كالسلع في سوق حرة مفتوحة «..فكلما وجد طلب على نظريات من نوع معين كان من صالح المستهلك السماح بأكبر قدر ممكن من المعروض منها» (Dawis, 1984: 468).

وقد يمكن تفسير هذا الاتجاه على أساس ما يتولد لدى الباحثين المتمرسين من خلال خبرتهم المباشرة من شعور بمدى محدودية قدرتنا بوصفنا بشراً على إدراك حقائق هذا الوجود، حتى إن بعضهم يشبّه عمل المنظرين بحل ألغاز الصور المقطعة jigsaw puzzle، معلقاً بعد ذلك بقوله «إننا نعمل في حدود ما هو متاح لنا» (Hage, 1972:182-183)، ولهذا فإنه لا مانع لدى هؤلاء العلماء – على الرغم من نزعتهم الإمبيريقية المتأصلة – من استخدام أفكار «ميتافيزيقية» بوصفها أساساً للنظريات «العلمية» ما دام من الممكن استخدام تلك الأفكار لاستنباط فروض يمكن اختبارها في الواقع المحسوس، فينقل لنا «والتر والاس» (pp.402-403) عن «كارل بوبر» قوله: إن النظريات تتفاوت فيما بينها من حيث مستوى التجريد والعمومية، وإن كل مستوى يقود إلى آخر أعم منه... وهكذا، إلى أن تاتي «نظريات تبلغ حداً من العمومية تبتعد معه عن المستويات التي يصل إليها العلم القابل للاختبار في الوقت الحاضر، مما يمكن أن يوصلنا إلى نسق ميتافيزيقي»...، بل إن بعضهم يطرق قضية العلاقة بين النظرية والأطر التصورية الدينية، فيشير «دوبين» إلى أن «الدين والنظرية متطابقان من حيث البناء، فكل منهما عبارة عن صورة كلية كاملة للعالم المحسوس أو المتخيل كما يراه البشر، كما أن هناك تشابهاً جوهرياً بين قواعد المنطق المتبع في بناء النماذج النظرية والتصورات الدينية» (Dubin, 1978: 222-3)، كما يسير «هوفر» (Hoover, 1980: 38) في نفس الخط إذ يرى أن النظريات الدينية والفلسفية هي أوسع النظريات نطاقاً، ولكنه يراها ذات طبيعة مطلقة في حين أن نظريات العلوم الاجتماعية تقوم في رأيه على أساس نفعي براجماتي، بمعنى أن قيمة النظرية تقاس فقط بمدى قدرتها على تفسير المشاهدات، تلك هي الحدود التي يتوقف عندها الكتاب الغربيون بسبب طبيعة المعتقدات الدينية السائدة في مجتمعاتهم.

ولكن لنا هنا أن نتساءل عما يدعونا بوصفنا مسلمين حباهم الله سبحانه وتعالى بعقيدة صحيحة بريئة من التحريف والخرافة، وأنعم عليهم بكتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبسنة يتميز فيها الصحيح من السقيم.. نتساءل عما يدعونا إلى التوقف بمحض اختيارنا عند النقطة التي اضطر علماء الغرب للوقوف عندها بسبب ظروفهم وواقع مجتمعاتهم ودياناتهم على الرغم من الاختلاف الكبير بين واقعنا وواقعهم.

إن المحور الذي تدور حوله ثورة التنظير في العلوم الاجتماعية إنما يتمثل في إجراء ميسور لا يتجاوز كثيراً ما سبق أن عرضناه فيما يتعلق ببناء النظرية، ألا

وهو إمكانية اعتماد الأطر التصورية المتصلة بالإنسان والمجتمع «المستمدة من الكتاب والسنة الصحيحة» لتحل محل «خيال الباحث» أو لتضاف إليه بوصفها مصدراً للتفسيرات التي تستخدم الربط بين الحقائق والتعميمات الواقعية عند بناء النظرية في العلوم الاجتماعية... مع عدم التوقف عند مجرد التوصل إلى أطر نظرية جامعة لما يصح من نتائج العلوم الاجتماعية الحديثة ولما تتضمنه المصادر الشرعية، بل الاستمرار في اختبار تلك الأطر في أرض الواقع، التزاماً بالقواعد العامة لبناء العلم وبناء النظرية بالصورة المتعارف عليها تقليدياً، وذلك عن طريق:

1 – اشتقاق فروض من تلك الأطر التصورية (المستمدة من المصادر الشرعية من جهة ولما صح من نتائج العلوم الحديثة من جهة أخرى) يتم اختبارها في أرض الواقع للتحقق من مدى مطابقتها للواقع مع ملاحظة أن «الواقع» هنا إنما يقصد به «الواقع الكلي» Total Reality وليس مجرد الواقع الإمبيريقي الذي كان يقتصر عليه النموذج التقليدي للعلم، بمعنى أن الواقع هنا إنما يتضمن كلاً من الجوانب الإمبيريقية وغير الإمبيريقية للوجود البشري.

2 – إذا ثبتت صحة الفروض (أو فشلنا في رفضها كما قد يُعَبَّر عن ذلك إحصائياً) تزداد ثقتنا في الأطر التصورية التكاملية المبنية على ما صح من مفاهيم العلوم الحديثة وأيضاً على فهمنا لنصوص الكتاب والسنة عندما تُضَمُّ إلى بعضها وصولاً إلى التصور الإسلامي للقضية المطروحة في الفرع العلمي المحدد الذي نعمل في إطاره.

3 – إذا لم تثبت صحة القروض فإن هذا يستدعي القيام بإجراءات في أحد الاتجاهين التاليين أو كليهما وفقاً لهذا الترتيب:

أ – مراجعة الإجراءات المنهجية المستخدمة في البحث وبخاصة ما اتصل منها بالإجراءات المستخدمة في قياس المتغيرات للتأكد من عدم الوقوع في أخطاء جوهرية فيها، وللتأكد أيضاً من عدم استخدام تقريبات غير كافية من النموذج المثالي لتصميم البحث أو اختيار العينة.. إلخ، ثم إعادة إجراء البحوث بعد تلافي تلك الأخطاء.

ب – إذا ثبت أن الإجراءات المنهجية للبحث صحيحة تماماً بيقين (وهو أمر شديد الندرة في العلوم الاجتماعية) فإنه يتعين علينا إعادة النظر في الأطر التصورية التي تم «استنباطها» من المصادر الشرعية وبخاصة فيما يتعلق باختيار

النصوص أو اختيار الشروح، أو ما يتصل بضم تلك النصوص والشروح إلى بعضها، أو ما يتصل بضم ما تم استبقاؤه من العلوم الحديثة إلى ما تم استنباطه من المصادر الشرعية... وهدف هذه المراجعة تعرُّف مصدر الخطأ أو التجاوز، ثم تعديل الإطار التصوري (الموجه إسلامياً) على ضوء ذلك، مما يزيده اقتراباً من التطابق مع النتائج الواقعية (الممحصة على الوجه المذكور في أ).

والثمرة المتوقعة لهذه الثورة التنظيرية أنها تسمح لنا بالاستفادة من البصائر المستمدة من الوحي في توجيه بحوثنا... باعتبار أن هذا المصدر يتفوق تفوقاً ظاهراً في احتمال الوصول إلى الحق عن مجرد الاعتماد على «خيال الباحث» في الربط بين المشاهدات الواقعية المحققة وتفسيرها.

قضية التصميمات المنهجية والأدوات البحثية:

إن وضع الأمور في نصابها من جهة استلهام المصادر الشرعية في توجه الأطر النظرية التي تنطلق منها العلوم الاجتماعية – على الوجه الذي قدمناه – لا يعني بأي حال مخالفة الإجراءات الصحيحة والضوابط السليمة للمنهجية العلمية، فكما ذكرنا فإنه لا يمكن أن يُقبل من أي باحث أن يطالب – دون اختبار واقعي – بقبول اجتهاداته في محاولة إيجاد التكامل بين ما ثبتت صحته عنده من أنظار العلوم الاجتماعية الحديثة وبين ما توصل إليه من فهم لآيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية وضمها إلى بعضها في إطار يظن أنه يمثل «الرؤية الإسلامية» الصحيحة للموضوع لمجرد أنه «يظن» ذلك أو يعتقد أنه قد جاء بالحق دون جدال، فكل تلك تاكيدات تحتاج إلى «دليل» على صحتها، لأننا لو قبلنا مجرد التأكيدات لكنا قد أسقطنا أول اعتبار تُعد على أساسه العلوم الاجتماعية «علوما».. ألا وهو «الاختبار الواقعي» لتلك الاجتهادات التي لا تخرج عن كونها فروضاً يتطلب الأمر التحقق من صدقها سواء أكان بطريقة مباشرة أم غير مباشرة.

لقد أوضحنا فيما سبق أن منهج العلوم الاجتماعية المنطلق من التصور الإسلامي يتضمن اختبار الفروض في «الواقع بمعناه الشامل» أو الواقع الكلي Total Reality المتضمن لما هو إمبيريقي قابل للملاحظة الحسية المباشرة من جانب الباحث ولما هو غير إمبيريقي لا يقبل الملاحظة الحسية المباشرة (أو يقبلها ولكن بطريقة غير مباشرة)، وهذا يثير قضية جوهرية ولا شك حول ما إذا كانت تصميمات البحوث وأدوات جمع البيانات الحالية قادرة على ارتياد هذه الآفاق

الجديدة التي تتصل بالحياة الداخلية للإنسان في أدق جوانبها وأكثرها حساسية مثل النواحي الروحية، والجوانب المتصلة بنظرة الإنسان إلى العالم Worldview ونوع صلته بربه وخالقه، وآثار ذلك كله على سلوكه. ولقد كان من الممكن أن تمثل تلك القضية عقبة كَأْدَاء أمام جهود المهتمين بتطبيق التصور الإسلامي في إجراء البحوث في العلوم الاجتماعية، ولكن من حسن الطالع أن التوجه الجديد في البحث قد قدم خدمة جليلة للعلم من خلال مراجعته النقدية للتصور التقليدي للمنهجية، ثم من خلال ابتكاره لمجموعة من الأدوات البحثية المصممة لخدمة ذلك التوجه الجديد - وهذا يحتاج شيئاً من التفصيل.

إن معظم التصميمات البحثية التقليدية تنطلق كما قدمنا من مسلمات وضعية/ إمبيريقية، وهي من ثم تقوم على استخدام أدوات ومقاييس «موضوعية» أو فلنقل خارجية، بمعنى أن أحد شروطها الرئيسة ألا يكون للمبحوث أي دور في العملية البحثية ذاتها، فالمبحوث يُفترض أن يكون مجرد مشارك سلبي في تلك العملية، وكلما أمكن إجراء القياس أو الوصول إلى الملاحظات دون مشاركته (أو حتى دون وعيه بالعملية البحثية) كان ذلك أدعى لتحقيق الدقة العلمية في نظر أصحاب هذا التصور، ولمَّا أبدى كثير من الباحثين اعتراضات أخلاقية على هذا المسلك البحثي فقد أصبحت مسألة إعلام المبحوثين بأهداف البحث وطلب تعاونهم يُنْظر إليها على أنها شر لا بد منه.. من وجهة النظر البحثية الخالصة أو النقية.

ومن هنا فإن الجهود التي بذلها العلماء والباحثون على مدى قرن من الزمان لبلورة أبعاد التصميمات التجريبية وشبه التجريبية، وتحديد المخاطر التي يتعرض لها كل تصميم من جهة الصدق الداخلي والخارجي، وابتكار الأساليب التي تمكن الباحثين من تجاوز تلك المخاطر أو على الأقل حساب حجم تشويهها للنتائج، وكذلك تلك الجهود التي بُذِلَت لبلورة المقاييس وأدوات الملاحظة وصحائف الاستبيان وغيرها مما يتناسب مع تلك التصميمات ومع نوع البيانات التي تتطلب البحوث الإمبيريقية التقليدية جمعها... كل تلك جهود تستحق التقدير ولا شك.

ولكن التوجه الجديد الذي أصبح يتبناه كثير من المشتغلين بفلسفة العلوم منذ منتصف السبعينيات، والذي يقوم على إدراك «القصور الجوهري للتوجه التقليدي للعلم وعدم إمكان الدفاع عنه» (Polklinghorne, 1984: 420) قد أعطى مشروعية لدراسة الإنسان بوصفه سبباً فاعلاً بذاته Active Agent، منشئاً للسلوك على

مستواه الوجودي الإنساني من خلال تأثير العوامل العقلية المعرفية الذاتية التي توجه المتغيرات الأدنى في الرتبة كالعوامل الفيزيقية والكيميائية، يقول «دونالد فورد» في هذا المعنى «إن الناس عناصر فاعلة مُحدثة لأفعالها (People are active agents of their actions)، ومن هنا فإنه لفهم السلوك الإنساني لا بد لنا من أن نأخذ في الاعتبار الأسباب التي يسوقها الناس بأنفسهم لتبرير أفعالهم، أي لا بد من أخذ نياتهم في الاعتبار» (Ford, 1984: 462)، ولما كان هذا يتنافى بطبيعة الحال مع الاتجاهات الاختزالية التقليدية Reductionist التي تَرُدّ السلوك الأعلى إلى فعل العوامل المادية الأدنى فإن الأمر قد اقتضى إعادة نظر جوهرية في التصميمات البحثية التقليدية وفيما يرتبط بها من أدوات جمع البيانات لكي تستجيب لمتطلبات هذا التوجه الجديد.

ولقد ظهر اتجاهان واضحان في هذا الصدد يختلفان في المدى الذي يذهب إليه كل فريق منهما في رفض التصميمات والأدوات البحثية التقليدية ذات الانحياز الوضعي/الإمبيريقي، وسنشير فيما يلي إلى موقف كل فريق واتجاهاته العامة:

الاتجاه الأول: التوجه الجديد في البحث New Paradigm Research:

ينادي أصحاب هذا الاتجاه باستبعاد المناهج أو الطرق الكمية Quantitative Methods وإحلال الطرق الكيفية Qualitative Methods محلها، ويشن هؤلاء أحياناً هجوماً شديداً على من يستخدمون الطرق الكمية ليتهموهم «بسوء النية، وبتبني قيم ميكانيكية، وبالإفلاس الفلسفي» (Polkinghorne, 1991: 106) أو يتهمون مناهجهم «بالسطحية وضعف الصدق» (Fry, 1981: 146)، ويحبذ هؤلاء استخدام المداخل الفينومينولوجية Phenomenological Approaches والتأويلية Hermeneutical Approaches التي يرون أنها أقرب للوصول إلى الحقيقة من خلال النفاذ إلى «المعاني» التي يضفيها المبحوثون على الواقع وعلى سلوكهم.

ويمثل هذا الاتجاه – وبشكل متشدد – ذلك الكتاب المرجعي الذي حرره «بيتر ريزون وجون روان» (Reason & Rowan, 1981)، وجمعا بين دفتيه عدداً كبيراً من الإسهامات التي تصف أو التي تطبق المنهجيات الجديدة المنطلقة من ذلك الاتجاه الكيفي (أو التي يرى المحرران أنها – أكثر من ذلك – تتجاوزه)، مثل منهجية البحث بالمشاركة Participative Research، والمنهجية الباطنة Endogenous Research، والمنهجيات الخبراتية Experiential Methodologies والمنهجية الحوارية Dialogical Research، وغيرها من المنهجيات والأدوات التي تنظر في الجوانب

الداخلية للخبرات الإنسانية الذاتية توصلاً إلى تعميمات موضوعية، وذلك باعتبار أن تلك المنهجيات تمثل البديل الصحيح لمنهجيات الملاحظة من الخارج التي تفاخر بالالتزام بموضوعية مزعومة في الوقت الذي لا تستطيع فيه الوصول إلى الحقيقة الداخلية أصلاً. كما تمثل هذا الاتجاه أيضاً إسهامات بحثية لاحقة حاولت تطبيق هذا الاتجاه وتعميقه في مجالات متنوعة. (Heron & Reason, 1984; Reason & Heron, 1986; Reason, 1994; Heron, 1996).

الاتجاه الثاني: اتجاه التنوع المنهجي Methodological Diversity:

وهو اتجاه يقوم لا على استبعاد المناهج والطرق الكمية ولكن على استكمالها بالطرق الكيفية، على الوجه الذي يغطي كل جوانب الحقيقة الواقعية، ويرى أحد مؤيدي هذا الاتجاه وهو «بولكنجهورن» أن «السبب الأساسي في حاجتنا إلى التنوع [المنهجي] هو أن هناك مسائل تتصل بالخبرة البشرية والفعل البشري لا يمكن التوصل إلى إجابات عنها باستخدام الطرق التقليدية، وإضافة إلى ذلك فإن التطورات الحديثة في فلسفة العلوم. تتطلب قيام العلوم المعنية بدراسة الإنسان بتبني مجموعة متنوعة من المناهج أو الطرق التي تلزمها في عملية بناء قواعدها العلمية» (Polkinghorne, 1984: 104)، كما يضيف في موضع آخر قوله: إنه «لا تعارض هناك بين الطرق الكمية والكيفية، بل إنهما فقط نوعان مختلفان من الطرق البحثية، وهما يشتركان في الالتزام بتطوير مقترحات لتحصيل المعرفة تقوم على الفحص المتعقل والمتدبر للبيانات الإمبيريقية وتعريض ما يتم التوصل إليه للنقد والاختبار من جانب مجتمع العلميين» (P.112)، وبطبيعة الحال فإنه ينبغي أن يكون واضحاً أن أصحاب الاتجاه الكيفي يرون أن المعاني التي يعبر عنها المبحوث (أو الشريك في البحث Co-researcher حسب اصطلاحهم) تعد ذات وجود إمبيريقي واقعي لا يقل في مشروعية اعتباره هدفاً للدراسة العلمية عن السلوك الخارجي.

وفي هذا السياق فإن «جيرجين» (Gergen, 1985) قد عقد مقارنة بين «المنهجية الإمبيريقية التقليدية التي تقوم على اعتبار الخبرة [الحسية] المحك النهائي للموضوعية حيث يقال: إن الفروض يمكن قبولها أو دحضها عن طريق البيانات المستمدة من المشاهدات «الحسية»»، وبين التوجه البنائي أو التركيبي Constructionism الذي «يثير عدداً من التساؤلات حول مسألة المفاهيم المستمدة من الخبرة وكذلك حول البيانات الحسية، مثلاً ماالأساس الذي تستند إليه تلك المصادر [في الزعم] بأنها تضمن الوصول إلى الحقيقة؟ أليس تقرير الباحث عن

خبرته عبارة عن بناءات لغوية موجهة ومتشكلة بأعراف التواصل البشري المتأثر بظروفه التاريخية؟» ثم يقرر بعد ذلك أن الاتجاه البنائي (أو التركيبي) لا يعترف بفكرة «إثبات الحق من خلال الطرق البحثية» Truth through method، فلقد افْتُتِنَتْ العلوم ردحاً من الزمن بوهم أن التطبيق الدءوب للطرق البحثية لا بد أن يسفر عن حقائق صادقة - «كما لو كانت الإجراءات المنهجية الإمبيريقية بمثابة مفرمة اللحم مهمتها تصنيع الحقيقة كتصنيع المفرمة لأنواع المقانق»، ويشير إلى أن عدداً من العلماء قد أثبتوا أن هذا الافتتان لا يقوم على أساس موثوق، كما وجد أن ذلك الشعور السابق بالأمان [من خلال الأدوات والطرق] لا ينهض على أسس متينة.

غير أن «جيرجين» يتساءل من جهة أخرى عما إذا كان الاتجاه البنائي (أو التركيبي) يقدم لنا معياراً بديلاً للصدق يصلح ليكون محكاً للحكم بمطابقة البيانات الكيفية للواقع، ويرى أنها لم تقدم محكاً بديلاً، ولكنه يعود ليشير إلى أن ذلك لا يعني رفض الاتجاه البنائي (أو التركيبي) للطرق البحثية اللازمة لتمحيص النتائج، فذلك الاتجاه باعتباره «يؤدي إلى فهم سلوك الكائنات [البشرية] فإن الطرق البحثية يمكن أن تستخدم للتوصل إلى الاقتراب من الموضوعية أو إلى تقديم صورة إيضاحية تستخدم لزيادة الاستفادة من النتائج العلمية للبحث، وبهذا المعنى فإن بإمكاننا استخدام أي منهجية طالما كانت تمكن الباحث من تأييد موقفه، فإذا كان لبعض الطرق جاذبيتها المستمدة من استخدام عينات كبيرة فإن بعضها الآخر قد يكتسب جاذبيته من نقائه، أو من حساسيته للفروق الدقيقة، أو من قدرته على النفاذ إلى العمق» كما يقول (p.273).

أما «فورد» (Ford, 1984: 464) فإنه يلخص آراء بعض أصحاب التوجه الجديد بقوله: إنهم يرون أنه «بمقارنة النتائج التي نتحصل عليها من عدد من التجارب التي تجرى على الأفراد أو من دراسات الحالات يمكن تحديد أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بين الحالات الفردية»، كما يبين أن أصحاب هذا التوجه يركزون على المتغيرات التي تتصل «بالخبرات الخاصة» للأشخاص الذين تجرى عليهم الدراسة والتي لا يمكن أن يلاحظها إلا هم أنفسهم، ولكن لمّا كان المبحوثون بشراً «قادرين على توجيه سلوكهم Self-directing فإنهم يقررون ماذا يفشون وماذا يخفون وماذا يحرِّفون في تعبيرهم عن تلك الخبرات، ولهذا فإن إجراءات جمع البيانات ينبغي أن تصمم وتنفذ بوصفها جهداً تعاونياً Collaborative بين الباحث والمبحوث إذا أردنا الحصول على بيانات صادقة».

ويبين «فورد» أن النظرة الميكانيكية التقليدية للإنسان قد ارتبط بها وجود اهتمام كبير «ببلورة وصقل التصميمات البحثية والأساليب الإحصائية التي تلائم هذه الوجهة الميكانيكية» فرأينا التصميمات التجريبية التي تحاول الوصول إلى العلاقة السببية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ورأينا اهتماماً بالأساليب الإحصائية الملائمة لدراسة تلك العلاقة السلبية مثل تحليل التباين المتعدد (MANOVA)، ولما كانت تلك الأساليب الإحصائية قد طُوِّرَت في الأصل لخدمة التوجه الميكانيكي فإنها قد أقيمت على أساس افتراض أن العلاقات تتسم بالخطية والتجميعية والاستقلال Linearity, Additivity, Independence ثم يتساءل عما يكون عليه الحال إذا وجدنا - ما وجده عدد من العلماء بالفعل - أن هذه الافتراضات لا تصدق في دراسة البشر، فإذا وجدنا مثلاً أن المتغيرات لا تدخل في علاقات تتخذ شكل سلاسل سببية خطية بل هي شبكة من العمليات السببية المتبادلة، هنا لا بد لنا من «تصميمات بحثية مختلفة وطرق مختلفة للقياس ونماذج رياضية مختلفة تلائم تحليل هذا النوع من البيانات» (p.465)، ثم ينتهي إلى التأكيد على أنه لا بد من اختيار وإيجاد طرق بحثية جديدة تلائم طبيعة الظواهر المدروسة، ويقرر إننا نعيش «فترة من الزمن تشهد تطورات وتحولات مثيرة في جوانب عديدة في محيط العلم، غير أننا لا نستطيع التنبؤ بما ستسفر عنه تلك التحولات».

ومن الواضح أن المطالبين بمقاربة مناهج العلوم الاجتماعية مع التصور الإسلامي يتفقون تمام الاتفاق مع تصور «فورد» للموقف فيما يتصل بالتصميمات المنهجية والأدوات البحثية وفي دعوته إلى بلورة تصميمات وأدوات جديدة قادرة على سبر أغوار الجوانب الروحية والخبرات الذاتية للمبحوثين بكفاءة، وإذا كانت التصميمات والأدوات التقليدية قد احتاجت أكثر من قرن من الزمان لتتبلور وتصل إلى المستوى الحاضر من الضبط، فإننا نتوقع أن تحتاج التصميمات والأدوات الجديدة بعض الوقت أيضاً ليتم بلورتها وصقلها على الوجه المطلوب، ولكن هذا يتطلب أولاً وقبل كل شيء جهوداً جماعية وفردية ومؤسسية كافية يتم فيها تكريس الجهود لهذا الهدف، فهذا فوق أنه واجب علمي فإنه في الوقت ذاته واجب ديني يُؤجر المرء عليه إذا صح التوجه وخلصت النية لله عز وجل، وتلك خاصية يتميز بها التصور الإسلامي عن غيره غاية التميز، فالباحث - إذا كان متوجهاً لله بعلمه وعمله فله جزاء الحسنى في الدنيا والآخرة، وأما من كان همه الدنيا فله ما أراد في الدنيا (إذا شاء الله) وليس له في الآخرة من نصيب. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

المصادر:

إبراهيم عبدالرحمن رجب (1996). **التأصيل الإسلامي للعلوم الاجتماعية**. الرياض: دار عالم الكتب.

إبراهيم عبدالرحمن رجب (1993). المنهج العلمي للبحث من وجهة إسلامية: **المسلم المعاصر**، العدد 67/68، فبراير–يوليو.

أحمد خضر (2000). **اعترافات علماء الاجتماع: عقم النظرية وقصور المنهج**. لندن: المنتدى الإسلامي.

أجروس روبرت، وجورج ستانسيو (1989، 1984). **العلم في منظوره الجديد**. ترجمة كمال خلايلي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

توماس كوهن (1986). **بنية الثورات العلمية** (1970)، ترجمة علي نعمة، بيروت: دار الحداثة.

سهير لطفي (محرر) (1998). **إشكالية العلوم الاجتماعية في الوطن العربي**. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ط2.

محمد ياسر الخواجة (2001). إشكالية التعدد المنهجي واستخدامها في علم الاجتماع. **مجلة العلوم الإنسانية**، البحرين، العدد 4، صيف 2001.

مركز دراسات الوحدة العربية (1986). **نحو علم اجتماع عربي: علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

نبيل محمد توفيق السمالوطي (1975). **الأيديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر: دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية**. الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

Abrahamson, M. (1983). *Social reseaerch methods*. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall.

Bailey, K. (1987). *Methods of social research*. New York: Free Press.

Bohman, J. (1991). *New philosophy of social science*. Cambridge: Polity Press.

Capra, F. (1983). *The turning point: Science, society and the rising culture*. London: Flamingo.

Catton, W. R. (1983). Need for a new paradigm. *Sociological Perspectives*, 26, (1): 3-15.

Dawis, R. V. (1984). Of old philosophies and new kids on the block. *Journal of Counseling Psychology*, 31, (4): 467-469.

Dixon, K. (1973). *Sociological theory: Pretense and possibility*. London: Routledge & Kegan Paul.

Dubin, R. (1978). *Theory building*. New York: Free Press.

Fay, B. (1996). *Contemporary philosophy of social science*. Cambridge, Massachusetts: Blackwell.

Feigl, H. (1975). Positivism and logical empiricism. In *Encyclopedia Britannica* 15th Ed., Vol. 14: 877-883.

Ford, D. H. (1984). Reexamining guiding assumptions: Theoretical and methodological implications. *Journal of Counseling Psychology*, 31, (4): 461-466.

Fry, Gerald, et al. (1981). Merging quantitative and qualitative research techniques: Toward a new research paradigm. *Anthropology & Education Quarterly,* 12, (2): 145-158.

Gergen, K. J. (1985). The social constructions movement in modern psychology. *American Psychologist,* 40, (3): 266-275.

Hage, J. (1972). *Techniques and problems of theory construction.* New York: John Wiley.

Heron, J. (1996). *Cooperative inquiry: Research into the human condition.* London: Sage.

Heron, J., & Peter R. (1984). New paradigm research and holistic medicine. *British Journal of Holistic Medicine,* 1, (1), 86091.

Homans, G. (1980). Discovery and the discovered in social theory. in Herbert Blalock, (Ed.), *Sociological theory and research,* New York: Free Press.

Hoover, K. (1980). *The elements of social scientific thinking.* New York: St. Martin.

Howard, G. (1985). The role of values in the science of psychology. *American Psychologist,* 40, (3): 259.

Johnston, B. (1990). Integralism and the reconstruction of society: The idea of ultimate reality and meaning in the work of Pitrim Sorokin: *Ultimate Reality and Meaning,* 13, (2): 96-108.

Jonassen, D. H. (1991). Objectivism versus constructivism: Do we need a new philosophical paradigm? *Educational Technology Research & Development,* 39, (3): 5-14.

Kerlinger, F. (1979). *Behavioral research.* New York: Holt, Rienhart & Winston.

Kimble, G. A. (1984). Psychology's two cultures. *American Psychologist,* 39, (8): 833-839.

Levi, A. W. (1975). History of western philosophy. In: *Encyclopedia Britannica,* 15th Ed., Vol. 14: 257-274.

Polkinghorne, D. E. (1991). Further extensions of methodological diversity for counseling psychology. *Journal of Counseling Psychology,* 31, (4): 416-429.

Ravetz, J. R. (1975). History of science. In: *Encycolpedia Britannica,* 15th Ed., Vol. 16: 366-375.

Reason, P. (1994). *Participation in human inquiry.* London: Sage.

Reason, P., & John H. (1986). The human capacity for intentional self-healing and enhanced wellness. *Holistic Medicine,* 1, (1): 123-134.

Reason, P. (1984). Reflections on sacred experience and sacred science. *Journal of Management Inquiry,* 2, (3): 273-283.

Reason, P., & John R. (Eds.), (1981). *Human inquiry: A source book of new paradigm research.* New York: John Wiley.

Robbins, S. P., et al. (1998). *Contemporary human behavior theory: A critical perspective for social work.* Boston: Allyn & Bacon.

Sermabeikian, P. (1994). Our clients, ourselves: The spiritual perspective and social work practice. *Social Work,* 39: 178-183.

Sorokin, P. A. (1992). (Orig. 1941). *The crisis of our age.* Oxford: Oneworld Publications, 2nd ed.

Sorokin, P. A. (1957). *Social and cultural dynamics* (1985 ed.). New Brunswick, NJ: Transaction Publishers.

Sperry, R. W. (1991). In defense of mentalism and emergent interaction. *The Journal of Mind & Behavior,* 12, (2): 221-246.

Sperry, R. W. (1988). Psychology's mentalist paradigm and religion/science tension. *American Psychologist,* 43, (8): 607-613.

Stent, G. (1975). Limits to the scientific understanding of man. *Science,* 187: 1052-1057.

Stromberg, R. (1981). *European intellectual history since 1789.* Englewood Cliffs, New Jersey.

Toulmin, S. E. (1975). Philosophy of science. In: *Encyclopedia Britannica,* 15th Ed., Vol. 16: 376-393.

Turner, J. (1978). *Sociology.* Santa Monica, California: Good-Year.

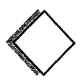
Tudor, A. (1982). *Beyond empiricism.* London: Routledge & Kegan Paul.

Wallace, W. L. (Ed.). (1969). *Sociological theory.* London: Heinemann.

Zimmerman, C. (1968). *Sorokin: The world's greatest sociologist.* Saskatoon: University of Saskatchewan.

مقدم في: إبريل 2001

أجيز في: إبريل 2002





توجهات ومعوقات إحلال الوظائف بالقطاعين العام والخاص في مرحلة ما بعد الغزو العراقي للكويت «دراسة ميدانية»*

عوض خلف العنزي**

ملخص: مع تفاقم الاختلالات في بنية السكان وقوة العمل، ظهرت الحاجة إلى الإحلال بوصفه سياسة وطنية لتوطين الوظائف في القطاعين العام والخاص. ومع ما ترتب على الغزو العراقي من نزوح أعداد كبيرة من الوافدين، أتيحت الفرصة للإسراع بعملية الإحلال، الأمر الذي تحاول هذه الدراسة تعرُّف واقعه واستبيان معوقاته واقتراح مداخل الحلول الملائمة لتذليل هذه المعوقات، وذلك استناداً إلى البيانات الثانوية المتاحة عن تطور سوق العمل وهيكله والوثائق الرسمية ذات العلاقة بموضوع الإحلال، وكذلك البيانات الأولية عن واقع الإحلال ومعوقاته في عينة من المؤسسات العامة والخاصة.

المصطلحات الأساسية: إحلال الوظائف، الاختلالات السكانية والعمالية، سياسات التوظيف، تدريب النظراء، شئون الموظفين.

مقدمة:

يعود الاهتمام بموضوع تكويت الوظائف في القطاعين العام والخاص بدولة الكويت إلى منتصف الستينيات، ولا سيما في أعقاب صدور نتائج التعداد العام للسكان في عام 1965 التي أظهرت أن أعداد الوافدين تزايدت بمعدلات أسرع منها بالنسبة للمواطنين، مما ترتب على ذلك اختلال في قوة العمل وفي بنية المجتمع

---

* تستند هذه الدراسة إلى نتائج بحث ممول من جامعة الكويت تحت رقم CU021.

** مدرس بقسم الإدارة العامة، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

السكاني، حيث بات المواطنون يشكلون أقلية في بلدهم، فيما سيطر الوافدون على سوق العمل بمختلف قطاعاته وأنشطته وشكلوا من ثم النسبة الغالبة في جملة قوة العمل وحجم المجتمع السكاني.

فبعد أن كان هناك توازن عام بين حجم المجتمع السكاني وقدراته من ناحية، والاحتياجات الكمية والنوعية من قوة العمل من ناحية أخرى (أحمد فؤاد علي، 1979)، بدأت الاختلالات تظهر سواء في التركيبة السكانية بصفة عامة، أو في تركيبة القوى العاملة بصفة خاصة.

فوفقاً لبيانات وزارة التخطيط (1990) والهيئة العامة للمعلومات المدنية (1999)، كان عدد سكان الكويت 207 ألف نسمة في عام 1957، ارتفع إلى 467 ألفاً في عام 1965 ثم إلى 995 ألفاً في عام 1975 ثم إلى مليون و697 الفاً في عام 1985 ثم بلغ مليونين و238 ألفاً في عام 1998. لكن هذه الزيادة لم تكن طبيعية وإنما نتيجة لهجرة العمالة الوافدة إلى دولة الكويت وتحول الكويتيين إلى أقلية داخل بلادهم، حيث انخفضت نسبتهم من 55٪ في 1957 إلى 34.5٪ عام 1998.

كذلك فإن نسبة قوة العمل الكويتية إلى إجمالي قوة العمل وصلت في كافة الأنشطة الاقتصادية في يوليو 1998 نحو 16.7٪ فقط، ومع تفاقم حدة هذه الاختلالات، فرض موضوع «تكويت الوظائف» في القطاعين العام والخاص نفسه في المناقشات الدائرة حول مستقبل عملية التنمية وسبل تعزيز دور المواطنين في إحداث هذه العملية وفي الاستفادة من نتائجها. وقد ازدادت حدة هذه المناقشات في مرحلة ما بعد الغزو العراقي لدولة الكويت في أغسطس 1990، وما ترتب عليه من تداعيات في مختلف المجالات، زادت من حدة الاختلالات التي تعاني منها التركيبة السكانية وتركيبة القوى العاملة.

فقد أسفر الغزو العراقي – ضمن هذه التداعيات – عن نزوح شريحة كبيرة من السكان الوافدين (Russell & Ramadhan, 1993: 7)، وسرعان ما تزايدت أعداد هؤلاء الوافدين بمعدلات فاقت مثيلاتها بالنسبة للمواطنين بعد التحرير مباشرة، مما ترتب على ذلك من عودة الاختلالات في تركيبة السكان وقوة العمل.

فبعد أن تراجعت نسبة الوافدين إلى جملة قوة العمل من 86.1٪ بنهاية عام 1989 إلى 81.6٪ في نهاية عام 1993 (لجنة السكان والموارد البشرية، 1997)، أخذت هذه النسبة في الارتفاع تدريجياً حتى بلغت في نهاية عام 1999 نحو 81.9٪ (الهيئة العامة للمعلومات المدنية، 2000)، الأمر الذي يثير كثير من التساؤلات حول توجهات عملية الإحلال ومعوقاتها في دولة الكويت (انظر جدول 1).

جدول (1)
توزيع القوى العاملة وفقاً للجنسية بين عامي 1989 و1999

نهاية الفترة	الكويتيون		غير الكويتيين		الجملة	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
1989	126542	13.9	783121	86.1	909663	100
1993	154322	18.4	677312	81.6	831634	100
1994	156860	16.7	824658	83.3	990518	100
1995	174940	16.6	876586	83.4	1051526	100
1996	184624	16.2	955461	83.8	1140085	100
1997	199158	16.4	1017391	83.6	1216549	100
1998	211559	16.9	1040437	83.1	1251996	100
1999	221387	18.1	1004747	81.9	1226134	100

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000)، دليل المعلومات المدنية: السكان والقوى العاملة ، العدد (17).

أهمية الدراسة:

لقد نجم عن الغزو العراقي لدولة الكويت في أغسطس عام 1990 نزوح أعداد كبيرة من الوافدين، وهيأ الفرصة لإعادة ترتيب هيكل القوى العاملة في دولة الكويت، مؤكداً – في الوقت ذاته – على أهمية تبني سياسة واضحة وفاعلة لتكويت الوظائف في القطاعين العام والخاص، فإن الاختلالات في بنية المجتمع السكاني وقوة العمل سرعان ما عادت إلى الظهور، بل تفاقمت حدتها بمرور الوقت.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات وتنوعها التي تعرضت لموضوع الاختلال في تركيبة السكان وقوة العمل ودور الإحلال في التخفيف من حدة هذا الاختلال (AL-Enezi, 1990)، فإنه يلاحظ على هذه الدراسات – على كثرتها وتنوعها – أنها لم تقف على تقييم اتجاهات عملية الإحلال ومعوقاتها في القطاعين العام والخاص في إطار السياسة العامة لمعالجة قضية الاختلال في قوة العمل وبنية المجتمع السكاني، لذلك تسعى هذه الدراسة إلى محاولة سد النقص في هذا المجال من خلال السعي إلى توفير فهم أفضل وإدراك أعمق لواقع تكويت الوظائف وتوجهاتها* وبخاصة في مرحلة ما بعد الغزو العراقي.

(*) يشير مفهوم «توجهات» إلى الغايات العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وتقوم بوضع السياسات اللازمة لتطبيقها، إلا أن هذه السياسات لا يتم وضعها موضع التطبيق، لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، داخلية أو خارجية، فتبقى هذه الغايات أسيرة للتوصيات الفضفاضة، والتي غالباً لا تجد لها حظاً في التطبيق.

أهداف الدراسة:

في إطار هذه الاعتبارات تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف:

1 - بيان أسباب أهمية سياسة الإحلال في دولة الكويت.

2 - بيان طبيعة الآثار والمعوقات التي أفرزتها أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت، على سياسة الإحلال.

3 - قياس مدى فاعلية السياسات والإجراءات التي تبنتها دولة الكويت لتطبيق سياسة الإحلال، والإحلال في مرحلة ما بعد الغزو العراقي.

4 - قياس أهمية عدد من الوسائل والسياسات التي يمكن من خلالها تفعيل تطبيق سياسة الإحلال في دولة الكويت.

تساؤلات الدراسة:

لتحقيق هذه الأهداف حاولت هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1 - ما أسباب أهمية سياسة الإحلال في دولة الكويت، وطبيعة المحددات والاعتبارات التي تحكمها؟

2 - ما طبيعة الآثار والمعوقات التي أفرزتها أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت، على سياسة الإحلال؟

3 - ما مدى فاعلية السياسات والإجراءات التي تبنتها دولة الكويت لتطبيق سياسة الإحلال والإحلال في مرحلة ما بعد الغزو العراقي؟

4 - ما الوسائل والسياسات التي يمكن من خلالها تفعيل تطبيق سياسة الإحلال في دولة الكويت، وما مدى أهمية كل منها في تحقيق ذلك؟

الإطار النظري للدراسة:

يمثل مفهوم الإحلال مرادفاً لمفاهيم التوطين والإحلال، وقد تعددت الاتجاهات بشأن تعريف كل من التوطين والإحلال، فقد نظر صلاح الدين فوزي (1987: 2) إلى التوطين على أنه «الإحلال التدريجي للعمالة الوطنية محل العمالة الوافدة ضمن خطة وطنية (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل)، على أن تتضمن هذه الخطط الإعداد الكافي للعمالة الوطنية».

أما نزار توفيق (1987: 1) فيرى أن التوطين هو «امتلاك الموظف لقدرات وقابليات للقيام بواجبات ومهام وظيفته دون الاعتماد على موظف وافد ليؤدي العمل بأكمله نيابة عنه مكتفياً هو بمجرد التوقيع على القرار الإداري».

ويعرف أحمد أبو سن (1987: 2) التوطين بأنه «إحلال أبناء الدولة في الوظائف الحكومية عوضاً عن العمالة الوافدة بعد تأهيلهم وإعدادهم الإعداد السليم لشغل المناصب المختلفة في الوزارات والهيئات الحكومية».

أما الإحلال فيعرفه (Al-Enezi, 1990: 104) بأنه: «تلك العملية التنفيذية للسياسات المقترنة بالتوطين، ويمثل أسلوباً ووسيلة لاستراتيجيات التوطين، كما أنه يصبح في بعض الأحيان هدفاً وغاية في السياسات والخطط المرتبطة بالقوى العاملة».

ومفهوم «الإحلال» بوصفه سياسة لتوطين الوظائف في اتجاه معالجة الاختلالات في تركيبة القوى العاملة وبنية المجتمع السكاني، لا ينصرف فقط إلى مجرد إحلال المواطنين محل الوافدين دون إعداد أو تهيئة، بل يعبر عن «تلك الجهود المخططة التي يتم اتخاذها ليشغل المواطنون وظائف الوافدين في القطاعات والأنشطة المختلفة، مع تأمين المحافظة على إنتاجية هذه الوظائف من خلال تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها» (مظفر الحاج مظفر، 1996: 12؛ حسن أبشر الطيب، 1994: 3).

وأمام الاختلالات الهيكلية في التركيبة السكانية وفي تركيبة القوى العاملة في دول الخليج العربية، ومع التفاوت في درجة المعاناة من دولة إلى أخرى وفقاً لخصوصية الحالة في كل منها، اتجهت كل منها إلى توطين الوظائف، ويمكن تناول السياسات التي تبنتها هذه الدولة للإحلال والتوطين على النحو التالي:

أولاً – تجارب الإحلال والتوطين في الخليج العربي:

تجربة الإحلال في المملكة العربية السعودية:

يتسم سوق العمل السعودي بعدد من الخصائص من بينها: انخفاض إسهام المواطنين في سوق العمل حيث بلغت النسبة 30.2٪ من إجمالي عدد المواطنين في سن العمل، وعدم التجانس في سوق العمل بحيث تشكل العمالة الوطنية 68٪ من إجمالي العمالة في القطاع العام مقابل 32٪ نسبة العمالة الوافدة، هذا في الوقت الذي شكلت نسبة العمالة الوافدة 70٪ من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص في مقابل 30٪ فقط للعمالة السعودية، (في عام 1416هـ)، وكذلك محدودية دور سوق الأجور في تحقيق توازن سوق العمل وذلك أمام سهولة تدفق العمالة الأجنبية الرخيصة من خارج البلاد، والآثار السلبية للعمالة الوافدة كمنافستها للعمالة الوطنية وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات البطالة في صفوفها، والضغط الإضافي على

الخدمات والمرافق العامة مما يزيد من متطلبات الإنفاق الحكومي عليها، هذا بجانب الآثار الأمنية والاجتماعية، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لتوظيف العمالة السعودية أمام التفاوت الكبير بين أجور العمالة السعودية والعمالة الأجنبية مما يجعل المنشآت الخاصة تحد من توظيف العمالة السعودية وتعتمد على العمالة الأجنبية (عبدالرحمن بن محمد السلطان، 1998).

وأمام هذه الخصائص كان الاتجاه المتزايد لتبني سياسة الإحلال والتوطين والتي عرفت باسم «السعودة» والتي قامت على عدد من الاستراتيجيات منها: الحد من استجلاب العمالة الوافدة، وتشجيع العمالة الوطنية على الالتحاق بمجالات التعليم والتدريب التي تناسب مجالات التنمية وخططها، وتبني عدد من السياسات التي من شأنها دعم القطاع الخاص على إحلال العمالة الوطنية في مختلف المجالات (العنزي، 1998).

إلا أن تطبيق هذه السياسات قد اصطدم بعدد من المعوقات من بينها: قصر معظم جهود السعودة على المنشآت الكبيرة في القطاع الخاص بما يحد من قدرة سوق العمل على إيجاد فرص عمل للعمالة الوطنية بشكل يتناسب مع النمو الكبير المتوقع في عدد الباحثين عن العمل في هذا القطاع، وطبيعة التنظيم المؤسسي لمنشآت القطاع الخاص حيث تَغْلُب عليه المنشآت الفردية الصغيرة والتي يعمل بها نحو 83٪ من إجمالي العاملين في القطاع الخاص، وهذه المنشآت تتصف بوجه عام بضآلة رأس مالها ومحدودية قدرتها على توظيف العمالة الوطنية برواتب مجزية نظراً لأن استمرارها مرهون بالدرجة الأولى بقدرتها على الحد من التكاليف.

هذا فضلا عن السلبيات التي تعاني منها أنظمة القوى العاملة المدنية وبخاصة الفصل في نظامي التأمينات الاجتماعية بين القطاعين العام والخاص، والتباين في مميزات النظامين، والازدواجية في التزامات صاحب العمل نحو العامل المتعاقد، ووجود شريحة من قوة العمل المدنية غير مغطاة تأمينياً، وعدم التوازن في العلاقة بين العامل وصاحب العمل في نظام العمل وفي تحديد الحقوق والالتزامات، والتصورات الخاطئة لدى أصحاب الأعمال السعوديين حول استقدام العمالة الوافدة وعدّ ذلك حقاً مكتسباً وليس ضرورة تعتمد على حجم العرض المحلي من القوى العاملة، ومن ناحية أخرى سيطرة الخوف على أصحاب الأعمال من تأثير السعودة على قدراتهم التنافسية أمام الاعتقاد بأن الارتفاع في تكلفة العمالة سيزيد من

أسعار السلع والخدمات المنتجة مما يضعف الطلب عليها وبالتالي ينعكس سلباً على التشغيل في القطاع الخاص، وعدم مواءمة مخرجات النظام التعليمي والتدريبي لاحتياجات سوق العمل، حيث يشكل خريجو التخصصات النظرية نسبة كبيرة من المخرجات بلغت 78.7٪ من إجمالي الملتحقين بالتعليم الجامعي في السعودية (عام 1415هـ).

هذا بالإضافة إلى استيعاب معظم العمالة الوطنية في القطاع العام أمام الامتيازات التي يوفرها للعاملين فيه مقارنة بالقطاع الخاص، كالارتفاع النسبي في الأجر، والدرجة العالية من الاستقرار الوظيفي، وانخفاض ساعات العمل اليومي، وطول أيام الإجازات السنوية، والنظرة الاجتماعية الإيجابية للعمل الحكومي، وانخفاض معدلات الاستفادة من تقنية المعلومات في سوق العمل (عبدالرحمن السلطان، 1998).

تجربة الإحلال في سلطنة عمان:

جاء تبني سياسة الإحلال في سلطنة عمان بوصفه نوعاً من رد الفعل أمام الانخفاض المستمر في نسبة القوى العاملة الوطنية فبعد أن كانت تمثل 65٪ من إجمالي قوة العمل الكلية في عام 1980 انخفضت إلى 50٪ عام 1985 ثم أصبحت 38٪ في عام 1990. وجاء هذا الانخفاض أمام النقص المتزايد في العمالة الوطنية، وعزوف المواطنين عن العمل في بعض المهن والحرف اليدوية، وضعف الإقبال على العمل في القطاع الخاص، وضعف إسهام المرأة في سوق العمل في الوقت الذي شهدت فيه البلاد توسعاً كبيراً في الخدمات التي تقدمها الحكومة وما صاحب ذلك من تزايد الحاجة إلى عمالة إضافية فكان المصدر هو العمالة الوافدة.

وفي ظل تفاقم الاختلالات في هيكل القوى العاملة تبنت الدولة عدداً من الخطط والسياسات في سبيل رفع إسهام العمالة الوطنية في قوة العمل، والحد من النمو المتسارع للعمالة الوافدة، ومن هذه السياسات: وضع حد أقصى لأعداد العمالة الوافدة التي يُسمح باستقدامها سنوياً للقطاعات التي يمكن «التعمين» فيها على أن تتناسب هذه الأعداد مع معدلات النمو المستهدفة في خطط التنمية، والإسراع في تعمين الوظائف في القطاع العام، وتشجيع القطاع الخاص على استقطاب العمالة الوطنية بعد تأهيلها وتدريبها وتحسين ظروف العمل في القطاع الخاص مع مشاركة الدولة في تحمل تكاليف برامج التدريب والتأهيل والتحسين، وتشجيع المرأة العمانية على الانتظام في العمل وذلك عن طريق إقامة المعاهد التدريبية للمهن التي تناسبها، والعمل على ربط المنح والقروض وأساليب الدعم الحكومي الأخرى لمؤسسات

القطاع الخاص وشركاته بنسب التعمين التي تحققها وبمدى التزامها بأهداف خطط الإحلال والتوطين في البلاد (أمة اللطيف شيبان، 1994: 43–64).

وعلى الرغم من هذه السياسات فإن نسبة العمالة الوطنية في القطاع الخاص العماني لم تزد عن 3.9٪ من إجمالي القوى العاملة في هذا القطاع وذلك في مقابل 96.1٪ للعمالة الوافدة عام 1996.

وكان من أسباب هذا الانخفاض – وبالتالي الإخفاق في سياسة الإحلال والتوطين: الاتجاهات السلبية لأصحاب الأعمال نحو العمالة الوطنية والتي من بينها أنها تتسم بالبطء والإتكالية وعدم السعي إلى تحسين قدراتها العلمية والمهنية، والتأهيل دون المستوى، وعدم رغبة العماني في أداء العمل اليومي، وتفضيل العمل الإداري والإشرافي، وتَحَرُّج العماني من العمل لدى عماني مثله، وعزوف أصحاب الأعمال عن تشغيل العمالة الوطنية أمام ما تتسم به العمالة الوافدة من مزايا منها رخص الأجور، والطاعة والالتزام، والإنتاجية العالية، وكذلك الاتجاهات السلبية للعمالة الوطنية نحو القطاع الخاص، والعزوف عن العمل في قطاعاته المختلفة، (عادل ريان، 1998).

تجربة الإحلال والتوطين في الإمارات:

سعت دولة الإمارات من خلال تطبيق سياسة التوطين إلى تحقيق عدد من الأهداف منها: حسن استغلال الموارد البشرية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من القوى العاملة الوطنية في مستويات الهرم الإداري المختلفة، بما يكفل سلامة المصلحة العامة وأمنها، وخلق الأبنية التنظيمية المختلفة ووضع التشريعات وسن القوانين الإدارية التي تنظم المجتمع ومؤسساته الإدارية والتي تكون أكثر جدوى وملاءمة في التنظيمات الفعالة المؤثرة وذلك نتيجة للبعد البيئي المتوفر لدى المواطنين وقدرته على تفهم البيئة التنظيمية والاجتماعية والمحلية وتحليل المشكلات الإدارية بصورة أفضل، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي للمواطن وتوفير فرص العمل برضاء وكرامة، وتوفير البيئة الإدارية المرتبطة بالمجتمع وخصائصه وقيمه الاجتماعية والثقافية، وتعميق الاقتصاد الوطني وتقوية دعائمه وتأطير أسسه الوطنية والمساعدة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي ورفع نسبة القوة الشرائية المحلية (حميد القطامي، 1991: 99–139).

ولتحقيق هذه الأهداف تبنت الدولة كثيرا من السياسات والبرامج منها: نظام

التوظيف العام والذي أعطى الأولوية للمواطن في الالتحاق بالوظيفة العامة، كما أقر كثيرا من المزايا التي يمكن من خلالها تفعيل عملية توطين الوظائف، وإقرار عدد من الأنظمة الخاصة بالبدلات والحوافز المادية للمواطنين بهدف استقطابهم للعمل في الخدمات المدنية، ومنها نظام العلاوة الاجتماعية ونظام العلاوة لأبناء العاملين، ونظام معاشات أو مكافآت التقاعد، ونظام البدلات الفنية.

ولكنها اصطدمت بعدد من المعوقات التي حدَّت من كفاءتها وفاعليتها ومن ذلك: عدم وجود سياسة عامة واضحة للتوطين تُسْتخدم بوصفها منهجاً تطبيقياً حيث يتم التوطين وفق أسس اعتبارية مرحلية تعاني من عدم الشمولية المتمثلة في ربط سياسة التوطين بالمتغيرات الأخرى في المجتمع كالسياسات التعليمية والاحتياجات التدريبية، وصعوبة توفير العنصر الوطني المؤهل فنياً للوفاء باحتياجات الإحلال والتوطين، وزاد من ذلك عدم استخدام السياسات المنهجية للتوطين كسياسة الرديف والتدريب المستمر، وعدم ملاءمة عناصر وأنظمة الوظيفة العامة، وكذلك عدم فاعلية وتوافق سياسة الحوافز وأنظمة الأجور والمرتبات مع سياسات التوطين، وضعف مشاركة المرأة في قوة العمل واقتصار هذه المشاركة على قطاعات محددة، وعدم وضوح الأهداف والاختصاصات في الأبنية التنظيمية والهيكلية والتي يرتكز عليها تحديد الاحتياجات اللازمة من القوى العاملة وظيفياً، وكذلك عدم وجود فلسفة واضحة للتدريب تفي بهذه الاحتياجات (حميد القطامي 1991: 99–139).

والخلاصة أن دول الخليج قامت بتطبيق سياسة التوطين والتي تتشابه كثيراً مع دولة الكويت من حيث المشكلات التي تعاني منها، من حيث صغر حجم العمالة الوطنية والنظرة الاجتماعية لبعض المهن اليدوية والحرفية، وانخفاض إسهام المرأة في سوق العمل، وزيادة تكلفة العمالة الوطنية، بالإضافة إلى عدم وجود سياسات واضحة لتطبيق سياسات التوطين، جميع هذه العوامل أسهمت في صعوبة تطبيق هذه السياسة. لذلك يتعين على المسؤولين ومخططي برامج القوى العاملة الاستفادة من نجاح تجارب بعض دول الخليج في بعض المجالات والعمل على تفادي السلبيات التي تعيق تطبيق سياسة الإحلال.

ثانياً – الإحلال والتوطين في دولة الكويت:

أصبح التفوق العددي والنسبي للوافدين في جملة السكان وقوة العمل منذ منتصف الستينيات، وبعد حصول الكويت على استقلالها عام 1961، موضوعاً للجدل

والنقاش الحاد على المستويين الرسمي والشعبي، وتباينت الآراء بشأن مغانم ومغارم هذا الوضع، فقد نظر بعض المواطنين إلى التزايد في أعداد الوافدين على أنه جاء لتخفيف القصور في قوة العمل المحلية وتهدئة الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد الكويتي (محمد مايلة، 1996: 19–46؛ Maylah, 1987) ومن ثم «لتأدية وظيفة دائمة في المحافظة على حركة كل جوانب الاقتصاد» (AL-Moosa & Mclachlan, 1985)، لا سيما وأن المعروض من قوة العمل الوطنية لم يكن قادراً – سواء أكان ذلك من حيث الكم أم من حيث النوع – على الوفاء باحتياجات التنمية والتحديث في مرحلة ما بعد اكتشاف النفط وتدفق عائدات تصديره التي استُخدم جزء رئيس منها لتنفيذ برامج تنموية طموحة أدت إلى تسارع معدلات الطلب على قوة العمل بمختلف مهنها وفئات مهاراتها.

وترجع الأسباب التي تدفع منظمات الأعمال للاعتماد على العمالة الوافدة إلى أسباب تاريخية تتمثل في نقص الأيدي العاملة الوطنية بسبب صغر حجم السكان وفئاته العمرية وكذلك تردد المرأة في دخول سوق العمل، كما ترجع أيضاً إلى أسباب اقتصادية حيث قامت العمالة الوافدة بدور رئيس في تخفيض تكلفة إعادة إنتاج قوة العمل في الكويت، وفي تخفيض تكاليف الإنتاج مما أدى إلى زيادة معدلات الأرباح على وحدة رأس المال. كما أن هذه العمالة أقل تكلفة من العمالة الوطنية ولديها المهارات المتنوعة التي تحتاجها منظمات الأعمال (انظر: محمد مايله 1996: 28–29).

كما أن هناك أسباب اجتماعية دفعت منظمات الأعمال إلى الاعتماد على العمالة الوافدة ومنها: عزوف العمالة الوطنية عن العمل في بعض المهن الحرفية واليدوية بسبب شيوع بعض العادات والتقاليد التي تنظر إلى العمل اليدوي أو الفني نظرة دونية.

أما الجانب السياسي فإن التطورات السياسية والاعتبارات القومية والإنسانية تقوم بدور في زيادة الوافدين وفي تسهيل إقامة أعداد متزايدة منهم مثل استقدام الفلسطينيين عام 1948، وفي أعقاب الحروب العربية الإسرائيلية عامي 1967، 1973، وكذلك تسهيل استقدام اللبنانيين بعد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام 1975 (انظر: Russell & Ramadhan, 1993: 1-29).

ونظراً إلى اتساع مجتمع الوافدين فإنه يمكن أن يمثل تهديداً لهوية المجتمع وتجانسه الاجتماعي والثقافي وأمنه الوطني (أحمد فؤاد علي، 1979: 31)، كما يؤدي إلى «شيوع أنماط استخدام لا تتفق وظروف الكويت التي تعاني من ندرة نسبية في

مواردها البشرية... وإلى توسيع فرص قوة العمل المواطنة لترك المجالات الإنتاجية، واتجاه نسبة متزايدة منها للاستخدام في الجهاز الحكومي» (محمد مايلة، 1996).

كما نظر بعض المواطنين إلى اتساع مجتمع الوافدين على أنه يشكل عبئاً على الخدمات والمرافق العامة، ومن ثم يمثل عبئا على الحد المقبول من مستويات المعيشة لأفراد المجتمع (محمد مايلة، 1996؛ أحمد فؤاد علي، 1979).

لذلك بدأ التفكير جدياً أمام تعدد التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية التي شهدتها دولة الكويت في تطبيق سياسة الإحلال في مختلف قطاعات الدولة، وبدأت في التنفيذ الفعلي، مع تطبيقها للخطة الإنمائية للسنوات 84/85-89/1990 ووضعها في حيز التنفيذ، وذلك سعياً نحو تحقيق عدد من الأهداف والاعتبارات الأساسية التي أكدت عليها الخطة كما ذكرها العنزي (AL-Enezi, 1990) والتي من بينها: وجود اقتناع بأهمية تنفيذ برامج التنمية على مختلف قطاعات المجتمع لتحقيق رفاهية المواطنين، والحد من تسرب الأموال الوطنية إلى الخارج، وتقليص حجم نفقات الدولة على الخدمات المختلفة للوافدين، والتنفيذ الفعلي لما نص عليه الدستور الكويتي من أن شغل الوظائف العامة حق مقصور على المواطنين، ولا يؤول إلى غير الكويتيين إلا في ظروف خاصة يحددها القانون.

وأمام هذه الاعتبارات فقد تبنت الدولة عدداً من السياسات والإجراءات لتطبيق سياسة الإحلال خلال الخطة (وزارة التخطيط، 1986) منها: حصر الوظائف التي يشغلها الوافدون في القطاع العام، ووضع ضوابط قانونية مشددة عند الحاجة لتعيين غير الكويتيين في إطار ما يسمى بالوظائف المؤقتة التي تنتهي بانتهاء المبرر من وجودها، واتباع عدد من الخطط التي يتم من خلالها إحلال المواطنين بدلاً من الوافدين في حالة الاستغناء عن غير الكويتي، بل يتم ترك الوظيفة شاغرة لحين توافر الموظف الكويتي الذي تتوفر فيه شروط شغل هذه الوظيفة، وإنشاء الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب لتخريج كوادر وطنية ذات طبيعة فنية لسد حاجة الدولة من القوى العاملة الفنية مع طرح عدد من البرامج التدريبية للعاملين الكويتيين لتأهيلهم لشغل الوظائف التي يشغلها غير الكويتيين.

هذا بجانب العمل على تطبيق نظام «تدريب النظراء» والذي بموجبه يقوم غير الكويتي بتدريب الكويتي خلال فترة معينة يكتسب من خلالها الكويتي الخبرة

اللازمة التي تساعده على القيام بأعباء الوظيفة، ومن ثم يتم إنهاء عقد الموظف غير الكويتي، وحصر أعداد العمالة الوافدة وتسجيلها طبقاً لمسمياتها الوظيفية، وتحديد الاحتياجات المستقبلية من هذه العمالة، وإعداد خطط للقوى العاملة موضحاً بها أعداد الوظائف ومواصفاتها وشروط شغلها وكيفية إحلال الكويتيين محل غير الكويتيين في القطاعات المختلفة مع وضع التوقيتات الزمنية اللازمة للتنفيذ.

ولكن جاءت كارثة العدوان العراقي لِتُوقف العمل بهذه السياسات، وتَفْرض كثيرا من التداعيات والتحديات التي زادت خطورتها في ظل التراجع في نسبة العمالة الوطنية في كثير من المهن والأعمال الاستراتيجية والمحورية ذات التأثير المباشر في توفير الضرورات الوطنية الحالية والمستقبلية من الموارد البشرية، مثل وظائف المهندسين والأطباء والعلميين والمدرسين والفنيين، وفي مجالات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجهود الاستراتيجي والعسكري والوطني للبلاد، وذلك في الوقت الذي انخفضت فيه الإيرادات النفطية، وتراجعت مقدرة الدولة على تمويل برامجها الإنفاقية، وارتفعت - في المقابل - معدلات البطالة الصريحة والمُقنَّعة بين المواطنين.

وفي مواجهة هذه التداعيات تعددت القرارات والسياسات التي أعلنت الدولة عن تبنيها لدعم سياسة الإحلال في القطاعين العام والخاص في مرحلة ما بعد الغزو العراقي لدولة الكويت، ومن هذه السياسات:

1 - صدور قرار مجلس الورزاء رقم 13 لسنة 1991 «بعدم تجاوز نسبة الوافدين المعاد تعيينهم في وزارات الدولة ومؤسساتها 35٪ من إجمالي عددهم قبل الثاني من أغسطس 1990».

2 - قيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة حكومية في ربيع عام 1991 لوضع أسس سياسة طويلة الأجل للحفاظ على التوازن السكاني، واقتراح الإجراءات العاجلة الكفيلة بمنع أي تدهور في التركيبة السكانية. ونص بيان الحكومة أمام دور الانعقاد الثاني للمجلس الوطني على أن «تحقيق التوازن المنشود في التركيبة السكانية لم يعد فقط هدفاً اجتماعياً، وإنما أصبح ضرورة حتمية أدى إليها نقص الموارد المالية بسبب ما خَلَّفه الاحتلال من دمار لثروة البلاد النفطية وما ألحقه من خسائر بالبنية الاقتصادية والمرافق والمنشآت العامة» (وزارة التخطيط، 1991).

3 – أقر المجلس الأعلى للتخطيط في يناير 1992 مقترح السياسة السكانية الذي تقدمت به لجنة السكان والموارد البشرية (1992)، والذي استهدف – بالدرجة الأولى – تقييد تدفق الوافدين والارتقاء بكفاءة الموارد البشرية الوطنية على النحو الذي يضمن تأمين الغالبية للمواطنين الكويتيين في جملة قوة العمل، مع تأمين سيطرتهم المطلقة على المهن والوظائف الحاكمة في المرافق الاستراتيجية للدولة.

4 – الإعلان عن الإطار العام لمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات 1995/1996–1999/2000 سعياً إلى إعادة بناء قاعدة متوازنة للسكان وقوة العمل، وقد تبنى المشروع برنامجاً لتنظيم سوق العمل يقوم – بصفة عامة – على توفير الشروط الموضوعية للارتقاء بكفاءة تخصيص عنصر العمل، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات بتدابير محددة للتأثير في معدلات استيعاب القطاعين العام والخاص لقوة العمل الوطنية والوافدة على ضوء الاحتياجات الحقيقية لعملية التنمية من عنصر العمل بمختلف مهنه وفئات مهاراته (لجنة السكان والموارد البشرية، 1997).

5 – برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثامن (1996/1997 – 1999/ 2000) والذي أكد على توجه الحكومة إلى معالجة مشكلة البطالة بين المواطنين الباحثين عن عمل ضمن تصور شامل لتعديل تركيبة القوى العاملة، ولتوفير فرص العمل المناسبة للمواطنين من ناحية، وطرح مفاهيم جديدة للوظيفة العامة وتفعيل دور القطاع الخاص بوصفه شريكاً في عملية التنمية الشاملة، وفي تعديل تركيبة القوى العاملة على وجه الخصوص من ناحية أخرى (مجلس الوزراء، 1997).

6 – استراتيجية التنمية الإدارية التي تم تقديمها إلى مجلس الأمة في يناير 1997، والتي نصت على ضرورة التزام الجهات الحكومية بتخفيض العمالة الوافدة في المهن الإدارية والكتابية لديها بما نسبته 10٪ سنوياً.

وإذا كان قد ترتب على هذه السياسات ارتفاع نسبة العمالة الوطنية في القطاع العام من 62.8٪ عام 1993، إلى 65.4٪ عام 1997، ثم إلى 70.1٪ في نهاية عام 1999، فإن نسبة العاملين من الكويتيين في القطاع الخاص قد انخفضت من 1.6٪ عام 1993 إلى 1.5٪ في نهاية عام 1999، كذلك انخفضت نسبة الكويتيين إلى جملة المشتغلين في القطاعين العام والخاص من 18.4٪ في نهاية 1993، إلى 18٪ فقط في نهاية عام 1999، وذلك في مقابل ارتفاع نسبة العمالة الوافدة إلى جملة المشتغلين من 81.6٪ في نهاية عام 1993 إلى 82٪ في نهاية عام 1999 كما يبين جدول (2).

جدول (2): توزيع قوة العمل حسب القطاع والجنسية بين عامي 1993 و1999

القطاع	الجنسية	البيان	1993	1997	1998	1999
العام	الكويتيون	العدد	142407	184983	196988	205644
		٪	62.8	65.4	67.7	70.2
	الوافدون	العدد	84451	97894	93850	87470
		٪	37.2	34.6	32.3	29.8
	جملة المشتغلين	العدد	226858	282877	290838	293114
		٪	100	100	100	100
الخاص	الكويتيون	العدد	9378	11864	12398	13491
		٪	1.6	1.3	1.3	1.5
	الوافدون	العدد	588885	913212	939890	909868
		٪	98.4	98.7	98.7	98.5
	جملة المشتغلين	العدد	598263	925076	952288	923359
		٪	100	100	100	100
جملة العاملين في القطاعين العام والخاص		**العدد**	**825121**	**1207953**	**1243126**	**1216473**
		٪	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000)، دليل المعلومات المدنية: السكان والقوى العاملة، العدد (17).

الدراسة الميدانية:

أولاً – مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من وزارات الدولة والشركات المساهمة والمدرجة في سوق الأوراق المالية وشركات القطاع العام والشركات والمؤسسات الفردية الكبرى، ويبلغ عدد مفردات المجتمع (137) جهة يمثل الأفراد المسئولين عن شئون التوظيف ووضع السياسات والخطط العامة حوالي 411 فرداً بواقع 3 أفراد تقريباً لكل جهة.

وقد اختيرت عينة متاحة (convenience sample) بحجم 16 جهة منها 9 جهات للقطاع العام، 7 جهات للقطاع الخاص يشكلن نحو 11.7٪ من إجمالي مجتمع الدراسة، وهي نسبة مقبولة للوفاء بمتطلبات الدراسة.

وقد تم توزيع 48 استمارة بالتساوي بين مفردات العينة بواقع 3 استمارات لكل جهة تم توزيعها على المسئولين عند وضع الخطط والبرامج والسياسات العامة للتوظيف (وكلاء الوزارات المساعدين لشئون الموظفين، مدراء إدارات شئون الموظفين، رؤساء أقسام شئون الموظفين بالقطاع العام ورؤساء مجلس الإدارات ونوابهم لشئون التوظيف ومدراء التوظيف في القطاع الخاص). ثم اختيار عينة مختارة من وزارت الدولة ومؤسساتها، وكذلك في عدد من مؤسسات القطاع الخاص (انظر جدول 3)، وقد تم تحديد هذه الجهات وفقاً لعدد من المعايير الأساسية التي وضعها الباحث، وتتمثل هذه المعايير في: كبر الحجم ورأس المال (مليون دينار فما فوق)، عمالتها تزيد على 200 فرد فما فوق، وجود العمالة الوطنية بينهم، طبيعة العمل المهني الذي يُقْبِل عليه الكويتيين، وأخيراً توافر البيانات والمعلومات التي تحتاجها الدراسة.

جدول (3): توزيع القوائم التي تمت الإجابة عنها من قبل أفراد العينة

م	الجهات المختارة	الاستمارات التي تم توزيعها	الاستمارات التي تم استلامها	الاستمارات القابلة للتحليل	نسبة القابلة للتحليل إلى الموزعة
	أولاً – القطاع العام:				
1	وزارة التربية	3	3	3	6.2
2	وزارة الصحة	3	3	3	6.2
3	وزارة الكهرباء والماء	3	3	3	6.2
4	وزارة التجارة والصناعة	3	3	3	6.2
5	وزارة الشئون الاجتماعية والعمل	3	2	2	4.2
6	بنك التسليف والادخار	3	2	2	4.2
7	شركة مطاحن الدقيق	3	2	2	4.2
8	شركة البترول الوطنية	3	3	3	6.2
9	شركة النقل العام	3	3	3	6.2
	ثانياً – القطاع الخاص:				
10	بنك الكويت الوطني	3	3	3	6.2
11	بيت التمويل الكويتي	3	2	2	4.2
12	شركة صناعات الغانم	3	2	2	4.2
13	شركة بناء وإصلاح السفن	3	2	2	4.2
14	الشركة الأحمدية للمقاولات	3	2	2	4.2
15	شركة المخازن العمومية	3	2	2	4.2
16	شركة الأسماك الكويتية	3	2	2	4.2
	الإجمالي	48	39	39	
	النسبة ٪	100	81.2	81.2	

وبلغ عدد القوائم المجاب عنها من إجمالي القوائم التي تم توزيعها (39) قائمة بنسبة 81٪ وتعتبر هذه النسبة مقبولة إلى حد ما للبحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية وطبيعة أفراد العينة (Alreck & Settle, 1995) وكذلك الأخذ في الاعتبار إمكانات الباحث المادية والبشرية والوقت المتاح لهذه الدراسة بالإضافة إلى الطبيعة الميدانية لهذه الدراسة.

ثانياً – أدوات جمع البيانات:

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على:

1 – المصادر المكتبية وشملت عدداً من المراجع والدراسات والمقالات التي تناولت موضوع معوقات وتوجهات تكويت الوظائف في القطاعين العام والخاص في دولة الكويت، بالإضافة إلى النشرات الرسمية والتوجهات الصادرة من الجهات الحكومية وغيرها حول هذه الظاهرة.

2 – تصميم نموذج استبيان أُعِدَّ لهذا الغرض بهدف تعرّف الجوانب المختلفة للمشكلة وذلك بتعرُّف آراء المدراء والمسئولين عن وضع الخطط والبرامج والسياسات العامة للتوظيف.

وعلى ضوء ذلك تم إعداد المسودة الأولى للاستبيان وعرضت على مجموعة من المحكمين المتخصصين(*) في كلية العلوم الإدارية لإبداء ملاحظاتهم عليها من حيث الصياغة اللغوية لبنودها، وعلاقتها بأهداف الدراسة، ومدى واقعيتها، والتحليل الإحصائي المناسب، وطُلب منهم حذف بعض البنود أو تعديلها أو إضافة أية بنود جديدة، وقد أُدخلت التعديلات المناسبة بناء على ملاحظات المحكمين ووُضعت في صورتها النهائية.

وفي إطار هذه الاعتبارات تم تقسيم الاستبانة إلى عدد من الأقسام الأساسية:

1 – أسباب تبنِّي سياسة الإحلال في القطاعين العام والخاص.

2 – السياسات والإجراءات الممكن تطبيقها لتفعيل سياسة الإحلال في القطاعين العام والخاص.

3 – الآثار والمعوقات التي أفرزها الغزو العراقي على تكويت الوظائف في القطاعين العام والخاص.

(*) يشكر الباحث الأخوة المحكمين الذين قاموا بتحكيم الاستبانة وتطويرها وهم: د. آدم العتيبي، د. باسل العيدة.

4 – وسائل تفعيل سياسة الإحلال والتغلب على المشكلات التي تواجهها.

ثالثاً – المعالجة الإحصائية:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لاختبار آراء أفراد العينة:

1 – استخدام النسب المئوية لإجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة لبيان أهمية سياسة الإحلال، وفعالية سياسات وإجراءات الإحلال، وآثار الغزو العراقي السلبية على تكويت الوظائف بالإضافة إلى وسائل تفعيل سياسة الإحلال.

2 – استخدام اختبار كا^2 "Chi-Square" لمعرفة الفروق بين إجابات أفراد العينة في القطاعين العام والخاص حول العبارات المختلفة في الاستبيان.

3 – أسلوب الرتب: لتحديد أولويات بعض العوامل المختلفة لدى أفراد العينة.

رابعاً – حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على:

1 – اختيار عينتين سحبتا بطريقة العينة المتاحة (المتيسرة) Convenience Sample من بين المسئولين عن التوظيف في القطاع العام والمسئولين عن التوظيف في القطاع الخاص.

2 – اعتمدت هذه الدراسة أساساً على نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على افراد العينة، وقد حاول الباحث التقليل من السلبيات التي تؤثر على المصداقية.

3 – واجه الباحث بعض الصعوبات في جمع البيانات كان من أهمها:

أ – طول فترة استجابة بعض المبحوثين وعدم التعاون من بعضهم الآخر في تزويد الباحث ببعض المعلومات المهمة لهذه الدراسة.

ب – ندرة الإحصائيات عن العمالة بعد التحرير مباشرة وكذلك الإحصائيات عن العمالة حسب المهن الوظيفية مما أفقد عملية المقارنة شكلها الفعال.

تحليل النتائج ومناقشتها

أولاً – أهمية سياسة الإحلال:

حاولت هذه الدراسة قياس أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به سياسة الإحلال في تحقيق عدد من الأهداف من وجهة نظر مفردات العينة، وذلك من خلال سبعة أهداف أساسية يمكن أن يحققها التطبيق الفعال لسياسة الإحلال، ومدى الموافقة على نجاح (أو إخفاق) سياسة الإحلال في تحقيقها، وقد جاءت إجابات مفردات العينة في القطاعين العام والخاص على النحو المشار إليه في الجدول (4).

جدول (4)

إجابات أفراد العينة في القطاعين العام والخاص حول أهمية سياسة الإحلال

م	سبب الأهمية	موافق	لا رأي	غير موافق	كا^2	الدلالة
1	ضمان نسبة عالية من استقرار العمالة الوطنية:	**79.5**	**10.3**	**10.3**		
	أ – العاملين في القطاع العام.	87.5	4.2	8.3	0,536	0.765
	ب – العاملين في القطاع الخاص.	66.7	20.0	13.3		
2	ارتفاع عامل الثقة في الموظف الكويتي خاصة فيما يتعلق بأصول وممتلكات العمل:	**69.2**	**17.9**	**12.8**		
	أ- العاملين في القطاع العام.	66.7	25.0	8.3	1,983	0.371
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	73.3	6.7	20.0		
3	سهولة المتابعة والرقابة في العمل:	**41.0**	**28.2**	**30.8**		
	أ- العاملين في القطاع العام.	37.5	29.2	33.3	0.077	0.999
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	46.7	26.7	26.7		
4	سهولة تحديد المفاهيم الشخصية للموظف الكويتي وفهم متطلباته الوظيفية:	**59.0**	**28.2**	**12.8**		
	أ- العاملين في القطاع العام.	58.3	29.2	12.5	3.380	0.496
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	60.0	26.7	13.3		
5	زيادة معدلات القدرة على توجيه الموظف الكويتي:	**41.0**	**28.2**	**30.8**		
	أ- العاملين في القطاع العام.	37.5	37.5	25.0	2.857	0.582
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	46.7	13.3	40.0		
6	التخلص من مشكلات تعدد الانقسامات اللغوية والثقافة في بيئة العمل:	**48.7**	**20.5**	**30.8**		
	أ- العاملين في القطاع العام.	45.8	16.7	37.5	8.938	0.063
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	53.3	26.7	20.0		
7	الحد من التكاليف الباهظة لاستقدام وتوظيف العمالة الوافدة:	**46.2**	**12.8**	**41.0**		
	أ- العاملين في القطاع العام.	45.2	8.3	37.5	4.286	0.117
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	33.3	20.0	46.7		

ومن الجدول (4) يمكن الوقوف على عدد من النتائج الأساسية:

– اتفق أفراد العينة على أهمية سياسة الإحلال لضمان نسبة عالية من استقرار العمالة الوطنية، وكانت نسبة الموافقة على ذلك (79.5٪) من إجمالي أفراد العينة، توزعت هذه النسبة بين (87.5٪) للعاملين في القطاع العام، و(66.7٪) للعاملين في القطاع الخاص، هذا في مقابل (10.3٪) فقط من أفراد العينة قالوا بعدم الموافقة على ذلك.

– اتفق أفراد العينة على أهمية سياسة الإحلال في تحقيق زيادة عامل الثقة في الموظف الكويتي خاصة فيما يتعلق بأصول العمل وممتلكاته وكانت نسبة الموافقين على ذلك (69.2٪) من إجمالي أفراد العينة، بينهم (66.7٪) من العاملين في القطاع العام، و(73.3٪) من العاملين في القطاع الخاص وذلك في مقابل (12.8٪) من أفراد العينة قالوا بعدم الموافقة على ذلك، وفيما يختص بأهمية الإحلال في سهولة تحديد المفاهيم الشخصية للموظف الكويتي، وفهم متطلباته الوظيفية كانت نسبة الموافقين (59٪) من إجمالي أفراد العينة في مقابل (12.8٪) قالوا بعدم الموافقة، و(28.2٪) قالوا بأنه لا رأي لهم في ذلك.

– انخفضت نسبة الموافقة على بقية المتغيرات إلى أقل من (50٪) من إجمالي أفراد العينة، فكانت (48.7٪) فيما يتعلق بدور الإحلال في التخلص من مشكلات تعدد الانقسامات اللغوية والثقافية في بيئة العمل، و(46.2٪) للموافقة على دور الإحلال في الحد من التكاليف الباهظة لاستقدام العمالة الوافدة وتوظيفها، و(41٪) للموافقة على دور الإحلال في سهولة المتابعة والرقابة على العمل من ناحية، وزيادة معدلات القدرة على توجيه الموظف الكويتي من ناحية أخرى، هذا في مقابل (30.8٪) و(41٪) و(30.8٪) و(30.8٪) لغير الموافقين على هذه المتغيرات على التوالي.

– وبتطبيق اختبار كا^2 نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العاملين في القطاع العام والعاملين في القطاع الخاص حول أهمية سياسة الإحلال عند مستوى الدلالة 0.05 : α لجميع البنود السابقة.

مما سبق يتضح الاتفاق بين مفردات العينة على أهمية سياسة الإحلال ودورها في تحقيق كثير من الأهداف التي تسعى إليها الدولة من تبنيها لسياسة الإحلال، وهو ما ينطبق على العاملين في القطاعين العام أو الخاص، حيث لا توجد سوى فروق طفيفة بين الجانبين في معدلات الموافقة على المتغيرات الخاصة بأهمية سياسة الإحلال وهو ما يتفق مع ما انتهت إليه الدراسات السابقة حول أهمية سياسة الإحلال في دول مجلس التعاون الخليجي (حميد القطامي، 1991، أمة اللطيف شيبان، 1994، عادل ريان، 1998، عبدالرحمن السلطان، 1998) ولكن بدرجات متفاوتة بين هذه الدراسات في أولويات هذه الأهمية من دولة إلى أخرى وفقاً لظروف كل دولة.

ثانياً – آثار الغزو العراقي على سياسة الإحلال:

لقد ترتب على الغزو العراقي لدولة الكويت في الثاني من أغسطس 1990 كثير من الآثار والتحديات التي أفرزت عديداً من الانعكاسات على مختلف القطاعات الكويتية، وكان من بين هذه الانعكاسات توقف كثير من الخطط والسياسات الإدارية والتنموية التي أعلنت الكويت عن تبنيها ومن بينها سياسة الإحلال، والتي عانت من كثير من المعوقات الناجمة عن الغزو.

وقد حاولت هذه الدراسة قياس مدى موافقة أفراد العينة من العاملين في القطاعين العام والخاص، على عدد من الآثار والمعوقات التي أفرزها الغزو العراقي على سياسة الإحلال، وجاءت النتائج على النحو المشار إليه في الجدول (5).

جدول (5) إجابات أفراد العينة في القطاعين العام والخاص على آثار ومعوقات الغزو على تكويت الوظائف

م	الآثار	موافق	لا رأي	غير موافق	$كا^2$	الدلالة
1	هروب الآلاف من العمالة الماهرة التي يمكن الاعتماد عليها في تأهيل العمالة الوطنية:	**35.9**	**28.2**	**35.9**		
	أ- العاملين في القطاع العام.	37.5	29.2	33.3		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	33.3	26.7	40.0	0.980	0.912
2	وقف العمل بالخطط والسياسات العامة التي تبنتها الدولة لتطبيق سياسة الإحلال:	**33.3**	**41.0**	**25.6**		
	أ- العاملين في القطاع العام.	37.5	33.3	24.2	1.021	0.902
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	26.7	53.3	20.0		
3	تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة لإصلاح ما دمره الاحتلال في مختلف المجالات:	**56.4**	**15.4**	**28.2**		
	أ- العاملين في القطاع العام.	41.7	16.7	41.7	5.625	0.229
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	0.8	13.0	6.7		
4	الإضرار بالبرامج التدريبية التي تم إعدادها قبل الغزو:	**46.2**	**28.8**	**25.6**	9.024	0.061
	أ- العاملين في القطاع العام.	45.8	25.0	29.2		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	46.7	33.3	20.0		

تابع/ جدول (5) إجابات أفراد العينة في القطاعين العام والخاص على آثار ومعوقات الغزو على تكويت الوظائف

م	الآثار	موافق	لا رأي	غير موافق	كا^2	الدلالة
5	الإضرار بالعملية التعليمية ومخرجاتها:	**48.7**	**28.2**	**23.1**	6.637	0.156
	أ- العاملين في القطاع العام.	45.8	33.3	20.8		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	53.3	20.0	26.7		
6	تدمير البنية الأساسية للعديد من المنظمات مما اضطر لتوجيه نسبة كبيرة من مواردها لإعادة البناء على حساب تطبيق سياسة الإحلال:	**59.0**	**25.6**	**15.4**	1.558	0.459
	أ- العاملين في القطاع العام.	66.7	20.8	12.5		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	46.7	33.3	20.0		
7	تزايد معدلات الشعور بعدم الأمان وقيام العديد من أصحاب الأعمال الخاصة بإغلاق منشآتهم مما أضر بسياسة الإحلال:	**38.5**	**20.5**	**41.0**	0.946	0.915
	أ- العاملين في القطاع العام.	50.0	16.7	33.3		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	20.0	26.7	53.3		
8	التأثير السلبي على درجة الوعي الاجتماعي للمواطنين بأهمية العمل في بعض المجالات:	**51.3**	**25.6**	**23.1**	2.115	0.715
	أ- العاملين في القطاع العام.	50.0	29.2	20.8		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	53.3	20.0	26.7		
9	التأثير السلبي على سياسات التوظيف التي تبنتها الدولة قبل الغزو:	**64.1**	**20.5**	**15.4**	1.994	0.746
	أ- العاملين في القطاع العام.	66.7	20.8	12.5		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	60.0	20.0	20.0		
10	تزايد معدلات التضخم الوظيفي داخل الجهاز الإداري:	**87.2**	**7.7**	**5.1**	0.268	0.875
	أ- العاملين في القطاع العام.	83.3	12.5	4.2		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	93.3	–	6.7		

ومن هذه الإجابات يمكن الوقوف على عدد من النتائج:

– وافق (87.2٪) من إجمالي أفراد العينة على أثر الغزو على تزايد معدلات التضخم داخل الجهاز الإداري، وقال (64.1٪) بالموافقة على الأثر السلبي للغزو على سياسات التوظيف التي تبنتها الدولة قبل الغزو، وذلك في مقابل (15.4٪) قالوا بعدم الموافقة على ذلك، كذلك وافق (59٪) من أفراد العينة على أثر الغزو على تدمير البنية الأساسية لعديد من المنظمات مما اضطرها لتوجيه نسبة كبيرة من مواردها لإعادة البناء على حساب تطبيق سياسة الإحلال، كما وافق (56.4٪) و(51.3٪) على أثر الغزو على تزايد الاعتماد على العمالة الوافدة لإصلاح ما دمره الاحتلال في مختلف المجالات من ناحية، وعلى درجة الوعي الاجتماعي للمواطنين بأهمية العمل في بعض المجالات من ناحية أخرى.

– انخفضت نسبة الموافقة بين أفراد العينة على أثر الغزو سلبياً على عدد من المتغيرات منها: الإضرار بالعملية التعليمية ومخرجاتها، والإضرار بالبرامج التدريبية، وتزايد معدلات الشعور بعدم الأمان، وقيام كثير من أصحاب الأعمال الخاصة بإغلاق منشآتهم مما أضر بسياسة الإحلال، وكذلك أثر الغزو على هروب الآلاف من العمالة الماهرة التي يمكن الاعتماد عليها في تأهيل العمالة الوطنية، وعلى وقف العمل بالخطط والسياسات لتطبيق سياسة الإحلال العامة التي تبنتها الدولة، وكانت نسب الموافقين بالنسبة لهذه المتغيرات على التوالي: (48.7٪، 46.2٪، 38.5٪، 35.9٪، 33.3٪).

– وبتطبيق اختبار كا^2 نلاحظ عدم وجود دلالة معنوية بين إجابات أفراد العينة في القطاعين العام والخاص على آثار ومعوقات الغزو العراقي على تكويت الوظائف عند مستوى الدلالة α : 0.05.

– إن هذه النتائج وإن كانت تحمِّل الغزو دوراً مهماً في نشأة كثير من الآثار السلبية والمعوقات أمام تطبيق سياسة الإحلال، فإنها تشير في الوقت نفسه إلى أن هناك عدداً من هذه المعوقات كانت قائمة قبل الغزو، فالغزو ليس المسئول الأساسي عن تلك المشكلة، ولذلك جاء الاتفاق على أثر الغزو في وجودها محدوداً.

ويمكن القول إن كان الغزو قد أفرز عديداً من الآثار والسلبيات التي نشأت نتيجة مباشرة له، فإنه قد فاقم من آثار بعض المعوقات التي كانت موجودة قبله،

وفي الحالتين تأثرت سلبياً سياسة الإحلال وما قامت عليه من إجراءات من جراء هذه التداعيات.

ثالثاً – فعالية سياسات وإجراءات سياسة الإحلال:

حاولت الدراسة قياس مدى فاعلية السياسات والإجراءات التي أعلنت الحكومة عن تبنيها لتطبيق سياسة الإحلال وذلك من خلال ترتيب هذه الإجراءات وتلك السياسات حسب أولويتها، من وجهة نظر مفردات العينة، ويلخص جدول (6) آراء مفردات العينة.

جدول (6) إجابات أفراد العينة على مدى فاعلية وإجراءات سياسة الإحلال

م	الإجراءات	1	2	3	4	5	6	7	الترتيب	كا^2	الدلالة
1	وضع ضوابط قانونية متشددة عند تعيين غير الكويتيين:	7.7	10.3	10.3	15.4	7.7	17.9	23.1	6		
	أ- العاملين في القطاع العام.	4.2	12.5	8.3	20.8	4.2	20.8	16.7	4	35.750	0.741
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	13.3	6.7	13.3	6.7	13.3	13.3	33.3	7		
2	عدم توظيف غير الكويتيين في الوظائف الشاغرة إلا في حالة عدم وجود الكويتي المناسب:	12.8	10.3	7.7	5.1	15.4	28.2	12.8	5		
	أ- العاملين في القطاع العام.	8.3	12.5	8.3	4.2	8.3	25.0	20.8	6	28.917	0.756
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	20	6.7	6.7	6.7	26.7	33.3	0.0	6		
3	تبني برامج تدريبية للكويتيين وإعدادهم لشغل الوظائف التي يشغلها غير الكويتيين:	10.3	20.5	25.6	15.4	10.3	2.6	7.7	2		
	أ- العاملين في القطاع العام.	12.5	16.7	25.0	12.5	16.7	0.0	4.2	3	29.635	0.485
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	6.7	26.7	26.7	20.0	0.0	6.7	13.3	3		

تابع/ جدول (6) إجابات أفراد العينة على مدى فاعلية وإجراءات سياسة الإحلال

م	الإجراءات	1	2	3	4	5	6	7	الترتيب	كا^2	الدلالة
4	تطبيق نظام النظراء:	5.1	10.3	10.3	20.5	25.6	12.8	17.9	4	19.917	0.751
	أ-العاملين في القطاع العام.	4.2	0.0	12.5	16.7	24.2	12.5	12.5	5		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	6.7	0.0	6.7	26.7	20.0	20.0	26.7	4		
5	حصر أعداد الموظفين وتسجيلهم طبقاً للمسميات الوظيفية:	10.3	7.7	15.4	15.4	12.8	5.1	25.6	7	52.000	0.139
	أ-العاملين في القطاع العام.	12.5	8.3	12.5	8.3	12.5	12.5	29.2	2		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	6.7	6.7	20.0	26.7	13.3	13.3	20.0	5		
6	تحديد الاحتياجات المستقبلية من العمالة وتخصصاتها:	20.5	20.5	15.4	12.8	7.7	15.4	0	3	26.875	0.630
	أ-العاملين في القطاع العام.	16.7	25.0	8.3	12.5	8.3	8.3	0.0	2		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	26.7	13.3	26.2	13.3	6.7	6.7	0.0	1		
7	إعداد خطط للقوى العاملة توضح كيفية الإحلال وتوقيتاته الزمنية:	25.6	23.1	7.7	7.7	12.8	10.3	5.1	1	21.875	0.787
	أ-العاملين في القطاع العام.	29.2	12.5	12.5	12.5	8.3	8.3	4.2	1		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	20.0	40.0	0.0	0.0	20.2	13.3	6.9	2		

– إن أهم هذه السياسات وتلك الإجراءات من وجهة نظر أفراد العينة كان وجود خطط للقوى العاملة توضح كيفية الإحلال والتوقيتات الزمنية اللازمة للتنفيذ، حيث جاء أولا عند (29.2٪) من أفراد العينة من العاملين في القطاع العام، وثانياً عند (40٪) من أفراد العينة من العاملين في القطاع الخاص، ثم كان تبني برامج تدريبية للكويتيين وإعدادهم لشغل الوظائف التي يشغلها غير الكويتيين، والذي جاء ثالثاً عند (25٪) بين أفراد العينة من العاملين في القطاع العام، وكذلك ثالثاً عند (26.7٪) بين أفراد العينة من العاملين في القطاع الخاص.

– جاء في الترتيب الثالث من حيث الأهمية «تحديد الاحتياجات المستقبلية من العمالة وتخصصاتها» حيث جاء ثانياً عند (25٪) بين أفراد العينة من العاملين في القطاع العام، وأولاً عند (26.7٪) بين أفراد العينة من العاملين في القطاع الخاص، في حين جاء في الترتيب الرابع «تطبيق نظام النظراء؛ أي إلزام غير الكويتي بتدريب الكويتي على نفس العمل الذي يقوم به حتى يصبح مؤهلاً للقيام به عند غيابه» حيث جاء خامساً عند (24.2٪) بين أفراد العينة من العاملين في القطاع العام، ورابعاً عند (26.7٪) بين أفراد العينة من العاملين في القطاع الخاص.

– اتفق أفراد العينة على تراجع أهمية عدد من الإجراءات مثل «عدم توظيف غير الكويتيين في الوظائف الشاغرة إلا في حالة عدم وجود الكويتي المناسب» وكذلك «وضع ضوابط قانونية مشددة عند تعيين غير الكويتيين» بالإضافة إلى «حصر وتسجيل أعداد الموظفين طبقاً للمسميات الوظيفية».

– من خلال قيمة اختبار كا^2 في الجدول (6) نلاحظ أنه لا يوجد دلالة معنوية بين إجابات أفراد العينة في القطاعين العام والخاص في قياس فاعلية السياسات والإجراءات لسياسة الإحلال عند مستوى دلالة α : 0.05.

مما سبق يتضح عدم وجود فروق مؤثرة بين إجابات أفراد العينة في القطاعين العام والخاص على أهمية السياسات والإجراءات في تطبيق سياسة الإحلال.

رابعاً – وسائل تفعيل سياسة الإحلال:

حاول الباحث في هذا الجزء من الدراسة قياس مدى أهمية عدد من السياسات والإجراءات التي اتفق الباحثون والمهتمون عليها لتفعيل سياسة الإحلال، وذلك من وجهة نظر أفراد العينة، وقد جاءت الإجابات في الجدول (7) وفقاً للنتائج التالية:

جدول (7) وسائل تفعيل سياسة الإحلال حسب وجهة نظر أفراد العينة في القطاعين العام والخاص

م	السياسات والإجراءات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	الترتيب	كا^2	الدلالة
1	إعطاء الأولوية في المناقصات الحكومية للشركات والمؤسسات التي تلتزم بخطة محددة للتكويت.	7.7	10.3	2.6	7.7	0.0	5.1	0.0	2.6	2.6	10.3	17.9	12.8	12.8	11	53.854	0.557
	أ- العاملين في القطاع العام.	4.2	12.5	0.0	8.3	0.0	4.2	0.0	4.2	0.0	12.5	29.2	4.2	8.3	11		
	ب-العاملين في القطاع الخاص.	13.3	6.7	6.7	6.7	0.0	6.7	0.0	0.0	6.7	6.7	0.0	26.7	20.0	12		
2	تأهيل وتدريب العمالة الوطنية:	30.8	20.5	15.4	2.6	5.1	2.6	0.0	2.6	0.0	2.6	2.6	2.6	5.1	1	61.667	0.089
	أ- العاملين في القطاع العام.	25.0	16.7	20.8	4.2	4.2	4.2	0.0	2.4	0.0	4.2	0.0	0.0	4.2	1		
	ب-العاملين في القطاع الخاص.	40.0	26.7	6.7	0.0	6.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	6.7	6.7	6.7	1		
3	تغيير السياسة التعليمية بما يتوافق واحتياجات سوق العمل:	23.1	20.5	7.7	10.3	2.6	5.1	2.6	2.6	2.6	0.0	2.6	2.6	10.3	2	38.125	0.756
	أ- العاملين في القطاع العام.	16.7	16.7	12.5	8.3	4.2	8.3	4.2	0.0	4.2	0.0	0.0	4.2	8.3	2		
	ب-العاملين في القطاع الخاص.	33.3	26.7	0.0	13.3	0.0	0.0	0.0	6.7	0.0	0.0	6.7	0.0	13.3	2		
4	تخطيط القوى العاملة الوطنية بما يحقق الاستغلال الامثل لها:	12.8	12.8	23.1	10.3	10.3	0.0	5.1	0.0	5.1	2.6	2.6	5.1	2.6	3	53.438	0.824
	أ- العاملين في القطاع العام.	16.7	12.5	20.5	12.5	8.3	0.0	4.2	4.2	0.0	4.2	4.2	0.0	0.0	3		
	ب-العاملين في القطاع الخاص.	6.7	13.3	26.7	6.7	13.3	0.0	6.7	0.0	6.7	0.0	0.0	13.3	6.7	3		

تابع / جدول (7) وسائل تفعيل سياسة الإحلال حسب وجهة نظر أفراد العينة في القطاعين العام والخاص

م	السياسات والإجراءات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	الترتيب	كا^2	الدلالة
5	مواجهة سلبيات التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري للدولة:	5.1	5.1	7.7	10.3	5.1	5.1	5.1	5.1	12.8	2.6	10.3	10.3	5.1	4	80.000	0.479
	أ- العاملين في القطاع العام.	8.3	0.0	4.2	4.2	8.3	4.2	4.2	8.3	12.5	0.0	8.3	12.5	8.3	10		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	0.0	13.3	13.3	13.3	20.0	0.0	6.7	6.7	0.0	13.3	6.7	13.3	6.7	0.0		
6	توفير الأموال اللازمة وإنفاقها على المواطنين بدلاً من الوافدين:	0.0	5.1	6.7	5.1	7.7	2.6	0.0	12.8	10.3	5.1	7.7	10.3	2.6	23.1	62.750	0.485
	أ- العاملين في القطاع العام.	0.0	4.2	8.3	8.3	12.5	4.2	0.0	8.3	8.3	4.2	8.3	12.5	0.0	16.7		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	0.0	6.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	20.0	13.3	6.7	6.7	6.7	16.7	33.3		
7	تطوير سياسات التوظيف القائمة بما يتناسب وعرض العمالة الوطنية:	0.0	0.0	7.7	15.4	17.9	7.7	10.3	10.3	0.0	5.1	5.1	10.3	0.0	5	67.917	0.132
	أ- العاملين في القطاع العام.	0.0	0.0	4.2	16.7	16.7	8.3	12.5	4.2	0.0	4.2	4.2	12.5	0.0	4		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	0.0	0.0	13.3	13.3	20.0	6.7	6.7	20.0	0.0	6.7	6.7	6.7	0.0	9		
8	تكثيف برامج التوعية الإعلامية حول أهمية وقيمة العمل بين المواطنين:	0.0	2.6	2.6	12.8	7.7	15.4	7.7	5.1	12.8	10.3	5.1	7.7	2.6	6	50.000	0.281
	أ- العاملين في القطاع العام.	0.0	4.2	4.2	4.2	12.5	16.7	12.5	8.3	8.3	8.3	0.0	4.2	4.2	6		
	ب- العاملين في القطاع الخاص.	0.0	0.0	0.0	26.7	0.0	13.3	0.0	0.0	20.0	13.3	13.3	13.3	0.0	4		

تابع/ جدول (7) وسائل تفعيل سياسة الإحلال حسب وجهة نظر أفراد العينة في القطاعين العام والخاص

م	السياسات والإجراءات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	الترتيب	كا^2	الدلالة
9	تغيير النظرة الاجتماعية السائدة حول عمل المرأة:	0.0	0.0	7.7	0.0	0.0	7.7	0.0	15.4	10.3	17.9	7.7	15.4	10.3	10	94.000	0.136
	أ- العاملين في القطاع العام.	0.0	0.0	4.2	0.0	0.0	8.3	0.0	16.7	12.5	8.3	0.0	25.0	12.5	8		
	ب-العاملين في القطاع الخاص.	0.0	0.0	13.3	0.0	0.0	6.7	0.0	13.3	6.7	33.3	20.2	0.0	6.7	10		
10	تغيير النظرة الاجتماعية السائدة حول بعض المهن:	2.6	5.1	2.6	7.7	17.9	5.1	10.3	7.7	10.3	12.8	5.1	5.1	0.0	7	46.000	0.595
	أ- العاملين في القطاع العام.	0.0	8.3	0.0	8.3	8.3	8.3	12.5	8.3	4.2	16.7	8.3	4.2	0.0	12		
	ب-العاملين في القطاع الخاص.	6.7	0.0	6.7	6.7	33.3	0.0	6.7	6.7	20.0	6.7	0.0	6.7	0.0	6		
11	خلق البيئة المناسبة للعمل في القطاع الخاص:	2.6	0.0	2.6	5.1	15.4	17.9	7.7	15.4	7.7	7.7	7.7	0.0	0.0	8	58.125	0.150
	أ- العاملين في القطاع العام.	4.2	0.0	0.0	4.2	16.7	8.3	4.2	16.7	12.5	8.3	8.3	0.0	0.0	5		
	ب-العاملين في القطاع الخاص.	0.0	0.0	6.7	6.7	13.3	33.3	13.3	13.3	0.0	6.7	6.7	0.0	0.0	7		
12	زيادة المزايا والحوافز التي يحصل عليها المواطن من عمله في القطاع الخاص:	5.1	5.1	5.1	2.6	7.7	12.8	28.2	10.3	7.7	7.7	0.0	0.0	0.0	9	58.125	0.150
	أ- العاملين في القطاع العام.	8.3	8.3	4.2	4.2	4.2	12.5	25.0	8.3	4.2	8.3	0.0	0.0	0.0	7		
	ب-العاملين في القطاع الخاص.	0.0	0.0	6.7	0.0	13.3	13.3	33.3	13.3	13.3	6.7	0.0	0.0	0.0	8		
13	ربط المنح والقروض للشركات والمؤسسات بنسب التكويت فيها:	2.6	5.1	2.6	2.6	0.0	7.7	2.6	2.6	15.4	5.1	15.4	15.4	12.8	12	79.375	0.258
	أ- العاملين في القطاع العام.	4.2	4.2	4.2	0.0	0.0	4.2	0.0	0.0	20.8	4.2	12.5	16.7	12.5	9		
	ب-العاملين في القطاع الخاص.	0.0	6.7	0.0	6.7	0.0	13.3	6.7	6.7	6.7	6.7	20.0	13.3	13.3	11		

– تأكيد أفراد العينة على أن أهم هذه الإجراءات يتمثل في تأهيل العمالة الوطنية وتدريبها، وتغيير السياسة التعليمية بما يتوافق واحتياجات سوق العمل، وتخطيط القوى العاملة بما يحقق الاستغلال الأمثل لها، ومواجهة سلبيات التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري للدولة، وجاءت النسب كما يلي: (30.8٪، 20.5٪، 23.1٪، 10.3٪) على التوالي. وهذه النتائج أكدتها بعض الدراسات السابقة في دول مجلس التعاون منها على سبيل المثال عادل ريان (1998) وعبدالرحمن السلطان (1998). ولكن مع التأكيد على وجود بعض الفروق الطفيفة في مدى أهمية هذه السياسات والإجراءات بين هذه الدول.

– الاتفاق بين أفراد العينة على عدد من الإجراءات التكميلية متوسطة الأهمية منها: تطوير سياسات التوظيف القائمة بما يتناسب وعرض العمالة الوطنية، وتكثيف برامج التوعية الإعلامية حول قيمة العمل وأهميته بين المواطنين، وتغيير النظرة الاجتماعية السائدة حول بعض المهن، وتهيئة البيئة المناسبة للعمل في القطاع الخاص، وزيادة الحوافز والمزايا التي يحصل عليها المواطن من عمله في القطاع الخاص، وكانت نسب الاتفاق على ترتيب هذه الإجراءات على النحو التالي: (17.9٪، 15.4٪، 10.3٪، 15.4٪، 7.7٪).

– الاتفاق بين أفراد العينة على عدد من الإجراءات ضعيفة الأهمية ولكنها لازمة لتفعيل سياسات الإحلال وزيادة كفاءتها، ومنها: تغيير النظرة الاجتماعية السائدة حول عمل المرأة، وإعطاء الأولوية في المناقصات الحكومية للشركات التي تلتزم بخطة محددة للتكويت، وربط المنح والقروض للشركات والمؤسسات بنسب الإحلال فيها، ثم القول بتوفير الأموال اللازمة وإنفاقها على المواطنين بدلاً من الوافدين، وكانت النسب لترتيب هذه الإجراءات على النحو التالي: (17.9٪، 17.9٪، 15.4٪، 23.1٪).

– وبتطبيق اختبار كا^2 نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 : α بين العاملين في القطاع العام والعاملين في القطاع الخاص.

الخلاصة والتوصيات:

من المناقشة السابقة للنتائج انتهى الباحث إلى أنه على الرغم من طول المدة التي انقضت على إعلان الكويت تبنيها لعملية الإحلال بوصفها سياسة وطنية لتوطين الوظائف، فإن حدة الاختلالات في تركيبة قوة العمل قد تفاقمت. وفي أعقاب الغزو العراقي في أغسطس عام 1990، بتداعياته المختلفة، تأكدت الحاجة إلى أهمية

الدفع بعملية تكويت الوظائف، مما جعل الدولة تتخذ مجموعة من الإجراءات التي استهدفت تقييد معدلات الاستعانة بقوة العمل الوافدة، على أن الملاحظة التي استرعت الانتباه أنه وبعد أن تقلص العدد المطلق للوافدين وأهميتهم النسبية في مجموع قوة العمل خلال الفترة التي أعقبت التحرير مباشرة، فإن الأوضاع سرعان ما عادت إلى ما كانت عليه قبل الغزو، وبمرور الوقت ازدادت حدة الاختلالات في تركيبة قوة العمل عما كانت عليه في السابق، وذلك على الرغم من التوجهات المعلنة بشأن الدفع بعملية الإحلال في القطاعين العام والخاص.

وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج:

الاتفاق بين مفردات العينة على أهمية سياسة الإحلال ودورها في تحقيق كثير من الأهداف التي تسعى إليها الدولة من تبنيها لسياسة الإحلال، وهو ما ينطبق على العاملين في القطاعين العام أو الخاص، فلم تظهر سوى فروق طفيفة بين الجانبين في معدلات الموافقة على المتغيرات الخاصة بأهمية سياسة الإحلال، حيث كانت الأولوية في هذه الأهمية لدور الإحلال في ضمان نسبة عالية من استقرار العمالة الوطنية (79.5٪)، وزيادة عامل الثقة في الموظف الكويتي خاصة فيما يتعلق بأصول العمل وممتلكاته (69.2٪)، وسهولة تحديد المفاهيم الشخصية للموظف الكويتي، وفهم متطلباته الوظيفية (59٪).

هذه النتيجة تبين أن الغزو العراقي لدولة الكويت حقق نتيجة مهمة وهي عدم وجود اختلافات بين أفراد العينة في القطاعين العام والخاص على أهمية تطبيق سياسة الإحلال.

كما انتهت الدراسة إلى أن الغزو العراقي لدولة الكويت قد أفرز عديدا من الآثار والسلبيات على سياسة الإحلال في دولة الكويت، والتي نشأت نتيجة مباشرة له، كما أنه فاقم من آثار بعض المعوقات التي كانت قائمة قبل الغزو، وفي الحالتين تأثرت سياسة الإحلال وما قامت عليه من إجراءات سلباً من جرّاء هذه التداعيات، وهو ما ظهر واضحاً بدرجة كبيرة في أثر الغزو على تزايد معدلات التضخم داخل الجهاز الإداري (87.2٪)، والتأثير السلبي على سياسات التوظيف التي تبنتها الدولة قبل الغزو (64.1٪)، وتدمير البنية الأساسية للكثير من المنظمات مما اضطرها إلى توجيه نسبة كبيرة من مواردها لإعادة البناء على حساب تطبيق سياسة الإحلال (59٪)، وتزايد الاعتماد على العمالة الوافدة لإصلاح ما دمره الاحتلال في مختلف المجالات (56.4٪).

وهذه النتيجة لم يتطرق إليها أحد من قبل، بوصف هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تناولت أثر الغزو العراقي لدولة الكويت على سياسة الإحلال فيها.

كذلك انتهت الدراسة إلى أن أهم السياسات التي تبنتها دولة الكويت لتطبيق سياسة الإحلال، من وجهة نظر أفراد العينة تمثلت في: وجود خطط للقوى العاملة توضح كيفية الإحلال والتوقيتات الزمنية اللازمة للتنفيذ، وتبني برامج تدريبية للكويتيين وإعدادهم لشغل الوظائف التي يشغلها غير الكويتيين، وتحديد الاحتياجات المستقبلية من العمالة وتخصصاتها، وتطبيق نظام النظراء. وقد أكد أفراد العينة على أن أهم إجراءات تفعيل سياسة الإحلال تتمثل في: تأهيل العمالة الوطنية وتدريبها، وتغيير السياسة التعليمية بما يتوافق واحتياجات سوق العمل، وتخطيط القوى العاملة بما يحقق الاستغلال الأمثل لها، ومواجهة سلبيات التضخم الوظيفي في الجهاز الإداري للدولة، وتطوير سياسات التوظيف القائمة بما يتناسب وعرض العمالة الوطنية، وتكثيف برامج التوعية الإعلامية حول قيمة العمل بين المواطنين، وتغيير النظرة الاجتماعية السائدة حول بعض المهن، وتهيئة البيئة المناسبة للعمل في القطاع الخاص، وزيادة الحوافز والمزايا التي يحصل عليها المواطن من عمله في القطاع الخاص.

التوصيات:

إذا كانت سياسة الإحلال تخالطها كثير من الاعتبارات السياسية، فإنها تظل في النهاية قضية اقتصادية واجتماعية ينبغي تناولها بعقلانية وموضوعية كبيرة، ومقتضيات هذه العقلانية وتلك الموضوعية تستلزم وضع سياسة الإحلال في إطارها الصحيح وتوفير متطلبات تحقيقها في إطار التخطيط الشامل للقوى العاملة، الأمر الذي يتطلب مراعاة عدد من الاعتبارات:

1 – تهيئة قوة العمل الوطنية لتلبية احتياجات الطلب عليها وتشجيع القطاع الخاص على توظيف أعداد متزايدة من المواطنين الباحثين عن عمل، والعمل في نفس الوقت على تأهيل العمالة الوطنية وتدريبها للعمل في أنشطة القطاع الخاص من خلال التوسع في مراكز التدريب المتخصصة والدورات الخاصة وزيادة ميزانية التدريب.

2 – وضع خطة متكاملة للقوى العاملة، والتنسيق – عند تنفيذها – بين كافة الجهات المتعلقة بها، فرسم سياسة الإحلال، والقيام على تطبيقها، ليس مسؤولية

جهة معينة أو جهاز منفصل، بل هي سياسة تشارك في صياغتها وتطبيقها مختلف أجهزة الدولة العامة والخاصة حيث يتطلب العمل على حصر الوظائف التي يمكن إحلالها وتأهيل العمالة الوطنية من خلال التدريب والتأهيل وتطبيق نظام النظراء، وإحلالها تدريجياً في هذه الوظائف.

3 – تطبيق نظام النظراء من خلال:

أ – إلزام الجهات الحكومية التي تستعين بخبراء ومستشارين غير كويتيين بأن تخصص لهم عدداً من النظراء الكويتيين لملازمتهم والإفادة من خبراتهم ومشورتهم.

ب – تحديد حد أقصى من السنوات لبقاء الخبراء والمستشارين غير الكويتيين في مناصبهم.

ج – دمج القيادات الكويتية وشاغلي المستويات الإشرافية من الكويتيين في الاجتماعات والندوات واللقاءات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية لاكتساب الخبرات والمهارات اللازمة لشغلهم وظائفهم القيادية.

4 – إن الدراسة بما انتهت إليه من نتائج تفتح المجال أمام الباحثين والمهتمين للقيام بعدد من الدراسات المستقبلية، حول آثار الغزو العراقي على تركيبة القوى العاملة وهيكلها في بعض القطاعات، وكذلك أثر الغزو على نظرة المواطن الكويتي للعمل في بعض المهن والأعمال التي تهيمن عليها العمالة الوافدة في القطاع الخاص، وبالإضافة إلى البحث في طبيعة البدائل المتاحة أمام دول مجلس التعاون الخليجي للتغلب على الاختلالات الحالية في تركيبة القوى العاملة، سواء أكان ذلك من حيث الجنسية أم من حيث القطاع، أو من حيث طبيعة النشاط وبخاصة في ظل ما تشهده كثير من هذه الدول من معطيات جديدة، لعل أبرزها تزايد معدلات البطالة بين مواطني هذه الدول، على الرغم من الاختلال الهائل لصالح العمالة الوافدة في مختلف القطاعات في هذه الدول.

المصادر:

أحمد أبو سن (1987). توطين الوظائف بدولة الإمارات العربية المتحدة. ندوة توطين الوظائف، معهد التنمية الإدارية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

أحمد فؤاد علي (1979). الموارد البشرية وسياسات التنمية في الاقتصاد الكويتي. رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

الهيئة العامة للمعلومات المدنية (2000). **دليل المعلومات المدنية: السكان والقوى العاملة**، ع (17).

الهيئة العامة للمعلومات المدنية (1999). **دليل المعلومات المدنية: السكان والقوى العاملة**. ع (15)، يناير.

أمة اللطيف بنت شرف شيبان (1994). تخطيط القوى العاملة، سلطنة عمان: الأهداف والبرامج. **الإداري**، سلطنة عمان: مسقط، ع (59): 43-64.

حسن أبشر الطيب (1994). توطين الوظائف بدولة قطر. ديوان الخدمة المدنية (تقرير غير منشور).

حميد القطامي (1991). التجربة الإماراتية في عملية توطين الوظائف. بحوث مؤتمر إدارة القوى البشرية، معهد التنمية الإدارية، الإمارات العربية المتحدة: أبوظبي، 99-139.

صلاح الدين فوزي (1987). الجوانب القانونية في سياسة توطين الوظائف. ندوة توطين الوظائف، معهد التنمية الإدارية، الإمارات العربية المتحدة: أبوظبي.

عادل ريان محمد ريان (1998). معوقات إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة في القطاع الخاص العماني: دراسة ميدانية. **الإداري**، ع (75): 13-79.

عبدالرحمن بن محمد السلطان (1998). سعودة سوق العمل في المملكة العربية السعودية: الأبعاد والمعوقات والحلول المقترحة. **الإدارة العامة**، الرياض، مجلد 38، ع (3)، أكتوبر.

لجنة السكان والموارد البشرية (1997). **أوضاع السكان وقوة العمل في دولة الكويت: تقرير المتابعة الثاني**. المجلس الأعلى للتخطيط، الكويت، أكتوبر.

لجنة السياسة السكانية وتنمية الموارد البشرية (1992). **مقترح السياسة السكانية**. المجلس الأعلى للتخطيط، الكويت، يناير.

مجلس الوزراء «الأمانة العامة» (1997). **برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثامن: 1996/ 1997 - 1999/ 2000**. الكويت، يناير.

محمد حسن مايله (1996). دور العمالة الوافدة في تنمية الاقتصاد الكويتي: بحث في مغانم ومغارم هجرة العمل الدولية إلى الكويت. **مجلة الكويت الاقتصادية**، ع (2)، السنة الأولى: 19-46.

مظفر الحاج مظفر (1996). توطين العمالة بالقطاع المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة. ورقة مقدمة إلى ندوة استراتيجيات التنمية البشرية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية: تحديات مستقبلية، مركز البحرين للدراسات والبحوث، البحرين، نوفمبر: 1-25.

نزار توفيق (1987). **توطين الوظائف: أسس ومنطلقات**. ندوة توطين الوظائف، أبو ظبي: معهد التنمية الإدارية، ص1.

وزارة التخطيط (1995). **المجموعة الإحصائية في 25 عام**. عدد خاص، الإدارة المركزية للإحصاء، الكويت: 80-87.

وزارة التخطيط (1991). **واقع المشكلة السكانية في الكويت - مظاهرها وأسبابها وأسس معالجتها**. الكويت، نوفمبر.

وزارة التخطيط (1991). **نحو سياسة لمستقبل السكان وقوة العمل**. الكويت، يوليو.

وزارة التخطيط (1986). **الخطة الإنمائية للسنوات 84/85-85/86**، الكويت، ديسمبر.

Al-Enezi, A.K. (1990). An evaluation of Kuwaitization policy in the public and private sector. Ph. D. Thesis, U.K.: the University of Bath.

Al-Moosa, A., & Mclachlan, K. (1985). *Immigrant labour in Kuwait*. London: Croom Helm.

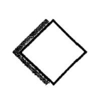
Alreck, P., & Settle, R. (1995). *The survey research Handbook*: Chicago, Ill. Irwin.

Maylah, M.H. (1987). The intenational labour migration to Kuwait: Its impacts, determinants and future prospects. Ph. D. thesis, CNAA, UK.

Russel, S.S., & Ramadhan, M. A. (1993). Kuwait's migration policy since the Gulf Crisis: Change or continuity? A paper presented at the Annual Meeting of the Middle East Studies Association; N. Carolina, November.

مقدم في يونيو 2001

أجيز في مايو 2002



الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي

عدنان عباس علي*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالإطار التحليلي لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي. ويستند أسلوب الصندوق في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والذي يُسمى «البرمجة المالية» على وجهة النظر النقدية في تكيف ميزان المدفوعات مع ما يطرأ على الائتمان المحلي من تغيرات. فتأسيساً على الطابع النقدي لمنهج الصندوق يقوم النقد والسياسة النقدية بدور محوري في تحديد صافي ميزان المدفوعات. ولا تسعى هذه الدراسة أن تقدم وصفاً تفصيلياً لأسلوب عمل البرمجة المالية، بل تحاول أن تتناول المسائل العامة لا السمات الخاصة لبرامج الاستقرار اقتصادي في البلدان النامية. وستحاول الدراسة تفنيد الفكرة الدارجة بأن المدخرات في الدول النامية يجب أن تُدعم من خلال المدخرات الأجنبية. ووجهة النظر الأساسية في هذه الدراسة هي أن استراتيجية صندوق النقد الدولي القائمة على «النمو مع الدين» لا تتصف بالجدراة. فلتحقيق نمو مستديم يجب أن يكون ميزان الحساب الجاري متوازناً، لا بل يجب أن يحقق فائضاً، بغض النظر عن المدفوعات التحويلية الخارجية.

المصطلحات الأساسية: برامج الإصلاح الاقتصادي، البرمجة المالية، صندوق النقد الدولي، موازين المدفوعات، السياسات النقدية والمالية التقييدية، سياسات سعر الصرف في الدول النامية، التثبيت الاقتصادي، النمو مع الدين، خفض قيمة العملة، تقويم العملة بأعلى من قيمتها، تقويم العملة بأدنى من قيمتها.

* أستاذ مشارك وخبير اقتصادي بمؤسسة التعاون الفني الدولي الألمانية (GTZ)، فرانكفورت.

مقدمة:

نتيجة لما تراكم في ذمة غالبية البلدان النامية من ديون خارجية هائلة، ولأن كثيرا من هذه الدول لم يعد قادراً حتى على الوفاء بفوائد هذه الديون، أضحت قدرة الدول النامية على تمويل عجز ميزان المدفوعات من خلال الاقتراض في أسواق المال الدولية محدودة جداً، إن لم تكن قد تقوّضت كليَّة بسبب فقدان ثقة أسواق المال في هذه الدول. وفي الحالات العامة يلجأ البلد العاجز عن الاقتراض من أسواق المال الدولية إلى صندوق النقد الدولي مناشداً إياه المساعدة في التغلب على ما يعاني من عجز في ميزان المدفوعات والتوسط لدى الدول الدائنة على جدولة ديونه أو إعفائه من سدادها كليَّة، إن كان ذلك البلد من مجموعة البلدان الأشد فقراً.

وقد جرت العادة على ألا يقدِّم صندوق النقد الدولي الدعم اللازم لميزان مدفوعات البلد المعني ولا يتوسط لدى الدول الدائنة بُغْية جدولة أو شطب ما بذمته من ديون إلا بعد أن يحصل على تأكيدات بأن تلك الدولة ستنتهج سياسات تستهدف تصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية المؤدية إلى تفاقم المديونية في إطار جدول زمني معين (صندوق النقد الدولي، 1995: 1). ويتطلب تنفيذ برنامج التصحيح، الذي لا يتجاوز مداه الزمني عاماً أو عامين عادة، (صندوق النقد الدولي، 1987: 74)، تغيرات مهمة في السياسة المالية والنقدية لا تنتهجها حكومة ذلك البلد طواعية بالنظر لما تتطلبه هذه التغيرات من تضحيات جسام من المواطنين وما تسببه من حرج سياسي داخلي لحكومة ذلك البلد. من هنا فإن القول بأن برنامج الإصلاح هو حصيلة مشاورات بين صندوق النقد الدولي وحكومة البلد المعني لا يُعبِّر عن بواطن الأمور على نحو دقيق. فواقع الحال يشهد على أن الصندوق غالباً ما يملي شروطاً معينة (conditionally) على حكومات الدول النامية المتطلعة لمساندته تجبرها على اتخاذ تغيرات اقتصادية واجتماعية تشكل جزءاً هاماً من الالتزامات التي يتعين عليها تنفيذها في حالة حصولها على المساندة المالية من الصندوق، وإن انطوت هذه التغيرات على صدى سلبي في وجدان كثير من مواطني تلك الدول. وتتسم هذه البرامج بأنها تصاغ في إطار منهجي موحد يطبق على كافة البلدان المستغيثة بالصندوق. ومن ثم فإنه نادراً ما يكون لحكومات الدول المعنية رأي في صياغة عناصر برامج التصحيح.

يهدف هذا البحث إلى عرض ما يلي:

– أولاً: الإطار النظري الذي تُصاغ على ضوئه برامج الإصلاح الرامية إلى تلافي الاختلالات الاقتصادية الكلية المثبطة لقوى النمو الاقتصادي المستديم.

– وثانياً: الأسلوب الذي ينتهجه صندوق النقد الدولي وهو يحدد للدول المستغيثة به كمياً (quantitative) المستوى الذي يتعين أن تكون عليه المتغيرات الاقتصادية المالية والنقدية.

– وثالثاً: النظر فيما إذا كان ثمة خيار آخر يفي بمتطلبات التثبيت والتنمية الاقتصادية بجدارة أكبر من برامج الصندوق.

ومع أن الصندوق يمتلك تسهيلات تمويلية مختلفة، فإن التطبيق العملي يشهد على أن كافة برامج التصحيح تكاد أن تصاغ بناء على إطار نظري موحد، بهذا المعنى لا تختلف التسهيلات التمويلية، من حيث الجوهر، إلا باختلاف السبب الداعي إلى طلب البلد المعني العون المالي من الصندوق وباختلاف شروط منح القرض (كحجم القرض، ومدة تسديده، وفترات السماح، ومعدل الفائدة على القرض الممنوح). فعلى سبيل المثال يخصص صندوق النقد الدولي لمواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن انخفاض مفاجيء في أسعار السلع التي يصدرها بلد معين تسهيلات تمويلية تختلف عن تلك التسهيلات التي يمنحها للبلد الراغب في إعادة هيكلة اقتصاده في الأمد الطويل. ومع أن الإجراءات المتخذة لمواجهة كلتا الحالتين ستختلف باختلاف المشكلات المزمع مواجهتها، فإن هذا الاختلاف لن يغير – من حيث المبدأ – شيئاً من سريان مفعول القوانين والعلاقات الاقتصادية الكلية المستخلصة من الأسس النظرية التي تقوم عليها برامج الإصلاح.

من هنا سيتناول هذا البحث في عرضه للإطار النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي الممولة من قبل صندوق النقد الدولي العلاقات الاقتصادية العامة التي تنطلق منها هذه البرامج مهملاً بذلك الخصوصيات النابعة من طبيعة المشكلات التي يمر بها هذا البلد أو ذاك.

البرنامج المالي: مفهومه ووظيفته

في حالة برامج التصحيح المؤهلة للحصول على مساندة مالية من صندوق النقد الدولي، يُحَدد الحجم المطلوب للإجراءات التي يتعين على البلد المتطلع لمساندة صندوق النقد الدولي التعهد بها في إطار ما يسمى «**البرنامج المالي**» أو فيما يُعرف باسم «**البرمجة المالية**» (**finanical programming**). والمقصود بالبرنامج المالي هو ذلك الإطار الذي يصور الطريقة التي ستتضافر بها القطاعات الاقتصادية المختلفة: الإنتاج، والسياسة النقدية، والمالية الحكومية، والعلاقات الاقتصادية

الخارجية بغية تحقيق القيم المستهدفة للمتغيرات الاقتصادية ذات الشأن. بهذا يشتمل البرنامج المالي، أساساً، على: أولاً حسابات الدخل والناتج القوميين، ثانياً ميزانية المصرف المركزي والميزانية المجمعة للقطاع المصرفي، ثالثاً الميزانية الحكومية، ورابعاً ميزان المدفوعات. ومع أن هذا الإطار المحاسبي يقدم إطاراً متسقاً لتحليل الحالة الاقتصادية السائدة، فإنه، بمفرده، لا يكفي لصياغة السياسة الاقتصادية التي يتعين على البلد الرامي إلى تحقيق الإصلاح انتهاجها، ولا يفي بمتطلبات التنبؤ بالنتائج التي ستفرزها هذه السياسة مستقبلاً، فالأمران يتطلبان تكميل الإطار المحاسبي بدراسة العلاقات السلوكية الكلية الرئيسة في الاقتصاد المعني واختبارها، وذلك لأن تَفَهُّم هذه العلاقات هو الأمر الذي سيمكّن القائمين على مقدرات السياسات الاقتصادية من تقييم رد فعل المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية إزاء ما سيطرأ على بعض المتغيرات التلقائية من تحولات وإزاء ما سيطرأ على السياسات الاقتصادية من تغيرات (صندوق النقد الدولي، 1995: 19–20؛ 1987: 5). فتغيرات الاحتياطي الأجنبي لا تنعكس على ميزان المدفوعات فحسب، بل تترك أثرها على ميزانية المصرف المركزي أيضاً. من ناحية أخرى، وإلى جانب عوامل أخرى، تحدد التغيرات الطارئة على الإنتاج مقدار ما تجنيه الحكومة من عوائد ضريبية وحجم ما سيتحقق في الاقتصاد المعني من معاملات تجارية. أما الإمكانات المتاحة للحكومة على الاقتراض الحكومي فإن أثرها لا ينعكس على الوضع النقدي فحسب، بل يحدد قدرة الحكومة على تمويل العجز المحتمل في ميزانيتها. بناءً على هذه التشابكات فإن «البرنامج المالي» أداة تُستخدم أولاً لتقييم الأداء الاقتصادي للبلد ووضعه الاقتصادي الكلي، وثانياً لتحديد الآثار الكمية الناجمة عن الخطوات المتخذة للوصول إلى الأهداف المزمع تحقيقها، وثالثاً لاختبار ما إذا كان ثمة تناقض بين هذه الخطوات والأهداف المطلوب تحقيقها من خلال مجمل العناصر المكونة لبرنامج الإصلاح، ورابعاً لمراقبة مدى نجاح الحكومة المعنية في تحقيق المستويات الكمية التي تعهدت بالوصول إليها وذلك من خلال مقارنة ما تم الاتفاق عليه مع ما تحقق فعلاً.

الإطار الاقتصادي الكلي واختيار أدوات التصحيح في سياق سياسات إدارة الطلب

عند صياغة البرامج الاقتصادية الرامية إلى إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات يفترض صندوق النقد الدولي أن الطاقة الإنتاجية ثابتة في الأجل

القصير، وإن لم تكن مستخدمة بالضرورة بالكامل (صندوق النقد الدولي، 1987: 9). وينطلق التحليل من المعادلة التالية كثيرة التداول في الحسابات القومية:

$$Y = A + EX - IM \qquad (1)$$

والتي يرمز فيها (Y) إلى قيمة السلع المنتجة في الاقتصاد الوطني، و(A) إلى الاستيعاب المحلي، و(EX) إلى قيمة الصادرات، و(IM) إلى قيمة السلع المستوردة. وإذا تجاهلنا المدفوعات التحويلية وأخذنا صافي الصادرات والواردات فقط فسنحصل على المعادلة التالية لميزان الحساب الجاري (LB) والتي تعتبر العمود الفقري الذي يقوم عليه منهج الاستيعاب في تحليل ميزان المدفوعات (صندوق النقد الدولي، 1987: 10):

$$Y - A = LB \qquad (2)$$

وفي ميزان المدفوعات تتجسد العلاقة بين الحساب الجاري وتدفقات رأس المال وما يطرأ على ميزان الاحتياطي الأجنبي من تغيرات، فبما أن كلا جانبي ميزان المدفوعات يجب أن يكونا متعادلين، لذا فإن تغير ما لدى المصرف المركزي من احتياطي أجنبي (dR) سوف يساوي صافي رصيدي ميزان الحساب الجاري (LB) وميزان رأس المال (CB) حتماً، أي أن:

$$dR = LB + CB \qquad (3)$$

وإذا ما عوضنا عن (LB) بقيمته المعرَّفة في المعادلة رقم (2)، فسنحصل على العلاقة التالية السائدة بين الموازين الثلاثة:

$$dR = Y - A + CB \qquad (4)$$

من المعادلة التعريفية أعلاه يستنتج صندوق النقد الدولي نتيجة مهمة مفادها أن صافي ما بحوزة المصرف المركزي من أصول أجنبية؛ أي الاحتياطي الأجنبي لدى المصرف المركزي (dR)، سينخفض بمقدار تَفَوُّق الاستيعاب المحلي على الإنتاج، طالما لم تمول هذه الزيادة من خلال تدفقات رأسمالية من العالم الخارجي (صندوق النقد الدولي، 1987: 12). وبما أن ما في حوزة البلد النامي من احتياطي أجنبي – نسبياً – ضئيل عادة، لذا يؤدي تفوُّق الاستيعاب المحلي على الإنتاج إلى استنزاف الاحتياطي الأجنبي وعجز البلد المعني عن الإيفاء بالتزاماته المالية الدولية إن عاجلاً أو آجلاً.

وكما هو بيّن من المعادلات التعريفية السابقة وإذا افترضنا أن البلد المعني قد استنفد كل ما لديه من مصادر للتمويل الخارجي، فسيتحتم عليه، في الحالات العامة، معالجة عجز ميزان مدفوعاته (تراجع ما لديه من احتياطي أجنبي) إما من خلال خفض العجز الحاصل في ميزان الحساب الجاري (LB) و/أو من خلال زيادة الإنتاج (Y). ولكن، وبما أن وقف استمرار استنزاف الاحتياطي الأجنبي يتطلب اتخاذ تدابير سريعة الفاعلية، لذا تعطي برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل الصندوق الأولوية لخفض الاستيعاب المحلي (A)، إذ ليس من المتوقع، عادة، أن يكون بمستطاع البلد النامي زيادة الإنتاج (Y) بالسرعة المطلوبة. ويعني إعطاء الأولوية لخفض الاستيعاب المحلي التركيز، بالدرجة الأولى، على أدوات سياسة إدارة الطلب السلعي، أي إعطاء الأولوية للسياسات النقدية والمالية التقييدية. وبما أن القطاع الحكومي، أو القطاع العام بشكل أعم، هو، في كثير من الحالات، مصدر الإفراط في الطلب المحلي (Fischer, 1997)، لذا تتضمن برامج الإصلاح مزيجاً يشتمل على خفض إنفاق القطاع العام وزيادة الإيراد، إذ إن هذا المزيج هو الأسلوب المباشر لتخفيض الطلب السلعي. بالإضافة إلى هذا يمكن زيادة الضرائب على الاستهلاك الخاص والاستثمار بغية خفضهما.

عموماً تتوخى برامج الإصلاح الاقتصادي من سياسة إدارة الطلب تحقيق هدفين اقتصاديين هما:

– تحقيق التوازن بين الإنفاق الكلي والطاقة الإنتاجية المتاحة نظراً لأن هذا التوازن هو الضمانة لعدم ارتفاع المستوى العام للأسعار (التوازن الداخلي).

– تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، أي تحقيق الشروط التي تضمن ألّا يتعدى عجز ميزان الحساب الجاري المستوى القابل للتمويل في الأمد الطويل من خلال المصادر المتاحة (التوازن الخارجي).

إلا أن سياسة إدارة الطلب لا تحقق كلا الهدفين بمستوى واحد؛ فبتحكمها المباشر في مستوى الاستيعاب المحلي تظل هذه السياسة، وبالدرجة الأولى، أداة مباشرة لتحقيق التوازن الداخلي. أما أثرها على التوازن الخارجي فلن يكون إلا أثراً ثانوياً. ففي سياق خفضها لمستوى الطلب المحلي يمكن أن تؤدي سياسة إدارة الطلب إلى تراجع في الإنفاق على السلع المستوردة، إلا أنها لا تضمن زيادة

الصادرات. وعلى هذا فإن سياسة إدارة الطلب غير قادرة على تحقيق ما تهدف برامج الإصلاح إلى تحقيقه: التوازن الداخلي والخارجي في آن واحد وبنفس الدرجة من الفاعلية. وهذه الحقيقة ليست سوى مثال يؤكد، في الواقع، مصداقية ما صار يسمى بـ «قاعدة تنبرغن» (Tinbergen's rule) (Tinbergen, 1952) والتي مفادها أن السياسة الاقتصادية لا يمكنها عموماً تحقيق عدد معين من الأهداف الاقتصادية دون استخدام نفس العدد من الأدوات السياسية على الأقل. وتطبيقاً على ما نحن بصدد الحديث عنه، تعني هذه القاعدة أنه يتعين استخدام أداة ثانية ذات فاعلية ليس في التأثير على مستوى الطلب المحلي، بل ذات فاعلية في التأثير على هيكل هذا الطلب، أي ذات فاعلية في التأثير على توزيعه على السلع الوطنية والأجنبية على نحو يضمن تحقيق التوازن الخارجي. بالإضافة إلى سياسة إدارة الطلب سيتعين، إذن، في الحالات العامة، استخدام سعر صرف العملة الوطنية أداة لتحقيق التوازن الخارجي.

السؤال الذي يطرح نفسه الآن يدور حول التوصيف أو التحليل الكمي (quantitative analysis) للسياسات النقدية والمالية الضرورية لتحقيق التغير المطلوب في مستوى الاستيعاب المحلي؛ أي أنه يدور حول الطريقة التي يستخدمها صندوق النقد الدولي عند احتسابه كمياً (quantitative) القيم التي يتعين أن تكون عليها المتغيرات النقدية والمالية المحدِّدة لمستوى الاستيعاب المحلي.

دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي:

تقوم السياسة النقدية بدور أساسي في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وتنفيذها. ويشكل المنهج النقدي في تحليل ميزان المدفوعات عنصراً مهماً في الأساس النظري لكافة برامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل الصندوق والمصممة للتطبيق في اقتصاد يعمل وفق نظام أسعار الصرف الثابتة ومفتوح على السوق العالمية لكنه من الصغر بحيث لا تأثير لعرضه وطلبه السلعيين على الأسعار السائدة في هذه السوق العالمية (صندوق النقد الدولي، 1987: 29). والميزة الجوهرية للمنهج النقدي في تحليل ميزان المدفوعات تكمن في أن هذا المنهج لا يرى في ميزان المدفوعات إلا ظاهرة نقدية بحتة؛ أي أنه يرى أن تسليط الضوء على العلاقة السائدة بين ميزان المدفوعات وأصول وخصوم الجهاز المصرفي هو أنجع السبل لتفهُّم ما يطرأ على ميزان المدفوعات من تغيرات.

وتتضح العلاقة القائمة بين ميزان المدفوعات وميزانية المصرف المركزي من خلال المعادلة التعريفية التالية لميزانية المصرف المركزي والتي تشتمل أولاً: على الأساس النقدي (B) (high powered money, monetary base)، والمسمى بالقاعدة النقدية أو النقد الاحتياطي أيضاً. ويتكون الأساس النقدي من النقد الذي يتداوله الجمهور وما في خزائن المصارف التجارية من عملة وما لهذه المصارف من أصول لدى المصرف المركزي، وثانياً: على قروض المصرف المركزي للقطاعين المصرفي والحكومي الوطنيين (DC_{CB})، أو الائتمان المحلي (domestic credit) كما يسمى أيضاً. وثالثاً: على صافي الأصول الخارجية مقوماً بالعملة المحلية (R) والذي يسمى بالاحتياطي الأجنبي (international reserves) أيضاً:

$$R + DC_{CB} = B \qquad (5)$$

وفي الحقيقة فإن ما بحوزة المصرف المركزي من احتياطي أجنبي هو ليس كل ما يمتلكه البلد من أصول خارجية، ففي الحالات العامة تحتفظ المصارف التجارية أيضاً بشيء من هذه الأصول. ولكن، ولأغراض التبسيط، يفترض الصندوق في تحليله أن المصرف المركزي يحتفظ بكافة الأصول الأجنبية، الأمر الذي يمكنه من اعتبار التغير في صافي ما بحوزة المصرف المركزي من أصول أجنبية مطابقاً لصافي ما يطرأ على ميزان المدفوعات من تغيرات. وإذا ما فاضلنا المعادلة التعريفية أعلاه في الزمن، فسنحصل على:

$$\frac{dR}{dt} + \frac{dDC_{CB}}{dt} = dB$$

وكما هو معروف، فإن بإمكاننا كتابة المعادلة أعلاه على النحو التالي أيضاً:

$$\Delta R + \Delta DC_{CB} = \Delta B \qquad (6)$$

تبين المتطابقة المحاسبية أعلاه (المعادلة 6) أن مجموع ما يطرأ على الاحتياطي الأجنبي والائتمان المحلي (جانب الأصول) من تغيرات يساوي ما يطرأ على الأساس النقدي من تغيرات (جانب الخصوم في ميزانية المصرف المركزي)؛ ولا مراء في أن بإمكاننا القول أيضاً أن ما يطرأ على الاحتياطي الأجنبي (أي على صافي ميزان المدفوعات) من تغيرات (ΔR) يساوي التغير في الأساس النقدي (ΔB) مطروحاً منه مقدار التغير في حجم الائتمان المحلي (ΔDC_{CB}).

من ناحية أخرى يوضح لنا مضاعف خلق النقود الائتمانية (m) العلاقة القائمة بين الأساس النقدي والكتلة النقدية (M) (والتي تشتمل على ودائع القطاع غير

المصرفي لدى المصارف التجارية مضافة إلى النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي). فكما هو معروف، يعطينا حاصل ضرب مضاعف خلق النقود بالأساس النقدي حجم الكتلة النقدية:

$$M = m \cdot B \tag{7}$$

تبين لنا المعادلة (7) أولاً أن حجم الكتلة النقدية يفوق حجم الأساس النقدي وثانياً أن القول بأن ما سيطرأ على الأساس النقدي من تغيرات سيؤدي بالضرورة إلى تغير الكمية النقدية (عرض النقد) بنفس الاتجاه لا يصح إلا إذا افترضنا أن المضاعف (m) يتصف بالثبات عبر الزمن (constant over time). فالكتلة النقدية ستساوي الأساس النقدي حينما تبلغ قيمة المضاعف (1)، وستكون ضعف الأساس النقدي حينما تبلغ قيمة المضاعف (2). وكما هو معروف تعكس تغيرات المضاعف سلوك ثلاث جهات اقتصادية: أولاً، المصرف المركزي بوصفه سلطة الإصدار النقدي المخولة بتحديد نسب الاحتياطي النقدي القانوني. ثانياً، المصارف التجارية بوصفها صاحبة القرار في تحديد حجم ما تود حيازته من احتياطيات. وثالثاً، الجمهور غير المصرفي بوصفه المحدد لهيكل الكتلة النقدية، أي نسبة العملة في التداول بالقياس إلى الودائع. ومعنى هذا أن سلطة الإصدار النقدي لا تتحكم تحكماً كاملاً في الكتلة النقدية وذلك لأن ثمة عوامل عديدة تحدد قيمة المضاعف نذكر منها على سبيل المثال: تفضيل القطاع غير المصرفي للسيولة النقدية ورغبة المصارف التجارية في حيازة احتياطيات زائدة. ولأن هذه العوامل لا تتصف بالثبات عبر الزمن، لذا لا تفترض برامج صندوق النقد الدولي ثبات المضاعف دائماً وأبداً في كل البلدان. إذ لو كان المضاعف ثابتاً، لكان بمستطاع المصرف المركزي أن يستخدم المعادلة أعلاه لتحقيق المستوى المستهدف لعرض النقد. ففي هذه الحالة ما عليه إلا أن يقدر المضاعف وأن يحدد، من ثم، الأساس النقدي بالمستوى الذي يفرز عرض النقد المستهدف. بناءً على هذا التقييم ينتهج الصندوق في سياق ما يقوم به من مسح نقدي وما يستخلصه من المسح النقدي من نتائج بالنسبة لميزان رأس المال في ميزان المدفوعات أسلوبين: أسلوباً يفترض ثبات المضاعف وأسلوباً يفترض أن المضاعف لا يتصف بالثبات عبر الزمن.

في حالة استقرار المضاعف

بناءً على فرضية استقرار المضاعف، واستناداً إلى ما جاء في المعادلة (7)

يمكن القول أيضاً: إن الكتلة النقدية ستتغير بمقدار حاصل ضرب المضاعف بالتغير الذي يطرأ على الأساس النقدي (صندوق النقد الدولي، 1987: 41–43)، أي أن:

$$\Delta M = m(\Delta B) \tag{8}$$

وإذا ما أخذنا ما جاء في المعادلة (6) في الاعتبار، فسيكون في وسعنا القول أيضاً بأن:

$$\Delta M = m(\Delta R + \Delta DC_{CB}) \tag{9}$$

بالإضافة إلى ما تقدم يضيف الصندوق إلى المعدلات التعريفية أعلاه معادلة سلوكية تخص الطلب النقدي مفادها أن تغير الطلب النقدي (ΔM^d) يرتبط إيجابياً بالتغير في الدخل الحقيقي (Y^r) والتغير في المستوى العام لأسعار السلع (ΔP) وما يطرأ من تغيرات على معدل سعر الفائدة (i) ومتغيرات أخرى غير محددة:

$$\Delta M^d = f(\Delta Y^r\ ,\ \Delta P\ ,\ \Delta i\ ,\ ...) \tag{10}$$

ومن الأمور الأساسية للتحليل النقدي لميزان المدفوعات هو افتراض صندوق النقد الدولي سيادة التوازن في السوق النقدية بصورة دائمة. حيث يرى الصندوق، انسجاماً مع تحليل «هاري جونسن» (Johnson, 1975, 85) أن عرض النقد يتكيف دائماً على نحو يشبع الطلب عليه، وذلك لأن بمستطاع أبناء البلد المعني التخلص مما بحوزتهم من فائض نقدي، في حالة تفوق العرض على الطلب، أو إشباع طلبهم من أسواق السلع والأوراق المالية الخارجية في حالة قصور العرض النقدي عن إشباع حاجتهم المتزايدة من النقد. فالمواطنون يرغبون عادة في الاحتفاظ بكمية نقدية حقيقية مثلى، فإذا كانت الكمية النقدية الموجودة بحوزتهم تفوق الكمية التي يرغبون في الاحتفاظ بها، فإن هذا سيدفعهم إلى التخلص من هذا الفائض وذلك باستيراد سلع وأوراق مالية على نحو متزايد. أما إذا كانت الكمية النقدية الحقيقية الموجودة لديهم أدنى من الكمية النقدية التي يرغبون في الاحتفاظ بها، فإن هذا سيدفعهم إلى التوسع في تصدير السلع والأوراق المالية. ومعنى هذا أن الكتلة النقدية ستساوي الطلب النقدي في الحالة التوازنية (صندوق النقد الدولي، 1987: 30)، أي أن:

$$\Delta M = \Delta M^d \tag{11}$$

وإذا أخذنا في المعادلة (11) ما جاء في المعادلات (9) و(10) من تعريف للعوامل المتحكمة فيما يطرأ على الكتلة النقدية (ΔM) والطلب النقدي (ΔM^d) من تغيرات في الاعتبار، فسنحصل على:

$$\Delta R = (^1/_m).f(\Delta Y^r, \Delta P, \Delta i, ...) - \Delta DC_{CB} \quad (12)$$

من هذه المعادلة يمكننا أن نستخلص لب إطار البرمجة المعمول بها في صندوق النقد الدولي؛ ففي إطار هذه البرمجة تؤسس، عادة، علاقة بين صافي الأصول الأجنبية والكتلة النقدية والقروض التي تمنحها سلطة الإصدار النقدي للمصارف التجارية والحكومة. فالمعادلة توضح أن أي تفوق في الزيادة الحاصلة في حجم القروض على الزيادة الحاصلة في الطلب النقدي أو بالأحرى على الزيادة الحاصلة في الكتلة النقدية (التي تساوي الطلب النقدي في وضع التوازن) تنعكس في انخفاض صافي الأصول الأجنبية، وأن صافي الأصول الأجنبية سيرتفع، إن ارتفع الطلب النقدي (أو بالأحرى إن ارتفعت الكتلة النقدية) بمقدار يفوق التوسع الحاصل في حجم القروض التي تحصل عليها المصارف التجارية من المصرف المركزي (صندوق النقد الدولي، التحليل النقدي، بدون تاريخ: 23). وكما هو واضح تفترض هذه النتيجة أساساً أن الطلب النقدي لا يخضع لتطور حجم الائتمان المحلي، أي أن المصرف المركزي غير قادر على التحكم في الكتلة النقدية، إنما هو قادر على التحكم – انطلاقاً من طلب نقدي معطى – في العناصر المكونة للكتلة النقدية فقط: نسبة الائتمان المحلي إلى صافي الأصول الأجنبية (DC_{CB}/R)، أو بتعبير أكثر وضوحاً: انطلاقاً من طلب نقدي معطى، فإن المصرف المركزي، وإن كان غير قادر على التحكم في عرض النقد، إلا أن باستطاعته أن يتحكم في صافي ميزان المدفوعات وذلك من خلال تحكمه في حجم الائتمان المحلي (Dornbusch & Fischer, 1995: 753).

ولا مراء في أن القول بأن الطلب النقدي لا يخضع بالضرورة لتطور الائتمان المحلي لا يصح إلا إذا افترضنا أن الاقتصاد المعني منفتح على العالم الخارجي وصغير، نسبياً، في الاقتصاد العالمي، وآخذ بنظام سعر الصرف الثابت في معاملاته التجارية والمالية، وأن غالبية إنتاجه يشتمل على سلع متاجر بها دولياً وذات أسعار معطاة من خارج النموذج وذلك لأنها تتحدد من خلال السوق العالمية. وضمنياً تعني هذه الفرضية أن معدل التضخم المحلي يتحدد بفعل معدل التضخم العالمي (بيجان ب. أجيفلي وآخرون، 1991: 30). وكما هو بيِّن من الأدبيات المنشورة ينطلق صندوق النقد الدولي من هذه الفرضية فعلاً. ففي هذه الأدبيات يقر الصندوق بأنه، وبسبب تعامله مع الدخل الحقيقي كما لو كان قيمة خارجية، يُعتقد، بالنسبة «لحالة البلد الصغير» الخاصة، التي يتحدد فيها مستوى الأسعار المحلية على أساس الأسعار الخارجية أي من خلال تعادل القوة الشرائية (أو قانون

السعر الواحد)، أن الطلب على النقود متغير مستقل بالفعل عن التغيرات في الائتمان المحلي (صندوق النقد الدولي، 1987: 31).

ونستطيع تعرّف الروابط القائمة بين السياسة النقدية والاستيعاب وميزان المدفوعات عن كثب حينما نأخذ تعريف الاحتياطي الأجنبي الوارد في المعادلتين (4) و(12) في الاعتبار:

$$Y - A + CB = (1/m).f(\Delta Y^r, \Delta P, \Delta i...) - \Delta DC_{CB} \quad (13)$$

انطلاقاً من المعادلتين (12) و(13) وفي حالة، أولاً، ثبات العلاقات الدالية المحددة للطلب النقدي وثانياً، استقلالية هذا الطلب عن تطور الائتمان المحلي (ΔDC_{CB})، يفرض صندوق النقد الدولي على المصارف المركزية في الدول ذات الاختلالات الكبيرة في ميزان المدفوعات الحد من التوسع في الائتمان المحلي بقدر يحقق خفض عجز ميزان المدفوعات بالمقدار المعطى في طرف اليسار من المعادلة أعلاه (Y-A + CB). وبما أن برامج الإصلاح الاقتصادي المصممة من قبل الصندوق تفترض، عادة، ثبات الناتج القومي الحقيقي في الأمد القصير، لذا ترمي هذه البرامج، انطلاقاً مما تتنبأ به من صاف في ميزان رأس المال (CB)، إلى تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال خفض الاستيعاب، بآليات سياسة إدارة الطلب التقليدية.

انطلاقاً من هذا التقييم وبناء على ما جاء في المعادلة (13) يحدد البرنامج المالي الخطوات التي يتعين على السياسة النقدية اتخاذها على النحو التالي:

1 – يحدد هدف للتغيرات في صافي الاحتياطي الأجنبي خلال فترة محددة، وهي فترة سنة عموماً.

2 – يُقدر المسار المحتمل للطلب على النقود خلال نفس الفترة، وينطوي ذلك على التنبؤ بالعوامل الأساسية التي تحدد الطلب على النقود، أو وضع أهداف لها، مثل الدخل الحقيقي والأسعار.

3 – انطلاقاً من الطلب النقدي المتوقع والهدف الكلي لميزان المدفوعات (التغير المستهدف في صافي الاحتياطي الأجنبي)، يخصم الرقم المقابل الخاص بالتغير في صافي الأصول المحلية من متطابقة الموازنة للأصول والخصوم في ميزانية المصرف المركزي (صندوق النقد الدولي، 1987: 33)؛ أي أننا نحتسب في سياق الخطوة الثالثة، وبافتراض أن المصرف المركزي يحتفظ بكافة الاحتياطي الأجنبي، التغير المستهدف في حجم الائتمان المحلي (ΔDC_{CB}) انطلاقاً من المعادلة (12)

وبما ينسجم مع القيم المستهدفة في الخطوتين السابقتين (خفض حجم الكتلة النقدية بالقدر الذي يفرز التغير المستهدف في صافي الأصول الأجنبية).

ولأن الطرف الأيمن من المعادلة (13) يوجِّه الأنظار صوب التغيرات في صافي الأصول الأجنبية فقط ويحجب عنا هيكل ميزان المدفوعات كلية، لذا يستعين صندوق النقد الدولي بالطرف الأيسر من المعادلة $(Y - A + KB)$، وذلك لأن هذا الطرف يوضح «مكان حدوث التحسن في ميزان المدفوعات، وما إذا كان سيحدث من خلال الحساب الجاري أو حساب رأس المال، وما إذا كان سيحدث، داخل الحساب الجاري، من خلال تخفيض الواردات أم زيادة الصادرات» (صندوق النقد الدولي، 1987: 35). وبما أن الفارق بين الإنتاج والاستيعاب المحلي $(Y\text{-}A)$ ليس إلا صافي الحساب الجاري – إذا ما أهملنا الهبات – لذا يحاول الصندوق في إطار البرمجة المالية التنبؤ بقيمة الواردات والصادرات وحجم التدفقات والتسربات الرأسمالية على أساس أن الواردات دالة في الدخل القومي. ويخمن الصندوق قيمة الصادرات المتوقعة «...على أساس التنبؤات بنمو الدخل الحقيقي بأسواق صادرات البلد، وربما على أساس صادرات البلدان المنافسة في السوق العالمية» (صندوق النقد الدولي، 1987: 37). أما تخمين صافي التدفقات الرأسمالية فإنه يتم على أساس أن هذه التدفقات قيم تلقائية تتحدد من خارج النموذج. «ومن الضروري في المعتاد في حالة التدفقات الرأسمالية الصافية غير المصرفية أن يُحدَّد أولاً مستوى «مطرد» للدين الخارجي يتمشى ومقدرة البلد الحالية والمستقبلية على خدمة دينه، ثم التأكد بعد ذلك من أن الزيادة في صافي المديونية الخارجية تتمشى مع هذا المستوى المطرد. ومن المفترض أن بند التدفقات الرأسمالية يشمل تدفقات المعونة والاستثمار المباشر والقروض التجارية الخارجية. وبعد الحصول على قيم الصادرات والتدفقات الرأسمالية، يمكن اشتقاق قيمة الواردات المستهدفة كبند متبق» (صندوق النقد الدولي، 1987: 37) في ميزان المدفوعات المتوقع.

انطلاقاً من هذه التنبؤات يشترط الصندوق، عادة، على البلد الراغب في الحصول على قرض من موارده أن يحدد مساراً زمنياً لما يتعين عليه اتخاذه من إجراءات تهدف إلى خفض الائتمان المحلي (D_{CB}) بما يتواءم مع الأهداف المرسومة في البرنامج المالي.

في حالة عدم استقرار المضاعف

ولعدم تأكده من استقرار مضاعف خلق النقود الائتمانية دائماً وأبداً وفي كل البلدان التي يتفق معها على تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، لذا ينطلق الصندوق

في سياق توصيفه الكمي للسياسة النقدية الواجب انتهاجها من الميزانية التجميعية لمجمل الجهاز المصرفي (أي ميزانية المصرف المركزي وميزانية المصارف التجارية). فحسب ما يقوله الصندوق في أدبياته، ففي حالة «تحرُّك المضاعف بشكل عشوائي أو لا يمكن التنبؤ به، من الأجدى... التركيز على التوسع الكلي للائتمان المحلي لا على الائتمان المقدم من البنك المركزي» (صندوق النقد الدولي، 1987: 43).

ولا يتطلب الأمر هنا سوى إجراء تغيير طفيف على المعادلات التي سبق اشتقاقها، إذ يتعين علينا، أولاً، أن نأخذ في الاعتبار أن المصرف المركزي ليس المؤسسة الوحيدة التي تتوافر لديها أصول أجنبية. ففي الحالات الاعتيادية تتوافر المصارف التجارية أيضاً على أصول أجنبية. وثانياً، أن نميز في ميزان رأس المال في ميزان المدفوعات بين التغير في صافي ما بحوزة المصارف التجارية من أصول أجنبية (ΔR_B) والتغير في صافي المديونية الخارجية للقطاع الخاص (ΔFI_{pr}). بهذا نحصل على المعادلة التالية لميزان المدفوعات، والتي يرمز فيها (ΔR_C) إلى تغير الاحتياطي الأجنبي الموجود في حوزة المصرف المركزي (Frenkel & Lukas, 2001: 131).

$$\Delta R_C = LB + \Delta FI_{pr} - \Delta R_B \qquad (14)$$

انطلاقاً من الميزانية التجميعية للجهاز المصرفي يمكن صياغة معادلة تعريفية، شبيهة بالمعادلة (6)، تعطينا ما يشتمل عليه جانبي الأصول والخصوم في هذه الميزانية التجميعية:

$$\Delta R_C + \Delta R_B + \Delta DC_{BC} = \Delta M \qquad (15)$$

من هذه المعادلة يتبين لنا أن التغير في الكتلة النقدية (ΔM) يساوي التغير في مجمل ما لدى القطاع المصرفي من أصول أجنبية (أي الاحتياطي الأجنبي لدى المصرف المركزي ΔR_C بالإضافة إلى صافي الأصول الأجنبية لدى المصارف التجارية (ΔR_B) مضافاً إليه التغير الحاصل في القروض الممنوحة من قبل القطاع المصرفي إلى القطاع غير المصرفي (ΔDC_{BC}). وإذا افترضنا استقرار العلاقات الدالية المتحكمة في الطلب النقدي، فسنحصل، إذا كررنا هنا أيضاً الخطوات التي كنا قد انتهجناها سابقاً، كبديل عن المعادلة (12) على:

$$\Delta R_C = f(\Delta Y^r, \Delta P, \Delta i ...) - \Delta DC_{BC} - \Delta R_B \qquad (16)$$

وإذا ما جرى تحديد حجم الاحتياطي الأجنبي المستهدف، وإذا ما أخذ المرء في الاعتبار ما سيطرأ على الطلب النقدي وعلى صافي الأصول الأجنبية لدى المصارف التجارية من تغيرات، فسيكون بالإمكان، في إطار البرمجة المالية المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي احتساب سقف الائتمان المحلي (ΔDC_B) الذي يأتلف مع هدف خفض عجز ميزان المدفوعات.

وكما هو بيِّن من مجمل العرض أعلاه، يشتمل النموذج الذي تحدد في إطاره السياسة النقدية الضرورية لإعادة ميزان المدفوعات إلى حالة توازنية على: أولاً، معادلات تعريفية مستقاة من الحسابات القومية (حسابات الدخل والإنتاج) وثانياً، وكفرضيات سلوكية، على ثبات مضاعف النقود الائتمانية وعلى الفرضيات التي كنا قد أشرنا إليها بشأن دالة الطلب النقدي. فحسب ما يراه صندوق النقد الدولي «...لا توجد داخل الإطار البسيط للبرمجة المالية أي صعوبة مفاهيمية في اشتقاق الحدود القصوى على الائتمان المحلي التي تتمشى مع التغير المرغوب في صافي الأصول الخارجية. وتشتمل العملية بأسرها أساساً على المناورة بعلاقات الموازنة، مع دخول الطلب على النقود في الصورة كالعلاقة السلوكية الوحيدة. لذلك يصبح الطلب على النقود هو العلاقة الأساسية في التحليل». (صندوق النقد الدولي، 1987: 33).

تحظى، إذن، الفرضيات بشأن دالة الطلب النقدي بأهمية كبيرة في برامج الإصلاح الاقتصادي فلكي «يكون للتغير في الائتمان المحلي أثر يمكن التنبؤ به على ميزان المدفوعات، يجب أن يكون للطلب على النقود علاقة يمكن التنبؤ بها مع عدد محدد من المتغيرات. ونظراً لأن هذه العلاقة ثابتة، فإن أي زيادة في الائتمان المحلي تسبب تباعداً بين الطلب على النقود وعرض النقود، مما يؤدي إلى انخفاض في صافي الأصول الخارجية، لأن الجمهور لن يكون راغباً في حيازة النقود الإضافية التي خلقت. وإذا لم يحدث هذا التباعد، فلن يكون هناك... أي أثر مجمع على ميزان المدفوعات. ويحدث ذلك إذا كان الطلب على النقود سلبياً، بمعنى أنه تكيف... لتحقيق التوازن في سوق النقد في حالة حدوث صدمة من أيٍ نوع». (صندوق النقد الدولي، 1987: 34). ولإيضاح المقصود بالجملة الأخيرة نذكِّر القارئ بأن صندوق النقد الدولي يفترض، شأنه في ذلك شأن دعاة النظرية النقدية في ميزان المدفوعات، أن السوق النقدية تميل إلى التوازن وأن هذا التوازن يتم إما من خلال ما يطرأ على ميزان المدفوعات من تكيف أو من خلال ما يطرأ على الطلب النقدي من تغيرات. من هنا ولكي تحقق السوق النقدية توازنها من خلال تكيف

ميزان المدفوعات، يجب أن يبقى الطلب النقدي دالة مستقرة في بضعة محددات. أما إذا لم يتحقق هذ الشرط، فسيكون، حسب ما يقر به صندوق النقد الدولي ذاته «...من الصعب عملياً إثبات فرضية أن التغيرات في الائتمان المحلي تسبب فقط تغيرات في الاحتياطيات. والشروط اللازمة لهذه الفرضية صعبة تماماً. والواقع أنه يجب ألا يكون لأي عملية توسعية بالسوق المفتوحة من جانب السلطات النقدية أي أثر على أسعار الفائدة المحلية، أو قرارات الإنفاق، أو الأسعار، أو سعر الصرف. ومن الواضح أن مثل هذ الفرضية لا تنطبق على بلد كبير يطبق نظاماً معوِّماً للصرف، كما لا تنطبق على معظم البلدان النامية الصغيرة حيث تكون التدفقات الرأسمالية الدولية مقيدة. وتتوقف درجة تطبيقها، بين أمور أخرى، على درجة انفتاح أسواق السلع ورأس المال، ومدى اتساع هذه الأسواق، ودرجة مرونة سعر الصرف» (صندوق النقد الدولي، 1987: 35). ولهذا السبب تأخذ برامج التصحيح الاقتصادي المقترحة من قبل الصندوق في الاعتبار مدى انفتاح أسواق السلع والمال في الاقتصاد المعني ومدى مرونة سعر صرف عملة ذلك البلد مقابل العملات الأخرى.

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي

في إطار البرمجة المالية المتبعة من قبل صندوق النقد الدولي يتم التوصيف الكمي للسياسة المالية من خلال التمييز بين التوسع في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (ΔD_{Pr}) والتغير في الائتمان المقدم للقطاع العام (ΔD_{St}) (صندوق النقد الدولي، 1987: 38). بهذا يمكن تعريف الائتمان المحلي المقدم من قبل مجمل الجهاز المصرفي (ΔDC_{BS}) على النحو التالي:

$$\Delta DC_{BC} = \Delta D_{Pr} + \Delta D_{St} \qquad (17)$$

ويحظى التمييز بين حصة كل من القطاع الخاص والقطاع العام من الائتمان المحلي بأهمية كبيرة في سياق المفاوضات التي يقوم بها صندوق النقد الدولي مع الحكومات الراغبة في الحصول على مساندته في التغلب على ما تعانيه من مديونية خارجية. فمن ناحية يجب أن تمنح البرمجة المالية القطاع الخاص قدراً ملائماً من الائتمان بحيث يكون باستطاعته تحقيق الاستثمارات الضرورية للنمو الاقتصادي، وذلك لأن «تحسن الأداء المُرْضي للنمو قد يقتضي في بعض الحالات إعادة تخصيص الموارد من القطاع العام إلى القطاعات غير العامة المنتجة بشكل مباشر» (صندوق النقد الدولي، 1987: 38–39). ومن ناحية أخرى لأن على الائتمان الممنوح

للقطاع الحكومي أن يسد الفجوة بين المصروفات والإيرادات الحكومية. من هنا فإن وضع سقف للائتمان الحكومي يعني، إذا ما أخذنا وسائل التمويل الأخرى المتوقعة في الاعتبار، عملياً، وضع سقف للعجز في الموازنة الحكومية.

بالإضافة إلى المعادلة السابقة، يتطلب التعرف على خصائص السياسة المالية في إطار البرمجة المالية الأخذ في الاعتبار المتطابقة القائلة بأن التغير في صافي المديونية الخارجية للبلد (ΔFI) هو مجموع التغير في صافي وضع الدين الخارجي لكل من القطاع الخاص (ΔFI_{Pr}) والقطاع العام (ΔFI_{St}):

$$\Delta FI = \Delta FI_{Pr} + \Delta FI_{St} \qquad (18)$$

وأخيراً، يجري إدراج القيد على موازنة الحكومة (budget constraint)، بحيث يتوجب على الحكومة تمويل أي عجز إما بزيادة مقترضاتها من الخارج، أو بزيادة صافي اقتراضها من النظام المصرفي:

$$G - T = \Delta D_{St} + \Delta FI_{St} \qquad (19)$$

حيث يرمز (G) إلى إجمالي الإنفاق و(T) إلى إجمالي الإيراد الحكوميين، لذلك فإن (G-T) يمثل العجز المالي. ويشتمل قيد الموازنة على فرض ضمني بعدم وجود مبيعات للدين الحكومي للقطاعات الخاصة (غير المصرفية). وحسب تقييم صندوق النقد الدولي «لا تعتبر هذه الفرضية بالنسبة لمعظم البلدان النامية غير واقعية، وذلك لأن أسواق الأوراق الحكومية في هذه البلدان غير موجودة أو محدودة للغاية، بحيث لا يتوفر للحكومة أي بدائل حقيقية سوى تمويل العجز بالاقتراض من الخارج أو من النظام المصرفي» (صندوق النقد الدولي، 1987: 40).

وتعكس المتطابقات الثلاث (المعادلات 17 و18 و19) العلاقة بين التوسع النقدي والوضع المالي للحكومة، وتوفر مبرراً مهماً لوضع حدود قصوى على حجم الاقتراض الحكومي من الخارج (ΔFI_{St}) وعلى كمية التمويل المصرفي للموازنة الحكومية (ΔD_{St})، وذلك لأن هذه الحدود القصوى توفر وسائل لرصد حجم العجز في القطاع الحكومي.

وفي سياق استخدامه للنموذج النقدي لإيجاد المعدل الكلي للتوسع في الائتمان (ΔDC_{BS})، يشتق صندوق النقد الدولي معدل التوسع في الائتمان المقدم للقطاع الحكومي (ΔD_{St}) من خلال طرح المعدل المستهدف للتوسع في الائتمان المقدم للقطاع الخاص (ΔD_{Pr}) من معدل التوسع في الائتمان الكلي (ΔDC_{BS}). بعد

التوصل إلى معدل التوسع في الائتمان الحكومي يقوم الصندوق بإضافة «القيمة المحتسبة (أو المستهدفة) للتوسع الائتماني للقطاع العام إلى المستوى الممكن للاقتراض الخارجي الرسمي (كما في 19) للحصول على أول تقديرات للعجز الكلي في موازنة الحكومة. وبقدر اختلاف هذا العجز عن خطط موازنة السلطات، يجب إجراء تغييرات في الضرائب أو الإنفاق، أو كليهما، من أجل سد فجوة الموارد. وبالتبادل يجب أن يكون الائتمان إلى القطاع الخاص أكثر محدودية مما كان مخططاً أصلاً» (صندوق النقد الدولي، 1987: 41). ويقدر الصندوق معدل التوسع المستهدف في الائتمان للقطاع الخاص بربطه بالتغير في الدخل الأسمي المتوقع أو بالمعدل المتوقع للاستثمار الخاص.

ومن ناحية أخرى يفرض نظام سعر الصرف المثبت، أيضاً، قيداً على نمو الائتمان. فطبقاً لما تذهب إليه دراسات باحثي الصندوق «تتطلب سلامة سعر الصرف المثبت ألّا يزيد معدل نمو الائتمان المحلي عن حد أعلى محدد. ويتقرر هذا الحد الأعلى المحدد بفعل معدل نمو الطلب على النقود، الذي يتوقف على معدل التضخم العالمي ومعدل نمو الدخل الحقيقي ومرونة الطلب على النقود للدخل. ويزيد الحد الأعلى المسموح به لنمو الائتمان المحلي (أي تقل درجة الانضباط المالي المطلوبة) كلما: (1) زاد معدل التضخم العالمي، (2) زاد معدل نمو الدخل الحقيقي، (3) زادت مرونة الطلب على النقود للدخل» (بيجان ب. أجيفلي وآخرون، 1991: 31).

ولا مراء في أن الانضباط المالي المفروض بفعل قيد الاحتياطي الأجنبي سَيَضْعُف طالما كان باستطاعة المصرف المركزي الاقتراض من العالم الخارجي للدفاع عن سعر الصرف المعلن رسمياً. ومع هذا فإن الائتمان المحلي لا يمكن أن يتسع بخطوات زائدة السرعة، وذلك «لأن استعداد الدائنين الأجانب لتمويل عمليات التدخل التي تقوم بها السلطات بغرض الدفاع عن السعر المثبت لن يستمر إلى أجل غير مسمى. ولا يُقْدِم الدائن الأجنبي عادة على إقراض الحكومة إلا لو تصور أنها قادرة على الوفاء. وشرط القدرة على الوفاء (solvency requirement) هو الذي يُحَدِّدُ في النهاية الأوضاع المالية اللازمة لسلامة سعر الصرف المثبت، ويحدد الانضباط المالي المفروض على الاقتصاد» (بيجان ب. أجيفلي وآخرون، 1991: 32).

وبعد أن يطبق الصندوق العلاقات المبينة سابقاً بين ميزان المدفوعات والسياسات النقدية والمالية على واقع البلد الراغب في الحصول على دعم مالي منه بُغْيَة التغلب على ما يعانيه من خلل خارجي، يحدد الصندوق في برنامج الإصلاح الاقتصادي لذلك البلد المستوى الكمي الذي يجب أن تكون عليه المتغيرات الاقتصادية ذات الشأن وفقاً للخطوات التالية (صندوق النقد الدولي، 1987: 36–38):

– وضع هدف لميزان المدفوعات الكلي الخاص بفترة البرنامج والمفروض أن يكون العجز في ميزان المدفوعات صفراً في نهاية الفترة التي يغطيها برنامج الإصلاح المتفق عليه من قبل الطرفين.

– وضع تنبؤات أو فروض بشأن سلوك مكونات ميزان المدفوعات التي يُعتقد أنها تتحدد خارجياً، أي وضع تنبؤات بشأن الصادرات السلعية وصافي حجم تدفقات رأس المال من الخارج.

– التنبؤ بالدخل الحقيقي ووضع هدف لمستوى الأسعار المحلية.

– استخدام القيم السابقة للتنبؤ بما سيكون عليه الطلب النقدي ولتعرّف الحجم المتوقع للواردات.

– انطلاقاً من معدلات النمو الاقتصادي المتوقعة في البلد المعني يُجْري تقدير حجم ما يحتاجه القطاع الخاص من ائتمان.

– تحديد سقف الائتمان المحلي الذي يتسق مع التغير المستهدف في صافي الأصول الخارجية ومع الزيادة المرغوبة في الأرصدة النقدية الاسمية.

– انطلاقاً من الحدود القصوى للائتمان المحلي ومن حاجة القطاع الخاص للقروض يُجرْي تحديد الائتمان المتاح للقطاع الحكومي لتمويل عجز الموازنة.

– من خلال تحديد سقف الائتمان الحكومي وما يتبع ذلك، ضمنياً، من تحديد لمستوى عجز الموازنة الحكومية، تُجْرى تغييرات في الإيرادات الضريبية أو في الإنفاق الحكومي، أو في كليهما، من أجل سد فجوة الموارد في الموازنة الحكومية.

– بعد ذلك يُجري النظر فيما إذا سَتَتْرُك الإجراءات المالية الهادفة إلى سد عجز الموازنة الحكومية آثاراً على معدل النمو الاقتصادي الذي وُضِعَت بناء عليه التنبؤات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية عموماً والمتعلقة بالمتغيرات النقدية على وجه الخصوص.

– من ثم يقوم الصندوق بدراسة ما إذا ستحقق الخطوات السابقة الرامية إلى إحداث تغيير في مستوى وهيكل الاستيعاب الهدفين الأساسيين: التوازن الداخلي والتوازن الخارجي في آن واحد. فإن كان الحال على غير ذلك، فسيتوجب عندئذ استخدام وسائل أخرى ذات فاعلية في تغيير مستوى وهيكل الاستيعاب.

من الخطوات السابقة يتبين بجلاء أن ثمة احتمالاً كبيراً ألا تسفر القيم الكمية التي تم استنتاجها من الخطوات السابقة عن متغيرات اقتصادية كلية تتسق في كل الجزئيات. ولمعالجة مثل هذه الحالات يقوم صندوق النقد الدولي بإجراء «نوع أو آخر من التعديل الذي يشتمل على معالجة متغير إضافي على أنه متغير داخلي فعلي وذلك بتعديل التغيرات المستهدفة في صافي الأصول الخارجية والأسعار وتدفقات رأس المال أو بتعديل التنبؤات الخاصة بكل من الدخل الحقيقي والصادرات» (صندوق النقد الدولي، 1987: 38). ويتكرر هذا الإجراء حتى يتخذ برنامج الإصلاح إطاراً متسقاً. وبالنسبة للحالات التي يتعين فيها تغيير سعر الصرف، فإن تحديد الحجم الملائم للتغيير وتقدير آثاره على كل من الأسعار وميزان المدفوعات يزيد بقدر كبير من صعوبة أسلوب البرمجة المالية، ويحتم إعادة النظر في غالبية القيم الكمية التي تم التوصل إليها في سياق تحليل متطلبات التوازن الداخلي.

البرنامج المالي وسياسة سعر الصرف:

تمثل سياسة سعر الصرف، كما نوَّهنا، إحدى الوسائل التي غالباً ما يفرض صندوق النقد الدولي على البلدان النامية انتهاجها بُغْية تحقيق التوازن الخارجي. **وفي الحالات الاعتيادية فإن توازن ميزان الحساب الجاري ليس دائماً وأبداً الأمر المستهدف في برامج التصحيح الاقتصادي.** الأمر المطلوب، عادة، هو «تخفيض عجز الحساب الجاري ليتواءم مع التدفقات الرأسمالية المستمرة طويلة الأجل» (بما في ذلك المدفوعات التحويلية) «إلى داخل البلد المعني» (صندوق النقد الدولي، 1987: 11). ولتحقيق هذا الهدف غالباً ما ينصح موظفو الصندوق البلد النامي بضرورة خفض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى خفضاً يؤدي بالتالي «إلى زيادة سعر السلع القابلة للاتجار بالمقارنة بسعر السلع غير القابلة للاتجار، مما يؤدي بدوره إلى تحويل الطلب الكلي لصالح الثانية مع تحويل العرض الكلي في نفس الوقت لصالح الأولى، وبهذا ينخفض الطلب الزائد على السلع القابلة للاتجار (أي يؤدي ذلك إلى تحسين وضع الحساب الجاري). وينتج عن خفض سعر

الصرف أثر محوِّل للإنفاق، بالإضافة إلى تخفيض الطلب الكلي من خلال أثر الثروة، إذ يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار المحلية بسبب انخفاض قيمة العملة المحلية إلى خفض القيمة الحقيقية للأصول المالية وخفض الاستيعاب» (بيجان ب. أجيفلي وآخرون، 1991: 16) أي وباختصار يؤدي خفض قيمة العملة من ناحية إلى خفض الاستيعاب المحلي، ومن ناحية أخرى إلى تحويل الإنفاق من السلع الأجنبية صوب السلع الوطنية.

وتشكل المفاضلة بين تعديل سعر الصرف وسياسة إدارة الطلب من خلال تقليص حجم الموازنة الحكومية معضلة عند صياغة برامج التصحيح الاقتصادي. والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق يدور، عادة، حول مدى إمكانية إحلال انضباط المالية العامة محل خفض سعر صرف العملة الوطنية لتحقيق التصحيح الخارجي؟ ولربما يلقي المثال التالي الضوء على هذه المسألة المهمة.

لنفترض أن البلد المعني كان قد انتهج سياسات مالية توسعية في الحقبة الماضية وأنه استطاع حتى ذلك الحين الحفاظ على سعر الصرف المثبت رسمياً، ولنفترض أيضاً أن السياسة المالية التوسعية هذه قد أدت من ثم إلى حالة تضخمية نتج عنها في نهاية المطاف ارتفاع مبالغ فيه في سعر الصرف الحقيقي، الأمر الذي أضعف القدرة التنافسية للبلد في الأسواق الخارجية وتسبب في تدهور ميزان الحساب الجاري. في هذا المثال المجرد سيتعين على البلد الراغب في تصحيح الاختلال الخارجي خفض نسبة أسعار السلع الوطنية القابلة للاتجار دولياً إلى أسعار السلع الأجنبية المتاجر بها دولياً، أي تعديل سعر الصرف الحقيقي. ولا مراء في أن بالإمكان تحقيق مثل هذا التعديل إما عن طريق خفض قيمة العملة، مما يؤدي مباشرة إلى رفع سعر السلع الأجنبية المتاجر بها دولياً مقارنة بأسعار السلع الوطنية القابلة للاتجار، أو من خلال وضع قيود على المالية الحكومية أشد فاعلية مقارنة بمتطلبات تصحيح الاختلال الداخلي.

ولعل من نافلة القول التأكيد هنا على أن لكل سياسة ثمناً، فالإفراط في تضبيط المالية العامة، أو «التصحيح الزائد في المالية العامة» حسب مصطلح الصندوق، يؤدي إلى خفض الناتج وإلى تراجع درجة الاستخدام في الأجل القصير على أدنى تقدير، وفضلا عن هذا يمكن ألا تؤدي سياسة إدارة الطلب القائمة على انكماش المالية العامة إلى تخفيض معدل التضخم بالسرعة المطلوبة. من ناحية

أخرى ينطوي توجيه سياسة سعر الصرف نحو حماية القدرة التنافسية الخارجية، أيضاً، على سلبيات يتعين أخذها في الاعتبار. حقاً تُقَدِّم حركة سعر الصرف الحقيقي مؤشرات مهمة جداً لتقييم القدرة التنافسية، إلا أن الأمر الذي يتعين أخذه في الحسبان هو أن مستوى سعر الصرف الحقيقي يتأثر إلى حد كبير بصدمات داخلية وخارجية مختلفة. من هنا سيحتم الحفاظ على القدرة التنافسية الخارجية تعديل سعر الصرف الاسمي، باستمرار، وبما يتمشى مع الفرق بين التضخم المحلي والتضخم الأجنبي. ولا شك في أن تعديلاً من هذا القبيل سيخل بالاستقرار، لا سيما حينما يخضع مستوى توازن سعر الصرف الحقيقي إلى تقلبات شديدة. فسعر الصرف الاسمي يعد سعراً رئيساً بالاقتصاد، فأي تغيير في هذا السعر يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي والجزئي أيضاً. من ناحية أخرى قد يحرم استخدام سعر الصرف الاسمي، كأداة لتحقيق سعر صرف حقيقي يعزز القوة التنافسية الخارجية، الاقتصاد الصغير المنفتح على العالم الخارجي من وجود أداة تثبيت للأسعار المحلية، الأمر الذي قد يولد معدلاً عالياً للتضخم المحلي. بالإضافة إلى هذا فإن العزوف عن استخدام تعديلات سعر الصرف كأسلوب لتحويل الإنفاق، أي تعهد السلطات ببقاء سعر الصرف ثابتاً، ينطوي على مزايا كبيرة. فتعهد من هذا القبيل يمنح المستثمرين الثقة ويحفزهم على الاستثمار، ويساعد، إلى حين من الزمن، على تحقيق التجميد العام لكل من الأسعار والأجور. كما أنه يجنب الاقتصاد هروب رؤوس الأموال ويشجع التجارة الخارجية.

بناء على هذا كله وانطلاقاً من حالة الاقتصاد الصغير المنفتح على العالم الخارجي يرى موظفو الصندوق أنه «من المستحسن الحفاظ على دور ما لسعر الصرف كأداة تثبيت اسمية بتحميل جزء على الأقل من عبء تعديل سعر الصرف الحقيقي على تغيير مستوى الأسعار المحلية عن طريق اتباع سياسات مالية تقييدية، بدلاً من الاعتماد كلية على التعديلات الآلية في سعر الصرف الاسمي» (بيجان ب. أجيفلي وآخرون، 1991: 45). بهذا المعنى يجب أن تخطط بعناية تعديلات سعر الصرف لتنسجم مع تدابير السياسات النقدية والمالية. فأي قرار يتخذ بشأن تثبيت سعر الصرف، سيفرض عبئاً أكبر على أدوات السياسات العامة الأخرى الرامية إلى تحقيق الإصلاحات المطلوبة.

وإذا كان الصندوق قد حرص حتى عام 1972، أي قبل انهيار نظام «برتن وودز» على ألا يفرض، أو لِنَقُل، قد حرص على ألا ينصح بخفض قيمة العملة إلا من

حين لآخر، فإن الملاحظ أن برامج التصحيح قد صارت تشتمل أكثر وأكثر على خفض قيمة العملة؛ فإذا كانت نسبة البرامج المتبنية خفض قيمة العملة قد بلغت في الفترة الواقعة بين عام 1963 وعام 1972 نسبة 32% من مجموع برامج التصحيح المدعومة من قبل الصندوق، فقد ارتفعت هذه النسبة بين 1973 و1980 إلى 59%، وبين 1981 و1983 إلى 82%؛ وحسب عملية الجرد التي قام بها «جاك بولاك»، فقد بلغت هذه النسبة منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن 100% (Polak, 1991: P. 36).

ولعله تجدر الإشارة هنا إلى أن السلطات الحكومية تتوافر على خيار ثالث للتأثير على الأسعار النسبية للسلع الوطنية والأجنبية: التدخل الحكومي في نظام التجارة وسوق الصرف الأجنبي عن طريق استخدام التعريفة الجمركية ونظام الحصص وما سواهما من الحواجز غير الجمركية ومن خلال وضع القيود الإدارية على التحويل الخارجي. إلا أن هذا الخيار لا يحظى، في الواقع العملي، بتأييد الصندوق، فهو يؤدي إلى تشويه النسب السعرية بين سلع التبادل، ولا ينسجم مع التوجهات الليبرالية التي يدعو إليها «اتفاق واشنطن» (Washingtion Consensus)، كما أنه يتعارض مع نصوص منظمة التجارة العالمية (الجات).

البرنامج المالي وسياسات جانب العرض:

في بادئ الأمر اقتصر هدف برامج التصحيح الاقتصادي المدعومة بموارد صندوق النقد الدولي، في معظم الحالات، على تأمين تحسُّن ميزان المدفوعات على الأجل القصير فقط. والواقع أن برامج التصحيح المدعومة من قبل الصندوق صارت في الفترة الأخيرة، وعلى الأخص منذ بداية التسعينيات، حيث أخذ الصندوق يتعاون مع البنك الدولي في صياغة برامج للتصحيح الاقتصادي طويل الأجل في بلدان الدخل المنخفض على وجه الخصوص – صارت هذه البرامج تشتمل على مجموعة أكبر من الأهداف، نذكر من بينها: الاستخدام الكامل والفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، وتحقيق وضع مطرد لميزان المدفوعات على الأجل المتوسط والطويل وتحسن أداء النمو في الأجل الطويل (Khan *et al.*, 1990). ولهذه الأسباب مجتمعة لم تعد سياسات إدارة الطلب تفي بمتطلبات التوجهات الجديدة، بل صار التركيز على جانب العرض، أيضاً، أمراً لا مناص منه، أي اقتضى التوجه الجديد اتخاذ تدابير تهدف إلى رفع قدرة القطاع الإنتاجي المحلي بشكل مباشر على زيادة إنتاج السلع والخدمات زيادة حقيقية وعند مستوى معين من الطلب المحلي الاسمي الكلي.

وفي الواقع لا يعد الصندوق، ومعه البنك الدولي، نمو الناتج المحلي هدفاً أساسياً للسياسة الاقتصادية فحسب، بل يراه، أيضاً، أداة لتحسن الحساب الجاري لميزان المدفوعات. فالصندوق يرى في «تحقيق معدل ملائم لنمو الناتج المحلي، على الأجل المتوسط، وبخاصة الصادرات، في كثير من الحالات عاملاً أساسياً في تقليل العبء النسبي للدين الخارجي، وفي تحقيق وضع خارجي سليم في نهاية الأمر» (صندوق النقد الدولي، 1987: 75).

وعموماً يمكن تصنيف السياسات الموجهة نحو جانب العرض إلى فئتين أساسيتين: سياسات تهدف إلى زيادة المستوى الحاضر للناتج المحلي، وسياسات ترمي إلى توسيع الطاقة الإنتاجية المتاحة.

تنطوي الفئة الأولى على التدابير المتخذة لتحسين كفاءة تخصيص العمالة ورأس المال والموارد الشحيحة الأخرى بين الاستخدامات المتنافسة. كما تندرج تحت هذه السياسات التدابير الرامية إلى تخفيض التشوهات التي تضع حداً فاصلاً بين الأسعار والتكلفة الهامشية. ويمكن أن تعود هذه التشوهات إلى جمود أسعار الصرف، أو وجود ضوابط إدارية على الأسعار، وإلى المنافسة غير التامة، أو إلى النظام الضريبي ونُظُم المنح والإعانات أو إلى القيود الإدارية المفروضة على التجارة الداخلية والخارجية (باتريشيا ألونسو جامو، 1996: 15–16).

أما الفئة الثانية فإنها تشتمل على الحوافز الرامية إلى رفع معدل تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد المعني وزيادة معدل عائد رأس المال، واختيار أفضل مجموعة من الاستثمارات العامة، وبخاصة الاستثمار في رأس المال البشري كالتوسع في التعليم وفي برامج تدريب القوى العاملة. كما يندرج ضمن هذه الفئة تشجيع التجديدات التكنولوجية (جاك فان در جاج، 1996: 195).

وأياً كانت التدابير المطبقة في إطار برامج التصحيح المدعومة من الصندوق (ومن البنك الدولي)، فالأمر البيِّن هو أن سياسات جانب العرض تحتاج إلى وقت طويل قبل أن تُثمر النتائج المتوخاة منها. من ناحية أخرى ثمة احتمال كبير أن تُسفر هذه التدابير، في الأجل القصير على وجه التحديد، عن أثر سلبي على مستوى الإنتاج ودرجة استخدام الأيدي العاملة. وفضلاً عن هذا وذاك «قد يتناقض هدف التخصيص الأكفأ للموارد في البلدان النامية مع هدف تخفيض عجز الحساب الجاري على الأجل القصير» (صندوق النقد الدولي، 1987: 91). ونظراً لأن البلدان

النامية تستورد نسبة كبيرة من السلع الرأسمالية، لذا ثمة اختلاف بين نظرة برامج التصحيح الموجه نحو النمو ونظرة برامج التصحيح الموجه نحو خفض الطلب الكلي المحلي بشأن الأهداف الخاصة بالحساب الجاري في السنوات الأولى لبرنامج التصحيح. فلأن التغيرات الكبيرة التي ستطرأ على العرض المحلي الكلي في سياق عملية النمو تقتضي حدوث ارتفاع مبدئي في مستوى الاستثمار المحلي، لذا لا يتم التركيز في السنوات الأولى للبرامج، بالضرورة، على تخفيض عجز الحساب الجاري. «وفي هذه الحالات سمحت برامج التصحيح أحياناً بارتفاع مبدئي في عجز الحساب الجاري يعكس زيادة الواردات من مستلزمات الإنتاج الأساسية وسلع الاستثمار. ويكون ذلك ضرورياً، على سبيل المثال، في حالة التخطيط لزيادة النشاط التصديري ووجوب تمويل زيادة مبدئية في الواردات قبل تحقيق حصيلة التصدير المقابلة» (صندوق النقد الدولي، 1987: 91).

تقييم استراتيجية صندوق النقد الدولي والخيار البديل لاستراتيجية النمو مع المديونية:

تشهد التجارب التي مرت بها البلدان المتقدمة اقتصادياً على أن التنمية الاقتصادية الناجحة تتطلب توافق ظروف يتحقق فيها تراكم رأسمالي متنام مع تقييد للاتجاهات التضخمية في محيط تتباين فيه الثقة بالعملات المتداولة.

ويقوم سعر الصرف بدور مزدوج في عملية التنمية المستديمة، فنجاح البلد النامي في الدفاع عن سعر صرف عملته دليل على أن هذا البلد قد هيأ الظروف الاقتصادية الحقيقية (real) المواتية للحفاظ على سعر صرف عملته – أي أنه استطاع أن يحرز القدرة على المنافسة في السوق العالمية وعلى اتقاء ارتفاع قيمة عملته حقيقياً. ولإيجاد هذه الظروف الحقيقية أهمية كبيرة بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص وذلك لأن قيمة عملات هذه البلدان – وخلافاً لما عليه الحالة في البلدان المتقدمة – تعاني من عدم الثقة ومن التوقعات بأنها عرضة، من حيث المبدأ، للخفض بين ليلة وضحاها. وكان Paul Krugman قد عبَّر على نحو دقيق عن تباين الثقة في العملات وعن تقييم أسواق المال الدولية لخفض قيمة العملة في البلدان النامية وما يصاحب هذا التخفيض من انعدام الثقة ومن معاناة المسؤولين عن السياسة الاقتصادية في هذه البلدان حينما كتب في عام 1998 في شأن البرازيل قائلاً:

يبدو أن السوق يكيل بمكيالين: فحينما يترك بلد غربي قيمة عملته تهبط، فإن المتعاملين في السوق يقولون عادة «هذا شيء ممتاز، وخطوة صائبة»، وهكذا تتدفق الأموال إلى داخل البلد. أما حينما تتخذ المكسيك أو تايلاند الخطوة ذاتها، فإن المتعاملين في السوق يقولون: «يا إلهي، إنهم لا يتمتعون بالمصداقية»، وهكذا تندلع حملة مضاربة واسعة. من هنا فإن السؤال بالنسبة للبرازيل هو هل سيعاملها السوق معاملة بريطانيا، أم أنه سيعاملها معاملة المكسيك؟ ولا مراء في أن اختباراً من هذا القبيل تجربة لا يرغب أي سياسي يشعر بالمسؤولية أن يُبْتَلي بها (Krugman, 1998)*.

وكما هو بين من العرض السابق يمكن إيجاز الاستراتيجية التي تقوم عليها برامج التصحيح الاقتصادي التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول المتطلعة للحصول على مساندته لها للتغلب على ما تعانيه من عجز كبير في حساباتها الجارية على النحو التالي: سياسة نقدية ومالية تقييدية (restrictive) يصاحبها خفض اسمي لقيمة العملة الوطنية مقابل باقي العملات (devaluation of domestic currency).

وتبيِّن التطورات الاقتصادية التي عَمَّت الدول النامية ودول جنوب شرق آسيا، التي فرض الصندوق عليها تطبيق برامجه، أولاً: أن السياسات النقدية والمالية التقييدية قد أفرزت، فعلاً، انكماشاً اقتصادياً وتراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي لا يستهان بهما؛ لا بل إنها تسببت في كثير من الحالات فيما هو أسوأ من ذلك: تراجع مستوى الدخل والناتج القوميين تراجعاً مطلقاً (Fritsche, 1999: 112) (recession). وثانياً: أن خفض القيمة الاسمية للعملة (Devaluation) لم ينقذ، وعلى ما يبدو، لن ينقذ عملات الدول النامية مما تعانيه من عدم الثقة.

ونحن، حينما نبرز نواحي القصور هذه في برامج الصندوق، لا نريد أن نركب موجة النقد وننفي أن تكون لبرامج الإصلاح المقترحة أو المفروضة من قبل

(*) فقد كتب حرفياً:

"It seems that there is a double standard on these things: when a Western country lets its currency drop, the market in effect says Good, that's over and money flows in. But when a Mexico or Thailand does the same, the market in effect says Oh my God, they have no credibility and launches a massive speculative attack. So, the question for Brazil is, do you think that the market will treat you like Britain, or do you think it will treat you like Mexico? And this is not an experiment that any responsible policy maker wants to try". (P. Krugman, 1998).

الصندوق جوانب إيجابية. فهذه البرامج استطاعت فعلاً أن تضع حداً للعجز الكبير في الموازنات الحكومية وما نشأ عنه من تضخم ومديونية خارجية عززت تبعية هذه الاقتصاديات للسوق العالمية التي تهيمن عليها الدول المتقدمة. إن ما نراه سلبياً في استراتيجية الصندوق هو أن برامجه لم تستطع أن تُحَفِّز النمو الاقتصادي في البلدان التي فرضت عليها هذه البرامج، أو بتعبير أكثر دقة، هو أن هذه البرامج استطاعت أن تحقق التثبيت (stability) إلا أنها لم تف بشروط التنمية المستديمة. وأن هذه البرامج قد عجزت عن تعزيز الثقة بعملات هذه البلدان. من هنا، فإن ما يهمنا هنا هو ما إذا كانت ثمة استراتيجية أخرى أكثر ملاءمة لتحقيق ما أعددناه شرطا للتنمية الاقتصادية الناجحة: توافق الظروف التي يتحقق فيها تراكم رأسمالي متنام مع تقييد للاتجاهات التضخمية في محيط تتباين فيه الثقة بالعملات المتداولة. فالمشكلة التي يعاني منها كثير من الدول النامية تكمن أصلاً في أن هذه الدول لم تستطع أن توجد الظروف المواتية لتحقيق التثبيت والتنمية في آن واحد، التثبيت بوصفه العمل على تحفيز الأفراد على الثقة بالعملة الوطنية وقبولها في المعاملات والصفقات الاقتصادية، والتنمية بوصفها تحفيز التراكم الرأسمالي القادر على تحقيق نمو اقتصادي حقيقي مستديم، علماً بأن التراكم الرأسمالي المستديم لا يتحقق من غير تحقق التثبيت، وأن التثبيت، في حد ذاته، لا يحقق بالضرورة، أو بصورة آلية (automatic) التنمية الاقتصادية المستديمة.

ومع أن التثبيت والتنمية أمران متلازمان، إلا أن الأمر الواضح هو أن برامج الصندوق قد أدت إلى تناقض شديد فيما بينهما. فالتثبيت النقدي أفرز ركوداً دائماً، وإن كان هذا التثبيت شرطاً للتراكم الرأسمالي المتنامي. وسبب ذلك يكمن في أن تحقق استقرار عملات البلدان النامية فَرَضَ، بسبب عدم الثقة التي تعاني منها هذه العملات داخلياً وخارجياً، انتهاجَ سياسات نقدية تقييدية على نحو شديد جداً مقارنة بالسياسات النقدية التقييدية الضرورية لإضفاء الاستقرار على عملات البلدان المتقدمة. فأسعار الفائدة الضرورية لتحقيق استقرار سعر صرف عملات البلدان النامية ارتفعت في أغلب الحالات ارتفاعاً لم يكن مواتياً لنشاط استثماري يتسم بالديناميكية في الأجل القصير والمتوسط (Betz & Lueken-Klassen, 1989; Riese, 1989a). من ناحية أخرى، وهذا هو محور نقدنا، **لم تدر أسعار صرف عملات الدول المطبقة لبرامج الإصلاحات الاقتصادية إدارة تحيد تراجع الطلب المحلي الناجم عن السياسات النقدية والمالية التقييدية، أي أن السياسة المتبعة لإدارة أسعار الصرف لم تسع إلى تحقيق سعر**

صرف قادر على تعويض التراجع الحاصل في الطلب المحلي بارتفاع مماثل في صافي الحساب الجاري. وبالتالي، وبالرغم من تطبيقها لبرامج الإصلاح الاقتصادي المقترحة من صندوق النقد الدولي، ظلت الدول النامية تئن من وطأة التهميش في الاقتصاد الدولي وما يفرزه هذا التهميش من تعزيز للتخلف وتفاقم في المديونية الخارجية حتى بعد تطبيقها لبرامج التثبيت.

ولربما كان لآراء صندوق النقد الدولي بشأن التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث وبشأن تقسيم العمل في النظام الاقتصادي العالمي دور في فشل استراتيجيته لخلق الظروف المواتية لنشاط استثماري يتسم بالديناميكية. فالصندوق يبني استراتيجيته التنموية بناء على فرضية مفادها أن الدول النامية تعاني من «فجوة ادخار». فحسب رأيه، «غالباً ما يفرض حجم المدخرات المتاحة قيوداً على الاستثمار بالبلدان النامية» (صندوق النقد الدولي، 1987: 82). ومن ثم «هناك افتراض قوي في حالة البلدان النامية بأن المدخرات الأجنبية يمكن، بل يجب، أن تُستخدم لاستكمال مخزون رأس المال المحلي فضلا عما توفره المدخرات المحلية». ويمضي الصندوق في توضيح المقصود إذ يقول: «وتعني هذه الفرضية بدورها أن الوضع الخارجي «المعتاد» للبلد النامي ينطوي على تدفق صاف وارد لسلع وخدمات من الخارج، يقاس تقليدياً بميزان الحساب الجاري» (صندوق النقد الدولي، 1987: 109). من هذه السطور يتبين لنا بجلاء أن استراتيجية النمو التي يروج لها الصندوق تقوم أساساً على «النمو مع الدَّيْن» (growth-with-debt)؛ أي على استمرار العجز في ميزان الحساب الجاري (صندوق النقد الدولي، 1987: 109).

ولتفهم نظرية صندوق النقد الدولي بشأن «فجوة الادخار» يجدر بنا أن نعيد إلى الأذهان المعادلة التعريفية، (Y=C+I+X-M)، حيث يرمز فيها (Y) إلى الدخل القومي و(C) إلى الاستهلاك و(I) إلى الاستثمار و(X) إلى الصادرات و(M) إلى الواردات، والمعادلة التعريفية الأخرى (Y=C+S)، حيث تعبر فيها (S) عن الادخار. وكما هو معروف يستنتج من هاتين المعادلتين، عادة، أن (S=I+X-M). وفحوى المعادلة الأخيرة، التي يدرسها طالب الاقتصاد في السنة الأولى بوصفها مدخلاً للنظرية الكينزية، هو أننا نحصل من الحسابات القومية (ex post) على صافي الزيادة في الثروة بوصفه حصيلة (resultant) الاستثمار وفائض ميزان الحساب الجاري (Niehans, 1995). الأمر الواضح هو أن صندوق النقد الدولي يعكس هذه المعادلة التعريفية رأساً على عقب؛ أي أنه يعيد صياغة المعادلة أعلاه على النحو

التالي: (I = S + M-X)، ليستنتج منها أن الاستثمار ذاته حصيلة (resultant) كل من الادخار وفائض الواردات على الصادرات. ومع أنه، من وجهة النظر الرياضية، لا اعتراض على عملية التحوير التي يقوم بها الصندوق على المعادلة السابقة، إلا أن ما يستنتجه الصندوق منها، اقتصادياً، هو الأمر المضلل والمثير للخلاف؛ فمنها يستدل الصندوق على أن «كمية تكوين رأس المال... مقيدة بعرض المدخرات» (صندوق النقد الدولي، 1987: 83)؛ وتطبيقاً لهذه النظرية على الدول النامية يستنتج الصندوق أن مدخرات هذه الدول لا تكفي لتمويل استثماراتها ولذا فإنها بحاجة ماسة لمدخرات الدول المتقدمة. ومعنى هذا أن على البلد النامي أن يخفض سعر صرف عملته إلى مستوى يضمن تواؤم عجز الحساب الجاري مع التدفقات الرأسمالية المستمرة طويلة الأجل (بما في ذلك المدفوعات التحويلية)؛ أي أن تكون الدول النامية، في الصافي، دول عجز في ميزان الحساب الجاري ودولاً مستوردة لرأس المال وللموارد من الدول المتقدمة لسد «فجوة الادخار المحلي». ضمنياً يتعين على الدول النامية إذن أن تواصل سياسة العجز في موازينها الجارية وتبني تنميتها الاقتصادية على فائض موازين رأس المال بوصف أن هذا الدين الخارجي هو أداة تمويل العجز في ميزان الحساب الجاري.

إننا لا نود هنا مناقشة ما إذا كان الاستثمار مقيداً بعرض المدخرات أم لا، بل نكتفي بالإشارة إلى أن هذا الاستنتاج يتجاهل كلية أن الاستثمار جسر يربط الحاضر بالمستقبل وأن القطاع المصرفي قادر على تمويل «تكوينه» بِسُلَفٍ نقدية «من لا شيء»، أي أن في مستطاع المنتجين أن يمولوا استثمارهم الحاضر بسلف من الجهاز المصرفي يسدونها من الإيرادات التي يحققونها مستقبلاً (Nitsch, 1998: 16)؛ إن ما يهمنا هنا هو معنى أن تكون الدول النامية، في الصافي، مستوردة لرأس المال وما إذا كانت هذه الدول تتوافر على بديل أفضل أم لا. فمن الواضح أن استيراد رأس المال ينطوي على تبني استراتيجية «النمو مع الدَّيْن» وعلى استمرار الدول النامية على الاستدانة من الخارج.

ولعل استراتيجية «النمو مع الدَّين» التي ينظرها صندوق النقد الدولي بناء على «فجوة الادخار» من أكثر استنتاجاته مدعاة للخلاف، فمع أن التفوق في تصدير السلع والخدمات يحفز النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة صناعياً، ترى هذه الاستراتيجية أن عجز الميزان التجاري يعزز التنمية في الدول النامية. ونحن حينما نعترض على استراتيجية الصندوق لا نريد أن ننفي ما للواردات من السلع الإنتاجية

أو التكنولوجية من أهمية كبيرة بالنسبة لعملية النمو الاقتصادي في الدول النامية. **إن كل ما في الأمر هو أننا نرى أن هذه الواردات لا تفترض بالضرورة عجزاً في الميزان التجاري. فمن حيث المبدأ يمكن أن تتوافق هذه الواردات مع ميزان تجاري متوازن، لا بل يمكن أن تتوافق مع فائض في الميزان التجاري.** الأمر يتوقف على ما سيتخذه البلد المعني من استراتيجية بشأن الصادرات وعلى الطريقة التي يدير بها سعر صرف عملته. وإذا ما صح هذا الاستنتاج، فلن تكون استراتيجية «النمو مع الدَّين» الخيار الناجح أو الخيار الوحيد المتاح لهذه الدول.

إننا نرى أن «النمو مع الدَّين» خيار غير ناجح ومأزق لا يفضي إلى التنمية المنشودة. **فالأمر البيِّن هو أن استمرار العجز في ميزان الحساب الجاري مؤشر على أن عملات هذه الدول ستبقى مقيمة بأعلى من قيمتها** (overvalued exchange rate). فالعجز في الموازين التجارية للدول النامية يرجع إلى أن عملات هذه الدول مقومة بأعلى من قيمتها وليس لأن هذه الدول تئن تحت وطأة تشوهات هيكلية تحتم هذا العجز (Riese 1988b; Niehans 1986). بهذا ستظل هذه الدول مجبرة على خفض القيمة الاسمية لعملاتها من حين لآخر وحسب متطلبات توازن الميزان التجاري. وليس ثمة شك في أن مثل هذه الإدارة لسعر الصرف تعني أن المتعاملين في الأسواق سيظلون يتوقعون خفض سعر صرف هذه العملات (devaluation)، الأمر الذي يقوِّض الثقة فيها ويشجع المواطنين على التعامل أكثر وأكثر بالعملات الأجنبية. ولا مراء في أن تطوراً من هذا القبيل سينعكس سلباً على القطاع الحقيقي وعلى عمليات الائتمان والاستثمار، وذلك لأن هذه العملات لن تكون الأداة الموثوق بها لاختزان القيم والثروات. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن هذه الدول لا تتوافر على وسيلة تمكنها من خفض مديونيتها عن طريق خفض سعر صرف عملاتها الوطنية وأن عملاتها لا تحظى بالقبول في المعاملات التجارية الخارجية، أي أنها مجبرة على الاستدانة بعملات أجنبية، فسيتضح لنا عندئذ أن خفض القيمة الاسمية للعملة، الذي ينصح به الصندوق، سيؤدي في إطار «النمو مع الدَّين» إلى تفاقم قيمة مديونية المؤسسات الاقتصادية الوطنية التي اقترضت من الخارج عند تقييم هذه المديونية بالعملة المحلية (Riese, 1989a).

ولعل الأزمة التي تمر بها سوق الصرف الأجنبي في جمهورية مصر العربية في الوقت الحاضر (شتاء عام 2001) خير دليل على ما نحن بصدد الحديث عنه. ففي سياق نظام «الدولرة» (أي فتح حسابات مصرفية بالدولار أو بالعملات الأجنبية الأخرى في منطقة نقدية لا تعتبر بها هذه العملات وسيلة الدفع الرسمية)، نعم في

سياق نظام الدولرة المسموح هناك، حصلت المصارف، من العاملين في دول الخليج العربي على وجه الخصوص، على مبالغ بالدولار الأمريكي لا يستهان بها. وكانت المصارف، من ناحيتها، قد استخدمت هذه الودائع لتمنح القطاع الخاص قروضاً بالدولار وبالجنيه المصري. ولأسباب عديدة، لا نريد بحثها هنا، فقد عجز أو لِنَقُل امتنع عديد من المقترضين عن الوفاء بما في ذمتهم من قروض، الأمر الذي أدى إلى عجز المصارف عن تسديد ما في ذمتها من التزامات بالدولار. وكان هذا التطور قد أشاع حالة اتصفت بعدم الاستقرار في السوق الموازية والسوق الرسمية الأمر الذي أجبر السلطات الحكومية على خفض سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي. بيد أن ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري أدى من ناحيته إلى ارتفاع مديونية القطاع الخاص ومديونية القطاع المصرفي الخارجية عند تقييم هذه المديونية بالعملة الوطنية. على هذا النحو نشأت في مصر أزمة مصرفية انعكست في الحال على سوق الصرف الأجنبي وتسببت في خفض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي في السوقين: الموازية والرسمية؛ من ناحية أخرى عمقت أزمة الصرف الأجنبي هذه، بدورها، من وطأة الأزمة المصرفية. وهكذا نشأت أزمتان: أزمة مصرفية وأزمة في سوق العملات (Twin crisis) تبلورتا في ما يسميه الجمهور هناك بأزمة سيولة وفي استنزاف قدر كبير من الاحتياطي الأجنبي.

ومعنى هذا هو أن عمليات خفض القيمة الاسمية للعملة التي تقوم عليها استراتيجية صندوق النقد الدولي تؤدي إلى ارتفاع القيمة الحقيقية لمديونية هذه الدول، أو بتعبير أكثر دقة، أن عمليات خفض العملة تؤدي إلى إكراهها على التضحية بكميات سلعية، حقيقياً، أكثر لخدمة الدَّين بالعملة الأجنبية. ويتجلَّى مأزق الدول النامية حينما يتراجع تصدير رأس المال الضروري من الدول المتقدمة لسبب ما. فتطور من هذا القبيل يؤدي على نحو مباشر إلى عجز الدول النامية عن الوفاء بما في ذمتها من التزامات مالية تجاه العالم الخارجي وإلى ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية وإلى خفض القيمة الاسمية للعملة الوطنية. من هنا فإن استراتيجية «النمو مع الدَّين» تؤدي إلى تراجع الثقة في عملات الدول النامية أكثر وأكثر وتفضي إلى تفاقم تبعيتها الاقتصادية وتقويض طويل الأجل لرفاهيتها (Herr, 1992: 219).

وفي الواقع تتوافر البلدان النامية على خيار يفي بمتطلباتها التنموية بجدارة أكبر. ومن حيث المبدأ يمكن القول إنه نادراً ما هناك بلد لا يتوافر على حد أدنى من الموارد الاقتصادية الضرورية لتحقيق عملية نمو اقتصادي مستديم. إن مشكلة التخلف في بلدان

العالم الثالث لا تكمن في افتقار هذه البلدان للموارد الاقتصادية، إنما تكمن في افتقارها للآليات المشجعة على التوسع في حلقات الائتمان – الاستثمار – الدخل على نحو ديناميكي متتابع، أي التوسع في تلك الحلقات القادرة على إيجاد الموارد الاقتصادية وليس المندلعة كحصيلة لهذه الموارد. فالديناميكية الاقتصادية تنشأ من خلال ما يفيض به الإنتاج من موارد وليس من خلال ما يستهلك في سياقه من هذه الموارد.

وبرغم ما للاستثمار من أهمية محورية في عملية التنمية ومع أن بالإمكان – إذا ما تحققت البيئة التنموية الضرورية وإذا ما حظي الاستثمار بالتشجيع الكافي – أن تندلع عملية التراكم الرأسمالي على نحو ديناميكي مستقل عن حجم ما في البلد من موارد ومن غير الحاجة إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري، إلا أن الأمر الذي لا مراء فيه هو أن **تحقيق فائض في الحساب الجاري سيكون، في البلد النامي على وجه الخصوص، دعماً مهماً لعملية التنمية الاقتصادية القائمة على القوى الاقتصادية المحلية**. وتتضح لنا أهمية فائض الحساب الجاري في عملية التنمية الاقتصادية متى ما لاحظنا أن الطلب السلعي المحلي محدود جداً في هذه الدول بسبب افتقادها للديناميكية القادرة على توليد طلب فعال كاف لتشجيع عمليات استثمار بالمستوى الذي يوجد تنمية مستديمة. ومن الواضح أنه ليس بوسع السياسة المالية التوسعية أن تنهض بمهمة إيجاد الطلب الفعال وذلك لأن هذه السياسة تؤدي إلى فقدان الثقة في قيمة العملة الوطنية وتجعلها أداة غير موثوق بها لاختزان القيم والثروات، أي أن العجز الكبير والطويل الأجل في الموازنة الحكومية يعزز من معاناة هذه الدول ويزيدها تفاقماً. كما لا يمكن أن يكون رفع مستوى الأجور وسيلة لدعم الطلب السلعي المحلي، وذلك لأن ارتفاع الأجور سيؤدي حتماً إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وإلى تعزيز القوى التضخمية المحلية. من هنا يشكل الفائض في ميزان الحساب الجاري أهم وسيلة لارتفاع الطلب على السلع الوطنية ولتشجيع النشاط الاستثماري المحلي وما يتبعه من ارتفاع في الدخل على المدى الطويل. بالإضافة إلى هذا يعزز فائض ميزان الحساب الجاري أرباح المؤسسات الإنتاجية ويرفع من قدرتها على تمويل استثماراتها تمويلاً ذاتياً. ولا يخفي ما لهذا التمويل من أهمية في البلدان النامية التي تتميز بضعف أداء أنظمتها المصرفية. من ناحية أخرى تحظى فوائض ميزان الحساب الجاري في البلدان النامية بأهمية محورية وذلك لأنها تشكل وسيلة تكاد ألا يكون مناص منها إذا ما أريد لعملات هذه البلدان ان تؤدي دور الأداة الموثوق بها لاختزان القيم والثروات.

ولا مراء في أن خفض القيمة الاسمية للعملة (devaluation) الذي ينصح به صندوق النقد الدولي لا يفي بمتطلبات استراتيجية «النمو من خلال فائض ميزان الحساب الجاري» التي نقترحها هنا. فبرامج الصندوق ترمي إلى خفض القيمة الاسمية لعملة البلد المعني خفضاً يساعد على تحقيق التوازن الداخلي؛ أي أنها ترى في سعر الصرف أداة للتعامل مع أزمة اقتصادية داخلية (صندوق النقد الدولي، 1987: 99). أما استراتيجية «النمو من خلال فائض ميزان الحساب الجاري» فإنها تطالب بأن يتحقق تثبيت داخلي يفرز سعر صرف حقيقي قادر على منح البلد قوة تنافسية في السوق العالمية؛ أي أنها ترمي إلى تحقق سعر صرف حقيقي يمكِّن البلد المعني من تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري على نحو مستديم وكاف لدفع المتعاملين في الأسواق لأن ينظروا إلى العملة على أنها مقومة بأدنى (undervalued) وليس بأعلى (overvalued) من قيمتها، الأمر الذي يعزز ثقتهم بها ويجعلهم يتوقعون ارتفاع قيمتها مستقبلاً.

ومعنى هذا أن استراتيجية «النمو من خلال فائض ميزان الحساب الجاري» لا يمكن أن تطبق إلا إذا تم دعم سياسة سعر الصرف المنشودة بتوازن داخلي مستديم؛ ففي مثل هذه الحالة، فقط، سترى الأسواق في فائض ميزان الحساب الجاري مؤشراً على ندرة النقد الوطني وضمانة أكيدة على أن السلطات قادرة على الدفاع عن سعر الصرف السائد. ويكمن الشرط المهم لأن تتكلل عملية تقويم العملة بأدنى من قيمتها في نجاح البلد المعني في تفادي التضخم، وعلى الأخص في التزام الحكومة بتطبيق انضباط مالي صارم وربط سعر صرف العملة الوطنية بعملة قيادية أو بسلة من العملات واستقرار مستويات الأجور والأسعار النقدية. ولكن وبما أن استراتيجية «النمو من خلال فائض ميزان الحساب الجاري» تحتم على البلد النامي أن ينتهج سياسات تقييدية أكثر تشدداً، كلما كانت مديونيته الخارجية أعظم، لذا فمن المتوقع جداً أن تؤثر السياسات التقييدية المتشددة سلباً على الرفاهية الاقتصادية وأن تزيد من وطأة المشاكل السياسية والاجتماعية الداخلية، كلما كان البلد المعني أكثر مديونية في الخارج. من هنا يمكن للمرء الاستدلال على أن بوسع الدول الثرية أن تقوم بدور مساعد وتقدم دعماً ذا أهمية كبيرة في تحقيق التنمية المستديمة في البلدان النامية، إن ألغت هذه الدول ديونها على الدول النامية. فإلغاء المديونية سيهيئ لها شروطاً أفضل لتطبيق السياسات التقييدية الرامية إلى استقرار الحالة الاقتصادية والهادفة إلى تحقيق فائض مستديم في ميزان الحساب الجاري.

وإذا ما أخذنا الظروف السائدة في الأسواق العالمية في الاعتبار، تكمن المشكلة الأساسية، في الواقع، في أن البلدان النامية لا تُمْنَح فرصة لتحقيق فائض في موازينها الجارية أو التجارية وذلك لأن الدول الصناعية الرئيسة تدرك ما لفائض الميزان التجاري من أهمية كبيرة على درجة الاستخدام وعلى مستوى الرفاهية في اقتصادياتها. فلما كان حاصل جمع الفوائض والعجز في الموازين التجارية لمجموع الدول المشاركة في التجارة الخارجية يساوي صفراً، لذا تُحَتِّم مساعي الدول الصناعية لتحقيق فائض في موازينها التجارية والجارية، تحقق عجز في موازين الدول النامية. من هنا، فسواء انتهجت الدول النامية استراتيجية «النمو مع الدَّين» أو انتهجت استراتيجية «النمو من خلال فائض ميزان الحساب الجاري» فإنها تبقى تواجه تحديات اقتصادية جسيمة تنبع من واقع الاقتصاد الدولي غير المتكافئ ومن النظام التجاري الدولي الجديد المسمى بنظام الجات، فهي لا تتوافر على ما في البلدان الصناعية من إنتاجية متقدمة تنعكس من ناحية في ارتفاع المرونة السعرية بالنسبة لبضائع الدول النامية وتدني هذه المرونة بالنسبة لبضائع الدول الصناعية في السوق العالمية (Herr, 1992: 221). من ناحية أخرى فإن ما يزيد موقف الدول النامية سوءاً هو أن كلفة الوحدة الواحدة من الإنتاج في هذه الدول أعلى والإنتاج أقل تنوعاً. وبهذا فإن انتهاج الدول النامية استراتيجية «النمو مع الدَّين» وانضمامها إلى الجات يعني أنها ستظل تحقق عجزاً في ميزان الحساب الجاري، طالما كان تصدير الدول المتقدمة لرأس المال يسمح بذلك، وستُجبر على انتهاج سياسات انكماشية ومن دون تحقيق إنجاز يذكر في صادراتها، حينما ينضب رأس المال الأجنبي. من هذا المنظور فإن انضمام هذه الدول إلى منظمة التجارة العالمية (الجات) يعني تعزيز التخلف فيها وخنق النشاط الاستثماري الداخلي وسبباً رئيساً لانتهاج سياسات اقتصادية يحددها ما يطرأ على الاحتياطي الأجنبي من ارتفاع وانخفاض، فتتسم هذه السياسات من ثم بتردد (Stop-Go-Policy) مقوض لاستقرارها الاقتصادي (Herr, 1992: 185). وستتفاقم هذه التحديات إذا ما استجابت الدول النامية إلى ضغوط صندوق النقد الدولي وحررت أسواقها المالية أيضاً، فهذا التحرير سيعني أن معدلات أسعار الفائدة في هذه الدول ستَتَحدد بين ليلة وضحاها من خلال سوق المال الدولية، أو بتعبير أكثر صراحة، أن المصرف المركزي الأمريكي ومعه الوول ستريت هما اللذان سيحددان معدل الفائدة في البلد المعني وليس مصرفه المركزي الوطني. من هنا فإننا نرى أن مساعي صندوق النقد

الدولي الرامية إلى الضغط على الدول النامية لتحرير أسواقها المالية وتجارتها الخارجية لا تنطوي على نفع يذكر لهذه الدول. فليس التحرير الكامل للتجارة الخارجية، إنما الحماية الانتقائية (selective protection) هي السياسة القادرة على دعم التنمية الاقتصادية في هذه البلدان. ولا يعني هذا أننا ندعو إلى استراتيجية تنموية تقوم على الانكفاء على الذات. إن المقصود بالحماية الانتقائية هو أن تتاح للدول النامية الفرصة لتطوير صناعاتها الوطنية وقواها الإنتاجية؛ أي ألا تحرر هذه الدول تجارتها الخارجية إلا على نحو تدريجي وبمقدار إحرازها تقدماً ملموساً في التغلب على شروط التجارة الدولية غير المتكافئة، والمعيقة لبناء قطاع صناعي وطني يكمِّل بعضه بعضاً. فما تتمتع به الصناعات في الدول المتقدمة من وفورات خارجية (externalities) وارتفاع عائد السعة (return to scale) لا يوفر شروطاً عادلة بالنسبة للدول النامية الحديثة التصنيع أو العاقدة العزم على التصنيع (late comers). لهذه الأسباب مجتمعة نرى أن الحماية الانتقائية شرط لا يمكن أن تستغني عنه الدول النامية، إذا ما أرادت أن تحقق فائضاً في حسابها الجاري وإذا ما سعت إلى خفض ما يفصل بينها وبين الدول المتقدمة من اختلافات في مستوى الإنتاجية. فمن دون هذه الحماية ستبقى الدول النامية متخصصة في إنتاج البضائع المتدنية النوع وتابعة للسوق العالمية ولاقتصاديات الدول المتقدمة. بالإضافة إلى هذا بوسع الحماية الانتقائية أن تحول هيكل الاستيراد من البضائع الاستهلاكية لصالح البضائع الإنتاجية، لما للأخيرة من أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية.

من ناحية أخرى ليس ثمة شك في أن السياسات الاقتصادية التقييدية الضرورية لتحقق «نمو من خلال فائض ميزان الحساب الجاري» ستترك آثاراً سلبية على قطاعات اجتماعية واسعة. فالتثبيت الواجب انتهاجه لخلق سعر الصرف المنشود سيكون شديد الوطأة على القطاعات الفقيرة على وجه الخصوص. وعملياً يمكن استخلاص هذه النتيجة بالنسبة لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد الدولي ايضاً. ولذا نعتقد انه إذا كان لا مناص من هذه الآثار السلبية، «فالنمو بلا دَيْن خارجي» سيكون بلا شك أجدى وأنفع للدول النامية من «النمو مع الدَّين الخارجي».

ولا شك أن بإمكان الحكومات في الدول النامية أن تخفف من الآثار الاجتماعية السلبية التي ستفرزها سياسات التثبيت والتكيف الواجب تطبيقها في إطار استراتيجية «النمو من خلال فائض ميزان الحساب الجاري». فلو خفضت الدول النامية إنفاقها على شراء المعدات العسكرية التي تبيعها الدول المتقدمة، وعلى

الأخص الولايات المتحدة الأمريكية، للدول النامية بغية التخلص مما لديها من حديد قد صدأ، وخصصته لمكافحة الفقر، لكانت هذه الدول قد قطعت فعلاً شوطاً كبيراً على درب التنمية المستديمة ولنفضت عن كاهلها غبار التبعية للسوق العالمية. ولا يفوتنا أن نسأل هنا: لِمَ لا يُعير الصندوق في الشروط التي يفرضها على الدول النامية عند منحه إياها قرضاً (conditionally) أهمية تذكر لهيكل الإنفاق الحكومي، لا سيما وأنه لا يأبه بسيادة هذه الدول حينما يُحدد لها سياساتها النقدية والمالية؟ أليس باستطاعته أن يُناشد، إن لم نقل أن يجبر، حكومات هذه الدول على خفض إنفاقها المخصص لأغراض التسلح وأجهزة الأمن الداخلي وتخصيص هذه الموارد لمكافحة الفقر وبناء المستشفيات والمدارس؟

المصادر

باتريشيا ألونسو جامو، ومحمد اعريان (1996). الإصلاح الاقتصادي والنمو والعمالة والقطاع الاجتماعي في الاقتصاديات العربية. في: **الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية** (طاهر كنعان، محرر). أبو ظبي، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

بيجان ب. أجيفلي، ومحسن س. خان، وبيتر مونتييل (1991). **سياسة سعر الصرف في البلاد النامية: بعض المسائل التحليلية**. صندوق النقد الدولي. دراسة عرضية رقم 78 (ع)، واشنطن، العاصمة.

جاك فان در جاج (1996). التنمية الاجتماعية أثناء التكيف الهيكلي، تناقض أم فرصة؟ في **الآثار الاجتماعية للتصحيح الاقتصادي في الدول العربية** (طاهر كنعان، محرر). أبوظبي، صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

صندوق النقد الدولي (1987). **الجوانب النظرية لتصميم برامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من الصندوق**. الدراسات العرضية، رقم 55. واشنطن، العاصمة.

صندوق النقد الدولي (1995). **مبادئ إرشادية للتصحيح المالي**. سلسلة كتيبات رقم (49). واشنطن، العاصمة.

صندوق النقد الدولي (بدون تاريخ). **التحليل النقدي**. ندوة النقد الدولي. معهد صندوق النقد الدولي، واشنطن، العاصمة.

Betz, K., & Kueken-Klassen, M. (1989). Weltmarkt and Abhaengigkeit. in: H. Riese & H.P. Spahn (Ed.), *International Geldwirtschaft*. Regensburg: Transfer Verlag.

Dornbusch, R., & Fischer, S. (1995). *Makrooekonomik*. Muenchen: R. Oldenbourg Verlag.

Fischer, S. (1997). Applied economies in action: IMF Programs. *American Economic Review*, Vol. 87, No. 2, Papers and Procedings of Hundred and Ninth Annual Meeting of the American Economic Association: 23-27.

Frenkel. M., & Menkhoff, (2001). *Theoretische Grundlagen con IWF-Anpassungsprogrammen*. In. Wirtschatisstudium (WiSt), Heft 3, pp. 127-134.

Fritsche. U. (1999). *Konzeptioneele Schwaechen von IMF- Stabilisierungsprogrammen im Kontext der Asienkrise*:. 110-117. Vierteljahreshefte zur Wirtschaftsforschung, H. 1, (Jan). Berlin: Duncker & Humblot.

Herr, H. (1992). *Geld. Waehrungswettbewerb und Waehrungssysteme*. Frankfurt/ Main: Campus Verlag.

Johnson. H. G. (1976). *Inflation, Theorie und Politik*. Muenchen: Vahlen Verlag.

Khan, M. S. Nontiel, P., & Haque, N. U. (1990). Adjustment with growth: Relating the analytical approaches of the IMF and the World Bank. *Journal of Development Economics, 32(2): 155-179.*

Krugman, P. (1998). *Latin America's Swan Song*. URL: http://www.web.mit.edu/krugman. January 1999.

Niehans, J., (1986). Internationale Kredite mit undurchsetzbaren Fordeungen, PP. 151-179 In: Armin Gutowski (Ed.), *Die internationale Schuldenkrise*. Schriflen des Vereins fuer Socialpokitik. Berlin: Duncker & Humblor.

Niehans, J. (1995). *Geschichte der Aussenwirtschaftstheorie im Ueberblick*. Tuebingen: G.G.B.Mohr.

Nitsch, M. (1998). *Von Nutzen des monetaer-Keynesianischen Ansatzes fure die Entwicklungstheorie und-politik*. Seminar Paper of the Annual Meeting of Ausschuss Entwickfungslaender beim Berein fure Socialpolitik, Bonn.

Polak, J. (1991). *The changing nature of IMF conditionality*. Essays in international finance, 184, Princeton.

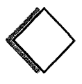
Riese, H. (1989a). Schuldenkrise und oekonomische Theorie. In: H. Riese & H.P. Spahn. *Internationale Geldwirtschaft*. Regensburg: Transfer Verlag.

Riese, H. (1989b). Geldpokitik bei Preisniveaustabilitaet. Anmerkungen zur Politik der Deutschen Bundesbank. pp. 101-123 in Hans Juergen Ramser (Ed.), *Beitraege zur angewandten Wirtschaftsforschung*. Berlin: Springer - Verlag.

Tinbergen, J. (1952). *On the theory of economic policy*. Amsterdam: North - Holland.

مقدم في: نوفمبر 2001

أجيز في: يونيه 2002



إعداد صورة عربية لمقياس التوجه نحو الحياة بوصفه مقياساً للتفاؤل*

Life Orientation Test (LOT)

بدر محمد الأنصاري**

ملخص: أعد مقياس التوجه نحو الحياة Life Orientation Test (LOT) شاير وكارفر (Scheier & Carver, 1985) والذي يتكون من (12) عبارة بواقع (4) عبارات تشير إلى التفاؤل و(4) عبارات تشير إلى التشاؤم، والأربع العبارات الأخرى تم وضعها لإخفاء الهدف من المقياس ولا يتم تصحيحها ولذلك تم استبعادها من الصورة العربية. وتتم الاستجابة لعبارات المقياس على مقياس متدرج من خمسة مستويات (أبداً، نادراً، متوسط، كثيراً، دائماً)، وهدفت هذه الدراسة إلى إعداد صورة عربية عن مقياس التوجه نحو الحياة وتحديد معالمه السيكومترية وفحص ارتباطاته بمتغيرات الشخصية. استُخْدِمت في هذه الدراسة (9) من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، و(250)، و(195)، و(211)، و(165)، و(162)، و(340)، و(85)، و(111)، من طلاب الجامعة. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن تمتع مقياس التوجه نحو الحياة بخصائص قياسية جيدة بوصفه مقياساً للتفاؤل من ناحية الثبات والصدق فقد تراوحت معاملات الثبات بطريقتي القسمة النصفية ومعاملات ألفا والاستقرار بين 0,71 و0,96 . وتم حساب صدق التكوين بطريقة الصدق العاملي والصدق التقاربي والاختلافي. وقد كشفت نتائج التحليل العاملي للمقياس عن استخلاص عاملين (التفاؤل، التشاؤم) وقد ارتبط التفاؤل مقاساً بمقياس التوجه نحو الحياة بارتباطات جوهرية موجبة مع كل من

---

* جزء من بيانات هذا البحث تم دعمها عن طريق جامعة الكويت، إدارة الأبحاث، أرقام المنح: AP036, AP037, AP039, AP041.

** أستاذ مساعد بقسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

التفاؤل والتفاؤل غير الواقعي، على حين ارتبط بارتباطات جوهرية سالبة مع كل من التشاؤم والقلق والاكتئاب والشعور بالذنب والخزي واليأس والوسواس القهري. وكان الذكور أكثر تفاؤلاً من الإناث.

المصطلحات الأساسية: التوجه نحو الحياة، التفاؤل، التشاؤم، التفاؤل غير الواقعي، اليأس، الاكتئاب، القلق، الوسواس القهري، الذنب، الخزي، الفروق بين الجنسين، المكونات العاملية، قياس الشخصية.

تمهيد:

إن استخدام كلمتي التفاؤل والتشاؤم من قبل غير المتخصصين يُعد استخداماً قديماً جداً، حيث يمكن أن يشار بهما – على الأقل – إلى ثلاثة معان كما يلي: توجه في الحياة Life Orientation بوجه عام، وصفة يمكن أن يوصف بها مختلف الأفراد وحالة نفسية تتأثر بما يحدث داخل الشخص أو خارجه.

وعلى الرغم من هذا الاستخدام القديم للكلمتين من قبل غير المتخصصين، فإن الاهتمام بالمفهومين ودراستهما بشكل مفصَّل في إطار علم النفس لم يحدث بشكل منظم إلا في أواخر السبعينيات (صدر أول كتاب متخصص في هذا الموضوع عام 1979). وكتاب آخر يعد الأول من نوعه في العربية أعده بدر الأنصاري، (1998) عن التفاؤل والتشاؤم يعرض فيها للمفهوم والقياس والمتعلقات بشكل مفصل. كما أورد «بدر الأنصاري» في الكويت عام 2003 دراسة لمعدلات انتشار التفاؤل والتشاؤم بين الذكور والإناث من طلاب جامعة الكويت في ست دراسات متتالية كل على حدة للأعوام التالية: 1996، 1997، 1998، 1999، 2000، 2001، وكشفت نتائج الدراسة أن معدلات انتشار التفاؤل لدى الذكور أعلى منها لدى الإناث في خمس دراسات، كما أن معدلات انتشار التشاؤم لدى الإناث أعلى منها لدى الذكور في خمس دراسات، فضلاً عن زيادة معدلات التشاؤم لدى كل من الذكور والإناث في السنوات الأخيرة عن السنوات الماضية. وانخفاض معدلات التفاؤل في السنوات الأخيرة عن السنوات السابقة مما يشير إلى زيادة التشاؤم لدى طلاب جامعة الكويت من الجنسين بوجه عام ومن ثم يؤكد أهمية دراسة التشاؤم ومن ثم وضع الأسس الكفيلة بالحد من هذه المشكلة لدى طلاب الجامعة من الجنسين.

مقدمة:

منذ بدأ «فرويد» يتحدث عن الدوافع الكامنة خلف السلوك الإنساني ومنذ أن

بدأ يؤكد أن ما نراه على السطح قد لا يكون في حقيقته سوى معالجات نفسية (آليات دفاعية) تضفي مظهراً حضارياً على دوافع هي في الحقيقة ليست حضارية على الإطلاق وإنما هي غرائز حيوانية، منذ ذلك الحين، بدأت معظم نظريات الدافعية تبحث عما يمكن أن يكون هو الدافع «الحقيقي» الذي تتخفى وراءه المبررات الحضارية للسلوك الإنساني.

ورغم التعدد والتباين في وجهات النظر بين مركزية الدافع الجنسي في التحليل النفسي الفرويدي وأهمية الدافع للمكانة الاجتماعية في علم النفس الأدلري والتمييز بين الدوافع الأولية والثانوية في السلوكية.... وغيرها من وجهات النظر التي تبرز أهمية هذا الدافع أو ذاك، فإن الاتجاه العام لنظريات الدافعية كان مؤكداً لنظرية الاتزان الحيوي (الهوميوستازس) (عبدالرحمن سليمان، وإيمان فوزي، 1999: 1034).

الاستثناء الوحيد لهذا الاتجاه تمثَّل في بعض المدارس الإنسانية في علم النفس، هنا يتحول البحث للإجابة عن السؤال: «لماذا يسلك الإنسان هذا السلوك أو غيره؟ فبدلاً من التركيز على الكيفية التي تتحول بها الدوافع الفطرية إلى سلوكيات حضارية بدأ الالتفات إلى الإجابة التي تتضمن غائية السلوك: من أجل ماذا؟».

ولعل نموذج مدرسة العلاج بالمعنى Logo Therapy من أبرز تلك الاتجاهات. يركز فيه «فرانكل» على إرادة المعنى The Will to Meaning. فمعنى الحياة لدى الفرد هو الذي يجعل من السعي الدؤوب وتحمل المشقة شيئاً يرفع من قيمة الحياة، ويجعلها تستحق أن تعاش. بل إن الفرد الذي يكتشف لحياته معنى وهدفاً هو الفرد الذي يستطيع أن يتحمل ندرة اللذة والافتقار إلى المكانة دون أن ينتقص هذا من سعادته، فالهدف الرئيس للفرد هو تحقيق المعنى في الحياة لا تعقب اللذة (فيكتور فرانكل، 1998: 3، 4).

وهذا يعني أن الإيمان بمعنى الحياة يمد الفرد بالقدرة على العطاء والتسامي على الذات. وإن كنا نستطيع على نحو مباشر إدراك القيمة التي تنطوي عليها الحياة عندما يسعى الفرد فيها لتحقيق معنى وقيمة يَعُدُّها أغلى من حياته ذاتها. ذلك أن الفرد ليس مجرد شيء يوجد كالكرسي، ولكنه يعيش. وإذا وجد أن حياته قد تدنت إلى مستوى مجرد الوجود كالكرسي أو المقعد فإنه ينتحر (فيكتور فرانكل، 1998: 104). الإنسان إذن إذا لم ينجح في اكتشاف المعنى الذي تنطوي عليه حياته، فإن

هذه الحياة تصبح قليلة القيمة، وتتحول يوماً بعد يوم إلى عبء لا جدوى من الاستمرار في مصارعته. لذا يدعو أنصار مدرسة «فرانكل» إلى تركيز الجهود حول مساعدة الفرد على أن يكتشف بنفسه معنى الحياة الذي يؤمن به وبأهميته.

ولعل نموذج التوقع المتعلق بالقيمة Expectancy - Value Model نموذج آخر لتفسير الدافعية الإنسانية الذي يفترض أن الدافعية التي تكمن خلف السلوك الإنساني تنتظم نحو أهداف أو طموحات يسعى الإنسان إلى تحقيقها، وأن تلك الأهداف تولّد لدى الفرد التوقعات المتعلقة بالقيم، وأن الأفراد عادة ما يعزون سلوكهم إلى تلك القيم المرغوبة أو المفضلة اجتماعياً والعزوف عن تلك القيم غير المفضلة، وأنه كلما كانت تلك الأهداف ذات قيمة أو ذات أهمية لدى الفرد كانت مُحَفِّزة أو دافعة له لتحقيقها (Carver & Scheier, 2000: 32). ويدور الفرض الثاني لهذا النموذج في التنظير حول التوقع Exectancy والذي يُعرف بأنه الثقة في مقابل الشك في إمكانية تحقيق الأهداف أو الطموحات. وإذا كان الفرد قليل الثقة بذاته، فإنه يسعى لتحقيق أية أهداف مستقبلية، في حين نجد أنه عندما يكون لدى الفرد الثقة بذاته وبالنتائج النهائية لأهدافه المستقبلية، فإن جهوده ودافعيته نحو تحقيقها سوف تستمر بلا شك حتى عندما يكون حظه عاثراً (المرجع نفسه).

ويدور الفرض الثالث لهذا النموذج حول التنظيم الذاتي للسلوك Self-regulation Behavior والذي يفترض أن القيم المرجعية تعمل بوصفها أهدافاً لعمليات التغذية المرتدة التي بدورها تملي على الفرد التنظيم الذاتي للسلوك. وأن هذه الأهداف تَنْشَط وتُوَجِّه الأنشطة ومن ثم تعطي معنى إيجابياً للحياة (Pervin, 1982; Miller, Galanter & Pribram, 1960; Carver & Scheier, 2000)، والذي بدوره يمد الإنسان بالقدرة على العطاء والتسامي على الذات فيمتد بذلك التأثير ليعم الإنسانية كلها.

وبناء على هذا النموذج افترض «شاير، كارفر» (Scheier & Carver, 1985) أن التفاؤل والتشاؤم يتضمنا توقعات مستقبلية للأهداف التي يسعى فيها ليحقق قيمة ربما يَعُدُّها الفرد أغلى من حياته ذاته. وقد افترض «شاير، وكارفر» – نتيجة لذلك – أن الاتجاه نحو الحياة يمكن أن يؤثر تأثيراً مباشراً على الدافعية، وتأكده إلى حد بعيد، في تأثر الدافعية بالمعارف Cognitions التي يحملها الفرد عن المستقبل، فضلاً عما يرتبط بهما من مكونات وجدانية خاصة بالقيم.

وبناء على هذا الإطار النظري وضع كل من «شاير، وكارفر» (Scheier & Carver, 1985) مقياساً (مقياس التوجه نحو الحياة) لقياس الاستعداد أو الاستهداف للتفاؤل.

يُعَرِّف كل من «شاير وكارفر» (Scheier & Carver, 1985) التفاؤل Optimism بأنه «النظرة الإيجابية، والإقبال على الحياة، والاعتقاد بإمكانية تحقيق الرغبات في المستقبل، بالإضافة إلى الاعتقاد باحتمال حدوث الخير أو الجانب الجيد من الأشياء بدلاً من حدوث الشر أو الجانب السيئ». ويضيفان في نص أحدث (Scheier & Carver, 1987) أن التفاؤل استعداد عام يكمن داخل الفرد لتوقع حدوث الأشياء الجيدة أو الإيجابية، أي توقع النتائج الإيجابية للأحداث المقبلة. ويؤكدان وجود الفروق الفردية الثابتة في التفاؤل، كما يبرهنان على وجود علاقة بين التفاؤل والصحة البدنية، حيث إن التفاؤل يوظف استراتيجيات فعالة لدى الفرد للتغلب على الضغوط الواقعة عليه.

ويضيف هذان المؤلفان أن التفاؤل يرتبط بالتوقعات الإيجابية التي لا تتعلق بموقف معين، لذلك يعتقد كل من «شاير وكارفر» أن التفاؤل يحدد للناس الطريق لتحقيق أهدافهم. ولذا فإن التوقعات التفاؤلية تجاه الأحداث سوف تساعد الأفراد على تحقيق أهدافهم بدلاً من فقدان الأمل في تحقيقها. بالإضافة إلى أن التفاؤل في رأيهما سمة من سمات الشخصية، تتسم بالثبات النسبي عبر المواقف والأوقات المختلفة، ولا تقتصر على بعض المواقف (حالة) (Scheier & Carver, 1985, 1987).

ويرى «مارشال» وأصحابه (Marshall, *et al.*, 1992) أن التشاؤم «استعداد شخصي أو سمة كامنة داخل الفرد، تؤدي إلى التوقع السلبي للأحداث». كما عُرِّف التشاؤم أيضاً بأنه «نزعة لدى الأفراد للتوقع السلبي للأحداث المستقبلية» (Andersen, Spielman, & Bargh, 1992).

ونُعَرِّف «التفاؤل» بأنه: «نظرة استبشار نحو المستقبل، تجعل الفرد يتوقع الأفضل، وينتظر حدوث الخير، ويرنو إلى النجاح ويستبعد ما خلا ذلك». ونُعَرِّف «التشاؤم» بأنه: «توقع سلبي للأحداث المقبلة، يجعل الفرد ينتظر حدوث الأسوأ، ويتوقع الشر والفشل وخيبة الأمل، ويستبعد ما خلا ذلك إلى حد بعيد».

ونفترض أن التفاؤل سمة Trait في الشخصية (وليس حالة State)، لمختلف الأفراد درجات متباينة فيها (الفروق الفردية). وعلى الرغم من أن هذه السمة تتوجه عادة إلى المستقبل، فإنها تؤثر في سلوك الإنسان في الحاضر. كما نفترض أن سمة

التفاؤل ترتبط بالجوانب الإيجابية في سلوك الإنسان ومختلف جوانب شخصيته، كما أنها يمكن أن تؤثر تأثيراً طيباً في الصحة النفسية والجسمية للفرد.

كما نفترض أيضاً أن التشاؤم – كما هو الحال في التفاؤل – سمة في الشخصية وليس حالة، ويتوزع لدى الجمهور توزيعاً اعتدالياً. ونفترض أيضاً أن التشاؤم يمكن أن يؤثر تأثيراً سيئاً في سلوك الإنسان وصحته النفسية والجسمية، ويمكن أن يرتبط ارتباطاً إيجابياً جوهرياً بالاضطرابات النفسية أو الاستعداد للإصابة بها.

ولكن الخلاف كبير بين الباحثين في النظر إلى العلاقة بين هذين المفهومين، ويمكن أن نُعَدد – على الأقل – نَظْرَتين إلى هذه العلاقة، أُولاهما أن التفاؤل والتشاؤم سمة واحدة ولكنها ثنائية القطب Bipolar (انظر: أحمد عبدالخالق، 1994: 75–76)؛ أي أن متصل Continuum هذه السمة له قطبان متقابلان متضادان، لكل فرد مركز واحد ونقطة واحدة عليه، بحيث يقع بين التفاؤل المتطرف والتشاؤم الشديد، ويتضمن ذلك أن الفرد الواحد – بصورة عامة – لا يمكن أن يكون مثلاً متفائلاً جداً ومتشائماً كثيراً، حيث إن له درجة واحدة على المتصل (وهو الأمر ذاته في بعد الانبساط/الانطواء ثنائي القطب). واعتماداً على هذا المنحى فإن قياس هاتين السمتين يمكن أن يتم بمقياس التفاؤل وحده أو بمقياس التشاؤم فقط، حيث إن السمتين متضادتان، وتعد درجة إحداهما مقلوباً للأخرى، فدرجة التفاؤل المرتفعة تعني درجة تشاؤم منخفضة والعكس بالعكس، وهناك عدد من الباحثين يناصرون هذا التوجه ثنائي القطب.

على أن هناك رأياً آخر مناقضاً لسابقه، ومؤداه أن التفاؤل والتشاؤم سمتان مستقلتان ولكنهما مترابطتان، أي أن لكل سمة متصل مستقل استقلالاً نسبياً يجمع بين مختلف الدرجات على السمة الواحدة، ولكل فرد موقع على متصل التفاؤل، مستقلاً عن مركزه على متصل التشاؤم، وكل متصل (التفاؤل أو التشاؤم) هنا يعد مستقلاً عن الآخر؛ أي أنه أحادي القطب يبدأ من أقل درجة على التفاؤل (وقد تكون درجة الصفر) إلى أقصى درجة، والأمر ذاته – مستقلاً – بالنسبة للتشاؤم والأدلة على ذلك كثيرة منها على سبيل المثال – أن بعض البحوث تستخرج فروقاً دالة إحصائياً بين الجنسين في التفاؤل مثلاً ولكن ليس في التشاؤم، كما قد ترتبط سمة واحدة بالتفاؤل ولكن ليس بالتشاؤم؛ بما يعني أن التفاؤل ليس بالضرورة عكساً

دقيقاً للتشاؤم. كما أن الفرد قد يحمل توجهات تفاؤلية وتشاؤمية في الوقت نفسه، وقد يكون الفرد متفائلاً في بعض الأمور والمواقف ومتشائماً في أمور ومواقف غيرها.

وعلى الرغم من هذا التصور النظري لاستقلال سمتي التفاؤل والتشاؤم فإن هذا الاستقلال نسبي، ودليل ذلك أن وسيط معاملات الارتباط بينهما (−0,57) تبعاً لتسع دراسات (انظر: بدر الأنصاري، 1998: 70−71؛ حسن عبداللطيف، ولولوه حمادة، 1998؛ أحمد عبدالخالق، 1999؛ مايسه شكري، 1999؛ عويد المشعان، 2000؛ عبداللطيف خليفة، 2000)، ويعني هذا المعامل (−0,57) أن التباين المشترك بين هاتين السمتين يصل إلى 32,50٪ (أي الثلث تقريباً)، وتدعم هذه النتائج الفكرة القائلة بأن التفاؤل والتشاؤم سمتان مستقلتان استقلالاً نسبياً إلا أنهما مترابطتان، ولكن من الممكن افتراض أن الارتباط بين التفاؤل والتشاؤم غالباً يزيد على الارتباطات بينهما في جانب والارتباطات بين الأعراض المرضية كالاكتئاب والقلق واليأس (ارتباط سلبي مع التفاؤل وإيجابي مع التشاؤم) في الجانب الآخر، وعلى كل فهذه المسألة في حاجة إلى دراسة حاسمة.

تهدف الدراسة الحالية إلى إعداد صورة عربية لمقياس التوجه نحو الحياة Life Orientation Test لشاير وكارفر (Scheier & Carver, 1985)، والذي يقيس سمة التفاؤل. وقد وقع الاختيار على هذا المقياس لأنه تميز بما يلي:

أ − أنه يقيس مفهوماً يعد من المفاهيم الأساسية والشائعة في وصف إحدى السمات الشخصية وقياسها، هو التفاؤل.

ب − أنه بمثابة أداة مناسبة لقياس سمة التفاؤل. ومن المعلوم أنه يوجد قليل من الاستخبارات النفسية التي تقيس سمة التفاؤل مقارنة بعدد الاستخبارات التي تقيس السمات الشخصية الأخرى كالقلق والاكتئاب... إلخ. وسوف نذكر في فقرة تالية أهم المقاييس العربية للتفاؤل.

ج − أنه يتميز بقصر بنوده مما يُسَهِّل على المبحوثين الإجابة عنه في وقت قصير دون تدخل عوامل الملل والإهمال، وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على النتائج المرجوة من المقياس. والواقع أن هذا الأمر على درجة كبيرة من الأهمية ذلك أن كثيراً من الباحثين تواجههم مشكلة في عدم رغبة المبحوثين في الإجابة عن جميع بنود المقاييس نظراً لشعورهم بالسأم والملل من المقاييس المطولة، مما يضيع على

الباحثين جهودهم في الحصول على العينة الكافية للبحث أو حصولهم على نتائج تفتقد المصداقية. من جهة أخرى يساعد قصر المقياس على إمكانية تطبيق بطارية من المقاييس النفسية المتعددة التي يحتاجها الباحث لدراسة ظاهرة ما.

د - يعد مقياس التوجه نحو الحياة من أكثر المقاييس المتاحة ذيوعاً في العالم لقياس سمة التفاؤل لدى الراشدين.

هـ - لم يعثر الباحث على دراسة سابقة استُخْدمت مقياس التوجه نحو الحياة في المجتمع الكويتي في محاولة التحقق من الكفاءة السيكومترية للمقياس، لذلك تعد الدراسة الحالية هي الأولى التي تحاول التحقق من ثبات المقياس وصدقه وذلك على عينات أكبر عدداً وأكثر تنوعاً من تلك التي اسْتُخْدِمت في الدراسة الأساسية.

و - إمكان عقد المقارنة بين الحضارات المختلفة في التفاؤل بوساطة هذا المقياس.

يتاح عدد قليل من المقاييس التي وضعت لقياس التفاؤل والتشاؤم، ونعرض لأهم هذه المقاييس فيما يلي:

أهم مقاييس التفاؤل والتشاؤم الأجنبية منها والعربية التي أُعِدت للراشدين:

1 - مقياس اليأس من وضع «بيك» (Beck Hopelessness Scale, BHS)

صمم «بيك» وصحبه أداة لتعكس التوقعات السلبية Negative Expectations لدى المفحوص. ويتكون هذا المقياس من عشرين عبارة يجاب عنها على أساس: صواب/خطأ. ووقع الاختيار على تسعة بنود من اختبار الاتجاه نحو المستقبل، بُني على أساس صيغة تمايز المعاني Semantic Differential ومقتبس عن «هايمبيرج» Heimberg. وروجعت هذه البنود التسعة حتى تصبح ملائمة للاختبار الحالي. واشتُقت البنود الأحد عشر الباقية من مجموعة من العبارات التي تدل على التشاؤم، والتي أوردها المرضى في مجال الطب النفسي، ثم قام العياديون بتعديلها لتشير إلى اليأس.

وطُبِّقَ المقياس في البداية على عينة عشوائية بهدف التمييز بين المرضى المكتئبين وغير المكتئبين في التفاؤل وأخبروا بهدف الاختبار، وطُلب منهم إبداء آرائهم بالنسبة لمدى ارتباط البنود بالمضمون، كما طُلب منهم بيان مدى وضوح كل عبارة. وعرض المقياس بعد ذلك على مختلف العياديين لتحديد الصدق الظاهري له فضلاً عن بيان مدى شمول البنود للمفهوم.

ووصل ثبات المقياس بطريقة معامل ألفا إلى 0,93، وظهر أن جميع معاملات الارتباط المتبادلة بين البنود جوهرية إحصائياً، فضلاً عن جوهرية الارتباط بين كل بند والدَّرجة الكلية. وحُسب للمقياس صدق بعدة طرق منها: تقديرات العياديين، والصدق التلازمي، وصدق المفهوم. واسْتُخرجت من التحليل العاملي لبنود المقياس ثلاثة عوامل لليأس: انفعالية ونزوعية ومعرفية (Beck, Weissman, Lester, & Trexler, 1974)، وفي عام 1988 نشر «بيك، وستير» (Beck & Steer, 1988) مقياس اليأس، متضمناً دليل تعليماته الكامل، وقد قام بدر الأنصاري (2001–أ) بتعريب مقياس «بيك» لليأس وإعداده للمجتمع الكويتي، حيث طُبِّق على عينات عديدة من طلاب جامعة الكويت بواقع عشر عينات على النحو التالي: (277)، (300)، (170)، (139)، (114)، (107)، (360)، (274)، (74)، (50) من طلاب الجامعة المقيدين في جامعة الكويت من الفصل الدراسي الصيفي لعام 97/1998 وحتى الفصل الدراسي الأول لعام 2000/2001 وذلك لحساب الثبات والصدق ولفحص الفروق بين الجنسين ولاستخلاص الارتباطات المتبادلة بين اليأس وبعض متغيرات الشخصية فضلاً عن معدلات الانتشار ومعايير المقياس.

وقد أسفرت نتائج الدراسة عن تمتع مقياس «بيك» لليأس بخصائص قياسية جيدة من ناحية الثبات والصدق. فقد تراوحت معاملات الثبات بطريقة القسمة النصفية لدى ثماني عينات بين 0,70، 0,89، على حين تراوحت معاملات ألفا للثبات بين 0,78، 0,91. كما تراوحت معاملات ثبات الاستقرار بين 0,92 و0,97. فضلاً عن معاملات الارتباط المتبادلة بين كل بند والدرجة الكلية على المقياس التي تراوحت بين 0,30 و0,76. وفيما يتعلق بالصدق فقد تم حساب صدق التكوين بطريقة الصدق العاملي والصدق التقاربي والاختلافي. وقد كشفت نتائج التحليل العاملي عن استخلاص أربعة عوامل (فقدان الدافعية، التشاؤم، التفاؤل والأمل، التوقعات المستقبلية) وقد ارتبط اليأس بارتباطات جوهرية موجبة مع كل من التشاؤم والقلق والاكتئاب والذنب والخزي والعصابية على حين ارتبط ارتباطات جوهرية سالبة مع التفاؤل غير الواقعي.

وتجدر الإشارة إلى أننا عرضنا لهذا المقياس (مقياس «بيك» لليأس) لأنه اسْتُخْدم في بداياته الأولى بوصفه مقياساً للتشاؤم وذلك تبعاً لتعريف «بيك» لليأس بأنه حالة وجدانية تبعث على الكآبة وتتسم بتوقعات الفرد السلبية نحو الحياة والمستقبل وخيبة الأمل، وتعميم الفشل في كل محاولة، وهو ما أطلق عليه «بيك» الثالوث المعرفي للاكتئاب واليأس وتعني النظرة السلبية للذات والعالم والمستقبل

(بدر الأنصاري، 2001-أ: 126). علماً بأن هناك عدداً من مقاييس اليأس المؤلفة منها وذلك على سبيل المثال لا الحصر استخبار أعراض سن اليأس من إعداد «أحمد عبدالخالق، ومايسة النيال» (1990)، اختبار اليأس الوجودي من إعداد «إبراهيم بدر» (1991)، مقياس الشعور باليأس من إعداد هشام عبدالله (1995)، وكذلك هناك عدد من المقاييس المُعرَّبة لقياس اليأس كمقياس اليأس للأطفال من تأليف (Kazdin, *et al.*, 1986) وتعريب «عبدالفتاح دويدار» (1990، 1992) وأيضاً «محمد عبدالرحمن» (1991، 1998) الذي أعاد التحقق من الكفاءة السيكومترية للمقياس ذاته، علماً بأن هذه المقاييس لم تستخدم لقياس التشاؤم أو التفاؤل منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر، وذلك حسب حدود علم كاتب هذه السطور، ولذلك نكتفي بالإشارة إليها في هذا الموقع.

2 - القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم:

وهي من إعداد كل من «أحمد عبدالخالق، بدر الأنصاري» (1995) وقد نشرت لأول مرة في دليل تعليمات مستقل (أحمد عبدالخالق، 1996-أ)، وقد استخدم الباحثان طريقة السؤال مفتوح النهاية لتكوين وعاء بنود هذه القائمة من خلال دراسة استطلاعية على عينة كويتية ضمت (212) طالباً وطالبة يدرسون في مقررات مختلفة بقسم علم النفس في جامعة الكويت، وكانت أعمارهم تتراوح بين 18-23 عاماً. وقد طلب منهم كتابة أكبر عدد من البنود لقياس التفاؤل والتشاؤم، وبعد تنقيح هذه البنود المقترحة وإعادة صياغة معظمها وإضافة بنود أخرى مؤلفة، وصل عدد البنود إلى (19) بنداً لقياس التفاؤل و(95) بنداً لقياس التشاؤم، ثم عُرضت البنود على المحكمين فاختُزِل عدد كبير منها، ثم حُسِبَ الارتباط بين كل بند والدرجة الكلية، واختيرت أعلى البنود ارتباطاً بالدرجة الكلية.

وتشتمل القائمة في صيغتها النهائية على (15) بنداً لقياس التفاؤل، ومثال لبنود هذا المقياس: «تبدو لي الحياة جميلة»، «يخبئ لي الزمن مفاجآت سارة»، «أتوقع ان تتحسن الأحوال مستقبلاً»... وهكذا. ويشتمل مقياس التشاؤم على (15) بنداً ومثال لبنود هذه القائمة: «يلازمني سوء الحظ»، «أشعر أنني أتعس مخلوق»، «أنا يائس من هذه الحياة»... وهكذا. ويجاب عن كل فقرة على أساس خمسة اختيارات أو بدائل للإجابة، وقد طبق هذا المقياس في صورته النهائية على عينة كويتية قوامها (1025) طالباً وطالبة، بواقع (503) طالباً و(522) طالبة من طلاب جامعة الكويت، حيث تراوحت أعمارهم بين (18-42) عاماً.

ووصل ثبات «كرونباخ» معامل ألفا إلى 0,93 لمقياس التفاؤل وإلى 0,94 لمقياس التشاؤم. وتمت البرهنة على صدق المقياس بالطرق الأربع الآتية: الارتباط بين المقياسين، الارتباط بين كل بند والدرجة الكلية على المقياس الواحد، والتحليل العاملي لبنود المقياس، والارتباطات المتبادلة بين كل من المقياسين ومقاييس أخرى تقيس أبنية مختلفة وأخرى متشابهة. وكانت معاملات الارتباط بين مقياسي التفاؤل والتشاؤم (−0,65)، واليأس (−0,26)، والتفاؤل والاكتئاب (−0,54) على حين ارتبط مقياس التشاؤم باليأس (0,32) وبالاكتئاب (0,73) وكل هذه المعاملات دالة إحصائياً. ويشير ذلك إلى الصدق الاتفاقي لمقياس التفاؤل والتشاؤم. وحسبت قيم (ت) للفروق بين متوسطات الطلبة والطالبات، فظهر أن الطلبة أكثر تفاؤلاً، والطالبات أكثر تشاؤماً. واستُخرجت للمقياسين معايير على عينات كويتية من طلاب الجامعة (بدر الأنصاري، 1998: 43−44).

3 − مقياس التفاؤل غير الواقعي:

وهو من تأليف «بدر الأنصاري» (2001−ب)، وعرّف التفاؤل غير الواقعي إجرائياً بأنه «استجابة يقوم بها الفرد لمدى توقعه غالباً لحدوث أحداث إيجابية متنوعة أكثر مما يحدث في الواقع، وتَوقُّع حدوث الأحداث السلبية أقل مما يحدث في الواقع التي تضمنتها أداة البحث، وهذه الاستجابة تقاس بمقياس متدرج ذي ثماني مستويات من الاحتمالات من: 10٪ إلى 80٪.

اتبع في بناء مقياس التفاؤل غير الواقعي خطوات عدة متتالية، كان أولها توجيه سؤال مفتوح النهاية إلى عينة قوامها (270) من طلاب المدخل في علم النفس بجامعة الكويت. وصدر عن الطلاب عدد كبير جداً من الاستجابات، تم حذف المكرر وغير المرتبط بالموضوع منها بادئ ذي بدء، وقام الباحث بوضع عدد غير قليل من البنود، ثم روجعت البنود جميعاً، وأعيدت صياغة كثير منها. واشتمل مقياس التفاؤل غير الواقعي على عدد (33) بنداً بواقع (15) بنداً للأحداث الإيجابية و(18) بنداً للأحداث السلبية، ويجاب عن كل منها على أساس مقياس متدرج من (8) نقاط. ثم طُبّقت الاستبانة على عينة قوامها (425) فرداً من طلاب مقرر مدخل في علم النفس بواقع (195) من الذكور و(230) من الإناث، ثم أجرى التحليل العاملي لدرجات العينة الكلية وقوامها (425) فرداً وذلك اعتماداً على مصفوفة معاملات الارتباط بين بنود المقاييس وعددها (33) بنداً وبناء على نتائج التحليل العاملي فقد تم الاحتفاظ بعدد (12) بنداً من العامل الأول والتي تدور حول الأحداث المُفْجعة وأيضاً (12) بنداً من

العامل الثاني والذي يدور حول الأحداث السارة ليصبح طول المقياس (24) بنداً، وبناء على ذلك فقد تم استبعاد البنود التي يقل تشبعها بأحد العوامل عن 0,45 ومن ثم تمَّ استبعاد عدد (9) بنود في المقياس ليصبح طوله (24) بنداً، ويمثل هذا العدد من البنود الصيغة النهائية للمقياس، يجاب عن كل منها على أساس مقياس ثماني.

وتراوحت معاملات الثبات بطريقة القسمة النصفية لدى الذكور والإناث منفصلين بين (0,76، 0,88)، على حين تراوحت معاملات ألفا للثبات بين (0,72، 0,89). كما تراوحت معاملات ثبات الاستقرار بين (0,83 و0,89). وفيما يتعلق بالصدق فقد تم حساب صدق التكوين بثلاث طرق (الاتساق الداخلي، والتحليل العاملي، والصدق التقاربي والتمييزي) فقد تراوحت معاملات الارتباط المتبادلة بين كل بند والدرجة الكلية على المقياس بين (0,35، و0,61) وقد كشفت نتائج التحليل العاملي عن استخلاص عاملين (الأحداث السارة والأحداث المفجعة). وقد ارتبط التفاؤل غير الواقعي بارتباطات جوهرية موجبة مع التفاؤل، على حين ارتبط بارتباطات جوهرية سالبة مع كل من التشاؤم والقلق والوسواس القهري والذنب والخزي والشكاوى الجسمية واليأس والاكتئاب والتفكير الانتحاري.

وأخيراً أسفرت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق جوهرية بين الجنسين في التفاؤل غير الواقعي.

4 – مقياس جامعة الكويت للتفاؤل والتشاؤم:

وهو من إعداد «بدر الأنصاري» (2001–ج)، واستُخْدِمَت في هذه الدراسة عينات عديدة من طلاب جامعة الكويت بواقع إحدى عشر عينة وبواقع (212) من طلاب الجامعة لإجراء السؤال المفتوح لجمع عينة بنود المقياس وبواقع (7) أفراد من أعضاء هيئة التدريس بقسم علم النفس بجامعة الكويت لحساب الصدق الظاهري للمقياس و(276) طالباً وطالبة و(383) طالباً وطالبة و(1015) طالباً وطالبة و(295) طالباً وطالبة و(160) طالباً وطالبة و(162) طالباً وطالبة و(247) طالباً وطالبة و(307) طالباً وطالبة و(325) طالباً وطالبة و(104) طالباً وطالبة لحساب الثبات والصدق العاملي، فضلاً عن فحص الفروق بين الجنسين واستخلاص الارتباطات المتبادلة بين متغيرات الشخصية، وبواقع (57) فرداً من طلاب جامعة الكويت لحساب معاملات ثبات الاستقرار.

ويشتمل المقياس في صيغته النهائية على (30) بنداً لقياس التفاؤل و(30) بنداً

لقياس التشاؤم، ويجاب عن كل بند على أساس خمسة بدائل للإجابة، ويتمتع مقياس جامعة الكويت للتفاؤل والتشاؤم بخصائص قياسية جيدة من ناحية الثبات والصدق. فقد تراوحت معاملات الثبات بطريقة القسمة النصفية لدى الذكور والإناث منفصلين بين 0,90 و0,94، على حين تراوحت معاملات ألفا للثبات بين 0,95 و0,96. كما تراوحت معاملات ثبات الاستقرار بين 0,85 و0,98. وفيما يتعلق بالصدق فقد تم حساب صدق التكوين بطريقتين (التحليل العاملي، والصدق التقاربي والتمييزي)، وتراوحت معاملات الارتباط المتبادلة بين كل بند والدرجة الكلية على المقياسين بين 0,49، 0,85 وقد كشفت نتائج التحليل العاملي عن استخلاص أربعة عوامل للذكور من مقياسي التفاؤل والتشاؤم في حين تم استخلاص ثلاثة عوامل للإناث من مقياسي التفاؤل والتشاؤم كل على حدة. وقد ارتبط التفاؤل مع التفاؤل غير الواقعي والانبساط والكذب بارتباطات جوهرية موجبة، على حين ارتبط بارتباطات جوهرية سالبة مع كل من التشاؤم والقلق والوسواس القهري والذنب والخزي واليأس والاكتئاب والعصابية، وقد ارتبط التشاؤم بارتباطات جوهرية سالبة مع كل من التفاؤل والتفاؤل غير الواقعي والانبساط والكذب، على حين ارتبط التشاؤم بارتباطات جوهرية موجبة مع كل من القلق واليأس والذنب والاكتئاب والخزي والوسواس القهري والعصابية والخزي.

وقد كشفت نتائج الدراسة أيضاً أن التفاؤل والتشاؤم عبارة عن سمتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان بوسيط قدره (−0,57) وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين الجنسين في التفاؤل في ثماني دراسات مستقلة أظهرت أن الذكور أكثر تفاؤلاً من الإناث، في حين كشفت النتائج عن وجود فروق جوهرية بين الجنسين في التشاؤم في ثلاث دراسات فقط والتي أظهرت أن الإناث أكثر تشاؤماً من الذكور.

وصف مقياس التوجه نحو الحياة Life Orinetation Test* (LOT)

وهو من وضع كل من «شاير، وكارفر» (Scheier & Carver, 1985) ويتكون من

---

* كان من الافضل أن يسمى مقياساً وليس اختباراً. وذلك لأنه عبارة عن مجموعة من العبارات لقياس عينة من سلوك التفاؤل، ويجيب عنها المفحوص بالكتابة، في حدود (5) فئات محددة وذلك على أساس معرفته لمشاعره وسلوكه الماضي أو الحاضر ولا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة؛ وتكون كل إجابة صحيحة طالما أنها تعبر عن السلوك الحقيقي المفحوص، بخلاف الاختبارات التحصيلية والتي تعتمد على حل المشكلة عن طريق الصواب أو الخطأ، وعادة ما يرتبط مصطلح الاختبار بالامتحانات التحصيلية في حين أنه يفضل استخدام مصطلح مقياس نظراً لأنه يقيس سمة محددة وهي التفاؤل ومن ثم يعطي المفحوص درجة تعبر عن أدائه في التفاؤل مقارنة بالنسبة لعينة التقنين.

(12) عبارة يجاب عن كل منها على أساس خمسة اختيارات، تقيس التفاؤل بعبارات مثل «أنا متفائل دائماً بالنسبة لمستقبلي»، «أؤمن بالفكرة القائلة: «بعد العسر يسراً» أو ﴿إن مع العسر يسراً﴾، «أنظر عادة إلى الوجه المشرق من الأمور».... وهكذا.

وقد طُبق هذا المقياس في صورته الأخيرة على أربع عينات مستقلة بلغت (1000) طالب وطالبة في الجامعات الأمريكية وبالتحديد في جامعتي «ميامي، كارنيجي ميلون». وقد اسْتُخرج معامل الثبات بطريقة إعادة تطبيق الاختبار بعد أربعة أسابيع وكان معامل الثبات (0,79)، في حين كان معامل كرونباخ ألفا (0,76)، واسْتُخرجت معاملات الصدق بطريقة الارتباطات بعدد من المقاييس، فوصل الارتباط بمقياس التوقع العام للنجاح والذي يُفترض أنه يقيس التفاؤل إلى (0,74) وتقدير الذات (0,58)، ووجهة الضبط الداخلي والخارجي (0,39)، والعصابية لأيزنك (−0,06)، والانبساطية «لأيزنك» (0,08)، ومقياس «بيك» للاكتئاب (−0,53)، واليأس (−0,68)، والعداوة (−0,27)، والانتحار (−0,45)، والقلق الاجتماعي (−0,33)، والتقبل الاجتماعي (0,26)، والوعي بالذات (0,04) والمغامرة (0,17)، والضغط النفسي (−0,55)، والاغتراب النفسي (−0,35). كما حُسب أيضاً الصدق العاملي للمقياس على عينة من (624) فرداً بواقع 375 طالباً و(267) طالبة من طلاب جامعة أمريكية، واستخرج عاملان من المقياس، حيث اشتمل العامل الأول على الأسئلة سلبية الاتجاه، في حين ضم العامل الثاني الأسئلة إيجابية التوجه.

وارتبط مقياس التوجه نحو الحياة مع مقياس الأمل (ر=0,58) ومع مقياس تقدير الذات (ر=0,48) (Snyder, *et al.*, 1991)، كما ارتبط المقياس LOT مع مقياس التوقع العام للنجاح (ر=0,54) (Gibb, 1990)، و(ر=0,55) (Holleran & Snyder, 1990)، (ر=0,56) (Smith, Pope Rhodewalt & Poulton, 1989).

كما ارتبط مقياس التوجه نحو الحياة LOT بارتباط جوهري سالب مع مقياس بيك لليأس BHS (ر=−0,47) ومع مقياس بيك للاكتئاب BDI-I (ر=−0,49) (Scheier & Carver, 1985) كما ارتبط مقياس التوجه نحو الحياة بارتباط موجب مع مقياس القبول الاجتماعي من إعداد «مارلو» كراون MCSDS (ر=0,26) (Snyder & Harris *et al.*, 1991).

وارتبط مقياس التوجه نحو الحياة بارتباط جوهري، موجب (ر=0,56) مع مقياس التوقع العام للنجاح GESS على حين ارتبط بارتباط جوهري سالب (ر=−

0,62) مع مقياس العصابية المتفرع من قائمة أيزنك للشخصية EPQ وذلك تبعاً لدراسة «سميث وزملائه» (Smith & Colleagues, 1989) مما عدّوا مقياس التوجه نحو الحياة مقياساً جيداً للعصابية، هذا النقد جعل كل من «شاير، وكارفر، بريدج» (Scheier, Carver & Bridges, 1994) يقومون بإعداد نسخة مختصرة من مقياس التوجه نحو الحياة LOT-R. والذي يتكون من (10) عبارات بواقع (6) عبارات تشير لقياس استهداف التفاؤل (بواقع ثلاث عبارات للتفاؤل وثلاث عبارات للتشاؤم) و(4) عبارات تم وصفها لإخفاء الهدف من المقياس ولا يتم تصحيحها وكان معامل الارتباط بين الصورة الأولى للمقياس LOT والصورة المعدلة LOT-R (ر=0,95) وكشفت نتائج التحليل العاملي عن استخلاص عامل واحد للمقياس أُطلق عليه عامل التفاؤل، على حين كشفت دراسة «أفلك، ينين» (Affleck & Tennen, 1996) عن استخلاص عاملين مستقلين من الصورة المعدلة لمقياس التوجه نحو الحياة، أطلق عليها عامل التفاؤل وعامل التشاؤم وقد تكررت نفس النتيجة في دراسة أخرى تالية (انظر: Robinson-Whelen, Kim, MacCallum & Kiecolt-Glaser, 1997). في حين وصل معامل ثبات الاستقرار (LOT-R) بعد (4) شهور إلى 0,68 وبعد (12) شهراً إلى 0,60 وبعد (24) شهراً إلى 0,56 وبعد (28) شهراً إلى 0,79 (المرجع نفسه) وقد حُسِبَ أيضاً الصدق الاتفاقي والاختلافي للمقياس المختصر مع عدد من المقاييس: العصابية، القلق، السيطرة على الذات، تقدير الذات، وقد كشفت النتائج عن صدق اتفاقي واختلافي للمقياس المختصر.

وقد أجرى «موك، كليجن، بلوج» (Mook, Kleijn, & Ploeg, 1992) دراسة على عينات اسكندنافية شملت (405) فرداً بواقع (166) من طلاب الجامعة و(239) راشداً ممن تراوحت أعمارهم بين 19–42 عاماً. وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد المكونات العاملية لمقياس التوجه نحو الحياة LOT، واستخرج عاملان: أحدهما للتفاؤل والثاني للتشاؤم، واستخرج الباحثون معايير اسكندنافية للتفاؤل والتشاؤم، كما كشفت هذه الدراسة عن عدم وجود فروق بين الجنسين في هاتين السمتين.

إلا أن دراسة: «سميث» وزملائه (Smith, Pope, Rhodewalt & Poulton, 1989)أظهرت أن اختبار التوجه نحو الحياة (LOT) لا يقيس التفاؤل بل يقيس العصابية، وذلك اعتماداً على دراسة عاملية لمقياس التوجه نحو الحياة ومقياس التَّوقُّع العام للنجاح (GESS) ومقياس القلق الصريح (TMAS) ومقياس سمة القلق

(STAI)، حيث كشف التحليل العاملي عن استخراج عامل واحد أطلق عليه العصابية، وبهذه النتيجة فإنه يجب إعادة النظر في تفسير مقياس التوجه نحو الحياة بوصفه مقياساً للتفاؤل.

قام «شينج، وحميد» (Cheng & Hamid, 1997) بإعداد صورة صينية لمقياس التوجه نحو الحياة وذلك على عينات من طلاب جامعة هونج كونج الأولى قوامها (314) والثانية قوامها (306)، حيث استخدم (8) عبارات بواقع (4) عبارات للتفاؤل، و(4) عبارات للتشاؤم يجاب عنها على أساس مقياس خماسي التَّدرُّج. وقد استُخْرِجَ معامل الثبات بطريقة كيودر – ريتشاردسون (0,72 و0,76). وبطريقة معامل ألفا (0,75 و0,80). وحسب الصدق العاملي للمقياس على عينتين، واستخرج عاملان من المقياس (التشاؤم، التفاؤل). كما حسب الصدق بطريقة الارتباطات بعدد من مقاييس الشخصية، فوصل الارتباط بين التفاؤل والتشاؤم (–0,41) وبين التفاؤل والانبساط (0,26) وبين التفاؤل والعصابية (–0,41). كما كشفت النتائج عن عدم وجود فروق جوهرية بين الجنسين في التفاؤل.

كما قام «شانج وصحبه» (Chang *et al.*, 1997) بإعداد نسخة معدلة مطولة من مقياس التوجه نحو الحياة ELOT والذي يتكون من (15) بنداً بواقع (6) بنود تشير إلى التفاؤل و(9) بنود تشير إلى التشاؤم. وأسفرت نتائج التحليل العاملي عن استخلاص عاملين مستقلين للمقياس (التفاؤل والتشاؤم)، كما وصل معامل ألفا للثبات إلى 0,89، في حين وصل ثبات الاستقرار بعد شهر إلى 0,79 ومع ذلك فلم تُستخدم هذه الصورة على نحو واسع بين الباحثين (Chang, 2000).

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى توفير أداة عالمية لقياس التفاؤل يمكن أن يستخدمها الباحثون والاختصاصيون النفسيون في مجال البحوث الحضارية المقارنة، والإرشاد والعلاج النفسي.

تم استخدام المنهج الوصفي في الدراسة الحالية والذي يُعرَّف بأنه مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف كل من التفاؤل والتشاؤم اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً دقيقاً لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن التفاؤل والتشاؤم. وفي ذلك المنهج اعتمدنا على المناهج الفرعية التالية: منهج المسح باستخدام أسلوب المقاييس

المقننة والمؤلفات العربية والأجنبية بالإضافة إلى المنهج الارتباطي والذي يتجسد في دراسة وتحليل الارتباط بين التفاؤل والتشاؤم وعدد من متغيرات الشخصية مع بيان مختلف المتغيرات التي ترتبط بها سلباً أو إيجاباً.

المنهج

أ - العيِّنات:

استُخْدِمَت في هذه الدراسة عينات عديدة من طلاب جامعة الكويت كما هو موضح في ملحق (1)، علماً بأن جميع عينات هذه الدراسة هي عينات (عمدية) من الطلاب الكويتيين المسجلين في جامعة الكويت بين الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 95/1996 والفصل الدراسي الصيفي للعام الجامعي (2000/2001) والمتاحين للباحث من مختلف كليات الجامعة المسجَّلين في مقرر مدخل في علم النفس. والذي يعد مقرراً اختيارياً لجميع طلبة جامعة الكويت من جميع كلياتها (الحقوق، والآداب، والعلوم، والطب، والهندسة والبترول، والطب المساعد، والتربية، والشريعة والدراسات الإسلامية، والعلوم الإدارية، والصيدلة، وطب الأسنان، والعلوم الاجتماعية) علماً بأن معظم المقيدين في هذا المقرر ليسوا من الطلاب المختصين في علم النفس أو حتى الراغبين في التحويل إليه ولذلك عادة ما يسجل في هذا المقرر مجموعة متنوعة من طلاب المرحلة الجامعية الأولى والثانية من جميع التخصصات. تمت طريقة اختيار عينات الدراسة الحالية بشكل عمدي من طلاب المقرر اعتقاداً بأن هؤلاء يمثلون مجتمع طلاب جامعة الكويت تمثيلاً جيداً وذلك للاعتبارات التالية: العمر: حيث كان متوسط أعمارهم في جميع العينات 21,30 ± 2,51 عاماً ومن ثم يمكن القول بأن غالبية العينة ينتمون لنفس الفئة العمرية مما لا يؤثر ذلك على نتائج الدراسة وبالتحديد في متغير التفاؤل. العرق: وقد قمنا باختيار جميع أفراد العينة من الكويتيين فقط وذلك حتى لا تتأثر نتائج الدراسة بمتغير العرق أو الثقافة. كما قمنا بتطبيق أدوات الدراسة في الفترة بين الفصل الدراسي الثاني 95/1996 والفصل الدراسي الصيفي 2000/2001 م في جامعة الكويت وعليه تم جمع وتحليل جميع البيانات الخاصة بكل دراسة من الدراسات التي قمنا بإجرائها كل على حدة في تلك الفترة ونحن نعتقد بأن بيانات التقنين بيانات مستعرضة وحديثة.

ب - الأدوات:

استُخدمت في هذه الدراسة مقاييس عديدة لقياس متغيرات الشخصية كما هي موضحة في ملحق (2): ولجميع المقاييس الواردة في الملحق (2) ثبات اتساق داخلي مقبول وذلك على عينات كويتية استُخدمت في الدراسة الحالية، علماً بأن جميع معاملات الثبات مقبولة لأنها تزيد عن 0,70 فضلاً أن غالبيتها مرتفع، مما يؤيد الركون إلى اتساق استجابات المفحوصين وثباتها في هذه المقاييس. كما يجعلنا نطمئن إلى جميع بيانات هذا البحث اعتماداً على هذه المقاييس، فضلاً عن الثقة فيما سيقدمه لنا من نتائج، ومن ثم استخدامها في المجالات التطبيقية.

ج - الإجراءات:

إعداد الصيغة العربية لمقياس التوجه نحو الحياة:

لإعداد المقياس عربياً في المجتمع الكويتي، اتُّخِذَت الخطوات التالية:

أولاً - ترجمة البنود:

قام كاتب هذه السطور بترجمة بنود المقياس من الإنجليزية إلى العربية والذي يتكون من (12) عبارة بواقع (4) عبارات تشير إلى التفاؤل و(4) عبارات تشير إلى التشاؤم، والأربع عبارات الأخرى تم وضعها لإخفاء الهدف من المقياس ولا يتم تصحيحها ولذلك تم استبعادها من المقياس في الصورة العربية، بحيث أصبح طول المقياس (8) عبارات بواقع (4) عبارات للتفاؤل و(4) عبارات للتشاؤم. وتتم الاستجابة لعبارات المقياس على مقياس متدرج من خمسة تدرجات (أبداً، نادراً، متوسط، كثيراً، دائماً)، ثم خضعت الترجمة لدورات عديدة من المراجعة من قبل كل من المتخصصين في علم النفس وفي اللغة الإنجليزية (ن=9) ممن يتقنون اللغة العربية أيضاً، ثم وضعت تعليمات مختصرة وبسيطة وبدائل للإجابة تبعاً للصورة الأصلية، فطُبِّقت الصيغة العربية على مجموعة صغيرة العدد من طلاب الجامعة للتأكد من وضوح الصياغة وللتعرف إلى أي غموض في العبارات. ونتج عن هذه الدراسة المبدئية تعديلات طفيفة.

ولم يقم الباحث بأي تعديل (حذفاً أو إضافة) بالنسبة لعدد البنود أو مضمونها في هذه المرحلة، فأبقى على عددها (ثمانية بنود) (انظر جدول: 1) وذلك لإتاحة الفرصة سواء للباحث أو لغيره من الباحثين لإجراء بحوث حضارية مقارنة، والاستفادة من نتائج الدراسات العالمية المتوفرة على المقياس في لغته الأصلية، وحتى تكون المقارنات المختلفة ممكنة بالنسبة للبنود وللمقياس كله.

جدول (1): بنود مقياس التوجه نحو الحياة

م	العبارات	أبداً	نادراً	متوسط	كثيراً	دائماً
1	أتوقع حدوث أمور حسنة حتى في الظروف الصعبة.	1	2	3	4	5
2	إذا كانت هناك أمور سيئة يمكن أن تحدث لي فإنها سوف تحدث فعلاً.	1	2	3	4	5
3	أنظر إلى الجانب المشرق أو الإيجابي من الأمور أو الأشياء.	1	2	3	4	5
4	أنا متفائل بالنسبة لمستقبلي.	1	2	3	4	5
5	لا أتوقع أن تسير الأمور في صالحي.	1	2	3	4	5
6	لن تتحقق الأمور بالطريقة التي أريدها.	1	2	3	4	5
7	أعتقد أن كل أمر صعب عبارة عن سحابة لن تستمر طويلاً.	1	2	3	4	5
8	أتوقع حدوث أمور سيئة في معظم المواقف أو الأوقات.	1	2	3	4	5

النتائج

كما سبق ذكره فإن هدف هذه الدراسة هو فحص الخصائص السيكومترية «لمقياس التوجه نحو الحياة» بوصفه مقياساً للتفاؤل وبيان مدى تحقق الخصائص السيكومترية فيه، وذلك حتى يمكن استخدامه في العالم العربي، لذلك بدأت النتائج بحساب ثبات المقياس وصدقه.

ثانياً - الثبات:

حُسِبَت معاملات الاستقرار والاتساق الداخلي لمقياس التوجه نحو الحياة لدى عينات* من الطلاب الكويتيين من الجنسين المسجلين في جامعة الكويت في الفترة ما بين الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 1995/1996 وحتى الفصل الدراسي الصيفي للعام الجامعي 2000/2001 كما هو موضح في الجدول (2).

* انظر ملحق رقم (1) لمزيد من التفاصيل عن العينات المستخدمة في هذه الدراسة.

جدول (2): معاملات ثبات الاستقرار والاتساق الداخلي لمقياس التوجه نحو الحياة لدى عينات من طلاب جامعة الكويت في الفترة ما بين 1995–2001

الأعوام	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	متوسط
الدراسة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	
عدد أفراد العينة	250	195	211	165	162	340	85	111	–
معامل ألفا	0,76	0,83	0,75	0,71	0,77	0,71	0,77	0,87	0,77
القسمة النصفية	0,73	0,75	0,75	0,79	0,74	0,76	0,73	0,72	0,75
إعادة التطبيق بعد أسبوع	–	–	–	–	–	–	0,96	0,92	0,94

ويتضح من الجدول (2) ارتفاع معاملات ثبات ألفا وثبات القسمة النصفية في الدراسات العشر مما يشير إلى اتساق داخلي مرتفع لمقياس التوجه نحو الحياة، ومن ثم تعد معاملات الثبات بطريقة ألفا وبطريقة القسمة النصفية مقبولة بوجه عام. كما حُسب معامل الاستقرار عن طريق إعادة التطبيق بعد سبعة أيام على عينة الدراسة السابعة والثامنة وتشير النتائج بوجه عام إلى معاملات ثبات استقرار مقبولة لمقياس التوجه نحو الحياة. ويعد معامل الثبات الذي يساوي أو يزيد عن 0,70 مقبولاً في مقاييس الشخصية (انظر: أحمد عبدالخالق، 1996 – ب: 50–51) ومن ثم فإن معاملات الثبات المستخرجة من مقياس التوجه نحو الحياة تُعد مقبولة للمجموعات الثمانية.

ومن ناحية أخرى حُسبت الارتباطات الداخلية بين كل بند من البنود الثمانية التي يتكون منها مقياس التوجه نحو الحياة والدرجة الكلية على المقياس وذلك في ثماني دراسات مستقلة (انظر جدول 3).

جدول (3): معاملات الارتباط المتبادلة بين كل بند والدرجة الكلية على مقياس التوجه نحو الحياة لدى ثماني عينات مستقلة من طلاب جامعة الكويت

م	العبارات	الدراسة الأولى 1995 ن= 250	الدراسة الثانية 1996 ن= 195	الدراسة الثالثة 1997 ن= 211	الدراسة الرابعة 1998 ن= 165	الدراسة الخامسة 1999 ن= 162	الدراسة السادسة 2000 ن= 340	الدراسة السابعة 2001 ن= 85	الدراسة الثامنة 2001 ن= 111	متوسط
1	أتوقع حدوث أمور حسنة حتى في الظروف الصعبة.	0,63	0,64	0,49	0,60	0,53	0,51	0,50	0,51	0,55
2	إذا كانت هناك أمور سيئة يمكن أن تحدث لي فإنها سوف تحدث فعلاً.	0,51	0,54	0,39	0,48	0,41	0,43	0,39	0,42	0,45
3	أنظر إلى الجانب المشرق أو الإيجابي من الأمور أو الأشياء.	0,69	0,73	0,65	0,73	0,65	0,61	0,60	0,61	0,66
4	أنا متفائل بالنسبة لمستقبلي.	0,68	0,71	0,72	0,62	0,59	0,68	0,73	0,68	0,68
5	لا أتوقع أن تسير الأمور في صالحي.	0,45	0,39	0,47	0,40	0,37	0,39	0,40	0,38	0,41
6	لن تتحقق الأمور بالطريقة التي أريدها.	0,50	0,49	0,51	0,41	0,35	0,59	0,61	0,59	0,51
7	أعتقد أن كل أمر صعب عبارة عن سحابة لن تستمر طويلاً.	0,43	0,46	0,60	0,46	0,35	0,56	0,55	0,56	0,50
8	أتوقع حدوث أمور سيئة في معظم المواقف أو الأوقات.	0,41	0,41	0,40	0,43	0,42	0,48	0,39	0,40	0,43

يتضح من جدول (3) أن متوسط معاملات الارتباط المتبادلة بين البنود والدرجة الكلية بعد التصحيح على مقياس التوجه نحو الحياة وذلك في ثماني

دراسات مستقلة تراوحت بين 0,41 و0,68 بوصفها متوسطاً لعينات جميع الدراسات مما يشير إلى تجانس بنود المقياس وذلك لأنه إذا كانت العلاقة بين البند والدرجة الكلية أكبر من 0,30 فيجب على الباحث أن يقرر ما إذا كان من الضروري الاحتفاظ بهذا البند أو استبعاده، وذلك قبل إجراء مزيد من التحليلات على المقياس، في حين أنه إذا كانت العلاقة بين البند والدرجة الكلية أقل من 0,30 فيجب على الباحث أن يستبعد ذلك البند من المقياس وذلك تبعاً لمحك «ميشيل» (Mischel, 1968).

ويلاحظ بوجه عام ارتفاع معاملات ثبات الاستقرار ومعاملات ثبات الاتساق الداخلي وهي جميعاً تشير إلى ثبات مرتفع لمقياس التوجه نحو الحياة يزيد عن 0,70 وبوجه عام يمكن تفسير نتائج الثبات في ثماني دراسات مستقلة يجعلنا ننصح باستخدام هذا المقياس في المجال الإرشادي والإكلينيكي وفي البحوث وبهذه النتيجة فقد تم التحقق من ثبات المقياس.

ثالثاً - الصدق:

حُسب للمقياس صدق التكوين بالطرق التالية: الصدق العاملي والارتباطات مع مقاييس أخرى (الصدق التقاربي والاختلافي).

أ - الصدق العاملي:

حُسبت معاملات الارتباط المتبادلة بين البنود الثمانية لمقياس التوجه نحو الحياة وحُلِّلَت مصفوفة معاملات الارتباط المتبادلة بين البنود عاملياً بطريقة المكونات الأساسية لعينة الدراسة السادسة وقوامها (340) طالباً وطالبة من طلاب جامعة الكويت بواقع (137) طالباً و(203) طالبة للوقوف على التركيب العاملي لمقياس التوجه نحو الحياة. واستخدم محك «جتمان» الحدود الدنيا، وذلك لتحديد عدد العوامل بحيث يعد العامل جوهرياً إذا كانت قيمة الجذر الكامن ≥ 1,0 ثم أديرت العوامل المستخرجة تدويراً مائلاً بطريقة «كارول»: الأوبليمين Oblimin، وقد عُدَّ التشبع الجوهري بالعامل ≥ 0,45 على أن تكون هناك ثلاثة تشبعات جوهرية على الأقل لكل عامل بالإضافة إلى محك الجذر الكامن للعامل ≥ 1,0 لمقياس التوجه نحو الحياة، حيث إنها تعد بمثابة معيار له استقرار وقابل لإعادة الاستخراج (أحمد عبدالخالق، 1994: 114).

وتم استخراج عاملين أُحَادِيَيْ القطب حيث احتوت على تشبعات جوهرية موجبة (انظر: جدول 4) بحيث تشبعت جميع بنود المقياس بالعوامل المستخلصة

تشبعاً جوهرياً بأحد العوامل على الأقل، حيث يمكن تسمية العامل الأول بعامل التفاؤل على حين يمكن تسمية العامل الثاني بعامل التشاؤم.

جدول (4) العاملان المائلان المستخرجان من مقياس التوجه نحو الحياة لدى عينة قوامها (340) طالباً وطالبة

م	العبارات	ع1 التفاؤل	ع2 التشاؤم
1	أتوقع حدوث أمور حسنة حتى في الظروف الصعبة.	0,70	
2	إذا كانت هناك أمور سيئة يمكن أن تحدث لي فإنها سوف تحدث فعلاً.		0,68
3	أنظر إلى الجانب المشرق أو الإيجابي من الأمور أو الأشياء.	0,85	
4	أنا متفائل بالنسبة لمستقبلي.	0,84	
5	لا أتوقع أن تسير الأمور في صالحي.		0,73
6	لن تتحقق الأمور بالطريقة التي أريدها.		0,58
7	أعتقد أن كل أمر صعب عبارة عن سحابة لن تستمر طويلاً.	0,76	
8	أتوقع حدوث أمور سيئة في معظم المواقف أو الأوقات.		0,63
	الجذر الكامن	3,25	1,09
	نسبة تباين العامل	40,7	13,6
	نسبة التباين الكلي	54,3	

وكانت قيم الجذر الكامن هي (3,25، و1,09) للعينة ووصلت النسبة الكلية للعوامل جميعاً إلى 54,3٪ وهي تشير إلى أن العوامل المستخرجة تكفي إلى حد ما لاستيعاب قدر مقبول من التباين.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسات أخرى (انظر: بدر الأنصاري، 2001 – ج Scheier & Affleck & Tennen, 1996; Robinson - Whelen, *et al.*, 1997; Carver, 1985, Cheng & Hamid, 1997; Mook, Kleijn, & Ploeg, 1992)

وتؤكد نتائج التحليل العاملي أن التفاؤل والتشاؤم سمتان مستقلتان ولكنهما مترابطتان بعكس افتراض مؤلف المقياس والذي كان يعتقد بأن التفاؤل والتشاؤم عبارة عن سمة واحدة ولكنها ثنائية القطب.

ونكتفي بهذا التعليق على نتائج التحليل العاملي مراعاة لحدود هذه الدراسة، حيث

يمكن التوسعة في استخلاص دلالات النتائج العاملية من هذا المقياس في دراسات تالية يكون من بين أهدافها إجراء تدوير متعامد لمجموعات متنوعة من المراهقين والشباب والراشدين والمسنين، وذلك للتحقق من عمومية البنية العاملية للمقياس.

ب - الصدق التقاربي والاختلافي:

حُسب الصدق التقاربي والاختلافي، وذلك من خلال حساب الارتباطات المتبادلة بين مقياس التوجه نحو الحياة ومجموعة من المتغيرات*: التفاؤل، والتشاؤم، واليأس، والاكتئاب، والقلق، والوسواس القهري، والذنب، والخزي على عينات مستقلة من طلاب جامعة الكويت، كما هو موضح في الجداول (5، 6، 7).

جدول (5) مصفوفة معاملات الارتباط المتبادلة بين مقياس التوجه نحو الحياة وبعض متغيرات الشخصية لدى عينة الدراسة الثانية قوامها (195) من طلاب جامعة الكويت من الجنسين المسجلين في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 96/1997

المقاييس	«ر» مع مقياس التوجه نحو الحياة*
التفاؤل	0,76
التشاؤم	0,68–
التفاؤل غير الواقعي	0,57–
اليأس BHS	0,56–
سمة القلق STAI-T	0,96–
الاكتئاب BDI	0,62–

* جميع معاملات الارتباط جوهرية عند مستوى 0,001.

ونستنتج من الجدول (5) أن مقياس التوجه نحو الحياة بوصفه مقياساً للتفاؤل يرتبط إيجابياً بالتفاؤل مما يعد مؤشراً لصدق اتفاقي للمقياس، على حين يرتبط سلبياً بكل من القلق والتشاؤم والاكتئاب والتفاؤل غير الواقعي واليأس على التوالي، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات التالية: بدر الأنصاري 2001ج Scheier & Carver 1985; Holleran & Snyder, 1990; Smith *et al.*, 1989 Scheier, Carver & Bridges, 1994; Snyder *et al*, 1991.

* انظر الملاحق أرقام: 2، 3، 4 لمزيد من التفاصيل عن المقاييس المستخدمة ومعاملات ثباتها على عينات عربية.

جدول (6) مصفوفة معاملات الارتباط المتبادلة بين مقياس التوجه نحو الحياة وبعض متغيرات الشخصية لدى عينة الدراسة الثالثة قوامها (211) من طلاب جامعة الكويت من الجنسين المسجلين في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 97/ 1998

المقاييس	«ر» مع مقياس التوجه نحو الحياة*
التفاؤل	0,63
التشاؤم	0,78–
الوسواس القهري	0,51–
سمة القلق STAI-T	0,75–

* جميع معاملات الارتباط جوهرية عند مستوى 0,001.

ونستنتج من الجدول (6) أن مقياس التوجه نحو الحياة يرتبط إيجاباً بالتفاؤل (مؤشر لصدق اتفاقي)، في حين يرتبط سلبياً بالتشاؤم والقلق والوسواس على التوالي (مؤشر لصدق اختلافي).

جدول (7) مصفوفة معاملات الارتباط المتبادلة بين مقياس التوجه نحو الحياة وبعض متغيرات الشخصية لدى عينة الدراسة الخامسة قوامها (162) من طلاب جامعة الكويت من الجنسين المسجلين في الفصل الدراسي الصيفي في العام الجامعي 98/ 1999

المقاييس	«ر» مع مقياس التوجه نحو الحياة*
التفاؤل	0,67
التشاؤم	0,65–
التفاؤل غير الواقعي	0,43
الذنب	0,31–
الخزي	0,47–
اليأس BHS	0,72–

* جميع معاملات الارتباط جوهرية عند مستوى 0,001.

إن الجانب الذي يهمنا في الجداول (5، 6، 7) أن مقياس التوجه نحو الحياة الذي يقيس التفاؤل بأنه يرتبط أعلى ارتباطات جوهرية موجبة مع كل من التفاؤل

والتفاؤل غير الواقعي مما يشير إلى صدق تقاربي أو اتفاقي لمقياس التفاؤل وذلك اعتماداً على افتراض أن كلاً من التفاؤل والتفاؤل غير الواقعي يرتبطان ارتباطاً جوهرياً إحصائياً. ومن جهة أخرى تشير الارتباطات الجوهرية السالبة بين مقياس التوجه نحو الحياة وكل من التشاؤم والقلق واليأس والوسواس القهري والاكتئاب والخزي والذنب، مما يعد مؤشراً إلى صدق اختلافي أو افتراقي لقياس التفاؤل. وبوجه عام فإن كل الارتباطات الجوهرية الإيجابية والسلبية متوقعة مما تؤكد الصدق التقاربي والتباعدي لمقياس التوجه نحو الحياة.

وتجدر الإشارة إلى أن الارتباطات الجوهرية السالبة بين مقياس التوجه نحو الحياة بوصفه مقياساً للتفاؤل وبعض المقاييس التي تقيس جوانب مرضية (اليأس، الاكتئاب، القلق، الوسواس القهري، الذنب، الخزي) يمكن تفسيرها مبدئياً على ضوء أن بنود مقياس التوجه نحو الحياة من نوعية تختلف كثيراً عن نوعية البنود المستخدمة في مقاييس كل من اليأس والاكتئاب والقلق والوسواس القهري والذنب والخزي إذ تُعد عكسها.

وهناك نتيجة أخرى – على مستوى الارتباطات – يجب التعليق عليها، وهي ارتباط القلق بالتفاؤل (–0,96) أعلى من ارتباط اليأس بالتفاؤل (–0,72) ومتوسط ارتباط التشاؤم بالتفاؤل (–0,70) وارتباط الاكتئاب بالتفاؤل (–0,62) وارتباط الوسواس القهري بالتفاؤل (–0,51)، وكلها معاملات دالة إحصائياً. فما معنى أن يرتبط القلق سلبياً بالتفاؤل أكثر مما يرتبط اليأس والتشاؤم والاكتئاب سلبياً بالتفاؤل؟ كما حصل مقياس الوسواس القهري على أقل ارتباطات (ومع ذلك فالارتباط دال إحصائياً)، وعلى كل حال، فإن هذه الجوانب في حاجة إلى دراسة مستقلة.

وتتفق النتيجة التي اسْتُخْرِجت في هذه الدراسة من ارتباط كل من اليأس والاكتئاب سلبياً بالتفاؤل مع عدد غير قليل من الدراسات السابقة (أحمد عبدالخالق، بدر الأنصاري 1995، بدر الأنصاري، 1998، (Anderson, *et al.*, 1992; Beck *et al.*, 1974; Fibel & Hale 1978; Lewis, 1992; Scheier & Carver, 1985, 1987; Shepperd, Maroto, & Phert, 1996; Vickers & Vogeltanz, 2000; Sweeny *et al.*, 1986). كما تتفق العلاقة السلبية بين القلق والتفاؤل مع عدة دراسات سابقة (انظر:

أحمد عبدالخالق، بدر الأنصاري 1995، بدر الأنصاري، 1998، أحمد عبدالخالق، 1999، (Dember *et al.*, 1989, & Shepperd, Marto & Phert, 1996).

وفيما يتعلق بالعلاقة الإيجابية بين التفاؤل والتفاؤل غير الواقعي، والعلاقة السلبية بين التفاؤل غير الواقعي والتشاؤم، فإنها تتفق مع نتائج دراستين سابقتين (انظر: بدر الأنصاري، 2001، Hoorens, 1995).

كما تتفق النتيجة التي استُخرجت من هذه الدراسة في العلاقة السلبية بين كل من الذنب والخزي مع التفاؤل مع نتيجة دراسة سابقة (انظر: بدر الأنصاري، 2000) والعلاقة السلبية بين التفاؤل والوسواس القهري مع دراسة سابقة (انظر: أحمد عبدالخالق، وبدر الانصاري، 1995).

وأخيراً وليس آخراً، فما علاقة بنود التفاؤل ببنود التشاؤم في مقياس التوجه نحو الحياة؟ هل تشير إلى سمتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان؟ أم أنها تشير إلى سمة واحدة ثنائية القطب؟ أي أن متصل هذه السمة له قطبان متقابلان متضادان؟ لقد ارتبط نصفي المقياس (التفاؤل/التشاؤم) في ثماني دراسات مستقلة بين (ر=-0,20) و(ر=-0,76) بوسيط قدره: (ر=-0,48) للذكور والإناث معاً، وتدعم هذه النتيجة الفكرة القائلة بأن التفاؤل والتشاؤم سمتان مستقلتان استقلالاً نسبياً إلا أنهما مترابطتان، أي أن لكل سمة متصل مستقل نسبياً يجمع بين مختلف الدرجات على السمة الواحدة، ولكل فرد موقع على متصل التفاؤل، مستقلاً عن مركزه على متصل التشاؤم، وكل بعد هنا يعد - بشكل مستقل - أحادي القطب Unipolar، يبدأ من أقل درجة على التفاؤل (وقد تكون درجة الصفر) إلى أقصى درجة، والأمر ذاته - مستقلاً - بالنسبة للتشاؤم. والأدلة على ذلك كثيرة منها على سبيل المثال - أن نتائج التحليل العاملي التي أجريناها (انظر جدول 4) أظهرت أن التركيب العاملي لمقياس التوجه نحو الحياة ينقسم إلى عاملين مستقلين.

فصل الخطاب أننا نميل إلى النظر إلى التفاؤل والتشاؤم بوصفهما سمات ذات استقلال نسبي على الرغم من الارتباط الجوهري السلبي بينهما، وهما سمتان يمكن قياسهما بنجاح بوساطة مقياس التوجه نحو الحياة.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عدد من الدراسات السابقة (انظر: أحمد عبدالخالق، وبدر الأنصاري 1995، بدر الأنصاري 1998، حسن عبداللطيف، ولولوه

حماده 1998، أحمد عبدالخالق 1997، 1999، مايسة شكري 1999، عويد المشعان 2000، عبداللطيف خليفة 2000 Scheier & Carver, 1985; Dember *et al.*, 1989; Fischer., & Leitenberg, 1986; Hale *et al.*, 1992; Marshall *et al.*, 1992; Davis *et al.*, 1992; Collegian *et al.*, 1994; Affleck & Tennen, 1996.

رابعاً – المعايير:

تم دمج أعداد عينات الدراسات التالية: السادسة، والسابعة، والثامنة (انظر: ملحق 1) في عينة واحدة ليصبح عددها الإجمالي (536) طالب وطالبة بواقع (216) طالباً و(320) طالبة كما هو موضح في الجدول (8) وذلك لاستخلاص معايير المقياس.

جدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوسيط والمنوال والمدى لمقياس التوجه نحو الحياة لدى كل من الذكور والإناث على حدة

المعايير	الذكور	الإناث
المتوسط	29,41	27,58
الانحراف المعياري	4,28	5,18
الوسيط	30	27
المنوال	31	27
المدى	15	24
أعلى درجة	36	37
أقل درجة	21	13

لتعرف الفروق بين الجنسين في التفاؤل، حُسبت الفروق بين متوسطات الذكور والإناث وقيم «ت» لدلالة الفروق بين المتوسطات وذلك في أربع دراسات مستقلة أجريت على طلاب جامعة الكويت كما هو موضح في الجدول (9).

جدول (9) المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) لمقياس التوجه نحو الحياة وقيم «ت» للفروق بين الذكور والإناث في التفاؤل

العينات	المعايير		
العينة الأولى الدراسة الثانية (1996) ن = 195	ذكور	ن	35
		م	29,91
		ع	4,71
	إناث	ن	160
		م	27,83
		ع	4,17
	قيمة «ت»		2,09
	مستوى الدلالة		0,05
العينة الثانية الدراسة الثالثة (1997) ن = 211	ذكور	ن	44
		م	29,41
		ع	4,82
	إناث	ن	167
		م	27,58
		ع	5,18
	قيمة «ت»		1,53
	مستوى الدلالة		–
العينة الثالثة الدراسة الرابعة (1998) ن = 165	ذكور	ن	58
		م	29,40
		ع	4,14
	إناث	ن	104
		م	27,24
		ع	4,42
	قيمة «ت»		2,96
	مستوى الدلالة		0,01
العينة الرابعة الدراسة السادسة (2000) ن = 340	ذكور	ن	137
		م	28,92
		ع	4,53
	إناث	ن	203
		م	27,58
		ع	5,18
	قيمة «ت»		1,28
	مستوى الدلالة		–

وتشير النتائج المستخلصة من الجدول (9) إلى وجود فروق جوهرية بين الجنسين في التفاؤل في العينتين الأولى والثالثة حيث حصل الذكور على متوسطات أعلى من الإناث في التفاؤل، في حين لم تظهر فروق جوهرية بين الجنسين في العينتين الثانية والرابعة. وبوجه عام يمكن أن نستنتج أن الذكور أكثر تفاؤلاً من الإناث.

ومع ذلك تبقى هذه النتيجة التي توصلنا إليها في هذه الدراسة والخاصة بالفروق بين الذكور والإناث في التفاؤل بحاجة إلى مزيد من الدراسة والمتابعة بهدف تقصّي الفروق بين الجنسين في معدل التفاؤل في مجموعات أكبر عدداً وتشمل مختلف كليات الجامعة وقطاعات من خارج الجامعة من الموظفين وغيرهم من القطاعات الأخرى.

وعلى الرغم من أن موضوع الفروق بين الجنسين في التفاؤل أمر لا يمكن إنكاره سواء أكانت هذه الفروق تحددها عوامل بيولوجية وراثية أم بيئية مكتسبة فإنه يهمنا في هذه الدراسة على وجه الخصوص أن نبيِّن أن متغير الجنس له وزن كبير في التنبؤ بالتفاؤل، حيث يبرهن اختلاف استجابات الذكور عن الإناث على مقياس التفاؤل على أهمية متغير الجنس. أما عن أسباب اختلاف التفاؤل لدى الجنسين فإنه ليس من بين الموضوعات التي تهتم بها هذه الدراسة.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة طولية أخرى أجراها «بدر الأنصاري» (2002–ج) على عينات متنوعة من طلاب جامعة الكويت اسْتُخْدمت مقياس جامعة الكويت للتفاؤل والتشاؤم والتي كشفت عن أن معدلات انتشار التفاؤل لدى الذكور أعلى منها لدى الإناث وذلك في أربع دراسات في الأعوام التالية: 1996، 1997، 1998، 2001. في حين يزيد معدلات انتشار التفاؤل لدى الإناث عن الذكور في الأعوام التالية: 1998، 2000، مع ملاحظة أن هناك انخفاض في معدلات انتشار التفاؤل لدى كل من الذكور والإناث على التوالي من العام 1996 وحتى عام 2001.

ويمكن القول – استناداً إلى النتائج الموضحة في الصورة العربية لمقياس التوجه نحو الحياة بأن المقياس يتمتع بخواص سيكومترية جيدة، حيث يتوفر له قدر مرتفع من الثبات والصدق. ويمكن استخدام هذا المقياس في مجالات كثيرة منها على سبيل المثال لا الحصر علم نفس الصحة، وعلم النفس الإكلينيكي، وعلم النفس عبر الحضاري، وفي الميادين الإرشادية.

المراجع

إبراهيم محمود بدر (1991). مدى فاعلية العلاج الوجودي في شفاء الفراغ الوجودي واللامبالاة اليائسة لدى الطلبة الفاشلين دراسياً. رسالة دكتوراه غير منشورة، بنها: كلية التربية ببنها – جامعة الزقازيق.

أحمد محمد عبدالخالق (1992). دليل تعليمات قائمة القلق: الحالة والسمة. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

أحمد محمد عبدالخالق (1993). دليل تعليمات المقياس العربي للوسواس القهري. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

أحمد محمد عبدالخالق (1994). الأبعاد الأساسية للشخصية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط4.

أحمد محمد عبدالخالق (1996–أ). دليل تعليمات القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

أحمد محمد عبدالخالق (1996–ب). قياس الشخصية. الكويت: لجنة التأليف والتعريب والنشر، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.

أحمد محمد عبدالخالق (1997). التفاؤل وصحة الجسم: دراسة عاملية. المؤتمر الدولي الأول لقسم علم النفس بعنوان «الخدمة النفسية في دولة الكويت» في الفترة من 6–8 إبريل 1997، قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة الكويت.

أحمد محمد عبدالخالق (1999). التفاؤل والتشاؤم: عرض لدراسات عربية. المؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس بعنوان «الخدمة النفسية والتنمية» في الفترة من 5–7 إبريل، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

أحمد محمد عبدالخالق، وبدر محمد الأنصاري (1995). التفاؤل والتشاؤم: دراسة عربية في الشخصية. بحث قدم إلى المؤتمر الدولي الثاني لمركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، في المدة من 25–27 ديسمبر 1995، القاهرة: مصر.

أحمد محمد عبدالخالق، ومايسة أحمد الميال (1990). بناء استخبار لقياس أعراض سن اليأس. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية. جامعة المنيا: 79–99.

بدر محمد الأنصاري (1997). دليل تعليمات قائمة «بيك» للاكتئاب. الكويت: مكتبة المنار الإسلامية.

بدر محمد الأنصاري (1998). التفاؤل والتشاؤم: المفهوم والقياس والمتعلقات. لجنة التأليف والتعريب والنشر. مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت.

بدر محمد الأنصاري (2000). قياس الشعور بالخزي لدى طلاب التعليم العالي في الكويت. مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، 44: 95–166.

بدر محمد الأنصاري (2001–أ). إعداد صورة عربية لمقياس «بيك» لليأس. مجلة الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس، القاهرة، ع(14): 119–172.

بدر محمد الأنصاري (2001–ب). إعداد مقياس التفاؤل غير الواقعي لدى عينة من الطلبة والطالبات في الكويت. دراسات نفسية، 11 (2): 194–243.

بدر محمد الأنصاري (2001–ج). قياس التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما ببعض متغيرات الشخصية لدى طلاب جامعة الكويت. مجاز للنشر – حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت.

بدر محمد الأنصاري (2001–ج). بناء مقياس للذنب وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من طلاب جامعة الكويت. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت (عدد خاص).

حسن عبداللطيف، ولولوة حمادة (1998). التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما ببعدي الشخصية: الانبساط والعصابية، مجلة العلوم الاجتماعية، 26، (1): 84–104.

عبدالرحمن سيد سليمان، وإيمان فوزي (1999). معنى الحياة وعلاقته بالاكتئاب النفسي لدى عينة من المسنين العاملين وغير العاملين. المؤتمر الدولي السادس لمركز الإرشاد النفسي المنعقد في الفترة من 10–12 نوفمبر في جامعة عين شمس – القاهرة.

عبدالفتاح محمد دويدار (1990). التوقعات السلبية نحو المستقبل وعلاقاتها ببعض متغيرات الشخصية لدى الأطفال: دراسة سيكومترية. القاهرة، المؤتمر السنوي الثالث للطفل المصري، 495–511.

عبدالفتاح محمد دويدار (1992). المكونات العاملية والمعالم السيكومترية لمقياس اليأس للأطفال في البيئة المصرية. دراسات نفسية، 2 (1): 25–55، القاهرة، رابطة الاخصائيين النفسيين المصرية.

عبداللطيف محمد خليفة (2000). العلاقة بين الاغتراب والإبداع والتفاؤل والتشاؤم. المؤتمر الدولي السابع لمركز الإرشاد النفسي بعنوان «توجهات مستقبلية مع بداية قرن جديد وألفية جديدة» في الفترة من 5–7 نوفمبر، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

عويد سلطان المشعان (2000). التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما بالاضطرابات النفسية والجسمية وضغوط أحداث الحياة لدى طلاب الجامعة. دراسات نفسية، 10: 505 – 532.

فيكتور فرانكل (1998). إرادة المعنى، أسس وتطبيقات العلاج بالمعنى. ترجمة يس فوزي، القاهرة: دار زهراء الشرق.

محمد السيد عبدالرحمن (1991). المهارات الاجتماعية وعلاقتها بالاكتئاب واليأس لدى الأطفال. مجلة كلية التربية جامعة طنطا، ع(13)، 241–300.

محمد السيد عبدالرحمن (1998). دراسات في الصحة النفسية: القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، جـ2.

مايسة محمد شكري (1999). التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما بأساليب مواجهة المشقة. دراسات نفسية، 9: 387–416.

هشام إبراهيم عبدالله (1995). المساندة الاجتماعية وعلاقتها بالاكتئاب واليأس لدى عينة من الطلاب العاملين. المؤتمر الثاني لمركز الإرشاد النفسي في جامعة عين شمس المنعقد في الفترة من 25–27 ديسمبر.

Affleck, G., & Tennen, H. (1996). Constrcing benefits from adversity: Adaptational significance and dispositional underpinnings. *Journal of Personality*, 64: 899-922.

Andersen, S.M., Spielman, L.A., & Bargh, J.A. (1992). Future event schemes and certainty about the future: Automaticity in depressive future-event predictions. *Journal of Personality & Social Psychology*, 63: 711-723.

Beck, A.T., & Steer, R.A. (1988). *Beck hopelessness scale*. San Antonio, TX: The Psychological Corporation.

Beck, A.T., & Steer, R.A. (1993). *Beck Depression Inventory manual*. San Antonio: The Psychological Corporation.

Beck, A.T., Weissman, A., Lester, D., & Trexler, L. (1974). The measurement of pessimism: The hopelessness scale: *Journal of Consulting & Clinical Psycholgy*, 42: 861-865.

Carver, C.S., & Scheier, M.F. (2000). Optimism, pessimism, and self- regulation. In E.C. Chang (Eds.), *Optimism and pessimism: Implications for theory, research, and practice,*: 31-51. APA.

Chang, E.C. (2000). *Optimism and pessimism: Implication for theory, research, and practice*. Washington D.C., APA Puplication.

Chang, E.C., Maydeu Olivares, A., & D'Zurila, T.J. (1997). Optimism and pessimism as partially independent constructs: Relations to positive and negative affectivity and psychological well-being. *Personality & Individual Differences*, 23: 433-440.

Cheng, S.T., & Hamid, N.P. (1997). Dispositional Optimism in Chinese people: What does the Life Orientation Test measure? *International Journal of Psychology*, 32: 15-22.

Collegian, R.C., Offord, K.P., Malinchoc, M., Schulman, P., & Seligman, M.E.P. (1994). Caving the MMPI for an Optimism-Pessimism Scale. *Journal of Clinical Psychology*, 50: 71-94.

Davis, S.F., Miller, K.M., Johnson, D., McAuley, K., & Dinges, D. (1992). The relationship between optimism-pessimism, loneliness, and death anxiety. *Bulletin of the Psychonomic Society*, 30: 135-136.

Dember, W.N., Martin, S.H., Hummer, M.K., Howe, S.E., & Meltron, R.S. (1989). The measurement of optimism and pessimism. *Current Psychology Research & Reviews*, 8: 102-119.

Fibel, B., & Hale W.D. (1978). A generalized expectancy for success scale; A new measure. *Journal of Consulting & Clinical Psychology*, 46: 924-931.

Fischer, M., & Leitenberg, H. (1986). Optimism and pessimism in elementary school aged childern. *Child Development*, 57: 241-248.

Gibb, J. (1990). The Hope Scale revisited: Further validation of a measure of individual differences in hope motive. Unpublished master's thesis, University of Illinois at Urbana-Champaign.

Hale, W.D., Fiedler, L.R., & Cochran, C.D. (1992). The Revised Generalized Expectancy for Success Scale: A validity and reliability study. *Journal of Clinical Psychology,* 48: 517-521.

Holleran, S., & Snyder, C., R. (1990). Discriminant and convergent validation of the Hope Scale. Unpublished manuscript, University of Kansas, Lawrence.

Hoorens, V. (1995). Self favoring biases self presentation, and self-other asymmetry in social comparison. *Journal of Personality,* 63: 793-817.

Kazdin, A.E., Rodgers, A., & Collbus, D. (1986). The Hoplessness Scale for Childern: Psychometric characteristics and concurrent validity. *Journal of Consulting & Clinical Psychology,* 54: 241-245.

Lewis, C.A. (1992). Oral pessimism and depressive symptoms. *Journal of Psychology,* 127: 335-343.

Marshall, G.N., Wortman, C.B., Kusulas, J.W., Hervig, L.K., & Vichers, R.R.1992). Distinguishing optimism from pessimism: Relations to fundamental dimensions of mood and personality. *Journal of Personality & Social Psychology,* 62: 1067-1074.

Miller, G.A., Galanter, E., & Pribram, K.H. (1960). *Plans and the structure of behavior.* New York: Holt, Rinehart, & Winston.

Mischel, W. (1968). *Personality and assessment.* New York: Wiley.

Mook, J., Kleign, W., & Ploeg, H.M. (1992). Positively and negatively worded items in self-reported measure of dispositional optimism. *Psychological Reports,* 71: 275-278.

Pervin, L.A. (1982).. The stasis and flow of behavior: Toward a theory of goals. In M. M. Page & R.Dinesbier (Eds.), *Nebraska symposium on motivation* (Vol. 30: 1-53). Kincoln, NE: University of Nebraska Press.

Robinson - Whelen, S., Kim, C., MacCallum, R. C., & Kiecolt-Glaser J.K. (1997). Distinguishing optimism from pessimism in older adults: It more importatnt to be optimistic or not be pessimistic? *Journal* of *Personality & Social Psychology,* 73: 1345-1353.

Scheier, M.F., & Carver, C.S. (1985). Optimism, coping and health: Assessment and implications of generalized outcome expectancies. *Health Psychology,* 4: 219-247.

Scheier, M.F., & Carver, C.S. (1987). Dispositional optimism and physical well being: The influence of generalized outcome expectations on health. *Journal of Personality,* 55: 169-210.

Scheier, M. F., Carver, C.S., & Bridges, M.W. (1994). Distinguishing optimism from neuroticism (and trait anxiety, self mastery, and self-esteem): A re-valuation of the Life Orientation Test. *Journal of Personality & Social Psychology,* 67: 1063-1078.

Snyder, C.R., Harris, C., Anderson, J.R., Holleran, S. A., Irving, L. M., Sigmon,

S. T., Yoshinobu, L., Gibb, J., Langelle, C., & Harney, P. (1991). The will and the ways. Development and validation of an individual - differences measure of hope. *Journal of Personality & Social Psychology,* 60: 570-585.

Smith, T.W., Pope, M.K., Rhodewalt, F., & Poulton, J.L. (1989). Optimism, neuroticism, coping and symptom reports: An alternative interpretation of the Life Orientation Test. *Journal of Personality & Social Psychology,* 56: 640-648.

Shepperd, J.A., Maroto, J.J., & Pbert, L.A. (1996). Dispositional optimism as a predictor of health changes among cardiac patients. *Journal of Research in Personality,* 30: 517-534.

Sweeney, P.O., Anderson, K., & Bailey, S. (1986). Attributional style in depression: A meta-analytic review. *Journal of Personality & Social Psychology,* 50: 974-991.

Vickers, K.S., & Vogeltanz, N.D. (2000). Dispositional optimism as a predictor of depressive symptoms over time. *Personality & Individual Differences, 28: 259-272.*

مقدم في: أكتوبر 2001

أجيز في: إبريل 2002

ملحق (1)
عينات الدراسات التي استخدمت في الدراسة الحالية من طلاب جامعة الكويت من الجنسين

الدراسات	كلية ن	ذكور ن	إناث ن	العمر م	العمر ع	الفصل الدراسي	العام الجامعي	المقرر	الإجراءات
التمهيدية	9	9	-	48,43	7,32	الثاني	95/1996	أعضاء هيئة التدريس	ترجمة عكسية
الأولى	250	100	150	21,9	1,69	الصيفي	95/1996	مدخل إلى علم النفس + اختبارات ومقاييس	ثبات الاتساق الداخلي الفروق بين النوعين الارتباطات مع متغيرات الشخصية.
الثانية	195	88	107	22,71	3,02	الأول	96/1997	مدخل إلى علم النفس	ثبات الاتساق الداخلي الفروق بين النوعين الارتباطات مع متغيرات الشخصية.
الثالثة	211	44	167	21,64	3,36	الأول	97/1998	مدخل إلى علم النفس+ اختبارات ومقاييس	ثبات الاتساق الداخلي الفروق بين النوعين الارتباطات مع متغيرات الشخصية.
الرابعة	165	58	107	21,13	2,69	الأول	98/1999	مدخل إلى علم النفس	ثبات الاتساق الداخلي الفروق بين النوعين.
الخامسة	162	85	104	20,71	3,13	الصيفي	98/1999	مدخل إلى علم النفس	ثبات الاتساق الداخلي الارتباطات مع متغيرات الشخصية.
السادسة	340	137	203	20,17	1,78	الثاني	99/2000	مدخل إلى علم النفس	ثبات الاتساق الداخلي والاستقرار والتحليل العاملي والفروق بين النوعين.
السابعة	85	35	50	21,02	2,02	الثاني	2000/ 2001	مدخل إلى علم النفس	ثبات الاستقرار والاتساق الداخلي.
الثامنة	111	44	67	21,08	2,36	الصيفي	2000/ 2001	مدخل إلى علم النفس	ثبات الاستقرار والاتساق الداخلي.

ملحق (2)
المقاييس المستخدمة في الدراسة الحالية

م	اسم المقياس	اسم المؤلف والمعرب	المكونات عدد البنود X عدد بدائل الإجابة	الثبات
1	مقياس التوجه نحو الحياة (التفاؤل) LOT	Scheier & Carver (1985) تعريب كاتب هذه السطور	5 × 8	انظر جدول 2، 3
2	مقياس التفاؤل المتفرع من القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم	أحمد عبدالخالق (1996-ب)	5 × 15	انظر ملحق (3)
3	مقياس التفاؤل المتفرع من القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم	أحمد عبدالخالق (1996-ب)	5 × 15	انظر ملحق (3)
4	مقياس التفاؤل غير الواقعي	بدر الأنصاري (2001-ب)	8 × 24	انظر ملحق (4)
5	مقياس «بيك» لليأس BHS	Beck et al., (1974) بدر الأنصاري (2001-أ)	2 × 20	انظر ملحق (3)
6	مقياس الذنب	بدر الأنصاري (2001-ب)	5 × 18	انظر ملحق (4)
7	مقياس الخزي	بدر الأنصاري (2001)	5 × 18	انظر ملحق (4)
8	قائمة «بيك» للاكتئاب BDI	(Beck & Steer, (1993) تعريب بدر الأنصاري (1997)	4 × 21	انظر ملحق (3)
9	مقياس سمة القلق المتفرع من قائمة القلق: الحالة والسمة STAI-T Form-Y	Spiellerger. et al (1983) تعريب أحمد عبدالخالق (1992)	4 × 20	انظر ملحق (3)
10	المقياس العربي للوسواس القهري	أحمد عبدالخالق (1992)	2 × 32	انظر ملحق (4)

ملحق (3)

معاملات ثبات «ألفا» والقسمة النصفية للقائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم وقائمة «بيك» للاكتئاب ومقياس سمة القلق ومقياس بيك لليأس على عينة قومها (274) طالباً من طلاب جامعة الكويت بواقع (98) من الذكور و(176) من الإناث

المقاييس	معامل «ألفا» كرونباخ	القسمة النصفية (سبيرمان - براون) بعد تصحيح الطول
التفاؤل (15 × 5)* (القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم)	0,93	0,90
التشاؤم (15 × 5) (القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم)	0,94	0,91
الاكتئاب BDI (21 × 4)	0,89	0,82
سمة القلق STAI-T Form-Y (20 × 4)	0,87	0,80
اليأس BHS (20 × 2)	0,78	0,70

* يوضح ما بين القوسين عدد البنود المكونة للمقياس مضروباً في عدد بدائل الإجابة.

ملحق (4)

معاملات ثبات «ألفا» والقسمة النصفية لمقياس التفاؤل غير الواقعي ومقياس الوسواس القهري ومقياس الذنب والخزي لدى عينة من طلاب جامعة الكويت وقامها (340) طالباً وطالبة بواقع (137) من الذكور و(203) من الإناث

المقاييس	معامل «ألفا» كرونباخ	القسمة النصفية (سبيرمان - براون) بعد تصحيح الطول
التفاؤل غير الواقعي (24 × 8)*	0,78	0,80
الوسواس القهري (32 × 2)	0,80	0,76
الذنب (18 × 5)	0,80	0,76
الخزي (18 × 5)	0,92	0,90

* يوضح ما بين القوسين عدد البنود المكونة للمقياس مضروباً في عدد بدائل الإجابة.

التباين المكاني للاستخدام الصناعي للأرض في المدن السعودية

عبدالله بن حمد الصليع*

ملخص: شهدت المملكة العربية السعودية تطوراً تنموياً خلال الربع القرن الماضي في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وتكوين بنيتها الأساسية، لاسيما في المدن الرئيسة. وقد صاحب هذا التطور زيادة ملحوظة في أعداد السكان وفي ارتفاع مستويات الدخل والمعيشة، مما أدى إلى الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية والإنتاجية، وانعكس ذلك على زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي بشكل مطرد، مما زاد في مساحة الأراضي المخصصة للصناعات في مدن المملكة تلبية للطلب المتنامي. ومن الملاحظ أن المساحات المخصصة للصناعات في المدن تختلف في أحجامها من مدينة إلى أخرى مما يثير تساؤلات حول العوامل المؤدية لهذا الاختلاف. ونظراً لأن الدراسات في هذا المجال قليلة جداً، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل التباين المكاني للاستخدام الصناعي داخل المدن السعودية واتجاهاته المستقبلية. تعتمد هذه الدراسة بصفة رئيسة على الإحصاءات الثانوية المتوافرة في بعض المؤسسات الحكومية مثل وزارة الصناعة والكهرباء ووزارة الشؤون البلدية والقروية (أطلس المدن: الوضع الراهن، وأطلس النطاق العمراني). كما أن هذه الدراسة استخدمت عدداً من الأساليب الإحصائية في تحليلها للبيانات. ومن المؤمل أن تكون لنتائج هذه الدراسة أهمية نظرية وعملية في دراسات استخدام الأرض الصناعي في المراكز العمرانية في المملكة العربية السعودية.

المصطلحات الأساسية: التباين المكاني، سياسة التصنيع في المملكة العربية السعودية، الاستخدام الصناعي للأرض، خطط التنمية الخمسية، التخطيط الصناعي.

---

* أستاذ مساعد، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.

مقدمة:

تقوم الصناعة بدور رئيس في تطور الدول ونموها وبخاصة تلك التي تسير في طريق النمو أو أخذت خطوتها الأولى في مسيرة التنمية العامة. وتعد الصناعة وتطورها إحدى الوسائل التي تنتهجها كثير من الدول لتنويع مصادر دخلها من أجل تحقيق معدلات أكمل وأسرع من التنمية الشاملة بجوانبها المختلفة. فالصناعة تفتح مجالاً للأيدي العاملة المدربة وتؤدي بالتالي إلى زيادة القدرة الإنتاجية والدخل القومي ومن ثم رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع. وانطلاقاً من أهمية الصناعة في الاقتصاد الوطني فقد أولت حكومة المملكة العربية السعودية أهمية خاصة للتنمية الصناعية حيث ركزت الخطط الخمسية المتتالية والسياسات الاقتصادية على تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على البترول، وجعلت من القطاع الصناعي أحد الأعمدة الرئيسة لإنجاز عملية تنويع القاعدة الاقتصادية وتوسيعها، ونقل التقنيات الحديثة التي تساعد في رفع كفاءة الإنتاج، ومن ثم فقد وضعت الحوافز والتسهيلات العديدة للمستثمرين مثل: إقامة المدن الصناعية، وإنشاء صندوق التنمية الصناعية، وإقرار نظام الإعفاء الجمركي، وإعطاء الأفضلية للمنتجات السعودية في المناقصات الحكومية. وقد انعكس تأثير هذه الحوافز على زيادة الرقعة المخصصة للصناعات في جميع مدن المملكة العربية السعودية لتلبية احتياجات السكان الاستهلاكية وكذلك تنويع قاعدة الاقتصاد الوطني.

لقد ارتفع معدل نمو القطاع الصناعي خلال الأعوام 1418هـ/1419هـ (1998–1999م)، ليصل إلى 5,5%، كما ارتفع عدد المصانع المنتجة من 1676 مصنعاً في عام 1409هـ (1989م)، ليصل إلى 3190 مصنعاً في نهاية عام 1419هـ (1999م)، وارتفع إجمالي استثمارات المصانع من 1040 آلاف مليون ريالاً عام 1409هـ (1989م)، ليصل إلى 232,2 ألف مليون ريالاً في عام 1419هـ (1999م) (وزارة الصناعة والكهرباء، دليل المصانع السعودية المنتجة المرخصة: 1420هـ (2000م): صفحات مختلفة)، بنسبة زيادة وصلت لأكثر من 123%. كما أدت زيادة عدد المصانع وحجم استثماراتها إلى زيادة إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإسهام في تلبية الطلب المحلي وكذلك النفاذ إلى الأسواق العالمية. لقد بلغ إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي حوالي 78,3 مليون ريالاً عام 1419هـ (1999م)، تستهلك السوق المحلية نسبة 64,6% ويتم تصدير ما نسبته 35,4%.

ولمقابلة التوسع في القطاع الصناعي تم مؤخراً اعتماد وتطوير أربع مدن صناعية جديدة* موزعة في كل من المدينة المنورة وعسير والجوف وتبوك ليرتفع عدد المدن الصناعية إلى اثنتي عشرة مدينة صناعية موزعة في مدن المملكة المختلفة (جدول 1).

وصاحب هذا التوسع في القطاع الصناعي ما شهدته المملكة العربية السعودية من طفرة عمرانية واقتصادية – صناعية هائلة في مختلف مدن المملكة مما أدى إلى اتساع استعمالات الأرض وتنوعها في المدن لأغراض الإسكان والصناعة والطرق والمرافق والخدمات الأساسية بأنواعها.

وعلى الرغم من توفر عدد من الدراسات التي تتعلق باستخدامات الأرض المختلفة فإن الاستخدام الصناعي للأرض في المدن ما يزال في حاجة إلى المزيد من الدراسات التي ترصد التغيرات التي طرأت عليه وتوضيح العوامل التي أسهمت في التباين المكاني لهذا النوع من الاستخدام في مدن المملكة العربية السعودية المختلفة وتضع الرؤى المستقبلية لتخطيطه.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل التباين المكاني للاستخدام الأرض الصناعي للأرض داخل المدن السعودية، كما تحاول تفسير هذا التباين وفقاً لعاملين أساسين هما: الحجم السكاني والمساحة الإجمالية للمدينة. وفي سبيل ذلك تم وضع التساؤلات البحثية التالية:

1 – ما الخصائص الإحصائية للاستخدام الصناعي للأرض في المدن السعودية؟

2 – هل توجد علاقة بين نسبة الاستخدام الصناعي في المدن السعودية وكل من الحجم السكاني والمساحة الكلية للمدن؟

3 – هل تختلف هذه العلاقة باختلاف المواقع الجغرافية لهذه المدن؟

ومن المتوقع أن نجد علاقات بين التباين في نسب الاستخدام الصناعي

* المدينة الصناعية في المملكة العربية السعودية عبارة عن مساحة من الأرض محاطة بسور، ويتوافر بها جميع أنواع الخدمات مثل مكتب البريد ومستوصف وفرع لشرطة وفرع لأحد البنوك التجارية إلخ.... ويوجد بها إدارة تابعة لوزارة الصناعة والكهرباء تتولى الإشراف على المدينة الصناعية، وهي حلقة الوصل بين الصناعيين في المدينة الصناعية ووزارة الصناعة والكهرباء.

جدول (1): المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية

مسلسل	المدينة الصناعية	المساحة الإجمالية بالمتر المربع	المساحة المطورة بالمتر المربع	عدد المصانع	عدد المراحل المطورة	التكاليف (مليون ريال)	نسبة المساحة المطورة
1	المدينة الصناعية الأولى بالرياض	451,000	451,000	51	مطورة بالكامل	35	%100
2	المدينة الصناعية الثانية بالرياض	21,786,000	13,300,000	515	مطورة بالكامل	568	%61
3	المدينة الصناعية الأولى بجدة	12,788,000	9,182,000	338	مطورة بالكامل	421	%71
4	المدينة الصناعية الثانية بجدة	8,000,000	–	–	تحت التطوير	–	%0
5	المدينة الصناعية الأولى بالدمام	2,704,000	1,806,200	123	مطورة بالكامل	115	%67
6	المدينة الصناعية الثانية بالدمام	24,000,000	6,700,000	113	مطورة بالكامل	444	%28
7	المدينة الصناعية الأولى بمكة المكرمة	758,000	758,000	20	مطورة بالكامل	45	%100
8	المدينة الصناعية الثانية بمكة المكرمة	3,376,000	–	–	تحت التطوير	–	%0
9	المدينة الصناعية بالقصيم	1,500,000	1,342,000	31	مطورة بالكامل	140	%87
10	المدينة الصناعية بالأحساء	1,500,000	1,300,000	32	مطورة بالكامل	146	%87
11	المدينة الصناعية بالمدينة المنورة	9,948,000	–	52	تحت التطوير	23	%0
12	المدينة الصناعية بعسير	3,000,000	–	–	تحت التطوير	26	%0
13	المدينة الصناعية بحائل	2,560,000	–	–	تحت التطوير	–	%0
14	المدينة الصناعية بتبوك	4,000,000	–	–	تحت التطوير	–	%0
15	المدينة الصناعية بالجوف	3,000,000	–	–	تحت التطوير	–	%0
	الإجمالي	99,371,000	34,081,200			1973	

* لا تتضمن هذه المعلومات المدن الصناعية القائمة بالجبيل وينبع أو المدن الصناعية التابعة لبترومين.

المصدر: المدن الصناعية، 1419هـ، وكالة الوزارة للشؤون الصناعية، وزارة الصناعة والكهرباء، الرياض.

للأرض في المدن والسكان، ومن المتوقع أيضاً أن تختلف هذه العلاقات باختلاف مواقع هذه المدن جغرافياً.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تحديد مقدار نسب التباين في استخدامات الأرض للأغراض الصناعية في مدن المملكة العربية السعودية من عام 1407هـ (1987م) إلى عام 1415هـ (1995م)، والاستخدامات المتوقعة لعام 1425هـ (2005م)، من خلال دراسة بعض العوامل المؤثرة في الاختلافات المكانية بين المدن وتحليلها، ومن ثم معرفة العلاقة التي تربط بين الاستخدام الصناعي للأرض وعدة عوامل كحجم السكان، ووظيفة المدينة، وموقعها الجغرافي في المنطقة أو الإمارة، وتوافر بعض التجهيزات الخاصة بالصناعة في المدينة.

للإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها تم الاعتماد على مصادر البيانات التالية:

1 – أطلس المدن السعودية الصادر عن وزارة الشؤون البلدية والقروية بالمملكة والذي نشر عام 1407هـ (1987م) وكذلك أطلس المدن السعودية – النطاق العمراني المنشور عام 1409هـ (1989م)، ويحتوي الشكل (1) على المدن الداخلة

شكل (1): التوزيع المكاني للمدن السعودية المدروسة

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، أطلس المدن السعودية، 1409هـ

في الدراسة وعددها مائة مدينة تم تحديدها بناء على بيانات الأطلس المذكور، وكما هو واضح فإنها تشمل جميع المناطق الإدارية الثلاث عشرة مع تركيز واضح في منطقة الرياض الإدارية وكذلك منطقة القصيم والمنطقة الجنوبية الغربية.

2 – الكتاب الإحصائي السنوي الصادر عن مصلحة الإحصاءات العامة.

3 – الزيارات الميدانية لعدد من المدن قيد الدراسة.

حيث تم الحصول من خلالها على بيانات متغيرات الدراسة، كما تم توظيف بعض مقاييس الوصف الإحصائي وكذلك تحليل الانحدار المتعدد لمعالجة البيانات وللإجابة عن تساؤلات الدراسة.

الدراسات السابقة:

لقد اهتم الجغرافيون والمخططون والمهتمون بالعلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بتصنيف استخدامات الأرض منذ وقت مبكر، ومن أهم الدراسات التي تناولت دراسة استخدام الأرض ووضعتها على شكل نماذج أو نظريات، نظرية القطاعات التي اقترحها «هومر هويت»، ونظرية النوى المتعددة التي اقترحها كلٌ من «جانسي هاريس» و«إدوارد ألمن»، وكذلك نظرية الدوائر المتركزة التي اقترحها «إرنست برجس» (عبدالرزاق حسين: 1977م: 20–55). أما بالنسبة للدراسات التي عالجت موضوع استخدام الأرض في المدن فقد قام Harris & Ullman (1945م: 86–99) بدراسة للمدن الأمريكية في سنة 1943م وكذلك Nelson (1955م: 189–210) وكذلك Rhind, & Hudson 1980م: 172–204) وفي الثمانينيات قام كل من Mayer, and Hayes (1983م: 97–110) بدراسة أشمل وأوسع لاستخدامات الأرض، بالتطبيق على مدن أمريكية، وقد وضحا أهمية وسائل النقل والاتصالات بتوسع في استخدام الأرض الصناعية في المدن الأمريكية. كما تعرض أحمد إسماعيل (1404هـ/1984م)، إلى دراسة التركيب الداخلي للمدينة، مشيراً إلى نظريات نمو المدن وتركيبها كذلك ناقش استخدام الأراضي في المدن وعلاقتها بالأنشطة الاقتصادية المختلفة. وقد تعرض كلاً من Chapman and Walker (1991: 171–278) إلى دراسة العوامل المؤثرة في الاستخدام الصناعي للأرض وكذلك استخدام الأرض داخل المدن بالتطبيق على أمثلة من بريطانيا.

وأوضحت الدراسة التي قامت بها إيمان الدخيل (1984م) الوضع الصناعي في إقليم مدينة الرياض كما قام خالد المطري (1987م: 62) بدراسة أثر الصناعة على

نمو المدن بالمملكة العربية السعودية، وقد وجد أن هناك علاقة طردية وثيقة موجبة تكاد تصل إلى حد الارتباط الكامل بين الصناعة بالعناصر المختلفة ونمو المدن بجوانبه المختلفة.

وعلى مستوى استخدام الأرض في المملكة فقد قام محمد الرويثي (1987م) بدراسة تطور الوظيفة الصناعية في المدينة السعودية، وأشار إلى أن وظائف المدن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي، كما قام كل من أحمد السيف وعبدالعزيز الخضيري (1990م: 47–51) بدراسة الصعوبات التي تواجه استعمالات الأراضي في المملكة، كما قام كل من محمد القحطاني ومحمد أرباب (1992م: 42) بدراسة استخدام الأرض في مدينة صبيا، ووجدا أن هذه المدينة تنتمي إلى المدن الهامشية في المملكة ويكاد ينعدم الاستخدام الصناعي بها، كما قام محمد مكي (1993م: 147–204) بدراسة السمات الوظيفية وتصنيف المراكز المدنية في المملكة العربية السعودية، وقد كان من أهم نتائج الدراسة ظهور الوظيفة الزراعية بوصفها واحدة من الوظائف المهمة للمراكز العمرانية الصغيرة الحجم في المملكة، أما الدراسة التي قام بها عبدالحفيظ سمرقندي (1994م) عن الاستخدام الرأسي للأرض في المنطقة المركزية بمدينة جدة فقد أظهرت الدراسة أن أغلب الاستخدامات في المنطقة المركزية (حيث وصلت نسبة الاستخدام التجاري إلى 65,5% من المساحة المركزية للمدينة) ذات علاقة بالنشاط التجاري، ونظراً لضيق مساحة المنطقة وارتفاع سعر الأرض بها اتجه البناء رأسياً وأظهرت الدراسة التي قام بها نظام الشافعي (1998م) أهمية المدن الصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي، لما تمثله من تطور اقتصادي واجتماعي، كما توصل إلى أن المدن الصناعية سوف تعمل على انتشار أنماط سلوكية مختلفة بسبب الوظيفة الصناعية المتطورة وسوف تؤدي إلى نمط جديد للعلاقات المكانية بين أجزاء الدولة. هذه الدراسات وغيرها حاولت أن تعمل على تحديد وظيفة المدن سواء في المملكة أو خارجها ولكنها لم تتناول – حسب علم الباحث – المساحات المخصصة للأنشطة الاقتصادية وبشكل خاص النشاط الصناعي والعوامل المؤثرة فيه من منظور جغرافي لهذا فإن هذه الدراسة سوف تُلْقِي الضوء على المساحات المخصصة للنشاط الصناعي في المدن السعودية ومحاولة معرفة مدى ارتباط هذه المساحات بكل من الحجم السكاني والمساحة الكلية للمدن ومواقعها الجغرافية (مثل نوعية الصناعة وتخصصها الوظيفي).

السياسة الصناعية والأساس الجغرافي
لتوزيع الصناعة في المملكة العربية السعودية:

أ - السياسة الصناعية في المملكة:

لقد تبنت الدولة خيار التصنيع منذ بدء تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الشاملة في عام 1390هـ (1970م) بوصفه بعداً استراتيجياً وحيوياً يسهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويقلل من مخاطر الاعتماد على النفط والغاز بوصفهما مصدرين أساسيين للإيرادات المالية، وتنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق مبدأ الاكتفاء الذاتي لكثير من السلع المستوردة. وقد تم تحديد أهداف القطاع الصناعي بما يلي (الدار السعودية للخدمات الاستشارية 2000: 157):

1 - رفع طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية، بحيث يتمكن من إنتاج مجموعة متنوعة من السلع، وبتكاليف تساعد على المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

2 - الاستفادة من المزايا النسبية التي تتيحها الأسعار المنخفضة للطاقة والكميات الوفيرة من المواد الخام التي تتميز المملكة بوجودها.

3 - تشجيع الاستفادة من كامل طاقات القطاع الخاص في الصناعات التحويلية.

4 - توسيع صلات المملكة بالتقنية العالمية الحديثة وتعميقها.

5 - تحقيق تنمية صناعية متوازنة في مناطق المملكة، مع الأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية لتوطن الصناعة:

6 - رفع إنتاجية القطاع الصناعي بتشجيع قيام المصانع ذات الطاقة الإنتاجية المثلى.

7 - تقليل اعتماد الصناعة على العمالة غير السعودية، وذلك من خلال تطوير المهارات للقوى العاملة الوطنية والأخذ بأسلوب التدريب على رأس العمل.

8 - زيادة نسبة التعاون والتكامل بين مختلف الصناعات القائمة.

انطلاقاً من ذلك فقد تركزت السياسة الصناعية للمملكة والتي صدرت عام 1394م (1974م) على تقديم عدد من التسهيلات والحوافز للصناعة يمكن إيجازها بالتالي:

1 - إصدار نظام حماية الصناعات الوطنية وتشجيعها عام 1381هـ (1961م)

والذي بموجبه حددت الدولة الامتيازات الممنوحة للصناعة الوطنية والتي تشمل الإعفاءات من الرسوم الجمركية للمكائن والآلات وقطع الغيار، وفي استيراد المواد الخام الأولية النصف مصنعة والمستخدمة بوصفها مواد وسيطة.

2 – قامت الحكومة بإنشاء عدد من المدن الصناعية بلغت حتى نهاية عام 1420هـ (2000م) ثماني مدن صناعية تشرف عليهما وزارة الصناعة والكهرباء، وتعد هذه المدن ضمن منظومة المدن الحضرية، وأحسن الأمثلة على ذلك المدينة الصناعية الأولى بمدينة الرياض، بالإضافة إلى مدينتي الجبيل وينبع والتي تشرف عليهما الهيئة الملكية للجبيل وينبع، ويتم تقديم الأرض في المدن الصناعية التابعة للوزارة بإيجار رمزي يبلغ 8 هللات للمتر المربع في السنة للمشروعات التي تحصل على الترخيص الصناعي.

3 – توفير خدمات الكهرباء والمياه بأسعار مدعومة من الدولة بواقع 5 هللات لكل كيلوواط/الساعة، ويبلغ سعر المتر المكعب للماء بنحو (0,25) ريالا* (وزارة الصناعة والكهرباء 1999: 5).

4 – يقوم صندوق التنمية الصناعية السعودي بتقديم قروض للمؤسسات الصناعية تصل إلى نسبة 50% من إجمالي تكاليف المشروع ويتم استردادها خلال فترة من 5–10 سنوات.

5 – أصدرت الحكومة عدداً من القرارات الهادفة إلى إعطاء أفضلية للمنتجات الوطنية في عقود المشتروات الحكومية متى ما كانت محققة للغرض من إعطاء أولوية لمنتجات المصانع الوطنية عند وضع مواصفات المشروعات الحكومية.

6 – عملت الدولة على إقامة كثير من الصناعات الأساسية كالصناعات البتروكيمياوية والصناعات الثقيلة كالحديد والصلب، وهي صناعات ضخمة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة وخبرات تقنية رفيعة.

7 – أصدرت الدولة نظام استثمار رأس المال الأجنبي لتشجيع الاستثمارات الأجنبية بحيث يتمتع رأس المال الأجنبي بالمزايا التي يتمتع بها رأس المال الوطني بموجب نظام حماية الصناعات الوطنية وتشجيعها بالنسبة للمشروعات الصناعية، كما تؤكد على التزامها بسياساتها في احترام ملكيات الأفراد النابعة من مبادئ الشريعة الإسلامية.

* الدولار يساوي 3,75 ريالاً سعودياً.

8 – المساعدة على تصدير المنتجات الوطنية وفرض حماية جمركية على المستوردات المنافسة. وقد أخذت التنمية الصناعية خلال العقود الماضية منحى يتمشى مع طبيعة الاقتصاد الوطني، حيث ركز القطاع الصناعي على تصنيع المنتجات المعتمدة على المواد الخام الأولية، التي تتمتع المملكة فيها بميزة نسبية، إضافة إلى التركيز على جلب الصناعات ذات التقنية المتطورة.

9 – قامت الدولة بتوفير التجهيزات الأساسية التي لابد منها لقيام الصناعات ذات الجدوى الاقتصادية، كما عملت على تطوير كافة القطاعات الاقتصادية للمملكة، بحيث يتوفر للمنتجين ما يكفيهم من الموارد المحلية الملائمة.

ب – الأساس الجغرافي لتوزيع الصناعة في مدن المملكة:

يرتبط التوزيع الجغرافي للصناعة في المدن السعودية بالتوزيع السكاني والمستوطنات البشرية والمراكز الإدارية ومدى توفر مقومات الصناعة سواء أكانت طبيعية أم بشرية. وفي السابق كان يتم الاستخدام الصناعي للأرض في المدن بطريقة غير مخطط لها مسبقاً تبعاً لتطور المدينة، إلا أنه ومنذ إنشاء وزارة الشؤون البلدية والقروية أصبح لزاماً على أمانة أو بلديات المدن التنسيق مع الوزارة لاختيار مواقع الصناعة لغرض الاستخدام الصناعي في المدن.

ولا توجد أنظمة مسبقة الإعداد لاختيار الموقع الصناعي لأي صناعة في المدن، ما عدا صناعات معينة تتعلق باستراتيجية الدولة، ولهذا فإن الجهات المسؤولة عن الترخيص الصناعي في وزارة الصناعة والكهرباء لا تتدخل في اختيار الموقع الصناعي، بل تترك للمستثمرين حرية اختيار الموقع الصناعي ما دام يلتزم بالسياسة الصناعية للدولة ما عدا بعض الصناعات التي تتعلق بالأمن أو التلوث البيئي.

لقد أدى ذلك إلى توفر بيئة استثمارية تتيح لعامل التوطن الصناعي ممارسة دورها الحقيقي الذي يضمن للصناعة فرص النجاح.

تقسم الأرض في المدن عادة إلى استخدامات أربعة رئيسة: الاستخدام السكني، والأماكن المفتوحة، والاستخدام الصناعي، والخدمي (التعليمي والصحي، والديني، والترفيهي). ويتأثر التركيب الصناعي داخل المدن بعوامل وظروف مختلفة منها ما هو طبيعي ومنها ما هو بشري، فمن الملاحظ أن لكل مدينة ظروفاً تختلف عن المدينة الأخرى، من ناحية الموقع الجغرافي، والظروف الطبيعية والبشرية التي توجه الاستخدام الصناعي داخل المدن.

ولا شك أن توزيع الصناعات يتباين من مدينة إلى أخرى، من ناحية المساحة التي يشغلها كما هي الحال في بقية استعمالات الأرض، كالاستعمالات التجارية والسكنية والترفيهية وغيرها. ويمكن إرجاع هذا التباين في المساحة لعدد من العوامل التي يُتوقع أن تقوم بدور مهم في تحديد مقدار ما يشغله النطاق الصناعي داخل المدن وهي:

1 – الحجم السكاني للمدينة.

2 – الموقع الجغرافي للمدينة (موانئ داخلية، وتوفر طرق النقل والمواصلات بأنواعها).

3 – نوعية المنتجات الصناعية.

4 – توفر الأيدي العاملة.

5 – توفر رؤوس الأموال.

6 – العوامل الاجتماعية والرغبات الشخصية.

7 – قوانين تنظم استعمالات الأرض الصادرة عن السلطات المحلية المسؤولة عن إدارة المدينة.

8 – عامل الارتباط بين الصناعات ذاتها.

ومن الجدير بالذكر أن النمط الصناعي لاستخدام الأرض في مدن المملكة يتم تحديده عن طريق وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتعاون مع وزارة الصناعة والكهرباء وبلديات المحافظات، ومن ثم تحديد موقع المدن الصناعية في المنطقة أو المدينة[1].

ولقد بلغ إجمالي المساحة المطورة في المدن الصناعية بالمملكة التي تشرف عليها وزارة الصناعة والكهرباء حوالي 34 مليون م^2، تمثل نسبة المطور منها 52% من إجمالي مساحة هذه المدن، في حين تبلغ مساحتها الإجمالية المطور منها وغير المطور حوالي 99,4 مليون م^2؛ أي أن نسبة المساحة المطورة في جميع المدن التابعة لوزارة الصناعة والكهرباء حوالي 34%، والتي تبلغ (15) مدينة صناعية. في

(1) بالإضافة إلى إنشاء مدينتين صناعيتين في الجبيل وينبع عام 1395هـ (1975م) تشرف عليهما الهيئة الملكية للجبيل وينبع. وقد تم اختيار هاتين المدينتين بوصفهما موقعين إستراتيجيين للصناعات الهيدروكربونية والصناعات ذات الاستخدام المكثف للطاقة.

حين أن عدد المدن الصناعية التي تستقبل الاستثمارات الصناعية والقائمة حالياً بلغ ثماني مدن صناعية، إجمالي مساحتها حوالي 654,87 مليون م^2، وبلغت تكلفة إنشائها أكثر من 1,900 مليون ريال، ويوجد بها حوالي 1275 مصنعاً (وزارة الصناعة والكهرباء، المدن الصناعية بالمملكة، 1419هـ (1999م) (جدول 1)، وإذا قارنا إحدى مدن المملكة بالنسبة للاستخدام الصناعي وذلك بالتطبيق على مدينة الرياض لوجدنا أن المساحة المخصصة للاستخدام الصناعي في المدينة لم يتجاوز 1,900 هكتار أو ما يعادل 3,8٪ من المساحة الإجمالية الحالية للمدينة وهي 49,500 هكتار (شكلا 2، 3)، ولكن توقعات الحاجة إلى مساحة أكبر للاستخدام الصناعي كان واضحاً في مخطط المدينة المستقبلي لعام 1425هـ (2005م)، ويتوقع المخططون أن الحاجة إلى الأراضي المخصصة للصناعة داخل الإطار العمراني للمدينة يمكن أن تصل مساحتها إلى 11,500 هكتار أو ما يعادل تقريباً 10% من مساحة النطاق العمراني للمدينة مع حلول عام 1425هـ (2005م) (عبدالله الصليع وفاروق الجمال، 1993م: 5).

تحليل البيانات ونتائج الدراسة:

لاشك أن توزيع استخدامات الأرض في أي مدينة إنما هو تعبير عن الأنشطة التي يسخرها الإنسان لخدمة أغراضه المختلفة، ومن ثم فإن التوزيع المكاني للأنشطة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية يخضع لاحتياجات السكان ورغباتهم في الحصول على معايير بيئية ترضي تطلعاتهم المرحلية وتوفر لهم مستوى معيشي صحي وسليم.

ويحتوي الجدول (2) على المقاييس الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة، ويتضح من هذه البيانات أن المتوسط الإحصائي للمساحة الصناعية لعام 1407هـ للمدن التي تمت دراستها بلغ 105 هكتار بانحراف معياري كبير نسبياً مقداره حوالي 460، في حين بلغ المتوسط الإحصائي لحجم السكان لنفس المدن 73144 بانحراف معياري مقداره 212785 وبلغ المتوسط الإحصائي للمساحة الإجمالية 3503 بانحراف معياري مقداره 8939، وهذا يعني أن الانحراف المعياري لكل من هذه المتغيرات كبير، ومن ثم هناك عدم تجانس بين المدن في كل من المتغيرات الثلاثة ولعل وجود أرقام متطرفة كبيرة وصغيرة قد أدت إلى ارتفاع الانحرافات المعيارية، فمثلاً نجد أن المساحة الصناعية لأكبر مدينة في المملكة هي 3500 هكتار، في حين تبلغ المساحة الصناعية لأصغر مدينة أقل من هكتار واحد، ولأجل التغلب على حالة التشتت الكبير بين قيم المتغيرات لمعرفة العلاقة بينها فقد تم أخذ

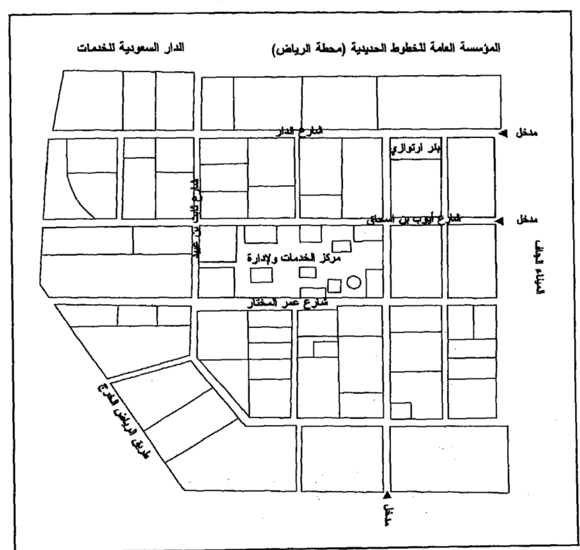
شكل (2): نسبة أعداد المدن حسب الأقاليم الجغرافية في المملكة العربية السعودية

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على أطلس المدن السعودية، (1409هـ)، وزارة الشؤون البلدية والقروية، الرياض.

اللوغارثم لكل متغير قبل إدخالها التحليل الإحصائي وحيث إن الهدف الأساس للبحث هو تحليل تأثير كل من المتغيرين الأساسيين المستقلين اللذين نعتقد أنهما يفسران تباين المساحة الصناعية بين المدن وهما: الحجم السكاني والمساحة الإجمالية للمدن فقد تم استخدام معامل الارتباط «بيرسون».

شكل (3)

مخطط المدينة الصناعية الأولى بالرياض



المصدر: وزارة الصناعة والكهرباء، (1420هـ). خريطة ودليل المدينة الصناعية الأولى بالرياض، الإصدار الثالث، الرياض.

جدول (2)

وصف إحصائي لمتغيرات الدراسة للمدن السعودية

المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	العدد
المساحة الصناعية عام 1407	105,02	459,73	91
السكان عام 1407	73144,00	212785,91	100
المساحة الإجمالية عام 1407	3503,36	8939,72	100
المساحة الصناعية عام 1415	73,02	234,52	95

المصدر: من عمل الباحث

ومن ملاحظة جدول (3) يتضح أن هناك ارتباطات إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد، فالعلاقة بين الحجم السكاني والمساحة الصناعية هي 0,69، والعلاقة بين المساحة الإجمالية والمساحة الصناعية هي 0,74 وكلتاهما ذات دلالة إحصائية، ومن ثم فإن هذه العلاقات تسير في اتجاه التوقعات البحثية لهذه الدراسة.

جدول (3)

مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة للمدن السعودية

المتغير	1	2	3	4
1- المساحة الصناعية عام 1407	1,00	**0,69	**0,72	**0,95
2- السكان عام 1407	–	1,00	**0,72	**0,55
3- المساحة الإجمالية عام 1407	–	–	1,00	**0,74
4- المساحة الصناعية عام 1415	–	–	–	1,00

* مستوى الدلالة = 0,001

المصدر: من عمل الباحث.

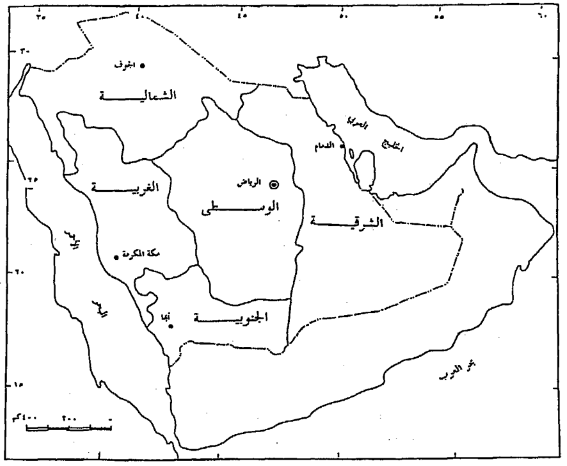
ولمعرفة أي من المتغيرين المستقلين أكثر تأثيراً في المتغير المعتمد أو أيهما يفسر أكثر التباين الواضح للمساحة الصناعية في المدن السعودية فقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد التدريجي Stepwise Multiple Regression Analysis لاسيما وأن المتغيرين المستقلين بينهما علاقة ارتباطية قوية، وتم تطبيق هذا النموذج الإحصائي على مدن الدراسة (شكل 1) وفقاً لثلاثة مستويات جغرافية لمعرفة فيما إذا كان للموقع الجغرافي أو الإقليمي لهذه المدن أثر على طبيعة العلاقة بين المتغيرات (Smith, 1981: 186) وهذه المستويات الثلاثة كالتالي:

أولاً: المدن على مستوى المملكة كلها، حيث أدخلت المائة مدينة في التحليل الإحصائي.

ثانياً: قسمت المدن إلى ساحلية وعددها 14 مدينة، ومدن داخلية وعددها 86 مدينة وذلك بالاعتماد على أطلس المدن السعودية أساساً لهذا التقسيم.

ثالثاً: نظراً لكون المملكة تقسم تخطيطاً إلى خمسة أقاليم بناءً على الخطط الخمسية للمملكة التي تصدرها وزارة التخطيط وتشرف عليها، لهذا فقد تم تقسيم المدن إلى خمس مجموعات على حسب الأقاليم التخصصية للمملكة وهي: الوسطى والشرقية والغربية والشمالية والجنوبية (شكل 4) وهذا التقسيم يقوم عليه كثير من الخطط الخمسية الشاملة في المملكة العربية السعودية.

شكل (4)
الأقاليم التخطيطية للمملكة العربية السعودية



المصدر: من عمل الباحث، اعتماداً على خطة التنمية الثالثة (1400هـ). وزارة التخطيط.

لقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد (جدول 4) للنماذج الثلاثة أن قيم الاختبار الفائي (F-Test) ذات دلالة إحصائية، مما يدل على مناسبة هذه النماذج لوصف العلاقة الكلية بين المتغيرات. وإذا نظرنا إلى كل نموذج على حدة فإننا نلاحظ في النموذج الأول الذي يحتوي على المدن الصناعية في المملكة كلها أن متغير السكان وحده يفسر ما يقرب من 53% من التباين الكلي في المساحة الصناعية للمدن، كما يدل ذلك أيضاً عند مقارنة معامل «بيتا» للمتغيرين وهي في كلتا الحالتين ذات دلالة إحصائية بالنسبة لاختبار (ت)، إلا أن عامل المساحة تأثيره في التفسير قليل ولكنه ذو دلالة إحصائية، وبمقارنة نموذج المدن الداخلية والساحلية يتضح من جدول (4) أن المساحة لها دور كبير بالنسبة للمدن الداخلية؛ إذ إنها تفسر حوالي 46% من التباين، والباقي من التباين في المساحة الصناعية بالمدن يفسره متغير السكان، وهذا التفسير على الرغم من تواضعه 5%، فإنه ذو دلالة إحصائية. أما بالنسبة للمدن الساحلية فإن متغير السكان – وليست المساحة – له دور أكبر في تفسير التباين حيث بلغت 89% في حين لم يكن متغير المساحة ذا دلالة إحصائية.

جدول (4)

تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين المساحة الصناعية ومتغيري المساحة الإجمالية والسكان للمدن السعودية لعام 1407هـ

نموذج الانحدار المتعدد	المتغيرات المستقلة	الانحدار المعياري (Beta)	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد الجزئي (R^2)	قيمة ف
المدن السعودية (100 مدينة)	السكان	**0,41	0,53	0,53	**60,4
	المساحة	**0,38	0,58	0,05	
المدن الداخلية (86 مدينة)	المساحة	**0,39	0,46	0,46	*38,5
	السكان	*0,36	0,51	0,05	
المدن الساحلية (14 مدينة)	السكان	**0,94	0,89	0,89	**90,6
	المساحة	0,10	–	–	

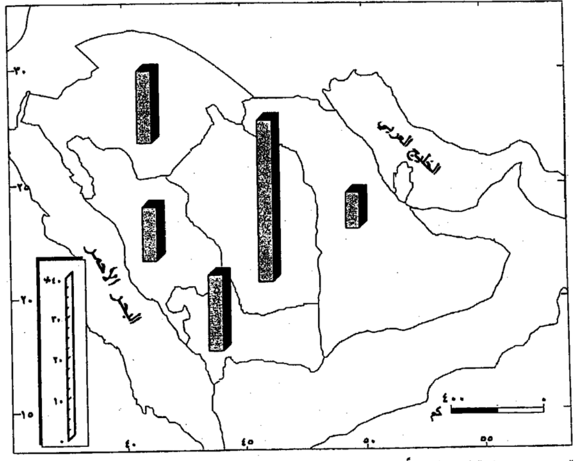
* مستوى الدلالة = 0,01
** مستوى الدلالة = 0,001
المصدر: من عمل الباحث.

يظهر من الشكل (5) أن نسبة تركز أعداد المدن يصل إلى حوالي 38% في المنطقة الوسطى ولا يتجاوز نسبة أعدادها 10% في المنطقة الشرقية، فإذا طبقنا النماذج الانحدارية المتدرجة للأقاليم الجغرافية كل على حدة لوجدنا تبايناً من حيث

أهمية المتغيرات ودرجات تفسيرها للتباين في المساحة، ويوضح الجدول (5) قيمة (ف) لكل النماذج الخمسة وهي ذات دلالة إحصائية مما يدل على مناسبة هذه النماذج للعلاقة بين المتغيرات، كما يظهر أن الحجم السكاني في كل من المناطق الرئيسة الثلاث (الوسطى والشرقية والغربية) هو المتغير الذي اكتفى به النموذج الإحصائي لتفسير التباين في المساحة الصناعية، ويبدو ذلك في الدلالة الإحصائية لمعامل «بيتا» وكذلك في قيمة معامل التحديد (R^2) والتفاوت في قيم هذا المعامل يدل على أهمية المتغير في كل منطقة. ولا شك أن التركز السكاني في هذه المناطق وبخاصة مدنها الرئيسة يعد مناطق جذب للسكان أدى إلى ارتفاع قيمة هذا المتغير. أما بالنسبة لكل من المنطقتين الشمالية والجنوبية فإن المساحة الإجمالية هي المتغير الذي اكتفى به النموذج الإحصائي. هذه النتائج تتوافق مع التوزيع السكاني في هذه الأقاليم الخمسة مما يعزز النتائج المتوصل إليها.

شكل (5)

نسبة أعداد المدن حسب الأقاليم الجغرافية في المملكة العربية السعودية



المصدر: من عمل الباحث، اعتماداً على أطلس المدن السعودية، (1409هـ)، وزارة الشؤون البلدية والقروية.

جدول (5)

تحليل الانحدار المتعدد للعلاقة بين المساحة الصناعية ومتغيري المساحة الإجمالية والسكان للمدن السعودية حسب الأقاليم الجغرافية لعام 1407هـ

نموذج الانحدار المتعدد	المتغيرات المستقلة مرتبة حسب أهميتها	معامل بيتا	معامل التحديد (R^2)	معامل التحديد الجزئي (PR^2)	قيمة ف
مدن المنطقة الشرقية (9 مدن)	1 – السكان	0,77*	0,59	0,59	8,7*
مدن المنطقة الوسطى (37 مدينة)	1 – السكان	0,69**	0,47	0,47	30,9**
مدن المنطقة الغربية (15 مدينة)	1 – السكان	0,93**	0,87	0,87	73,08**
مدن المنطقة الشمالية (19 مدينة)	1 – المساحة	0,62**	0,38	0,38	9,9**
مدن المنطقة الجنوبية (20 مدينة)	1 – المساحة	0,83**	0,69	0,69	33,7**

* مستوى الدلالة = 0,01

** مستوى الدلالة = 0,001

المصدر: من عمل الباحث.

خاتمة:

تشير مراجعة الدراسات السابقة إلى قلة الدراسات التي تناولت الاستخدام الصناعي للأرض في مدن المملكة العربية السعودية، لذا أجريت هذه الدراسة بهدف تعرف التباين المكاني للاستخدام الصناعي للأرض في المدن السعودية وتحديد أهم العوامل المفسرة لهذا التباين. ولتحقيق ذلك تم استخدام بيانات تمثل الأحجام السكانية لهذه المدن ومساحاتها والنسب المئوية للاستخدام الصناعي في الأرض، كما تم توظيف مقاييس الوصف الإحصائي ومعامل تحليل الانحدار المتعدد، وأظهرت النتائج أن هناك تبايناً في المساحات المخصصة لاستخدام الأرض الصناعية في المملكة العربية السعودية، وأن هناك عاملين لهما دلالة إحصائية بهذا التباين هما: الحجم السكاني ومساحة المدن. كما اتضح أن نمط التوزيع لاستخدام الأرض في المدن السعودية يميل إلى نموذج النوايا المتعددة الذي استخدمه كلا من

بالتطبيق على عدد من المدن الأمريكية (Harris & Ulman, 1945: 7-17). واتضح أيضاً بعد الدراسة أن للموقع الجغرافي دلالته في تفسير التباين في الاستخدام الصناعي للأرض، فهناك اختلاف بين المدن الداخلية والمدن الساحلية كما أن التصنيف الإقليمي يشير إلى هذا التباين. وكما اتضح مما سبق أن نسبة التفسير لهذه المتغيرات ليست مرتفعة جداً سواء على مستوى المدن مجتمعة أو على المستوى الإقليمي، كما أن للموقع الجغرافي سواء أكان في الداخل أم على الساحل دور في هذا التباين مما يؤكد على وجود متغيرات لم تؤخذ بعين الاعتبار في هذه الدراسة نظراً لعدم توفر البيانات عنها، وأحسن مثال على ذلك: الرغبات الشخصية لأصحاب المصانع، والتوجيه الحكومي، ووظيفة المدينة وتاريخها مما يدعو إلى القيام بدراسات مستقبلية تقوم على البحث الميداني المباشر عن طريق عمل استبانات وإجراء المقابلات الشخصية.

توصيات مقترحة:

1 – أن يتم توزيع المدن الصناعية الجديدة في المدن المتوسطة والصغيرة مثل حائل، وتبوك، والهفوف، والباحة، مما يساعد على إيجاد فرص عمل وكذلك يحد من الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الكبيرة، حيث يلاحظ أن المدن الصناعية القائمة تتركز في المدن الكبرى مثل الرياض وجدة والدمام ومكة المكرمة.

2 – إجراء دراسات على الضوابط التي من خلالها يمكن تغيير استعمال الأرض دون الإضرار بالمناطق المحيطة بها، كما ينبغي عدم إغفال تأثير ذلك على الهيكل العام لشكل المدينة وتكوينها.

3 – أن يتم توجيه استخدامات الأرض وبخاصة الصناعية، بالشكل الذي يحقق التوازن والتكامل بين المناطق ويحد من النمو العشوائي والتأثير البيئي.

4 – أن يراعى في اختيار المواقع الصناعية مستقبلاً بُعدها عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى مثل النشاط الزراعي وكذلك العمراني وإمكانية توسعها مستقبلاً.

5 – ينبغي أن يكون هناك خطة إقليمية واضحة للتوطن الصناعي في مدن المملكة يشترك في إنجازها عدة لجان من وزارات الدولة ومؤسساتها وأن يتم مراجعتها كل فترة زمنية.

المصادر

أحمد إسماعيل (1984م). دراسات في جغرافية المدن، القاهرة، ط3.

أحمد السيف، وعبدالعزيز الخضيري (2000م). الصعوبات التي تواجه استعمالات الأرض. مجلة البلديات، وزارة الشؤون البلدية والقروية، العدد 21: 47-51.

إيمان الدخيل (1984م). جغرافية الصناعة لإقليم مدينة الرياض: التوزيع وعوامل التوطن. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك سعود، قسم الجغرافيا، الرياض.

خالد المطري (1407هـ). أثر الصناعة على نمو المدن بالمملكة العربية السعودية، الندوة الثالثة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية، 17-19 رجب 1407هـ (17-19/3/1987م)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

عبدالله الصليع، وفاروق الجمال (1993م). الأبعاد الجغرافية للبنية الصناعية في مدينة الرياض عام 1419هـ (1999م). كلية الآداب، مركز البحوث، ع2، جامعة الملك سعود، الرياض.

عبدالحفيظ سمرقندي (1994م). الاستخدام الرأسي للأرض في المنطقة المركزية بمدينة جدة. الجمعية الجغرافية السعودية، بحوث جغرافية (15)، جامعة الملك سعود، الرياض.

عبدالرزاق حسين، (1977م)، جغرافية المدن، بغداد.

محمد شوقي مكي (1993م). الحجم السكاني والتنوع الوظيفي في مدن المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، م5 :1: 147 - 204، الرياض.

الدار السعودية للخدمات الاستشارية، (2000م). دليل الاستثمار الصناعي، الرياض، ط9.

محمد الرويثي (1987م). تطور الوظيفة الصناعية في المدينة السعودية، الندوة الثالثة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية، 17-19 رجب 1407هـ (16-17/3/1987م)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

محمد القحطاني، ومحمد أرباب (1412هـ). استخدام الأرض في مدينة صبيا، الندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية، 18-20 جمادى الآخرة 1412هـ (24-26/12/1991م)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ناصر الصالح، ومحمد السرياني (2000م). الجغرافيا الكمية والإحصائية، أسس وتطبيقات الأساليب الحاسوبية الحديثة. الرياض.

نظام الشافعي، (1999م). التنمية الصناعية في قطر والخليج. قطر.

وزارة الشؤون البلدية والقروية (1987م). أطلس المدن السعودية: الوضع الراهن. وكالة تخطيط المدن، الرياض.

وزارة الشؤون البلدية والقروية (1989م). أطلس المدن السعودية: النطاق العمراني. وكالة تخطيط المدن، الرياض.

وزارة الصناعة والكهرباء (1999م). المدن الصناعية بالمملكة العربية السعودية. وكالة الوزارة للشؤون الصناعية، الرياض.

وزارة الصناعة والكهرباء (1420هـ). دليل المصانع السعودية المنتجة المرخصة. وكالة الوزارة للشؤون الصناعية، الرياض.

المراجع الأجنبية:

Chapman, K., & Walker, D. (1991), *Industrial location*, Cambridge, 2nd ed.

Harris C.D., & Ullman E.L., (1945), The nature of cities. **The Annals of American Academy of Political & Social Sciences**, 242: 7-17.

Mayer, H.M., & Hayes C.R. (1983). *Land uses in American cities*. Illinois.

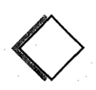
Nelson, H. (1955). *A service classification of American cities*. **Eco. Geogr.**, 31, No. (8): 189-210.

Rhind, D., & Hudson R. (1980). *Land use*. London.

Smith, D. (1981). *Industrial location: An economic geographicla analysis*. New York, 2nd ed.

مقدم في: مارس 2001

أجيز في: فبراير 2002



مقابلة

حديث أنثروبولوجي مع الدكتور دونالد كول

حاوره*: الدكتور حسين فهيم**

حصل الدكتور دونالد بول كول (Donald Powel Cole) على درجة الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة كاليفورنيا، بيركلي. ويعمل حالياً، ومنذ عام 1971، أستاذاً بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. وقد حظيت دراساته الحقلية للبدو في السعودية ومصر، وكتاباته العديدة عنهم بشهرة واسعة في الدوائر الأكاديمية، كما نالت هذه البحوث تقدير المراجعين لها في الدوريات العلمية المتخصصة. حصل الدكتور كول على عدة منح بحثية، كما نال عدة جوائز تقديرية وشرفية. إضافة لذلك، فقد شغل الدكتور كول عدة مناصب إدارية وأكاديمية، كما قدم استشارات لعدد من مؤسسات التنمية الإقليمية والدولية. ويتقن الدكتور كول اللغة الأسبانية التي حصل على درجة الليسانس في آدابها، فضلاً عن إتقانه للغة الإنجليزية بطبيعة الحال، ويمكنه أيضاً التحدث باللغتين الفرنسية والعربية.

حسين:

إنه لمن دواعي سروري أن تحل ضيفاً على مجلة العلوم الاجتماعية في نشرها لسلسلة من المقابلات مع الشخصيات الأنثروبولوجية العربية والأجنبية، وبصفة خاصة أولئك الذين يُعْنَون بدراسة ثقافة ومجتمعات العالم العربي والشرق الأوسط. أعتقد أنك على علم بأن مجلة العلوم الاجتماعية هي مجلة دورية ربع سنوية يصدرها مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت. ولقد سبق للمجلة نشر مقابلتين لشخصيتين مرموقتين وهما الأستاذ الدكتور أحمد أبو زيد والأستاذ الدكتور طلال أسد. وفي هذه المقابلة معك، سنتناول موضوعات مختلفة عن تلك

* مقابلة أجريت عبر الرسائل الالكترونية.

** أستاذ الأنثروبولوجيا.

التي سبق أن أجراها معك الزميل الدكتور مارك بيترسون (Mark Perterson)، والتي ركزت بصفة رئيسة على عملك الحقلي ومنطلقك النظري ومنهجك التدريسي. وهنا ألفت نظر القارئ أنه باستطاعته الحصول على نص المقابلة مع بيترسون عن طريق الإنترنت: (http://sape.ancegvpt.edu/Cole.interview.hlm).

دونالد:

شكراً يا حسين لاهتمامك بإجراء هذه المقابلة، فعلاقتنا تمتد الآن لأكثر من ثلاثين عاماً منذ أن كنا ندرس سوياً في جامعة كاليفورنيا. وكم استمعت دائماً واستفدت كثيراً من محادثتي معك عن الأنثروبولجيا ومصر والعالم العربي ومسائل أخرى عديدة. أقدر أيضاً هذه الفرصة التي تقدمها لي مجلة العلوم الاجتماعية، فنحن بوصفنا متخصصين في العلوم الاجتماعية أو بوصفنا أنثروبولوجيين نعيش في هذه المنطقة التي نجري فيها بحوثاً، ونقوم أيضاً بالتدريس لطلابها لدينا ولا شك كثير مما يجب علينا أن نقدمه للآخرين لا بوصفنا زملاء لهم فحسب وإنما لإحساسنا بمسئولية المشاركة، ولاهتمامنا بتقدم ورفاهية الشعوب العربية في الشرق الأوسط.

حسين:

ولنبدأ بالترحيب بعودتك من إجازة التفرغ راجياً أن تطلعنا على المكان الذي قضيت فيه هذه الإجازة، وماذا كنت تنوي إنجازه فيها؟

دونالد:

استطعت في إجازات التفرغ السابقة أن أجمع بين الدراسة الحقلية وتحليل مادتها إلى جانب كتابتها للنشر، فعلى سبيل المثال استطعت في إحدى المرات وبالاشتراك مع الزميلة ثريا التركي تحرير كتاب «التغير والتنمية لدى بدو العُنيزة في السعودية». وفي مرة أخرى، حررنا سوياً كتاباً عن «التغير والتنمية في محافظة مرسى مطروح» بمصر. أما بالنسبة للإجازة الأخيرة، فقد أردت أن أقضيها في القاهرة، وأن أجعل منها فرصة للمراجعة والتأمل، وأن أفكر بعمق أيضاً عن مسار عمليات التغير التي حدثت في أوجه الحياة في السعودية ومصر خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية. ومن بين الأشياء الأخرى التي شغلت تفكيري هي الوقوف على أوجه التغير في توجهات البحوث الأنثروبولوجية بالمنطقة وفي تدريس مادتها. ولكن، مع الأسف، وبسبب ظروف عائلية أجبرتني على الذهاب إلى أمريكا مرتين ولمدة طويلة تعطل مشروعي التأملي كما كنت آمله. ومع ذلك، فقد تسنى لي وضع بعض

ملامحه في ورقة بعنوان "Where Have the Bedouins Gone?"، والتي تم تقديمها في الاجتماع السنوي للجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية في نوفمبر 2001. استطعت أيضاً تنظيم حلقة نقاش لاجتماع الجمعية القادم هذا العام (2002) وذلك حول موضوع الدراسات الأنثروبولوجية في الشرق الأوسط بهدف الحوار النقدي عن مآخذها وتوجهاتها الحالية والمستقبلية في ظل الأوضاع الدولية المتغيرة. وبخلاف العمل الأكاديمي، فقد استمتعت بالحياة في القاهرة بعيداً عن مشاغل التدريس والضغوط والمسئوليات الإدارية. قمت أيضاً برحلة إلى سوريا واستمتعت بزيارة جميلة لمدينة دمشق، كما قضيت عدة أسابيع ممتعة ومثمرة فيما بين البحرين والإمارات.

حسين:

شيء جميل ولا شك، وهذا يمهد لما أنوي أن أتطرق إليه معك في حوارنا. ولكن، هل لك أن توضح لنا أولاً كيف كانت هذه الرحلة مثمرة؟

دونالد:

لقد كانت مثمرة بوجه عام، فهذه هي المرة الثانية التي أزور فيها منطقة الخليج، لذا أشعر أنني اكتسبت مزيداً من المعرفة والفهم لمجتمعاتها التي هي على الرغم من محدودية مساحتها وعدد سكانها فإنها مجتمعات توصف بالحيوية والتركيبة الاجتماعية المعقدة. أسهمت الزيارة أيضاً في تقوية الصلات والروابط القائمة مع زملائي في جامعة الشارقة حيث قدمت محاضرة هناك، وكذلك الجامعة الأمريكية في الشارقة والمتحف الوطني في البحرين. إن خبرتي الحقلية – كما تعلم يا حسين – كانت قد تركزت داخل شبه الجزيرة العربية، لذلك فأنا سعيد أن أتيحت لي فرصة زيارة المجتمعات الخليجية مرة أخرى.

حسين:

بالنسبة لأبحاثك في السعودية ومصر وما نتج عنها من إصدار كتابين بالتعاون مع الزميلة ثريا التركي، هل تمت ترجمة أي منهما إلى اللغة العربية؟ وهل قام أحد من الزملاء العرب بمراجعة أي من الكتابين؟ وهل كان لأي منهما تأثير في وضع أو تطوير السياسات الخاصة بالبدو في السعودية أو مصر؟

دونالد:

نعم، تمت ترجمة كتاب لي بعنوان «بدو في عام 1975» ولكنه لم ينشر بعد. أما بالنسبة للكتاب المشترك مع الزميلة ثريا والذي كان قد نشر بالإنجليزية عام 1975،

فقد تمت ترجمته بالتعاون مع الزميلين الدكتور جلال أمين والسيد أسعد حليم، وصدرت الترجمة في لبنان عام 1991، ونعمل أنا وثريا حالياً على ترجمة كتاب مرسى مطروح الذي كان قد صدر عام 1998 باللغة الإنجليزية. أما من ناحية المراجعات، فقد نشرت بعض الصحف في السعودية ومصر تعليقات عن إصداراتنا، إلا أنني لا علم لي بأية مراجعة أكاديمية متخصصة لأي من الكتابين. ومن ناحية الاستفادة من مادة الكتابين في وضع أو تطوير السياسات التنموية الخاصة بالبدو، فأنا لا أعتقد أن شيئاً من هذا قد حدث، ولكن بعض الهيئات البحثية والتنموية الدولية قد كلفتني بتقديم استشارات لهم بخصوص بعض المشروعات التنموية في السعودية ومصر والكويت. أود هنا أن أوضح أن اهتمامي الأساسي أكاديمي، والعمل الاستشاري يثري بطبيعة الحال المادة التدريسية التي أقدمها لطلابي في الجامعة. وإذا كان سؤالك ينطوي على العمل التطبيقي يمكنني القول: إن الثلاثين عاماً التي قضيتها مع طلابي هنا المصريين وغيرهم من العرب، الذين يحتل بعضهم مراكز مرموقة ومسئولة، لها جانبها العملي المتمثل في استمرارية الحوار معهم والتعلم منهم.

حسين:

إن سؤالي يعكس في واقع الأمر ضرورة أن تنال البحوث والكتابات الأجنبية المتخصصة في الأنثروبولجيا أو العلوم الاجتماعية بوجه عام اهتماماً من قبل الدوائر الأكاديمية ودور النشر المحلية إما بالترجمة أو – على الأقل – بالتعليق النقدي لها. أذكر هنا مثلاً بعض الجهود في هذا الإطار، ولكنها جهود محدودة للغاية في بعض الدوريات المتخصصة مثل «مجلة العلوم الاجتماعية» أو المجلات الثقافية مثل «البحرين الثقافية». لذا فإني أدعو إلى التوسع في هذا الاتجاه ليصبح جزءاً رئيساً في العمل الأكاديمي المحلي، وليشكل مصدراً معرفياً ومجالاً للحوار التقدمي. دعوتي، كما تعلم يا دونالد قديمة وفحواها أن على الباحثين، محليين أو أجانب الجمع بين المنظورين الخارجي والداخلي في دراسة المجتمعات الإنسانية بهدف الفهم الأعمق والأشمل، إننا في حاجة ماسة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تبني هذا المنظور المشترك. (القارئ الراغب في معرفة المزيد حول هذه النقطة ندعوه إلى الاطلاع على كتابنا التالي: "Indigenous Anthropology in non-Western Countries" Caroline Academic Press, 1982).

دونالد:

أتفق معك تماماً، فمن المؤكد أن الجماعات التي يدرسها الأنثروبولوجيون وغيرهم لها الحق في أن تُحَاط علماً بنتائج هذه الدراسات سواء أجراها باحثون أجانب أو محليون، فهناك حاجة ماسة إلى عرض نتائج الدراسات الأجنبية التي أجريت عن ثقافة العالم العربي أو تقديم ترجمة عربية كاملة لمختارات منها. ولا يخفى عليك أن بعض الدراسات الأجنبية عن المنطقة قد صدرت إما باللغة الإنجليزية أو الفرنسية والتي لم يتم ترجمتها في حدود علمي، مدركاً أن عملية الترجمة مكلفة إلا أنني أعتقد أن هناك بعض الجهود الحالية في هذا الاتجاه، وعلى الباحثين المحليين بذل مزيد من الاهتمام والجهد، ويتعين أيضاً – في رأيي – على الهيئات المعنية بتقديم المنح البحثية أن تخصص جزءاً منها لأعمال الترجمة، فالترجمة العربية للدراسات الأنثروبولوجية الأجنبية عن المنطقة سوف تُثري العملية التدريسية وسوف تُزوِّد القراء المعنيين بالمزيد من المعرفة عن مجتمعاتهم وثقافاتهم من منظور الآخر. أود أن أشير هنا أن الجيل الحالي من الباحثين الأجانب يبدو أنه على قدر أكبر من الجيل السابق في معرفتهم باللغة العربية تحدثاً وكتابة أيضاً، وذلك على عكس الوضع معي مثلاً، حيث تعلمت اللغة العربية من خلال ممارستي للعمل الحقلي. أما بخصوص مسألة المنظور الأجنبي/المحلي في الدراسات الأنثروبولوجية أو الاجتماعية عامة، فأنا أراه مهماً ويحتاج إلى مزيد من الدعم، وقد تبنيت أنا شخصياً هذا الاتجاه كما هو واضح في عملي المشترك مع الدكتورة ثريا التركي، وهي سعودية. ولا تنس أيضاً أنني قد اشتركت معك في الماضي في تحرير وتقديم ورقة عن التنمية الزراعية. وأود أن أضيف أيضاً أن على الباحث الأنثروبولجي ألا يقوقع نفسه في إطار تخصصه التقليدي، بل عليه أن يتخطى ذلك مستفيداً مما تقدمه العلوم الأخرى من مفاهيم ومناهج وموضوعات وثيقة الصلة بحياة الإنسان اليومية. ولقد استفدت أنا شخصياً من التعاون مع زملاء في الجامعة وخارجها من خارج تخصصي، وأود أن أرى أيضاً الأعمال الأنثروبولوجية تحظى باهتمام مماثل من التخصصات الأخرى.

حسين:

كلام طيب، ولكن لي سؤال بوصفك عضواً إدارياً في قسم الشرق الأوسط بالجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية وهي جمعية تضم أعضاء من شتى بلدان العالم وليست مقتصرة على الأمريكيين؛ وكذلك لاعتزامك تنظيم حلقة نقاش في الاجتماع

القادم لها عن توجهات البحوث الأنثروبولوجية في الشرق الأوسط كما سبق أن ذكرت، فهل لك أن تذكر لنا بعض أفكارك حول هذا الموضوع؟ وبالمناسبة فقد سبق لمجلة البحرين الثقافية (عدد رقم 22/ أكتوبر 1991) نشر ترجمة لوجهة نظر الزميل الأنثروبولوجي الأمريكي المعني بدراسات العالم العربي والشرق الأوسط ديل أيكلمان (Dale Eickeiman) حول هذا الموضوع، وكما وردت في كتابه "The Middle East and Central Asia".

دونالد:

لا أعتقد أن عندي إجابة وافية عن هذا السؤال، ولكن عليَّ أن أقدم لك بعض الملاحظات، أولها أن قسم الشرق الأوسط في هذه الجمعية صغير جداً مقارنة بالأقسام الأخرى المعنية بمناطق مثل أمريكا اللاتينية أو الشرق الأقصى، وهذا القسم حديث أيضاً. هناك حالياً شعور بالإحباط لدى كثير من الأنثروبولوجيين المتخصصين في دراسات الشرق الأوسط لما يجري في المنطقة من أحداث عنيفة، إلا أن أصواتهم المعارضة لا تلقى ترحيباً من واضعي السياسة الخارجية الأمريكية وبعض المفكرين. هناك ولا شك حاجة إلى توسيع دائرة المراكز والأقسام المعنية بدراسات العالم العربي والشرق الأوسط في الجامعات الأمريكية، كما أن هناك وللأسف نقصاً وظيفياً واضحاً في هذا التخصص. أما بالنسبة لما جاء في مقدمة كتاب إيكلمان فإني أختلف معه مثلاً في اعتبار أشخاص مثل إدوارد لين (Edward Lane) أو ويسترمارك (Westermark) أو روبرت سميث (Robert Smith) أو ديكسن (Dixon) وغيرهم أنثروبولوجيون بالمعنى المتعارف عليه، فهم في نظري ليسوا إلا رحالة ومستشرقين، وهم يمثلون مرحلة سابقة على العمل الأنثروبولوجي المتخصص الذي بدأ في واقع الأمر في أوائل الستينيات بدراسات وكتابات أشخاص مثل روبرت فيرنيا (Robert Fernea) ولويز سويت (Louise Sweet). بدأت هذه المرحلة بدراسات إثنوجرافية وصفية التزمت فيها بالقواعد والأصول الأخلاقية التي وضعتها الجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية.

حسين:

إن حالة الإحباط التي أشرت إليها بالنسبة لبعض الأنثروبولوجيين الأمريكيين المتخصصين في دراسات الشرق الأوسط تعكس في رأيي فشل معظم هذه الدراسات في تقديم صورة واقعية محايدة عن هذه المنطقة. لقد قرأت لبول كينيدي

(Paul Kennedy)، أستاذ التاريخ بجامعة Yale وهو – كما تعلم – باحث وكاتب له شهرته الكبيرة قرأت له عبارة وردت في تعليقه على الكتاب الجديد لبرنارد لويس (Bernard Lewis)، وهو من أشهر الباحثين في تاريخ الشرق الأوسط، «أنه على الرغم من أهمية مادة الكتاب فإنها لم تساعد شخصاً مثل وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد (Rumsfeld) على تفهم أسباب ما حدث لأمريكا في سبتمبر». إن الزائر لكبرى مكتبات بيع الكتب في واشنطن يجد الآن جزءاً مخصصاً تُعْرَض فيه الكتب والإصدارات عن منطقة الشرق الأوسط والإسلام استجابة لشغف الأمريكيين بقراءة شيء عنها وعن هذا الدين، إذ إن الجهل بهما شائع وصورتهما الخاطئة والمختلفة ماثلة في الأذهان. ومع الأسف، لا يجد المُطَّلع على ما تعرضه هذه المكتبات سوى إصدارات كان قد صدر معظمها منذ سنوات عديدة ككتاب «القافلة» ومؤلفه كارلتن كون (Carlton Coon) وكتاب «العقل العربي» ومؤلفه – كما تعلم – رافائيل باتاي (Raphael Patai). ذلك إلى جانب عدد من كتابات الرحالة القدامى وألمع الصحفيين بالمنطقة. وكذلك المذكرات الشخصية لبعض الشخصيات، وأما عن الكتب الخاصة بالإسلام يجد الزائر كتباً لمؤلفين يُعرف عنهم عداؤهم للعرب والمسلمين مثل كتاب "Why 1 am not a Muslim" وكتاب "Sword Islam". أما الأعمال أو الكتابات الأنثروبولوجية المتخصصة فلم يعرض منها إلا كتاب أو كتابين وأحدهما "Islam observed" ومؤلفه – كما تعلم – جيرتز Geertz والذي يعرض فيه الممارسة الإسلامية في المغرب مقارنة بأندونيسيا. وسؤالي الآن هل تجد الأمر مماثلاً أيضاً للوضع في أوروبا في حدود علمك؟ إن كثيراً من زملائي هنا يرون – وأنا أوافقهم – أن أوروبا تفهم العرب ومجتمعات الشرق الأوسط أكثر من أمريكا، وأن الدراسات الأوروبية الخاصة بالمنطقة تَتَّصِف بالعمق والمعرفة أكثر من مثيلتها الأمريكية. ما رأيك في ذلك؟ ولعل مقارنة مثلاً بين كتابات مايكل جلسنان (Michael Gilsenen) البريطاني وديل إيكلمان الأمريكي عن الإسلام قد توضح لنا بعض الاختلاف في توجهاتهما الدراسية أو محتوى مادة كتاباتهما.

دونالد:

أنا نفسي صدمت عندما وجدت أن الأدبيات التي تُعْرض في أمريكا بعد أحداث سبتمبر لا زالت تُقدم الصور البالية والانطباعات المتحيزة ضد المنطقة وشعوبها، فهي تعيد اجترار المواقف الاستعمارية القديمة. وفعلاً لقد طرح الناشرون والمكتبات كثيراً من المؤلفات السطحية والمتحيزة ضد الثقافة العربية التي أراد الأمريكيون

تعرُّفها لجهلهم بها من قبل. هناك مع ذلك جهود كبيرة تُبْذَل حالياً في أمريكا وأوروبا من قبل بعض الباحثين المتخصصين الذين يحاولون الاتصال بالصحفيين وحثهم على تقديم إعلام متوازن عن المنطقة وشعوبها. هناك أيضاً قنوات اتصال فُتِحَت على شبكة الإنترنت من قبل عدد من الباحثين والمفكرين، إلا أن تأثير ذلك لا يزال محدوداً، وحتى الجمهور المتحمس لقضايا العرب والدارسين للإسلام لا يزال أيضاً محدوداً للغاية. ومع ذلك فإن أصوات هؤلاء بدأ يرتفع شيئاً فشيئاً ويسرني أن أجد معظمهم من الأنثروبولوجيين.

أما بالنسبة لأوروبا، فأنا لا أعرف حقيقة الوضع هناك، إلا أنني أعتقد أن الأوروبيين يفهمون الشرق الأوسط أفضل من الأمريكيين لاعتبارات جغرافية وتاريخية. إن لدى الأوروبيين أيضاً كثير من المراكز المتخصصة في دراسات الشرق الأوسط التي يرجع تاريخها إلى أكثر من مائة عام. كذلك نجد أن شعوب الشرق الأوسط على اتصال أوسع نطاقاً ومعرفة أوثق بالمؤسسات التعليمية بأوروبا. لذا لا أستغرب مقولة تَفَوُّق أوروبا على أمريكا في تَفَهُّم واقع شعوب ومجتمعات الشرق الأوسط وفي التعامل معها. وأود أن أذكر في هذا السياق أن عدداً من الباحثين الأوروبيين المرموقين قد نزحوا إلى الولايات المتحدة وانضموا إلى أقسام دراسات العالم العربي والشرق الأوسط بها، وربما يكتسب الجيل الصاعد من الباحثين الأمريكيين خبرة مشتركة يتفوقون بها على زملائهم الأوروبيين. أما بخصوص دراسات جلسنان وإيكلمان عن الإسلام، فأنا لا أعرفهما معرفة شخصية، ولكن أعتقد أنه إذا وُجِدَ أي تباين بينهما فإن ذلك يُرَدُّ في المقام الأول إلى طبيعة المدخل الدراسي والخلفية الأكاديمية لكل منهما. فجلسنان البريطاني متأثر ولا شك بالأنثروبولوجيا الاجتماعية التي تتخذ عادة من «المجتمع» أو «البناء الاجتماعي» مدخلاً للدراسة، في حين أن إيكلمان متأثر بالمدخل الثقافي وخاصة كما يراه جيرتز من حيث التركيز على دراسة الرموز والمعاني والتصورات الثقافية المحلية والأشكال المتنوعة للممارسة الإسلامية في الحياة اليومية للمجتمعات موضع الدراسة. ومن الطريف أنني كنت قد سألت طلبتي في الجامعة تقديم آرائهم بصدد تناول إيكلمان لدراسة الإسلام في كتابه «الشرق الأوسط ووسط آسيا» الذي سبق أن أشرت إليه، وجاءت تعليقاتهم تُعَبِّر في معظمها عن ارتياحهم لتوضيحه التنوع المذهبي القائم بين الشعوب الإسلامية وإن كانوا قد أخذوا عليه التركيز على عرض مذاهب الأقليات.

حسين:

حسناً يا دونالد، إشارتي إلى كتابات الزميلين جلسنان وإيكلمان لم يقصد منها التفضيل بينهما مطلقاً. فكلاهما باحثان يُشهد لهما بالعمل المنهجي والكتابات الجيدة. وطبعاً إن وجد اختلاف فغالباً يرد – كما ذكرت – إلى طبيعة مشكلة الدراسة ومدخلها النظري ومنهجية عرض مادتها. أود أيضاً أن ألفت نظر القراء أننا عندما نتحدث عن الدراسات الأوروبية للشرق الأوسط فهي لا تتصف بالتجانس أو أنها تسير جميعها على نهج واحد، بل الأمر عكس ذلك تماماً، فالدراسات البريطانية غير الفرنسية أو الألمانية، وهناك أيضاً تبايناً بين الأوروبيين في صلاتهم بمجتمعات الشرق الأوسط. فبعضهم مثلاً لم يهتم بها إلا حديثاً كما هو الحال بالنسبة للسويد والدنمارك. وفي هذا الصدد يذكر الأنثروبولوجي الدنماركي أولي هيرس (Oly Herees) في مقال نشرت ترجمته مجلة البحرين الثقافية (عدد أكتوبر 1999) أن تدفق المهاجرين من بلدان الشرق الأوسط للعمل والإقامة في الدنمارك كان أحد الأسباب القومية للاهتمام بإجراء دراسات عن المهاجرين والجهات التي وفدوا منها. إن حركة الهجرة المتزايدة هي جزء من العولمة التي يرى عالم الاجتماع الشهير ومدير مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية أنطوني جيدينز (Anthony Giddens) أنها تُحدث ولا شك تغيرات جوهرية في الحياة الاجتماعية والثقافية لشعوب العالم أجمع. والآن، هل تعتقد أن العولمة في صورها العديدة سوف تؤثر إلى حد كبير في تشكيل أو إعادة صياغة توجه الأبحاث في الشرق الأوسط حاضراً ومستقبلاً؟

دونالد:

تتضمن العولمة في صورها العديدة حركة الناس والموسيقا والرياضة العالمية وغيرها، وهو موضوع يحتاج للدراسة وتتبع تأثيراتها. وأذكر أن «ستيفن كاتون (Steven Caton) وهو أحد تلاميذي من جامعة شيكاغو عندما كنت زائراً بها، يُعد حالياً ورقة بعنوان "Where is the Middle East?"، ويتساءل فيها إذا كان الشرق الأوسط لا يزال ضمن حدوده الجغرافية أم أنه قد أصبح الآن مُغترباً في هذا العالم الواسع الأرجاء. هناك دراسات عديدة عن الهجرة السكانية الضخمة وعلى نطاق عالمي، ولدينا الأمثلة عن هذه الهجرة في الخليج. علينا أن نرى كيف يتناول الباحثون هذه الظاهرة وتداعياتها في ظل العولمة والتغيرات الدولية الحالية والمستقبلية. وأنا شخصياً أميل إلى توجه آخر، وهو ألا تأخذنا ظاهرة الهجرة بعيداً عن دراسة ظاهرة الاستقرار. بمعنى أنه إذا كان هناك أفراد يهاجرون، هناك أيضاً

أفراد لا يهاجرون بل يقضون حياتهم بأكملها داخل قراهم أو في مدنهم ومع أسرهم. هناك أيضاً كثيرون لا يستمعون إلى موسيقا «الرجي» أو يأكلون عند ماكدونالد مثلاً، هؤلاء الناس هم خارج حركة العولمة. وأخشى مع هذا الاهتمام الكبير بمسألة العولمة التي أصبحت بمثابة موضة البحوث محلياً وعالمياً أن يضيع الاهتمام بالناس العاديين المستقرين في ديارهم والمعتمدين على دخولهم وليس على ما يرد إليهم من العمالة الخارجية. إن دعوتي باختصار هي عدم نسيان المحلي وراء الاندفاع نحو العولمي في بحوثنا الأنثروبولوجية. وعلى كل حال وحتى بالنسبة لدراسات مهاجري الشرق الأوسط إلى الخارج فإني أجد تقصيراً كبيراً في عدم إجراء دراسات عن العرب الذين هاجروا مثلاً إلى أمريكا اللاتينية أو جنوب الصحراء الأفريقية، ونفس الشيء أيضاً بالنسبة لليونانيين أو الإيطاليين الذين كانوا قد هاجروا من أوروبا واستقروا في مصر إبان القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والأمر ينطبق أيضاً على الفرنسيين الذين هاجروا إلى تونس أو الجزائر. لقد كانت هذه الهجرات جزءاً من العولمة القديمة والنظام الاستيطاني الأجنبي في المجتمعات العربية. كان قد بدأ أنثروبولجي سويدي اسمه «توماس جيرهولم» (Thomas Gerholm) دراسة عن الجاليات الأوروبية في الإسكندرية إلا أنه توفي قبل أن يكمل هذه الدراسة مع الأسف.

حسين:

على أية حال، فكما تعلم أن ظاهرة العولمة مسألة معقدة تتباين حولها الآراء، وأنها لم تتبلور بعد من ناحية تأثيراتها الثقافية على الشعوب، ولذا فهي موضوع يستدعي مزيداً من الحوار والدراسة لأوجهها العديدة وتداعياتها المركبة. ولعلني أوضح للقارئ هنا أننا يجب ألا ننظر إلى العولمة باعتبارها حركة ذات اتجاه واحد؛ أي من الغرب إلى باقي العالم، فهي حركة ذات اتجاهين. فالمهاجرون من المشرق إلى المغرب لهم تأثيرهم أيضاً إذ إنهم يحملون معهم أفكاراً وتقاليد وسلوكيات خاصة بهم، ولعل ذلك واضح في التأثير الذي أحدثه المهاجرون الأفارقة على المجتمع الفرنسي. والآن يا دونالد، أنتقل بك إلى موضوع آخر غير توجهات الدراسات الأنثروبولجية عن الشرق الأوسط في ظل العولمة وليكن خبرتك التدريسية، هل لك أن تحكي لنا عن هذه الخبرة بصفة عامة، وعن تدريس مادة الأنثروبولوجيا الثقافية بصفة خاصة.

دونالد:

الأنثروبولوجيا الثقافية متطلب جامعي، وهو مدخل عام للأنثروبولوجيا، وتدريس الأنثروبولوجيا في مصر يشكل تحدياً كبيراً في واقع الأمر، لأن الأنثروبولوجيا لا تزال غير معروفة لدى كثيرين حتى في الدوائر الأكاديمية والعلمية المحلية، والعالمية أيضاً. فالفكرة السائدة عن هذا الفرع من الدراسة اهتمامه بالآثار القديمة وتطور الإنسان والحفريات وما شابه ذلك. وعلى أية حال، فإن مادة تدريسي للأنثروبولوجيا الثقافية تختلف من عالم إلى آخر لاهتمامي بربط موضوعاتها بما يحدث من تغيرات وأحداث في عالمنا المعاصر. وبصفة عامة، فأنا أركز على أهمية المجتمع والثقافة في تشكيل سلوكياتنا وفي فهمها أيضاً. أوضح لطلابي أيضاً كيف أن الأنثروبولوجيين يناهضون العنصرية، وينظرون إليها باعتبارها موقفاً اجتماعياً يُرَدُّ إلى الثقافة وليس إلى عوامل أو صفات أو ملامح بيولوجية. وهذا الموقف الأنثروبولوجي يَجِدُ ترحيباً من الطلاب، ويساعدهم على التكيف والتسامح في صِلَاتِهم بالشعوب الأخرى أو حياتهم في مجتمعات وثقافات مخالفة لهم. وإلى جانب مسألة «العنصرية» أتناول في تدريس مفهوم النوع (Gender)، وهو موضوع جديد لم نتطرق إليه إلا حديثاً جداً. ومن خبرتي وجدت أن طلابي يتفهمون جيداً موضوعات القرابة والزواج وما يندرج تحتهما من أنماط وتقاليد، وذلك على عكس الطلاب الأمريكيين الذين يجدونها صعبة الفهم. وإلى جانب هذه الموضوعات أهتم أيضاً بتضمين المادة التدريسية مسألة الاستعمار والاستيطان الأجنبي وتأثيرهما السلبي على ثقافات الشعوب المستعمرة. ومن الطريف هنا أن أذكر أن الأنثروبولوجيا التي كانت قد بدأت مرتبطة بالحركة الاستعمارية للغرب هي أكثر العلوم الاجتماعية الغربية الآن مناهضة لها في جميع صورها القديمة والحديثة على حد سواء. وفي إيجاز، أقول: إن الرسالة المهمة التي أحرص على تقديمها في تدريسي للأنثروبولجيا عبر السنوات هي تفهم وتقدير التنوع الثقافي والاجتماعي لشعوب العالم، وأن دراسة الآخر تفيد في فهم الذات ودلالتها. هذا فضلاً عن أهمية مفهوم «الثقافة» في حياتنا اليومية لأن الثقافة مكتسبة وليست قدراً بيولوجياً حتمياً يصعب علينا تغييره.

حسين:

إن اهتمامي بالسؤال عن تدريس مادة الأنثروبولوجيا الثقافية بوجه خاص يُرَدُّ إلى أن الأمر يقتضي أن تضيف إلى الأساسيات من المفاهيم والمناهج

والموضوعات التقليدية ذات الصلة بالنظم الاجتماعية ما هو جديد ومتصل بقضايا عالمنا المعاصر وتداعيات حياتنا المتغيرة، فقد اطّلعت على كتاب صدر حديثاً (يونيو 2002) بعنوان «الأنثروبولوجيا والعولمة: الأنثروبولوجيا الثقافية في القرن الحادي والعشرين» (Anthropology and Globalization: Cultural Anthropology in the 21st Century)، ورأيت أن مؤلفه (تيد ليولين Ted Lewellen) قد ضَمَّنه موضوعات جديدة ومخالفة إلى حد كبير لما درج على تقديمه في الكتب الدراسية لهذه المادة. وأذكر من بين هذه الموضوعات: «الهجرة المصرية، القرويون في عالم التمدن، الهوية، والعنصرية.... إلخ» أتفهم طبعاً أنه لا يمكن تدريس كل هذه الموضوعات، ولكن الفكرة أساساً هي تقديم الجديد والمناسب أو المتصل بأوضاع العالم المعاصر. القصد هنا أيضاً جني ثمار خبرتك التدريسية لهذه المادة التي أدرجت على نطاق واسع الآن بوصفها أحد المتطلبات الجامعية في كثير من الجامعات العربية. وأسألك الآن هل وجدت فرقاً في التدريس للطلاب العرب والطلاب الأمريكيين في الفترات التي عملت فيها أستاذاً زائراً في بعض الجامعات الأمريكية؟

دونالد:

أولاً... أتفق معك يا حسين من ناحية ضرورة طرح موضوعات جديدة سواء أكان ذلك في تدريس الأنثروبولوجيا الثقافية أم إجراء البحوث الأنثروبولوجية عامة. ومن المهم أيضاً أن يتحقق نوع من التوازن بين الخبرة والمعرفة القديمة والإثارة التي تتضمنها الموضوعات الجديدة ذات الصلة بعالمنا الجديد العولمي والمتعدد الثقافات. أما من ناحية الطلاب، فأنا أعتبر طلاب الجامعة الأمريكية (ومعظمهم من المصريين إلى جانب أعداد أخرى من منطقة الخليج وأفريقيا وآسيا) على مستوى لا يقل مطلقاً عن طلاب أرقى الجامعات الأمريكية، وهم – في رأيي – يشكلون أعز ما تملك الجامعة الأمريكية بالقاهرة. فطلابي يتقنون اللغات الأجنبية وهم على دراية واسعة بالعالم الخارجي تَفُوق الطلاب الأمريكيين.

حسين:

شهادة طيبة هذه لطلابك يا دونالد سوف يسعدون بها. ولننتقل الآن إلى عملك الاستشاري وأسألك أن تعطينا فكرة ولو موجزة عن هذا الجانب، وأن تخص بالذكر عملك الاستشاري بالكويت.

دونالد:

لقد أتيحت لي فرصة العمل بوصفي استشاريا للجانب الاجتماعي لعدة مشروعات تنموية في السعودية ومصر. وكان العمل في معظم الحالات مشتركاً مع زملاء من تخصصات أكاديمية وفنية متنوعة كالاقتصاد والهندسة وأبحاث التربة والمياه. اختص أحد هذه المشروعات بدراسة الموارد المائية والتنمية الزراعية بالسعودية، وتناول مشروعاً آخر التنمية السياحية والاقتصاد المحلي في مدينة الأقصر الأثرية بمصر العليا. أذكر أيضاً مشروعاً ثالثاً خاصاً بتنمية منطقة بحيرة المنزلة بمصر. إن العمل في هذه المشروعات وغيرها كان مفيداً ومثَّل في واقع الأمر تحدياً كبيراً لي بوصفه عملاً يشترك فيه أفراد من عدة تخصصات، ولذا فقد تعلمت منه كثيراً من الناحية العملية. ومع الأسف، فقد وجدت هذا العمل محبطاً في نهاية الأمر، وسبب ذلك أن عملاً جاداً قد أنجز، وأن تقارير فنية قد أُعدت ونوقشت مع المسئولين إلا أنها لم تُجْدِ نفعاً ووضعت جانباً، على الرغم مما بُذِل فيها من جهد ووقت وتكلفة. أما بالنسبة للكويت، فكانت استشارة تخص معهد الأبحاث الكويتية، وكانت عن المشروعات الترفيهية في أراضي بَر الكويت، قدمت هذه الاستشارة في عام 1986 ولمدة قصيرة، أعددت خلالها مشروع دراسة لاستقصاء أفكار الناس عن طبيعة تأثيرات المشروعات الترفيهية أو نتائج إقامتها في بر الكويت وكذلك استطلاع آرائهم بالسبل التي يمكن بها حماية البيئة والحفاظ عليها، ولا أدري ماذا تم إذ لم يحدث من جانبي تتبع لها.

حسين:

شكراً لهذا الموجز، وكم أود أن أسترسل معك في الحديث عن موضوعات أخرى إلا أنني أرى أن نكتفي بهذا القدر هذه المرة وأختم هذا اللقاء بسؤالين أولهما: مَنْ بين الأنثروبولوجيين أو المتخصصين في العلوم الاجتماعية أو المفكرين عامة كان له أو لهم تأثير على توجهك الأكاديمي؟

دونالد:

عندما كنت طالباً في جامعة أوستن، ولاية تكساس تأثرت بالأنثروبولوجي «ريتشارد آدمز» (Richard Adams)، وكان أحد رواد العمل الحقلي في أمريكا اللاتينية، وكان يدعو الأنثروبولوجيون إلى عدم الاقتصار في دراساتهم على المجتمعات المحلية والدراسات القروية كما كان شائعاً حينذاك، بل عليهم أيضاً التوجه لدراسة المجتمعات المركبة، وكنت وقتها أدرس اللغة الأسبانية وآدابها،

وعندما توجهت إلى جامعة كاليفورنيا للدراسات العليا التحقت بقسم الأنثروبولوجيا وفي الذهن أداء دراستي الحقلية في أمريكا اللاتينية، إلا أنه كان لمشرفتي الأكاديمية الدكتورة لورا نادر Laura Nader تأثير كبير في تحويل اتجاهي إلى الشرق الأوسط، والسعودية بصفة خاصة. وإلى جانب آدمز ونادر تأثرت أيضاً بكتابات البريطاني السير أدموند ليتش Sir Edmund Leach وهو من الأنثروبولوجيين الاجتماعيين الرواد، ومن فرنسا تأثرت بكتابات ليفي شتراوس Levi-Strauss، وهناك آخرون أذكر من بينهم على سبيل المثال لا الحصر أيرك وولف Eric Wolf ومارفن هاريس Marvin Harris وطلال أسد Talal Asad وشاكر سليم Shaker Selim. والحقيقة أنني لست متأثراً بكل اتجاهات الأنثروبولوجيا الثقافية الأمريكية، وأذكر من بينها مثلاً كتابات جيرتز وتوجهه المنهجي، فأنا أميل أكثر إلى الدراسات الخاصة بالاقتصاد السياسي والنظام العالمي والمجتمعات المركبة وارتباط ذلك بطبيعة الحال بالمستوى المحلي.

حسين:

هذه معلومات مفيدة في تتبع قراءة أبحاثك ومقالاتك ومعرفة الخط النظري والتوجه المنهجي الذي يشكل اهتماماتك البحثية وكتاباتك. والآن أوجه سؤالي الثاني والأخير، وهو سؤال تأملي إلى حد ما: كيف ترى تجربتك الأنثروبولوجية والحياتية في المنطقة لمدة تعدت الآن الثلاثين عاماً؟

دونالد:

لقد ذهبت لدراسة البدو في السعودية لأن الصحراء قد استهوتني كالرحالة القدامى، ولكني وجدتها تجربة مثيرة وفريدة بالنسبة لي. إن الشيء الذي اكتشفته في حياتي في الصحراء وأثر فيّ كثيراً هم البدو أنفسهم. لقد كانوا كرماء، ودودين، وفطنين، فلقد تعلمت منهم كثيراً عن مجتمعهم، وحياتهم، ومعتقداتهم، وعن نفسي أيضاً. لقد أحببت الجَمل، وكم استمتعت بالاشتراك مع شباب البدو في تنقلاتهم ورعيهم للإبل، فالصحراء لا تمثل بالنسبة لي مكاناً موحشاً ومَعْزلاً، بل إنه مكان مليء بالروابط الاجتماعية والحركة والصُحبة. هذا من ناحية السعودية، ومن ناحية مصر فقد أتاحت لي فرصة العمل بالجامعة الأمريكية تحقيق رغبتي في دراسة طبيعة الحياة في مدينة عربية. وكنت أعتقد أنني سأمكث بالقاهرة لمدة محدودة إلا أن الأمر اختلف تماماً وأصبحت القاهرة مقري لمدة إحدى وثلاثين عاماً اليوم، فقد وجدت في القاهرة تسامحاً كبيراً للأجنبي وحرية له أيضاً، ولدي في القاهرة

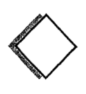
أصدقاء، ومعارف، وزملاء، بل أُسَرٌ أيضاً، ولم تعد القاهرة بالنسبة لي مكاناً للدراسة الأنثروبولوجية كما كنت أعتزم في البداية وإنما هي المكان الذي أعيش فيه وأستمتع به. ودعني أوجز فأقول إذا كانت السعودية هي المكان الذي تم فيه تطبيعي عربياً، فإن مصر هي المكان الذي اتخذت منه وطناً.

حسين:

مشاعر طيبة ولا شك، ولا يسعني إلا أن أشكرك على هذا اللقاء. فلقد كان لقاؤنا اليومي تقريباً عبر البريد الإلكتروني فرصة طيبة لاستمرار الحوار بيننا وتدعيم صلاتنا وتوجهنا المشترك لخدمة الثقافة والمعرفة.

دونالد:

شكراً لك يا حسين... لقد كانت تجربة جديدة بالنسبة لي أن أجري حواراً على هذا المستوى عبر الرسائل الإلكترونية. وأشكرك خاصة على أسئلتك المُتبصِّرة وما ضمنته أيضاً من معلومات شائقة، فلقد أثارت هذه الأسئلة عديداً من الموضوعات المهمة والقضايا الملحّة، وأشعر أن بعض إجاباتي لم تكن تفصيلية على النحو الذي كنت أتمناه، إلا أنني آمل – إن شاء الله – تتبعها في مناقشات أخرى موسعة، وأود أن أُعَبِّر أيضاً عن شكري وتقديري لمجلة العلوم الاجتماعية لعقد هذا اللقاء الفكري بيننا، وإنه لشرف عظيم لي أن يتم نشره بالمجلة.



الألفية الجديدة: التحديات والآمال

استحدثت مجلة العلوم الاجتماعية باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» بهدف استطلاع آراء الباحثين والمفكرين، كل في ميدانه، حول ما يعتقدونه أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية، فضلاً عن الآمال التي يرنون إليها ويتطلعون إلى تحقيقها مع قدوم الألفية الجديدة.

وقد قامت المجلة بنشر تلك الآراء تباعاً بدءاً من العدد (1) ربيع 2000. وتواصل المجلة في هذا العدد استكتاب طائفة بارزة من أهل العلم والفكر والثقافة.

محمود أحمد نحلة*

شهدت السنوات الأخيرة من الألفية الثانية انهيار التوازن الدولي الذي كان قائما بين قوتين عظميين لكل منهما نظامه السياسي وفكره الاقتصادي، وتنظيمه العسكري. وجاءت الألفية الثالثة وقد سقط الاتحاد السوفييتي، وانفرط عقد منظومته الاشتراكية؛ فأتاح هذا للولايات المتحدة الأمريكية أن تنفرد بالسيطرة على العالم، وأن تفرض هيمنتها عليه.

وقد تزامن هذا مع تعاظم الثورة العلمية والتكنولوجية وما حققته من تقدم مذهل في كل المجالات، وبخاصة المجالات الاقتصادية ووسائل الاتصال، فأتيح للولايات المتحدة الأمريكية أن تتحكم في الاقتصاد العالمي من خلال منظمة التجارة العالمية التي تولت إدارة التجارة في العالم بنظام صارم تُفرَضُ العقوبات الرادعة على من يخرج عليه. واخترقت وسائل الاتصال كل الحواجز التي كانت تتحصن بها الدول، حاملة معها قيم هذا القطب الأوحد الثقافية والأخلاقية والاجتماعية؛ بهدف

* أستاذ العلوم اللغوية، ومدير مركز تعليم اللغة العربية للأجانب بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية، مصر.

فرض أنماط القيم والسلوك لا عهد للأمم بها رغبة في القضاء على خصائصها، وإفراغا لها من محتواها الحضاري، ودفعا بها إلى التبعية المطلقة، والانقياد التام. والويل لمن تسول له نفسه التمرد على ذلك فسوف تسحقه القوة العسكرية سحقا، أو يقتله الحصار الاقتصادي.

لقد أصبح شاغل دول العالم الآن هو كيف تحمي حضارتها الإنسانية وقيمها الأخلاقية، ومواردها الاقتصادية، ولغتها القومية من هذا السيل العرم الذي أخذ يكتسح كل شيء أمامه، متخذا من الإنترنت ووسائل الإعلام وسيلة لفيضان هائل من المعلومات تطغى عليه اللغة الإنجليزية مما يُنْذر بهيمنة لغوية لا تقل خطورة عن الهيمنة الاقتصادية، وقد تؤدي- إن تُرك لها المجال - إلى فرض عُزْلة لغوية وعلمية، وثقافية، وحضارية على أهل اللغات الأخرى الذين لا يتخذون الإنجليزية لغة لهم يدخلون بها إلى عالم أسطوري يجعل على مدّ اليد منهم كل ما يخطر على قلب بشر.

لقد شُغِل فقهاء اللغة من قديم بالتفكير في ابتداع لغة عالمية تخلو من عيوب اللغات البشرية، وما فيها من شذوذ، واضطراب، وتعقيد، يحدوهم إلى ذلك إيمان لا حدود له بسلطان العقل، وتقدير كبير للعلوم التجريبية، وأنظمة الرموز الرياضية؛ فابتدع بعضهم لتحقيق هذا لغة صناعية تقوم على رموز لها قيم نطقية كما فعل مرسن في فرنسا وولكنز في إنجلترا في القرن السابع عشر، ولعلّ أشهرهم البولندي زامنهوف (1859-1917م) الذي وضع سنة 1887 الاسبرانتو Esperanto، وهي لغة أتيح لها من الانتشار ما لم يتح لغيرها، فهي لا تزال تُدَرَّس في ثلاثين جامعة في العالم، ويستطيع التفاهم بها نحو خمسة عشر مليون شخص؛ لكن التفكير لم يتجه إليها لتصبح لغة الإنترنت، بل ظل للإنجليزية - لغة القطب المسيطر - السلطان الغالب؛ لأن اللغة ليست ألفاظاً وتراكيب تؤخذ منها دلالات فحسب، بل هي منظومة من تاريخ الأمة، وثقافتها، وحضارتها، وقيمها، وعقائدها، ووجدانها، وأعرافها الاجتماعية.

وإذا كان استخدام الإنترنت قد بدأ يؤدي إلى تطوير استخدام الإنجليزية ذاتها بما يبتدعه المستخدمون من أساليب للاختصار - توفيراً للوقت والمساحة من مثل 4 U بدلاً من For you، ووسائل خطية للتعبير عن الانفعالات كالتعبير عن الابتسام بالرمز (-: والضحك بالرمز ((((-: والحزن بالرمز)-: والإغاظة بإخراج اللسان

بالرمز p-: الخ. فقد أدى ذلك إلى تفضيل استخدام الحروف اللاتينية في الكتابة باللغة العربية عند الجمهور الغفير من مستخدمي برامج الحوار على البعد، ورسائل المحمول، وهو خطر بدأ يطل برأسه من جديد بعد أن حسم أمره قبل انتصاف الألفية الثانية.

ولعلَّ من أهم التحديات التي تواجهنا في الألفية الثالثة أن نجعل للغة العربية الفصحى وجهها العالمي تنظيراً، وتطبيقاً، وتعليماً، بأن نربط منظومتها اللغوية والثقافية بتكنولوجيا المعلومات، وأن نرسم لها سياسة لغوية تتيح لها الاستخدام الواسع على ألسنة أبنائها الذين يزيد عددهم على مائة وخمسين مليوناً، فضلاً عن قريب من هذا العدد من أبناء الشعوب الإسلامية الذين يتكلمونها لغة ثانية، ويرون فيها لغة مقدسة جديرة بالتوقير والاحترام.

ومنها أن نعالج قصور وسائل المعلومات، ونقص الدراسات التقابلية، وضعف الإمكانات للوصول إلى ترجمة آلية دقيقة، تكفل نقل سيل المعلومات إلى اللغة العربية من أيسر سبيل، وفي أقصر وقت، وأقل مجهود، كما تكفل نقل ثقافتنا الأصلية وحضارتنا العريقة.

ومنها تطوير أنظمة لتعليم اللغة العربية تحملها برامج تُبَثّ عبر الإنترنت تيسيراً لتعليمها وتعلمها في إطار خطة محكمة لنشر القيم الحضارية والثقافية والأخلاقية والاجتماعية التي عبرت عنها اللغة العربية الفصحى عبر تاريخها الطويل، فما من شك في أن ثقافتنا العربية والإسلامية ثقافة إنسانية عميقة قامت على الحوار مع الآخر أخذاً وعطاء، ولم تحاول – حين واتتها الفرصة وهي في أوج مجدها – أن تفرض هيمنتها على الآخرين، بل تركت لهم حرية الاختيار فيما يأخذون ويتركون، ولم تحاول أن تقيم عالماً يدور في فلك ثقافة واحدة، بل تركت للتنوع الثقافي والحضاري الحرية كاملة. وقد ظلت لغتنا العربية قادرة على مواكبة كل العصور بما تحمل من خصائص ذاتية ذات مرونة عالية، على نحو لم تستطعه أية لغة أخرى عبر هذا التاريخ الطويل.

إننا نأمل أن تشهد الألفية الثالثة تضافر الشعوب العربية والإسلامية على جعل اللغة العربية قادرة على صد هجمات اللغة الإنجليزية عبر وسائل الاتصال العديدة بتقديم وصف جديد لأنظمتها الصوتية والصرفية والنحوية وما بينها من علاقات وصفا يناسب البرمجة الآلية لها، وتكوين تكتل ثقافي واقتصادي تعبر عنه

لغة واحدة هي اللغة العربية التي ينبغي أن تُجْعل لها السيادة المطلقة في أوطانها، وتطوير برامج للترجمة الآلية من لغات العالم المختلفة، وبخاصة الإنجليزية تتميز بقدر عال من الضبط والدقة بحيث تكون موضع ثقة الدارسين والباحثين، وأن نفيد في ذلك من تجربة اليابانيين في مقاومة زحف الإنجليزية على لغتهم.

لقد أثبتت العربية الفصحى على مرّ العصور أنها جديرة بأن تكون لغة عالمية بقدرتها على الانتشار في بيئات ثقافية وحضارية متباينة، وصمودها أمام التيارات السياسية والثقافية، والمحاولات الدائبة للقضاء عليها، فظلت باقية متصلة التاريخ على نحو لم يتح للغة أخرى في هذا العالم. ولعلّ هذه الألفية تشهد سطوع نجمها، وتفوق أهلها. والله الموفق والمعين.

أحمد البغدادي*

لم تكد السنة الأولى للألفية الجديدة تنتهي حتى نشبت حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب ببعد عالمي لم يحدث من قبل، حتى بدا الأمر وكأن موضوع «الإرهاب» هو الموضوع الأول والأخير، لكن حقيقة الأمر أن العالم يواجه في هذه الألفية ثلاثة تحديات أساسية تأتي على رأس الأولويات في أجندة القوى العظمى والأمم المتحدة: الإرهاب وحقوق الإنسان والبيئة، ويمكن إعادة ترتيب هذه القضايا المهمة وفقاً لظروف اللحظة الحالية التي يعيشها العالم الآن، لكن في اعتقادي أن قضية حقوق الإنسان هي القضية الأكثر تعقيداً، بمعنى أن موضوع الإرهاب يمكن معالجته بأساليب مادية مثل قصف أوكار الإرهابيين، وتجفيف الموارد المالية المغذية للجماعات الإرهابية والتشديد في مراقبة المشتبه فيهم، وذلك من خلال جهد دولي مشترك؛ الأمر الذي يؤدي إلى خفض درجة خطورة الإرهاب وبما يجعل الحدث الإرهابي استثناء وليس قاعدة في العالم.

كذلك الأمر مع قضية البيئة التي يمكن التعامل معها بشتى الوسائل الفنية والقرارات السياسية من تنظيف للأنهار والبحار ومراقبة درجات التلوث، ومنع السفن من رمي مخلفاتها في البحار والمحيطات، ومنع المصانع من تلويث الأنهار، وزيادة الوعي العام بأهمية توفير بيئة نظيفة صالحة للأجيال القادمة، وإنشاء

* أستاذ الفكر السياسي الإسلامي، قسم العلوم السياسية، جامعة الكويت، كاتب صحفي في جريدة السياسة.

المحميات الطبيعية إلى غير ذلك من سنّ التشريعات القانونية والعقوبات الزراعية. ومن خلال هذه الوسائل والقوانين والعقوبات أمكن تحقيق درجات عالية من النظافة البيئية، كما أن الوعي العام بالبيئة قد ارتفع عالميا، وهناك إنجازات حقيقية في هذا المجال لا يمكن تجاهلها أو إهمالها.

لذلك أعتقد جازماً أن التحدي الحقيقي للعالم في الألفية الجديدة يتمثل في قضية انتهاك حقوق الإنسان، وبخاصة في العلاقات الدولية التي تصطدم داخليا بالسيادة الوطنية، ودوليا بانعدام وجود المنظومة الأخلاقية في السياسة الخارجية للدول، حيث تتحكم المصالح القومية للدولة في مسار السياسة الخارجية فيكون الكيل بمكيالين أو أكثر وفقا لتوجهات هذه المصالح. بل إن المستوى الخارجي أكثر تعقيداً، حيث يمكن أحيانا التحكم في المستوى الداخلي من خلال فرض عقوبات دولية، كما حدث مع دولة جنوب أفريقيا حين تبنت سياسة التمييز العنصري أو مع الصين حين تبنت سياسة المقاطعة الاقتصادية فترة من الزمن، وما تزال الولايات المتحدة تتحفظ في علاقتها التجارية مع الصين بسبب موقف الأخيرة من قضية حقوق الإنسان. إذن تَحَقَّق الكثير بالنسبة لهذه القضية في كثير من الدول لكن ما يزال انعدام وجود نظرية أخلاقية تحكم العلاقات الدولية في حاجة إلى كثير من البحث والدراسة، وأبرز مثال على ذلك موقف الولايات المتحدة الجائر من حقوق الإنسان الفلسطيني إزاء التأييد الأعمى للإرهاب الصهيوني في الأراضي المحتلة، وكذلك ضغط الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتي إبّان الحرب الباردة للسماح لليهود بمغادرة الأراضي السوفيتية، في مقابل تجاهلها لحقوق الأقليات الأخرى.

التحدي الحقيقي للعالم اليوم يتمثل في كيفية توفير حقوق الإنسان لكل إنسان في أي مكان دون أن يقف في طريق ذلك ادعاءات المصالح القومية والسيادة الوطنية والأديان والتقاليد والأعراف، وهي مسألة غاية في التعقيد لأنها تبتدئ بحق الحياة (منع المذابح) وتنتهي بحق العيش بكرامة دون اضطهاد أو تمييز، وما بين هذين الحقين العديد والعديد من الحقوق التي تحتاج إلى جهود عالمية لإقرارها وفرضها، دع عنك المشكلات الخاصة بالطفل والمرأة والمعاقين.

إن سعي العالم بقيادة الأمم المتحدة لفرض حقوق الإنسان على جميع الدول وعلى كافة المستويات، يمثل تحديا حقيقيا يحتاج إلى تضافر الجهود عالميا ضد الدول والمجتمعات التي تنتهك هذه الحقوق، خاصة أن معايير الانتهاك على مستوى

الأمم المتحدة يختلف كثيرا مع معايير كثير من الدول بمعنى أن هناك دولاً تستخدم «الديمقراطية» في منع الحقوق السياسية للمرأة من خلال التصويت البرلماني، ومعالجة هذا النوع من «الانتهاكات» عسير للغاية، لأنه يُعد تدخلا في صلب سيادة الدولة.

لكن مع ذلك، تحمل الألفية الجديدة آمالاً عظاماً وآفاقاً رحبة لتطور حقوق الإنسان بوصفها مفاهيم وأسلوب حياة في كثير من الدول، بدليل أن معظم الدول تحولت إلى النظم الديمقراطية، ومعظمها يحاول «تبييض» صفحته في تقارير المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الإنسان، ويكفي أن ننظر إلى ربع قرن خلفنا لنبدي فرحنا بالتطور الذي آلت إليه قضية حقوق الإنسان.

أبو اليزيد العجمي*

لا يختلف عاقلان على أننا سندخل الألفية الثالثة شئنا أو أبينا، لكن هناك فرقا بين أن ندخلها ونحن نعي قانون التعامل مع العالم فيها وبين أن نبقى رد فعل للأحداث فيها، واحترام الذات يقضي بأن ندخلها ونحن جهد فاعل لا شيء منفعل.

ورؤيتي تتلخص في:

1 – العالم في الألفية الثالثة.

2 – واقعنا في الألفية الثالثة.

3 – الآمال في ضوء التحديات وضرورة إصلاح الخلل.

أما واقع العالم في بداية الألفية الثالثة فأوضح من أن يبذل جهد في توصيفه. فهو عالم يحرص – مع وجود قطب واحد – على التكتلات السياسية والاقتصادية متمثلة في الدول الاوروبية والدول الصناعية وحلف الناتو وغيرها فضلا عن أمريكا بأحاديثها الحريصة على ألا تفقد العلاقات الحميمة مع هذه التكتلات ترغيبا لها وترهيبا. وكان العالم يحرص على هذه الخصيصة دعما للقوة، وتوفيراً للجهود التي يمكن أن تبذل في التشرذم والصراعات.

وهو عالم يعمل وفق استراتيجية عديدة المناحي وطويلة الأجل كيلا يضيع الطريق من أقدام خطاه الحضارية حتى ولو لم يكن هناك صراع مع حضارات

* رئيس قسم العقيدة والدعوة، كلية الشريعة، جامعة الكويت.

أخرى نظرا لضعفها في نظر العالم، أو لإمكانية احتوائها وشل محاولتها النهوض.

ولعل في الإصرار على الاستمرار في العولمة وتطبيقاتها على الرغم من كل المعارضات من الغرب قبل الشرق ما يؤكد طول النفس والدأب على تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وهو عالم يتحرك بعلم وقوة يستثمرها لاحتواء الآخر أو السيطرة عليه وجعله تابعا ومقلدا، دون رعاية لحقوق هذا الآخر الدينية والثقافية فضلا عن الإنسانية، ولا يغرنك الشكل الخارجي لنداءات حقوق الإنسان، والحريات، ونحوها، فجميعها يظهر زيفه عند أول احتكاك مع مطالب الآخر المشروعة، والسبب الحقيقي وراء كل هذا أن العالم الغربي بعامة تحكمه فلسفة براجماتية رأسمالية.

ونحن لسنا في مجال تقييم هذا الواقع بقدر ما تهمنا الإشارة فقط إلى وصف ملامحه التي تتصل بنا حين نريد أن نكون شيئاً في هذا العالم في ألفيته الثالثة.

فإذا جئنا إلى واقعنا في الألفية الثالثة فإن الصدق واحترام الذات يقضيان بالتعرف الأمين إلى ما نحن فيه قياسا على ما عليه الآخر الذي سنتعامل معه، وأول ما ينبغي تسجيله هنا هو أننا نحن العرب والمسلمين – حين أثيرت مسألة الاستعداد للألفية الثالثة منذ سنوات بادرنا بترديد كلمات مؤداها الحاجة إلى العلم والتقنية وضرورة امتلاكهما. وكأن هذا أمراً غائبا عنا ثم انكشف لنا، إذ الأصل أن العلم دين في حضارتنا، وأن الإبداع نهج عرفه العالم عن علمائنا ومفكرينا في بغداد أو قرطبة، وما أمر «جابر بن حيان» و«ابن سينا» وغيرهما بخاف علينا. وليت الصيحات التي أشرت إليها خطت خطوة واحدة نحو امتلاك العلم والتكنولوجيا، بل الواقع أنها فكرت في استئجار التكنولوجيا ظنا منها أن مستهلك المنتج الحضاري متحضر. فإذا تجاوزنا هذه الملاحظة مع أهميتها وجدنا في واقعنا كثير من الخلل الذي لم ننتبه إليه إلا حين رحنا نقارنه بالعالم الذي سنتعامل معه رضينا أو كرهنا.

فعلى حين شُغِل الغرب منذ زمن بإعداد الفرد الذي سيدخل هذه الألفية تعليميا وعلميا وثقافيا بل دينيا لم نُشْغل نحن بمثل هذا، ولم تتعاون عندنا جهات التعليم والتربية والمدرسة والبيت والإعلام والمؤسسة الدينية والمؤسسة الثقافية، بل لا أبالغ إذا قلت يهدم بعضها عمل الآخر. الأمر الذي أنتج فردا عربيا ومسلما به كثير من السلبية وعدم تحمل المسئولية وتمزق الانتماء والجهل بأمور الدين، لأنه لو علم دينه حقا لأدرك أن العلم دين كما قال الإمام مالك بن أنس: «إن هذا العلم دين

فانظروا عمن تأخذون دينكم»، وبالمناسبة العلم هنا هو كل معرفة مُحقِّقة لمصلحة الحياة والأحياء.

وعلى حين وصل الغرب إلى أهمية التكتل والتجمع فكان ما نراه من تجمعات وتوحيدات حتى في العملة الأوروبية كنا نحن نقطع الأواصر ونجعل من أنفسنا أمماً يَدَّعي كل جزء فيها أنه الأمة وأن حاكمه هو أمير المؤمنين، ونسينا أننا أمة واحدة لها طبيعة ولها رسالة، وأية مخالفة لهذين الوصفين نجني ما نحن فيه الآن.

وترتب على هذا تراجعنا في باب الإسهام الحضاري فضلا عن اعتبار العالم وتقديره لنا، وراح العالم يخطط وكأننا لسنا موجودين:

ويُقْضَى الأَمْرُ حِينَ تَغِيبُ تَيْمٌ ولا يُسْتَشْهَدُونَ وهُمْ حُضُورُ

أما عن ضياع الاستراتيجية وطول النفس فحدّث ولا حرج عن عشوائية كثير من الأمور في حياتنا بكل جوانبها، وكأننا لا نؤمن بالتراكم المعرفي، بل كل من يلي أمرا جديدا عليه أن يهدم سلفه، وأن يبني على أنقاضه. وكأنى بنا ونحن في هذا الواقع لا نقرأ واقع العالم الذي سنتعامل معه، ونكتفي بأن نعلن أنه عدو لنا يتربص بنا، دون أن ندرك لِمَ ينجح في تحقيق أهدافه وفق خطته المنبعثة من استراتيجية يعمل لها اللاحق كما عمل لها السابق.

أما عن الآمال على ضوء التحديات فأبادر بنفي تهمة قد أُتَّهمُ بها، وهي التشاؤم والإحباط، فأقول: لست متشائما ولا محبطا ولكنني واقعي النظرة، ينبغي أن نعرف أولا أننا مرضى كي يسهل الشفاء بعد الذهاب إلى الطبيب، وينبغي أن نعرف شروط المسابقة كي نحرز فيها فوزا أو تعادلا على الأقل.

وعليه فالأمر عندنا ليس أمر شراء تقنية بقدر ما هو أمر من سيطبق هذه التقنية!! وهنا لا بد من الاستفادة من تراثنا في بعث فاعلية الفرد، مستفيدين مما عند الغرب من صواب، ولتكن الدعوة إلى كل مؤسسات التربية والإعداد أنه لا بد من التعاون كي يتخلَّص الفرد من أمراضه التي تعوق دخوله الألفية الثالثة ليكون شخصا فاعلا، ولْتَعْلَم مؤسساتنا أن الغرب تتعاون فيه كل القوى: «التبشير» و«الاستشراق» و «الاستعمار»، للوصول إلى هدف واحد.

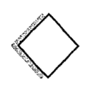
وكذلك فإن خلل ترتيب الأولويات ينبغي أن يُعالج على مستوى الفرد وعلى مستوى الجماعة وليس بخافٍ علينا حجم الإنفاق في التعليم مقارنة بالإنفاق في التسليح وغيره.

كذلك لا نستطيع أن نكون فاعلين في هذه الألفية ونحن جزر منعزلة، كلٌّ يدَّعي أنه أمة، ثم مع هذه التجزئة نشكو من قوة غيرنا وتوحده ضدنا.

أولا فلتعلم الأمة أن الله خلقها أمة واحدة، وأن التاريخ يشهد أن هذه الأمة لم تفقد مكانتها ومكانها إلا حين تمزقت، وحسبك أن تتذكر أن سقوط بغداد عام 656هـ جاء بعد عصر الدويلات، وأن سقوط الأندلس جاء بعد عصر ملوك الطوائف. خلاصة الأمر أن التحديات المفروضة علينا كثيرة، لكن الوعي بالتاريخ يؤكد أن الانتصار عليها ممكن وذلك بأن نُعْنى بتربية فرد فاعل بكل ما تعنيه هذه الكلمة «التربية» من جوانب عقلية وروحية وجسدية.

وأن نُعنى بتفعيل هذا الفرد عن طريق تعريفه بقيم الانتماء والمسئولية والإصرار والتعاون ونحوها مما طُبِّقَ وصَحَّ في حضارتنا الإسلامية العربية. كذلك لن ندخل الألفية الثالثة جزرا منعزلة بل لا بد من إدراك قيمة الوحدة الفكرية والسياسية والاقتصادية؛ لأنها سلاح بفعل الأسلحة الأخرى التي تتعلق بالفرد والإمكانات التكنولوجية والتقنية.

كل هذا لا يتم ولا يثمر جهداً طيباً إلا بخطة واضحة المعالم يدرك كل فرد وكل دولة أن تحقيقها هو تحقيق للذات العربية المسلمة. والله المستعان.





تقارير

ندوة الشرق والغرب: نحو فهم أفضل

عرض: يعقوب يوسف الكندري*

ضمن سلسلة لقاءات نظمتها كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في العام الدراسي 2001/2002، اختتمت الكلية نشاطها الثقافي بإقامة ندوة "الشرق والغرب: نحو فهم أفضل" خلال الفترة من 12–13 مايو 2002. فقد حرصت الكلية على أن تكون هذه الندوة هي مسك الختام لمجموعة اللقاءات والأنشطة والمحاضرات التي قامت بإعدادها والترتيب لها خلال الموسم الثقافي لهذا العام. فقد استضافت الكلية مجموعة من رجال الفكر والعلم والشخصيات السياسية لمناقشة أبرز التحديات والعواقب والتأثيرات السياسية والاجتماعية العديدة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر.

عُقدت الندوة تحت رعاية رئيس اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين الشيخ سالم الصباح السالم الصباح كما حضرتها مديرة الجامعة الأستاذة الدكتورة فايزة محمد الخرافي، وترأس اللجنة التنظيمية لها عميد الكلية الدكتور علي أحمد الطراح. وبدأت الندوة بكلمات استفتاحية لراعي الحفل ومديرة الجامعة وعميد الكلية أبرزت من خلالها مجموعة من مفاهيم الساعة المتمثلة في مفهوم الإرهاب، وتشابك المصالح العالمية، واللقاء بين الثقافات الإنسانية والتعاون والحوار، وتبادل لقاء الفكر والرأي، والتعايش، ونبذ التعصب، إضافة إلى التركيز على أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها من أحداث أثّرت في النظام العالمي واتجاهه.

تضمنت الندوة سبع جلسات تم من خلالها عرض أوراق ومداخلات ومناقشات عديدة من قبل مجموعة من المفكرين البارزين في الوطن العربي والغربي ونخبة من الساسة والسفراء وأصحاب الرأي. شملت الندوة مشاركة خمسة عشر متحدثا تم

* قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

تقسيمهم على جلسات الندوة السبع والتي انعقدت في قاعة السفير في فندق سفير بالاس في منطقة الرقعي. ودارت مجمل هذه الجلسات حول تحديد طبيعة العلاقة بين كتلتي الشرق والغرب وبين الثقافات الإنسانية وذلك من أجل فهم أفضل وأشمل لمدارك هذه العلاقة ومحدداتها والوقوف على جوانبها العديدة. فقد استَهلت الندوة فاعلياتها بالجلسة الأولى الاستفتاحية والتي ترأسها محافظ الفروانية الشيخ الدكتور إبراهيم الدعيج الصباح، وضًح من خلال افتتاحه للندوة الرئيسة التوترات الكبرى المتصاعدة حدتها في عالم اليوم والتي تنذر بالخطر على هذا العالم، مبينا أن التصادم بين الحضارات ينعكس أثره السلبي على عالم اليوم المتوتر. ثم ترك المجال للمتحدث الرئيس في الندوة رئيس التحالف الحاكم ورئيس حزب من أجل البوسنة، ورئيس حكومة البوسنة السابق سعادة حارث سيلاجيتش الذي قدم محاضرته تحت عنوان "بين الشرق والغرب"، حيث أكّد فيها على أن الصراع بين الشرق والغرب ناتج عن عدم توفر ما أسماه بالمعلومات الكافية للأطراف المتصارعة سواء أكانت هذه المعلومات معلومات تاريخية أم جغرافية أم أيديولوجية مشيرا إلى زوايا ومحاور كثيرة للاتفاق بين الحضارة العربية والغربية. وقد بين أن عدم الفهم الصحيح للآخر هو سبب هذا الصراع بين المصالح رافضا مصطلح الصراع بين الحضارات. وقد أشار في هذه المحاضرة إلى بعض الأمثلة في عالم اليوم وبعض من أنواع الصراعات العالمية الدائرة مثل قضية البوسنة وما نتج عنها من صراع ونزاع عالمي بين ثقافتين متباينتين.

أما الجلسة الثانية الصباحية، فقد ترأستها نائبة مديرة جامعة الكويت للتخطيط، الدكتورة موضي الحمود، والتي تحدث بها «تم نبلوك Tim Neblock» رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة إكستر بمحاضرة حملت عنواناً خاصا عن نشأة الفهم الغربي للإسلام "The Evolution of Western Understanding of Islam" والتي ركز من خلالها على قدم العلاقة بين بريطانيا والشرق وبخاصة تلك العلاقة التجارية المميزة. وأشار أيضا إلى أن المسلمين المقيمين في بريطانيا يشكلون عوامل اتصال بين الشرق والغرب، وأن الذي عزز من وضع الحضارة الإسلامية داخل بريطانيا وجود هذا العدد الكبير من المسلمين هناك. أما المتحدثة الأخرى في الجلسة الصباحية الثانية، فكانت أستاذة العلوم السياسية في جامعة «بشاور» في باكستان مسرات كادم Mossarat Qadim والتي

قدمت محاضرتها الموسومة بالغرب وفكرته عن الإسلام "The west and its image of Islam"، حيث أشارت الباحثة إلى النظرة السلبية للإسلام عند بعض الغربيين، وعلى أنه العدو للثقافات والحضارات الغربية، مؤكدة على أهمية بناء علاقات صداقة ونبذ الاختلافات في عالم اليوم. واستشهدت الباحثة بأن العدوان العراقي الغاشم على دولة الكويت قد خلق فجوة كبرى في المجتمع المسلم وأثر على اتفاق هذا المجتمع في مواجهته للتحديات العالمية.

وعُقدت الجلستان الثالثة والرابعة في الفترة المسائية، ففي الجلسة الثالثة التي ترأسها وزير الدولة للشؤون الخارجية السابق الأستاذ سليمان ماجد الشاهين، تحدث فيها أستاذ الدراسات الإسلامية في الجامعة اللبنانية ومدير المعهد العالمي للدراسات الإسلامية رضوان السيد عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر والعلاقة بين الإسلام والغرب بعد هذه الأحداث تحت ورقة بعنوان "الأمريكيون والعرب والإسلام: تطورات الخطاب بعد 11 سبتمبر". وأشار الباحث إلى طبيعة هذه العلاقة التي ازدادت سوءاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبخاصة من قبل النخب السياسية والثقافية التي ظهرت بشكل واضح في الخطاب السياسي ووسائل الإعلام المختلفة. ومن منطلق ثقافي، تحدث في الجلسة نفسها الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وأستاذ علم الاجتماع «محمد الرميحي» من خلال ورقة حملت عنوان "الشرق والغرب: رؤية ثقافية"، أوضح من خلالها أهمية التفاعل الثقافي بين المجتمعات الإنسانية المختلفة، مركزا على المفاهيم الخاصة بالهوية، واللغة، والانحسار الثقافي محذرا من أن افتقاد الحوار هو قصور ثقافي، ومن أن الثقافة المحفزة للتنمية هي تلك الثقافة المبنية على قبول الآخر.

أما الجلسة الرابعة المسائية، فكانت برئاسة وكيل كلية الآداب في جامعة القاهرة وأستاذ علم الاجتماع محمود الكردي، شارك فيها متحدثان رئيسان هما أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في جامعة الكويت غانم النجار، إضافة إلى ممثل الكويت في البنك الإسلامي للتنمية والكاتب الصحفي فيصل الزامل. عرض «النجار» ورقته المعنونة "الشرق والغرب وحقوق الإنسان" موضحا من خلالها جانبا مهما في علاقة الشرق والغرب متمثلة في فهم حقوق الإنسان وما لقيه هذا المفهوم من اهتمام بالغ في الوقت الحاضر، والذي تأثر بشكل كبير بالتطورات السياسية الحديثة، وأشار إلى أن حقوق الإنسان تأخذ بعدا

واحدا في جميع المجتمعات الإنسانية موضحا أنه وعلى الرغم من عمومية هذا المفهوم للثقافات الإنسانية الشرقية والغربية المختلفة، فإنه أصبح وكأنه صناعة غربية. أما الورقة الأخرى التي قدمها الزامل في الجلسة نفسها، فكانت تحت عنوان: "الشرق والغرب ودور العامل الاقتصادي في بناء فهم جديد"، حاول الباحث من خلالها التركيز على الجانب الاقتصادي ودوره في بناء العلاقة بين الثقافة الشرقية الغربية. وبين الدور البارز للاقتصاد، وما قام به من رسم للتوجهات العامة للمجتمعات الإنسانية.

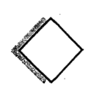
أما اليوم الثاني للندوة، فقد تم تقسيمه أيضا إلى فترتين صباحية ومسائية. أدار الجلسة الخامسة الصباحية وكيلة وزارة التعليم العالي الأستاذة الدكتورة رشا الصباح، وشارك فيها عميد كلية الشريعة والقانون في جامعة قطر عبدالحميد الأنصاري بورقة عنوانها " من أجل حوار عقلاني بَنَّاء مع الآخر"، وشارك فيها أيضا عضو مجلس الشعب المصري وأستاذ الفقه الإسلامي في جامعة الأزهر الشريف بجمهورية مصر العربية عبدالمعطي بيومي بورقة حملت عنوان "عوامل اللقاء بين الإسلام والشعوب والأديان". فقد ركز الأنصاري في ورقته على أهمية الحوار وضرورته، وأهمية التعايش والتفاهم الإنساني. وأكد أيضا على رفضه كافة أشكال التعصب وعدم التسامح وفرض ما يسمى بالثقافة الواحدة محددا أشكال الحوار بنوعين: المتمثل في الحوار الداخلي، والذي يشمل كافة أفراد المجتمع وتنظيماته، والحوار الآخر الذي أسماه بالحوار الخارجي والمتمثل في التواصل بين الثقافات المختلفة. ومن جانب آخر ركز «بيومي» على الجوانب التاريخية للقاء الإسلام مع بقية الشعوب مؤكداً على الخلفية التاريخية للعلاقات المشتركة بين المسلمين والغرب، وكيفية حدوث التبادل الثقافي والحضاري عبر العصور الإسلامية المشرقة. فالشرق والغرب قد التقيا ثقافيا على مر العصور الماضية بدور تكاملي مميز وليس هناك ما يمنع من تعزيز هذا اللقاء في الوقت الحاضر.

أما الجلسة الصباحية الأخرى والمتمثلة في الجلسة السادسة للندوة والتي ترأسها الكاتب الصحفي سامي المنيس، فقد اشتملت على ورقتين أيضا، كانت الورقة الأولى بعنوان: "التفاعل الحضاري بين الشرق والغرب" وقدمها وزير الثقافة اليمني السابق وعضو المجلس الأعلى لجامعة صنعاء وأستاذ الفقه عبدالملك المنصور والتي أشار من خلالها إلى أن التفاعل بين الحضارات والثقافات الإنسانية

ما هو إلا نتاج وصنع البشر وتتبادل المنافع فيها وتتوارثها. وقد أكد على أن جميع الحضارات تتفاعل تاريخيا وتبني هذا التفاعل في الوقت الحاضر مهما اختلفت فيما بينها. أما الورقة الأخرى فكانت تحت عنوان "الإسلام والغرب: دورات من الحوار والصدام" تحدث فيها أستاذ علم الاجتماع من جامعة بسكرة في الجزائر دبلة عبدالعالي عن النظرة العدائية للغرب من قبل البعض. وقد عرض الباحث تجربة الجزائر والعمليات الإرهابية الممارسة من قبل العرب أنفسهم دون تحميل الغرب تبعات هذا العدوان والإرهاب. وأكد على أهمية نقد الذات قبل التوجه للآخرين والإشارة لهم بأصابع الاتهام.

واختتمت الندوة جلساتها بالجلسة السابعة والأخيرة والتي ترأسها عضو مجلس الأمة الكويتي النائب عبدالمحسن المدعج، حيث تضمنت الحلقة النقاشية المسائية مشاركة مجموعة من النواب المسلمين البريطانيين في مجلس العموم البريطاني والتي عقدت تحت عنوان: "الإسلام في بريطانيا". فقد أوضح المتحدثون فيها طبيعة العلاقة بين المسلمين وغيرهم من الجماعات الأخرى بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ومدى تأثير هذا الحدث على المسلمين في بريطانيا بالتحديد من جهة، والتأثيرات العالمية التي عقبت الأحداث على المسلمين بشكل عام، وبخاصة تلك العمليات الصهيونية والإرهاب الممارس من قبل الحكومة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين من جهة أخرى. وأكد النواب على أن الإسلام بريء من الإرهاب، وأنه على النقيض من ذلك يُعَد سمة ملازمة للحكومة الإسرائيلية وممارساتها في الأراضي المحتلة، وأشار النائب محمد سارورا إلى خرق إسرائيل الدائم لقرارات الأمم المتحدة وقتل الأبرياء، وحث على ضرورة وجود ضغط عالمي على الدولة الإرهابية المتمثلة في إسرائيل. وقد أشاد النائب اللورد «آدم باتل» بالتسهيلات المقدمة من الحكومة البريطانية للمسلمين ورجال الدين، موضحا دور العلاقة الإيجابية الصحية السائدة. وقد أكد من جانبه العضو محمود رياض على أن التجمع الإسلامي في بريطانيا هو تجمع فاعل يعمل ليكون له دور بارز ومهم في النظام السياسي في بريطانيا. واختتم النائب خالد محمود قائلاً إن المسلمين في بريطانيا يتمتعون بكامل الحرية وأنهم أصبحوا أعداداً غير قليلة، وأن بريطانيا تتعامل مع هذه الجماعات والثقافات المختلفة بروح من الانسجام ضمن تواصل حضاري ثقافي مميز.

لقد كانت ندوة «الشرق والغرب: نحو فهم أفضل» فرصة علمية فكرية طيبة لتبادل الرأي والمعرفة حول أحد أبرز القضايا السياسية المعاصرة التي شغلت القادة ورجال السياسة والمفكرين الاجتماعيين. وكان حرص كلية العلوم الاجتماعية على إقامة هذه الندوة وتبادل الرأي حول هذه القضايا، والتي دارت حولها المناقشات والمداخلات العديدة إسهاما منها في تعزيز دورها التثقيفي والتوعوي المتمثل في نشر الثقافة وبلورة الأفكار حول مواضيع الساحة العديدة وذلك من أجل فهم أفضل وإدراك أشمل. فالندوة أثمرت عن تبني قضية التعاون ونبذ الخلاف في عالم واحد يجمع أطراف الشرق والغرب في مصالح واحدة مشتركة وحتمية.



ندوة مستقبل مشاركة المرأة الخليجية في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال

عرض: مصطفى عبدالعزيز مرسي*

يشكل أسلوب الحوار الاجتماعي بين الأجيال حول قضايا الساعة التي تتعدد فيها الآراء والاجتهادات كقضايا المرأة مدخلا حضاريا لتعرّف معطيات الواقع الاجتماعي، ويتيح التواصل وتبادل الرؤى والأفكار ووجهات النظر، ويبرز نسبية الحقيقة وتغيرها في إطار الزمان والمكان. ويلاحظ في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام الإقليمي والدولي بتطوير دور المرأة، وتفعيل إسهامها في التنمية الشاملة، وزيادة مشاركتها في صنع القرار.

وقد حققت المرأة الخليجية في العقد الأخير عدداً من الإنجازات، وتطور وضعها الاجتماعي، وأصبحت عنصرا مهماً من عناصر البناء المجتمعي الخليجي الحديث، وشغلت مناصب في قطاعات مهنية عديدة ابتداء من الطب والهندسة والتعليم العالي، ومرورا بتقنيات المعلومات والمصارف، وانتهاء بقطاع الأعمال التجارية والاستثمارات وغيرها. وإذا كانت المرأة الخليجية قد حققت هذه الإنجازات العملية والعلمية فإن السؤال الذي مازال مطروحا يدور حول ماهية المبررات والضرورات (Raison Detre) الداعية لاستكمال منحها الحقوق السياسية في بعض الدول الخليجية، وعلاقة ذلك بتفعيل دورها التنموي. كان ذلك جوهر موضوع ندوة إقليمية عقدها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت يوم 28/ 5/ 2002 تحت رعاية أ.د. فايزة الخرافي بعنوان: "مستقبل مشاركة المرأة الخليجية

* مستشار مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية – جامعة الكويت، وسفير سابق.

في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال"، وشارك فيها عدد من المتخصصين من دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد تناول المحور الأول لهذه الندوة (العلاقة بين منح المرأة حقوقها السياسية وتفعيل دورها التنموي) وترأست جلسته الصحفية فاطمة حسين، وقدمت ضمنه ثلاثة بحوث من تأليف أميرفت التلاوي وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للأسكوا بعنوان/ الأسكوا والمواثيق الدولية والمشاركة السياسية للمرأة العربية، وتلت ملخصه بالنيابة أ. د. ميمونة الصباح مديرة المركز، وتضمن عرضا للمسار الدولي لحقوق المرأة والتشريعات الدولية الصادرة في هذا الشأن، فضلا عن بحث أ. د. وضحى السويدي (جامعة قطر) بعنوان: المرأة والتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وآخر لـ أ. د. بدرية العوضي المحامية بعنوان: غياب الآليات الفاعلة لحقوق المرأة السياسية في دول الخليج العربية. ثم بحث أ. د. دلال الزبن (جامعة الكويت) بعنوان: مستقبل مشاركة المرأة الخليجية في التنمية الشاملة من منظور رؤى ثلاثة أجيال.

ويلاحظ أن هذه الأبحاث ركزت على علاقة الارتباط المتبادلة بين التنمية ومنح الحقوق السياسية، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على جوانب التمييز التي ما زالت تعاني منه المرأة، وتعرقل دورها المأمول فيه في عملية التنمية الشاملة. وقد تبنت د. دلال التعريف الذي وضعته منظمة اليونسكو في تعريف المقصود بمفهوم التنمية وهو "عملية ترقية الإنسان من أجل الإنسان "ومضيفة" أن المرأة أساس مهم في عمليات التنمية بكافة أبعادها وبكل صورها"، ومشيرة إلى إعلان الحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة عام 1986، والذي جاء فيه "إن عملية التنمية هي عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية ومكانية وسياسية تهدف إلى تحقيق التحسن المتواصل لرفاهية جميع السكان وكل الأفراد، والتي يمكن عن طريقها تفعيل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية".

وبدورها أشارت د. وضحى السويدي إلى "أن المرأة تُمثل ثقلاً لا يُستهان به في التوزيع الديموغرافي للسكان، ومُشاركتها في عمليات التحديث والتطوير أصبح أمراً لازماً وشرطاً لتحقيق أهداف التنمية المأمول فيها".

وعن المقصود بالجانب السياسي في الموضوع أوضحت د. دلال أن المقصود هو السياسة بمعناها المتداول في قيادة الدولة والمجتمع وصُنع القرار، ووضع برامج تطوير البلدان، التي تُراعي مصلحة المجتمع ذكوراً وإناثاً، والاعتراف

بحقوقهم السياسية دون تمييز بين المرأة والرجل. واستندت د. بدرية في طرحها للمقصود بالتمييز ضد المرأة إلى المادة الأولى من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام 1979. ويعني: "أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل".

وخَلُصت إلى القول بأن هذا التعريف يبين أن التمييز يتحقق في حالة عدم الاعتراف بالحقوق الأساسية للمرأة في الدول الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية من الناحية النظرية من خلال عدم النص على تلك الحقوق في دساتيرها الوطنية أو في القوانين الأخرى ذات الصلة بحقوق المرأة العاملة أو القوانين التي تتناول وضعها في الأسرة، بالإضافة إلى التمييز ضدها من خلال عرقلة ممارستها لتلك الحقوق باتخاذ بعض التدابير القانونية أو القرارات الإدارية أو الاستناد إلى العادات والتقاليد المتخلفة والتي تعد في كثير من الأحيان بمثابة قانون غير مكتوب يكرس التمييز ضد المرأة في المجتمع الخليجي.

ثم تناولت الندوة موضوع المحور الثاني لها وتمثل في (حوار مفتوح بين الأجيال حول حقوق المرأة السياسية ومشاركتها التنموية).

وتم تناوله بأسلوب جديد عبر حوار حيّ أدارته د. ميمونة الصباح بين مجموعة من الشابات والأمهات والجدات، وتركز حول النقاط التالية:

1 – مدى إمكانية التوفيق بين دوري المرأة بوصفها مربية أجيال وبوصفها عضواً عاملاً في مجتمعها.

2 – ضرورات توسيع نطاق حقوق المرأة السياسية والتنموية.

3 – الحقوق السياسية للمرأة على ضوء تعاليم ديننا الحنيف وتقاليدنا الاجتماعية المتوارثة.

وقد خَلُص هذا الحوار إلى أن مسألة منح المرأة حقوقها السياسية (ترشيحاً وانتخابا) مسألة وقت له مبرراته (المرأة نصف المجتمع، ولا يمكن تفعيل دورها في التنمية إلا بتذليل العقبات التي تواجهها، وفي مقدمتها حرمانها من حقوقها

السياسية، إن مفهوم الشرعية الدولية وعدم التمييز لا يستقيم مع استمرار هذا الواقع، وأن للمرأة حقوقاً ومطالب هي الأقدر على التعبير عنها لإصلاح بعض أوجه الخلل والقصور في تشريعات الأحوال الشخصية وغير ذلك من مبررات). ومن ناحية أخرى أبرز هذا الحوار أن بعض النساء اللاتي شاركن في المناقشات والتعقيب لا يرون هذه المسألة ذات طابع ملح وأنه من الأفضل تركها لبعض الوقت لتنضج، كما اقترح بعضهن أن يتم ذلك على مراحل، بأن يتم البدء بمنح المرأة حق الانتخاب، ثم في مرحلة ثانية يتم منحها حق الترشيح.

إلا أن هذا الطرح التجزيئي لاقى اعتراض الجانب الآخر على أساس أن هذه الحقوق متكاملة ويصعب قسمتها. ولوحظ أن معارضة بعض المشاركات للحقوق السياسية للمرأة في هذه الندوة لم يقتصر على جيل دون آخر، فهو موقف مشترك بين الأجيال ويعد تعبيرا عن تخوفهم من إقحام النساء في مسؤوليات سياسية لم تتهيأ لها بعد.

كما خَلُص هذا الحوار إلى أن هناك عدد من التحديات التي ما زالت تواجه المرأة الخليجية تعرقل مسار منحها الحقوق السياسية (القيم، والتقاليد الاجتماعية، وخصائص الثقافة السياسية في المجتمع الخليجي، وطبيعة النظم السياسية، ووضعية المرأة فيه، ومعوقات متعلقة بالمرأة نفسها والمحيط الذي تعيش فيه).

وتناول المحور الثالث والأخير لهذه الندوة موضوع (الحقوق السياسية للمرأة وواجباتها على ضوء تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية الموروثة وترأس جلسته أ. محمد عبدالقادر الجاسم رئيس تحرير جريدة الوطن، وشارك فيها كل من أ. د. عبدالرزاق الشايجي (كلية الشريعة – جامعة الكويت) و أ. خديجة المحميد، وشيخة يوسف الجاسم. وقد استهل د. الشايجي مداخلته قائلاً: «إن تسييس نون النسوة قد لا يكون في صالح المرأة وليس من أولوياتها، وأن المنادين بالحقوق السياسية للمرأة متأثرون بالمنظور الغربي وضغوطه». وقد تضمن عرض د. الشايجي (المعروف بانتمائه لتيار سلفي معارض لهذه الحقوق استنادا لاجتهادات فقهية ترى فيها مفاسد كثيرة، ويجئ ضمن موجة غزو فكري عامة لمنطقة الخليج... الخ) مفاجأة بإعلانه أنه لم يعد معارضاً لمنح المرأة حقوقها السياسية على أساس ديني، وإنما يدعو للتعامل مع هذا الموضوع وفقا للإطار الدستوري للدولة! وأثار هذا التغيُّر الجوهري في موقفه تساؤلات كثير من الحضور حول أسبابه ودوافعه، وذهب بعضهم إلى حد تفسيره بأنه من

تداعيات أحداث الحادي عشر من سبتمبر. (يُذكر أن تيار الإخوان المسلمين تبنى نفس الموقف من قبل).

ثم تحدثت أ. خديجة المحميد فطرحت تصورا دينيا مؤيدا لحقوق المرأة السياسية موضحة "أن التحقيقات الإسلامية والبحوث الأكاديمية تُجمع على أنه لا يوجد نص إسلامي شرعي يصرح بتحريم المشاركة السياسية للمراة في مجتمعها"، وخلصت إلى القول: "إن ميزان الرفض والأخذ في أي قضية مسألة لا ينبغي أن تخضع لميزان الأعراف والتقاليد السائدة، وإنما يخضع شرعا وعقلا لكتاب الله سبحانه والسنة النبوية، ويجب التمسك بما كان من الأعراف نابعا من الحقيقة الإسلامية، أما المخالف لها فلا بد أن يطرح جانبا، لأن من شروط اعتبار العرف شرعا ألا يخالف النصوص الشرعية".

كما قدمت شيخة الجاسم عرضا للاتجاه المؤيد لمنح المرأة حقوقها السياسية كاملة من منظور ليبرالي يركز على البعد الاجتماعي ومتطلباته وضروراته.

ويمكن القول إجمالا بأن هذه الندوة أبرزت عددا من الاستنتاجات في مقدمتها:

1 – إن منظومة القيم والتقاليد الاجتماعية الموروثة مازالت تشكل الجانب الأهم في مضمون الثقافة السياسية للمجتمع الخليجي التي لم تتقبل بعد بوجه كامل موضوع الحقوق السياسية للمرأة أكثر من الاعتبارات الدينية.

2 – أن فكرة المساواة بين المرأة والرجل في الأحكام والحقوق لم تتوغل بعد في الأذهان فمازال يسيطر عليها النظرة الدونية إلى المرأة، وهي التي تحدد صورتها ووضعيتها في الذهنية الخليجية الجماعية وفي ذهنية المرأة نفسها.

3 – أن نجاح أي تطور في مجال حقوق المرأة يرتكز على توافر حد أدنى من التوافق المجتمعي بأشكاله العديدة، ويتعين أن تبذل المرأة جهودا إضافية بجانب الرجال المؤيدين لها، لتوسيع حيز الاقتناع بهذه الحقوق على مستوى الرأي العام الخليجي.

4 – أن هناك علاقة ارتباط جدلية بين الدور السياسي للمرأة ودورها التنموي متمثلة في علاقة السبب بالنتيجة، وأنه يصعب عزل هذه المسألة عن مجمل السياق السياسي والاجتماعي الخليجي، وسيظل يحكمها ثنائيات من نوع "العلاقة بين الأصالة والحداثة"، و "ثقافة الماضي وتراثه وثقافة الحاضر وعولمتها"، و"والرؤية الدينية المتسقة مع سماحة الإسلام ووسطيته في مواجهة الرؤية المتشددة". وأن تحقيق المواءمة المناسبة ستتطلب بعض الوقت ومزيدا من الجهد.

مراجعات الكتب

اجتماع

مستقبلنا ما بعد البشرية: نتائج ثورة التكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجيا)

Our Posthuman Future Consequences of the Biotechnology Revolution

تأليف: فرانسيس فاكوياما*

الناشر: Farrar, Strauss & Giroux, New York, April 2002

مراجعة: د. حسين محمد فهيم**

وصف الكتاب وموضوعه:

– صدرت طبعة الكتاب الأولى في أبريل عام 2002 متضمنة 220 صفحة من الحجم المتوسط. يحتوي الكتاب على اثنى عشر فصلاً موزعة على ثلاثة أجزاء، إلى جانب الإحالات وقائمة المراجع. وعلى الرغم من صغر حجم الكتاب بالنسبة لأهمية الموضوع الذي يتناوله وتشعب مجالاته، فإنه قد احتوى – في واقع الأمر – على مادة علمية ثرية. ولقد نجح المؤلف – حقاً – في عرض مادة الكتاب بأسلوب واضح وسلس، وبذلك أضحى ميسراً فهمه أياً كانت تخصصات القراء الأكاديمية أو معرفتهم العلمية.

---

* يعمل فرانسيس فاكوياما أستاذاً للاقتصاد السياسي الدولي في معهد Paul Nitze للدراسات الدولية المتقدمة في جامعة Johns Hopkins الأمريكية. سبق له العمل في وزارة الخارجية الأمريكية وهيئة Rand الشهيرة بالبحوث الاستراتيجية. وفي أوائل عام 2002 تم تعيينه عضواً في مجلس الرئاسة لشؤون أخلاقيات البحوث البيولوجية (Presidential Bioetnic Council).

– صدر للمؤلف كتب عديدة في مجالي الاقتصاد العالمي والسياسات الدولية بصفة خاصة، ولعل من أهم مؤلفاته التي اكسبته شهرة عالمية كتاب «نهاية التاريخ والإنسان الأخير» (The End of History and the Last man) الذي صدر عام 1989. وقد أثار هذا الكتاب، الذي تُرجم إلى عدة لغات من بينها العربية، الجدل والنقاش في الدوائر الأكاديمية والسياسية داخل أمريكا وخارجها على حد سواء.

– يتفق مراجعو ونقاد كتابات فاكوياما على أهمية موضوعات أبحاثه وعمق تحليلاته، مما يجعله في نظرهم أحد المثقفين الأمريكيين البارزين الذي يجمع في مؤلفاته بين القراءة المتمعنة لتاريخ العالم والإدراك الواعي لمشكلات العالم المعاصر مع الفهم الجيد للنظريات الاجتماعية (السوسيولوجية) والقضايا الفلسفية ذات الصلة.

** أستاذ الانثروبولوجيا.

- يتناول موضوع الكتاب محورين رئيسين، حيث يبرز المحور الأول الأسباب والمبررات التي تدعو كل من يهمه الأمر إلى البدء الفوري في ضبط أبحاث وتطبيقات التكنولوجيا الحيوية (البيوتكنولوجيا) الحديثة لأنها تهدد في رأيه الطبيعة الإنسانية للبشر، الأمر الذي يمهد مستقبلاً لمرحلة تاريخية جديدة يمكن وصفها بمرحلة «ما بعد البشرية» (أو الإنسانية) (Post Human Stage or era). أما المحور الثاني لموضوع الكتاب فقد اختص بسياسات التدخل للحد من مخاطر المسارات الجديدة والتوجهات الحالية للتكنولوجيا الحيوية على مستقبل الإنسانية، كما يتناول الوسائل والمسئوليات التي تضمن تنفيذ ما يصاغ من سياسات وما يتقرر من إجراءات.

- وفي هذا الإطار، يتضمن الجزء الأول من الكتاب ستة فصول عرض فيها المؤلف «مسارات أو سبل الطريق إلى المستقبل» (Pathways to the Future) الذي بدأت تسلكه التكنولوجيا الحيوية وتطبيقاتها الحالية على الإنسان، أما الجزء الثاني من الكتاب وهو بعنوان «الكينونة البشرية» (أو الإنسانية إن شئنا) (Being Human)، فقد خصصه فاكوياما لمناقشة مسألة حقوق الإنسان ومفاهيم الطبيعة والكرامة الإنسانية من منظور فلسفي اجتماعي أخلاقي. ويأتي الجزء الثالث في هذا الكتاب ليتساءل فيه المؤلف: ما العمل؟ (What To Do?). وهنا نجده يعرض في ثلاثة فصول وجهة نظره فيما يجب عمله تجاه مسارات الأبحاث والتطبيقات البيولوجية الحالية على البشر، الأمر الذي يُهدد الإنسان الحالي بطَمْس طبيعته البشرية على نحو يجرِّده أيضاً من كرامته الإنسانية.

خلفية تحرير هذا الكتاب:

- في عام 1989 حدثنا فاكوياما في كتابه «نهاية التاريخ» أن التاريخ الإنساني يبدو وكأنه قد بلغ نهايته بانتصار وترسيخ مبادئ النظام الديموقراطي التحرري (بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية أساساً) أمام إخفاق النظم والبدائل الأخرى وفشلها عبر التاريخ الإنساني الحديث. ولقد وجد فاكوياما في انهيار الاتحاد السوفيتي ونظامه السياسي الاجتماعي الاقتصادي ما يؤيد وجهة نظره في تفوق النظام الديموقراطي الاقتصادي الحر وسيادته وبدء توسع انتشاره عالمياً.

- إلا أنه في عام 1999، يعود إلينا فاكوياما في مقال نشرته مجلة The National Interest بعنوان: Second thoughts: The Last Man in a Bottle، ليعدِّل

فيها من موقفه السابق ويُعلن أن التاريخ الإنساني ما يزال مستمراً، وأن نهايته لم تحدث بعد بسبب ما يجري حالياً من تطور علمي وتكنولوجي خطير في مجالات عديدة من التكنولوجيا الحيوية المتقدمة وبخاصة فيما يتصل بأبحاث المخ والجهاز العصبي وعقاقير التحكم في الفكر الإنساني وتعديل السلوك. ناهيك أيضاً عن أبحاث وأدوية إطالة الحياة وما تقدمه أيضاً الهندسة الجينية من إمكانات التدخل في تعديل التركيبة الجينية للأجنة أثناء فترة الحمل بل تشكيلها وفق مواصفات حسب الطلب. فالتاريخ الإنساني في فكر فاكوياما الجديد يبدو أنه لم ينته بعد، وأن إنسان العصر ليس بالإنسان الأخير لأن هناك إنسان آخر قادم تعمل المسارات الحالية للتكنولوجيا الحيوية على تشكيله وإعداده للمستقبل، ذلك هو «إنسان ما بعد البشرية».

– ولقد كان لنشر هذا المقال وما دار حوله من تعليقات في الصحف ومناقشات في البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وما يصدر تباعاً من مقالات ومؤلفات عن هذا الموضوع أثر كبير في حث فاكوياما على تأليف هذا الكتاب بهدف التوسع في عرض مادة مقاله المشار إليه سابقاً وتوثيق وجهة نظره على نحو أكثر شمولاً. وهكذا صدر هذا الكتاب ليدقَّ به المؤلف ناقوس الخطر بشدة وَليَدْعُو أيضاً إلى العمل الجاد والفوري لوقف هذا المد الجارف نحو التدخل غير المحدود الذي لا ضابط له في تغيير الطبيعة البشرية للإنسان.

ماذا يقول لنا فاكوياما في هذا الكتاب؟

لقد جاء فكر فاكوياما في هذا الكتاب واضحاً ولذا يمكن عرضه بإيجاز في النقاط الرئيسة التالية:

أولاً: بادئ ذي بدء، يؤكد فاكوياما أهمية التقدم في العلوم الحيوية وتطبيقاتها بصفة عامة، وأنه من الضروري الاستمرار في أبحاثها بهدف تحقيق الازدهار والرفاهية للجنس البشري. ويرى كذلك أنه على الرغم من وجود بعض أنواع التكنولوجيا المتقدمة من آلات وأجهزة قد تلحق الأذى بالإنسان فإنها لا تشكل خطراً عليه يماثل الخطر الذي يصيب جوهره وروحه عندما يتم تعديل طبيعته البشرية (الإنسانية) أو السيطرة عليها لتحقيق غايات أيديولوجية معينة.

ثانياً: يركز فاكوياما في هذا الكتاب على عرض ومناقشة أربعة مسارات رئيسة في مجال الأبحاث الحديثة للتكنولوجيا الحيوية التي سوف يؤدي تطبيقها

على البشر إلى العبث بالبيولوجيا الطبيعية للإنسان. ويحدد المؤلف هذه المسارات الأربعة، التي يطلق عليها مسارات أو سبل تشكيل المستقبل الإنساني، فيما يلي:

1 – المعرفة المتزايدة بتركيبة وعمل خلايا المخ البشري، والمصادر البيولوجية للسلوك الإنساني (Cognitive Neurosciences).

2 – إنتاج وترويج الأدوية الخاصة بتنشيط الذهن والتحكم في العواطف وعلاج حالات الاكتئاب وتعديل السلوكيات (Neuropharmachology).

3 – إطالة الحياة (Prolongation of Life).

4 – وأخيراً، الهندسة الوراثية (Genetic Engineering) وبصفة خاصة ما يتصل بتصميم وتوليد أطفال وفق مواصفات خلقية معينة (Designers Babies).

ثالثاً: يُقدم فاكوياما أطروحته النقدية من منطلق مخاوفه الكبيرة وقلقه المتزايد من خطورة استمرارية هذه المسارات الأربعة لأبحاث وتطبيقات التكنولوجيا الحيوية الحالية، وقد يتطور الأمر مستقبلاً إلى مسارات أخرى أكثر تعقيداً وخطورة، دون رقيب أو ضابط لها. لذا يُحذِّر فاكوياما من النتائج السياسية والاجتماعية الخطيرة التي غالباً سوف تنقل الجنس البشري إلى مرحلة جديدة من تاريخه، وتشكل له مستقبلاً مخالفاً لما عليه حال العالم اليوم. ولكي يُدعِّم فاكوياما وجهة نظره في ضرورة المحافظة على الطبيعة الإنسانية للجنس البشري وعدم العبث بها، يوضح لنا كيف تغيَّر فهمنا لهذه الطبيعة عبر التاريخ بدءاً من الفكر الأرسطي والأفلاطوني وانتقالاً إلى مثاليات اليوطوبيا ومن بعدها سياسات الحكام الديكتاتوريين في العصر الحديث الذين عملوا على إعادة تشكيل البشر وفق أهدافهم الأيديولوجية.

هذا وينتهي فاكوياما من عرضه التاريخي بتوجيه النقد الشديد إلى موقف علماء التكنولوجيا الحيوية، ومن بينهم واطسن مكتشف الـ DNA، لعدم اكتراثهم أو فهمهم الحقيقي لقيمة «الطبيعة الإنسانية» لدى البشر وضرورة المحافظة عليها. فالطبيعة الإنسانية – في رأي فاكوياما – مفهوم له مغزى ومعنى مهمان، فهي التي تميز الجنس البشري عن باقي المخلوقات، وهي أيضاً التي مَكَّنت الإنسان من تشكيل حياته في بنيات مختلفة واستمرارية بقائه بوصفه جنساً بشرياً. ليس هذا فحسب، فالطبيعة الإنسانية للبشر – ومعها الدِّين أيضاً – قد عدَّدا للإنسان قيمه الأساسية. فمن الناحية الأخلاقية يرى فاكوياما أن تدخل العلم والتكنولوجيا في

تشكيل الطبيعة الإنسانية لن يقتصر على تجريد الإنسان من حريته وإرادته المستقلة – وهما حقه الطبيعي وفق ما أكده من قبل الفلاسفة القدماء – وإنما سوف يؤدي أيضاً إلى هدم كرامته الإنسانية.

رابعاً: يرى فاكوياما أن المسارات الأربعة السالفة الذكر هي في طريقها الآن إلى تهميش الطبيعة الإنسانية وإلحاق الضرر بها، الأمر الذي سوف ينعكس صداه على المجتمع الإنساني وسيكون له أيضاً تأثيرات قوية على رسم السياسات الداخلية والعلاقات بين الدول. فمن ناحية الأبحاث والعقاقير (الأدوية) ذات التأثير على سلوكيات الأفراد مثلاً، يؤكد فاكوياما أنها تُلغي تدريجياً الاعتماد على القدرات الطبيعية للإنسان وإرادته الحرة للإنجاز والتفوق بفعل الميزات الخارجية التي تقدمها له هذه الأدوية. ويوجه فاكوياما الأنظار بوجه خاص إلى الدواء المعروف باسم Ritalin الذي يُحدث تأثيرات في المخ تعمل بدورها على ازدياد القدرة على الانتباه والتركيز وتقوية الذاكرة، الأمر الذي جعل استخدامه شائعاً لدى طلاب المدارس الثانوية والجامعات، والرياضيين أيضاً، للنجاح في الامتحانات أو التفوق في المسابقات. يتحدث فاكوياما أيضاً عن دواء آخر اسمه Prozac، وهو دواء تستخدمه النساء غالباً لتعديل مشاعرهن وأمزجتهن، كما تستخدمه بعض النساء أيضاً في حالات نقص التقدير لذواتهم وقدراتهم أو انعدامه.

خامساً: نظراً لأنه لا يتسع المجال في هذا العرض للكتاب لتقديم آراء مؤلفه وتفاصيل مناقشته العلمية والفلسفية والأخلاقية للمسارات الأربعة، نكتفي في هذه الفقرة بإبراز تصور فاكوياما للآثار أو النتائج المتوقعة من جَرَّاء استمرارية الأبحاث وتعاطي الأدوية الخاصة بإطالة الحياة. وفي هذا الشأن يرى فاكوياما «أن الهبوط المستمر لنسبة المواليد لدى العالم المتقدم مع ارتفاع أعمار سكانه سوف يُحدث ولا شك تأثيرات خطرة في التركيبة السكانية عالمياً وبخاصة بالنسبة للتوزيع العمري بين الدول المتقدمة والدول النامية. ففي خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين لن تصبح المسألة مجرد تباين بينهما في الدخل القومي والثقافة فحسب، وإنما أيضاً في التركيبة الديموجرافية لكل منهما. وتشير الدراسات المستقبلية أن أوروبا واليابان وأمريكا الشمالية سوف تشهد ازدياداً مضطرداً في أعمار سكانها مقارنة بسكان البلاد الأخرى الفقيرة والأقل تقدماً والأقل في متوسط أعمارهم.

ويستطرد فاكوياما فيشير إلى أنه بسبب زيادة أعمار النساء على الرجال في البلاد المتقدمة سيكون لذلك تأثيره في العمليات الانتخابية على المستوى المحلي حيث يُوَجِّه انتباه الساسة أكثر وأكثر للقضايا النسوية. وقد يكون لذلك أيضاً انعكاسات على السياسة الخارجية، إذ إن النساء – كما توضح الدراسات الحالية والخبرة المستقاة من حرب فيتنام – لديهن اتجاهات مخالفة للرجال في رسم السياسة الخارجية والأمن القومي مثل الجنوح إلى السلام أكثر من تأييد سياسات القوة والتدخل العسكري. وأخيراً وليس بآخر، في رأي فاكوياما، أنه ربما خلال جيل واحد أو جيلين على الأكثر سوف ينقسم العالم إلى شمال يعلو فيه صوت المئات من النساء مقابل جنوب يعلو فيه صوت الشباب الغاضب، الأمر الذي قد يُحدث صراعاً ومواجهة محتدمة كانت بدايتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001. ليس هذا فحسب بل يُنبه فاكوياما إلى الآثار السياسية والاجتماعية لمسألة الهجرة السكانية المتزايدة إلى البلاد المتقدمة التي سوف تحتاج – أكثر من أي وقت مضى – إلى الأيدي العاملة الشابة لتدير لها شؤون حياتها اليومية ولتساعدها على مواصلة إنمائها الاقتصادي للحفاظ على تفوقها العالمي وسيطرتها عليه.

سادساً: يتساءل فاكوياما في الجزء الأخير من كتابه عن أي وضع سوف يكون عليه مستقبل ما بعد البشرية نتيجة استمرارية مسارات التكنولوجيا الحيوية الحالية التي تشهد تقدماً وتطوراً مذهلاً دون تدخل لإيقافها أو على الأقل الحد منها. هل سيرى الإنسان مستقبلاً يتسم بدرجة عالية من التنافس والفروق الطبقية تفوق ما يشهده عالم اليوم؟ وهل سيفقد هذا المستقبل مضمون «الشراكة الإنسانية» بوصفها نتيجة للمزج الجيني بين ما هو بشري وغيره؟ وهل أيضاً سيشهد المجتمع أفراداً وقد امتدت أعمارهم على نحو لم يسبق له مثيل، الأمر الذي قد تجدهم مقعدين في دور للرعاية انتظاراً لموت طال انتظاره؟ ويمتد التساؤل على نحو مغاير مستقى من تصور «ألدوس هاكسلي» (Aldous Huxley) للمستقبل الذي قدمه في كتابه الشهير «عالم جديد شجاع» (Brave New World) الصادر عام 1932. فالمستقبل في رأي هذا المؤلف سوف يكون مستقبلاً زاهراً ينعم فيه الناس بالسعادة والصحة وطول العمر، ولكنهم سوف ينسون مشاعر الأمل أو الإحساس بالخوف، كما أن حياتهم سوف تخلو من طموحات الكفاح. وهناك أيضاً تصورات لعالم ما بعد البشرية يؤكد أصحابها أنه سوف يكون عالماً حراً، ينعم فيه الناس بالمساواة والثراء والرعاية والتعاطف إلى جانب الصحة، والقدرات العقلية التي تفوق

ما لدى الإنسان في عالم اليوم. وهنا نجد فاكوياما داعياً إلى ألا نأخذ بأي من هذه الصور أو التوقعات لأنه – على حد قوله – «ليس لزاماً علينا أن نجعل من أنفسنا عبيداً لمقولة حتمية استمرارية التقدم العلمي ما لم يخدم هذا التقدم الحاجات الإنسانية ولا يضر بالطبيعة البشرية».

سابعاً: ما العمل إذن في رأي فاكوياما؟ يقول لنا إن الأمر جلل وخطير للغاية ولا بد من التدخل الفوري والحازم من قبل الدولة. ويقترح في هذا الشأن أن يتم التدخل عن طريق اتخاذ إجراءات ضابطة يُعهد بتحديدها إلى تنظيمات أو مؤسسات يكون لديها السلطة الكافية للتنفيذ والمتابعة. ويدرك فاكوياما صعوبة هذا الأمر لتضارب المصالح وتباين الآراء وتعدد الجهات ذات الصلة، إلا أن ذلك يجب ألا يشكل عذراً أو تبريراً يحول دون التدخل المتشدد. ويؤكد فاكوياما أن دعوته للتدخل والضبط لا يقوِّضا دعائم الفكر والعمل التحرري في النظام الديموقراطي، لأن على المجتمع حماية نفسه عندما تستدعي الضرورة ذلك، وأن المسئولية لا بد وأن تكون مشتركة وعالمية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب البيولوجية واحتمالاتها ضد النظام الديمقراطي التحرري.

تعليق موجز للمراجع:

لقد ظهر كتاب «نهاية التاريخ» قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية، تلك الأحداث التي هزت أمريكا والعالم هزة عنيفة أشبه بالبركان الفكري أو الزلزال السياسي أو كليهما معاً التي ما تزال تثير الجدل والنقاش، وتدعو المناظرات والأحاديث عنها إلى تجديد الفكر وإعادة النظر في السياسات داخلياً وعالمياً. إن هذه الأحداث وتداعياتها جعلت فاكوياما نفسه يعيد تفكيره في مسألة «نهاية التاريخ»، ويرى أن النظام الديموقراطي والاقتصاد الحر لا يُنهي التاريخ الإنساني بوصفه مرحلة إنسانية نهائية لتفوقها وتميزها وأفضليتها على كل النظم الأخرى، إذ أصبح هذا النظام مهدداً الآن بإمكانات حدوث إرهاب بيولوجي (حيوي) يقوض دعائمه. فالعلم والتكنولوجيا ذاتهما يُعرِّضان الغرب اليوم للمخاطر إذا لم يتم وضع رقابة سياسية حازمة تحد من التطرف في استخدامهما والتوجه بهما نحو العبث بالبيولوجية الإنسانية، ومن هنا خرجت مقولة فاكوياما الجديدة ومفادها «أنه لا نهاية للتاريخ إلا بنهاية العلم». ويقصد بالعلم هنا الطفرة التقدمية، والتوسع اللامحدود والمُطلق عنانه، في أبحاث التكنولوجيا الحيوية ومساراتها الحالية نحو تشكيل عالم وإنسان المستقبل بإدخاله مرحلة جديدة من

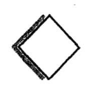
تاريخه هي مرحلة «ما بعد البشرية». أما من ناحية أحداث الحادي عشر من سبتمبر ذاتها فلم يسترسل فاكوياما في الحديث عنها وإنما أوضح في أسطر قليلة وجهة نظره في أنها لا تشكل صراعاً بين الحضارتين الإسلامية والغربية (وذلك في إطار الحديث عن صراع الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي وفق ما تصوره صمويل هانتنجتن) وإنما ما حدث «ليس إلا محاولة يائسة من الأصولية الإسلامية التي سوف تنقشع ويكون الغلبة في نهاية الأمر للمد الديموقراطي التحرري والتمدُّني».

يجد قارئ هذا الكتاب وغيره من مؤلفات فاكوياما أنه تأثر كثيراً بأفكار ومواقف نخبة من الفلاسفة الغربيين. إن فكرته السابقة عن «نهاية التاريخ» تبدو مماثلة لفكرة الفيلسوف هيجل الذي كان قد رأى أيضاً أن نهاية التاريخ الإنساني قد تحددت في عام 1806 حيث لم يعد – في نظره – أي احتمال لحدوث تقدم سياسي جوهري بعد نشر مبادئ الثورة الفرنسية التي كانت قد دُعِّمَت وَتَرَسَّخَت بانتصار نابليون في معركة «يينا» Jena في ذلك العام. وها نحن نرى فاكوياما يركن إلى آراء وأفكار الفيلسوف الألماني فردريك نيتشه ليجعل من بعض أقواله منطلقاً لأطروحته التي يقدمها في هذا الكتاب وبصفة خاصة فيما يختص بمخاوفه من تأثيرات الطفرة البيولوجية ودعوته للتدخل للحد من مخاطرها، وفي هذا الإطار، نقرأ في الصفحة الأولى من هذا الكتاب عبارة مقتبسة من كتاب «إرادة القوة» لنيتشه يقول فيها «كفى: الوقت الذي سوف تتخذ السياسة معنى جديداً قادم».

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نجد أن فاكوياما لم يتخذ من المعتقدات الدينية، التي تدين التدخل في الطبيعة الإنسانية إلى حد التحريم مدخلاً لأطروحته وموقفه المناهض لتمادي البيولوجيا الحيوية في أبحاثها وتطبيقاتها على البشر، بل اعتمد بصورة واضحة على المذاهب الفلسفية والدعاوى الأخلاقية. ومرة أخرى يقتبس فاكوياما عن نيتشه عبارة «الموت في الوقت المناسب» لِيُعَبِّر بها في إيجاز وقوة مناهضته لمحاولات إطالة الحياة عند البشر. ولعل عدم الاستناد إلى الأديان السماوية أساساً في تدعيم موقفه سوف يُكسب كتابه قبولاً واسعاً في فكر عالم الرأسمالية وأسسه الحضارية المادية. وعلينا ألا نستهين بأهمية هذه الكتابات والآراء المطروحة بها في رسم السياسات الداخلية والخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعيات ذلك عالمياً أيضاً. ويعلم القارئ كم كان لكتابي «نهاية التاريخ» و«صراعات الحضارات» من تأثير كبير في مسار الفكر الأمريكي الأكاديمي

والسياسي في تشكيل السياسة الأمريكية تجاه العالم وبخاصة في السنوات الأخيرة لعقد التسعينيات.

ومع أن فاكوياما ليس بالشخص الوحيد الذي تطرق لمسألة التكنولوجيا الحيوية المتقدمة ونتائجها على الناس والمجتمع، كما أنه ليس أول من صك مصطلح «ما بعد البشرية» (Posthuman) الذي سوف يشهده المستقبل، وأن هناك من يرى في الأمر مبالغة شديدة أو أن تحقيقها ليس ماثلاً في الأفق، فإن الكتاب – في واقع الأمر – يدق ناقوس الخطر، ويبعث على الخوف والقلق إزاء ممارسة الحرية المطلقة في المضي بأبحاث التكنولوجيا الحيوية إلى حد القضاء كلية على جوهر الإنسان ممثلاً في طبيعته البشرية. ومما هو جدير بالذكر هنا أيضاً أن عضوية فاكوياما في مجلس الرئاسة لشؤون أخلاقيات البحوث الحيوية – الذي سبق أن أشرنا إليه في عرض الكتاب – إلى جانب تقدير واضعي السياسات الداخلية الأمريكية ومتخذي القرارات لكتاباته قد جعلت لهذا الكتاب أهمية خاصة لما يشار إليه حالياً بحرب الإرهاب، الأمر الذي دعى صحيفة واشنطن بوست الأمريكية إلى وصف هذا الكتاب بأنه عمل جدير بأن يقرأه الجميع سواء اتفقوا مع مؤلفه في الرأي أو اختلفوا معه.



اجتماع

سكان العالم: تحديات القرن الحادي والعشرين:

World Population: Challenges for the 21st Century

تأليف: Leon Bouvier & Jane Bertrand

الناشر: Santa Ana, CA: Seven Locks Press 1999

مراجعة: يحيى العبدال*

يتعرض الكاتبان في هذا الكتاب إلى التحديات التي سيواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين إذا ما استمرت الزيادة السكانية على نفس النمط التي كانت عليه خلال القرن العشرين، ويعتقد المؤلفان أن هذه التحديات سوف تؤثر على البشر بشكل مباشر أو غير مباشر، ويتمثل التحديان الأساسيان للبشرية حسب رأي المؤلفين في الانفجار السكاني polulation explosion في الدول الفقيرة من جهة وفي الانتحار السكاني population suicide في الدول المتقدمة من جهة أخرى. فخلال القرن السابق، شهد العالم طفرة هائلة في السكان، وبلغ عدد سكان العالم في سنة 1999 ستة مليارات نسمة، وبينما استغرق المليار الأول الفترة من بداية التاريخ وحتى سنة 1850، فإن المليارات الخمسة من البشر شهدها العالم فقط خلال الفترة من 1850 حتى 1999، وفي حين استغرقت إضافة المليار الثاني مائة سنة، فإن المليار السادس استغرقت إضافته ثمانية أعوام فقط، ولذلك يمكن وصف النمو السكاني خلال القرن الماضي «بالانفجار السكاني».

ويقع الكتاب في 214 صفحة تتضمن 12 فصلاً بما فيها المقدمة بالإضافة إلى المراجع.

ويتعرض فيه المؤلفان إلى النمو السكاني المتوقع في القرن الحادي

* مدرس في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

والعشرين، ويطرحان تساؤلات حول إمكانية استمرار معدلات الوفيات والمواليد على ما هي عليه، أم سيكون هناك تحول جذري في هذه العمليات خلال القرن الحادي والعشرين، وماذا تعني الإجابات المحتملة عن هذه التساؤلات للبشر في العالم بشكل عام، وبالنسبة للبشر في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص.

ويتحدث الكاتبان في الفصول الخمسة الأولى عن النمو السكاني الحالي والمستقبلي، فيبدأ الكاتبان الفصل الأول بمقدمة وتمهيد، ثم ينتقلان في الفصل الثاني ليستعرضا نبذة تاريخية عن النمو السكاني في العالم، ويذكر أنه بين العامين 1900 و2000، ارتفع عدد سكان العالم من 1,7 مليار إلى أكثر من 6 مليارات نسمة، ووصفا هذه الزيادة «بالثورة السكانية» وأكدا على أنه لا أحد يعرف بالتحديد كم ستكون الزيادة في عدد سكان العالم بين عامي 2000 و2050، على الرغم من أن الإسقاطات السكانية الأخيرة التي قامت بها الأمم المتحدة تتوقع أن يكون حجم سكان العالم في سنة 2050 حوالي 9,3 مليار نسمة، يقطن الغالبية منهم الدول النامية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ويناقش الفصل أسباب هذا النمو السكاني الهائل، ويطرح الحلول المناسبة للتعامل مع هذه الزيادة، ويحدد القضايا السكانية التي يجب الانتباه إليها وهي حجم السكان في العالم، وتوزيعهم حسب المتغيرات الديموغرافية مثل العمر والعرق والديانة.

ويستعرض الكاتبان في الفصل الثالث ما الذي سيحدث في القرن الحادي والعشرين، والسيناريوهات المتوقعة حسب مناطق العالم، والسيناريوهات المتوقعة حسب العمر، ووضع الدول الصناعية مع الهجرة وبدونها. ويذكر المؤلفان أن النمو السكاني المتوقع في الدول المتقدمة بين عامي 1995 و2050 سوف يبلغ حوالي 50 مليون نسمة، وفي المقابل سوف تشهد هذه الفترة نمواً يوازي 2,3 مليار نسمة في الدول الفقيرة. وحتى لو كُتب النجاح لبرامج تنظيم النسل، فإن دولاً مثل المكسيك، والهند وبنغلادش وغيرها ستشهد نمواً سكانياً هائلاً في القرن الحادي والعشرين، وحتى الانخفاض في معدلات المواليد لغاية 4 مواليد لكل امرأة لن يكون كافياً. وفي المقابل فإن الدول المتقدمة ستواجه تحدياً سكانياً جديداً، وهو كيفية تحاشي «الانتحار السكاني». ويذكر المؤلفان أن كثيراً من الثقافات أو الحضارات التي اختفت كان السبب وراء اختفاء بعضها هو ارتفاع معدلات الوفيات (بسبب الأمراض أو الحروب مثلاً) في حين كان السبب وراء اختفاء بعضها الآخر هو الهجرة، ولكن لم يكن السبب وراء اختفاء أي منها انخفاض معدلات المواليد، ففي الدول التي ينخفض

فيها معدل المواليد إلى أقل من معدل الإحلال replacement level (2,1 مولود لكل امرأة) ستواجه مشكلة الانتحار السكاني. ففي ألمانيا مثلاً تشير التوقعات إلى أن حجم السكان سينخفض من 82 مليون نسمة في سنة 2000 إلى 69 مليون نسمة في سنة 2050 حتى لو ارتفع معدل المواليد من 1,3 إلى 1,9 مولود لكل امرأة. ويؤكد الكاتبان على أنه درج الحديث عن الزيادة السكانية بمتوالية هندسية exponential growth (2، 4، 8، 16، 32...) ولكن لم يتحدث أحد عن الانخفاض السكاني بمتوالية هندسية exponential decline (100، 50، 25، 12,5، 6,25...) وإذا استمر الحال على ما هو عليه في ألمانيا، فإن معدل النمو السكاني growth rate سوف يكون –0,7٪ وهذا يعني أن عدد سكان ألمانيا سوف ينخفض إلى النصف كل 70 سنة، هذا النمو السكاني السالب بدأ أيضاً في روسيا بوصفه نتيجة للانخفاض الحاد في كل من معدل المواليد ومعدل البقاء على قيد الحياة life expectancy.

ويتناول الكاتبان في الفصل الرابع الهجرة بوصفها عاملاً أساسياً في تحديد حجم السكان، فاختلاف معدلات النمو السكاني بين مناطق العالم، وسياسات الحكومات المختلفة، والأوضاع الاقتصادية لبعض الدول، أدت في مجموعها إلى حركات هجرة ضخمة. ويناقش الكاتبان أنماط الهجرة في السابق، والسائدة حالياً، والمتوقعة مستقبلاً. وينكر المؤلفان أن عامل الهجرة يقوم بدور مهم في توازن الوضع الحالي للسكان في العالم، أي انخفاض السكان في الدول المتقدمة، وارتفاع السكان في الدول الفقيرة. فالحل المنطقي لوضع كهذا هو نقل الملايين من البشر من المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية لتحقيق التوازن السكاني. فالدول المتقدمة مثل اليابان وفرنسا وألمانيا والتي وصل حجم السكان في كل منها إلى حد الاكتفاء، يجب ألا تقف مكتوفة الأيدي أمام تحدي انخفاض عدد السكان فيها، بل يجب أن تسعى حسب رأي المُؤَلِفيْن، ليس إلى زيادة معدل المواليد إلى أكثر من معدل الإحلال، لأن ذلك ببساطة سيرفع من عدد سكان العالم، بل إن على هذه الدول أن تستمر في الحفاظ على معدلات المواليد المنخفضة، وتستقبل هجرات محدودة ومنتقاة، وترفع من معدلات البقاء على قيد الحياة لتصل في النهاية إلى معدل نمو سكاني يساوي صفراً وفي ظل اقتصاد متين ومستقر. ومن ثم فإن على الدول الأوروبية واليابان اتباع السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة في استقبال المهاجرين حسب شروط معينة وأعداد محددة وفقاً لاحتياجاتها، والعمل على إذابة هؤلاء المهاجرين في المجتمع الأمريكي لكي يصبحوا جزءاً من الثقافة الأمريكية.

ويتعرض الكاتبان في الفصل الخامس إلى الأوضاع والسياسات السكانية في الدول التي تعدى حجم السكان فيها المليار نسمة، وهي الصين، والهند (يمثلان 40٪ من سكان العالم) والعالم الإسلامي، ففي الصين التي تعدت حاجز المليار سنة 1985 بلغ تقدير حجم السكان سنة 2000 حوالي 1,220,224,000 نسمة (أي 1,2 مليار نسمة). ويؤكد الكاتبان على أنه بإمكان الصين إذا استمرت الحكومة في سياسة الطفل الواحد لكل أسرة أن تصل إلى معدل نمو سكاني يبلغ -0,76٪ سنة 2050 وبحيث يصبح عدد السكان في ذلك الوقت أقل مما هو عليه الآن. ولكن وضعا كهذا وإن بدا مقبولاً، فإنه لا يخلو من التحديات أيضاً، ففي ذلك الوقت سوف يتعين على الصين التي سينخفض فيها عدد السكان تحت 25 سنة بشكل كبير، أن تعيل 300 مليون مسن وهذا بالطبع يشكل تحدياً كبيراً. أما الهند والتي احتفلت سنة 2000 بالمولود الذي جعل عدد السكان فيها 1,000,000,000 نسمة (مليار نسمة) فإنه يتعين عليها حسب رأي الكاتبين أن تستمر في تأكيد سياسة العائلة الصغيرة، وتطوير برامج تنظيم الأسرة. ويتوقع المؤلفان أن تصل الهند إلى معدل نمو سكاني يساوي صفراً سنة 2050 إذا استمرت هذه السياسات السكانية، وعلى الرغم من أن عدد سكان الهند سيتجاوز عدد سكان الصين سنة 2050 فإنها ستواجه، مثلها مثل الصين، مشكلة الخلل في توزيع السكان حسب العمر وتخطط لإعالة 233 مليون مسن.

ويؤكد الكاتبان أن التوقعات السكانية حسب مصادر الأمم المتحدة تقول بأنه سوف يبلغ عدد سكان الهند والصين معاً في سنة 2050 حوالي 3 مليار نسمة من أصل 9,3 مليار مما يعني انخفاض النسبة المئوية لحجم السكان في البلدين من مجموع سكان العالم من 40٪ إلى 30٪. كما تعرّض الكاتبان في هذا الفصل إلى حجم السكان في العالم الإسلامي، والسبب في ذلك حسب ما ذكراه هو توقع استمرار النمو السكاني في معظم الدول الإسلامية من جهة، وانتشار الفكر الإسلامي بشكل ملحوظ من جهة أخرى (أو «البعث الإسلامي» حسب تعبير الكاتب السياسي صموئيل هنتنجتون في كتابه صراع الحضارات)، مما يتطلب تسليط الضوء على هذه الشريحة من سكان العالم، ويتوقع المؤلفان أن يرتفع عدد المسلمين في العالم من 1,2 مليار سنة 2000 (20٪ من سكان العالم) إلى 2,4 مليار سنة 2025 (حوالي 30٪ من سكان العالم).

وينتقل الكاتبان في الفصول 6، 7، 8، 9 لمناقشة ردود الأفعال للتحديات السكانية التي يواجهها العالم، ففي الفصل السادس يتحدث المؤلفان عن الجهود

الدولية المبذولة لتنظيم الأسرة منذ السبعينيات، وبالتحديد خلال المؤتمرات العالمية للسكان في الأعوام 1974، 1984، 1994 في كل من بوخاريست والمكسيك والقاهرة بالترتيب. ففي المؤتمر الأول يشير المؤلفان إلى محاولة منظمة الأمم المتحدة عقد لقاء للمسؤولين والساسة في أكثر من 100 دولة وذلك لغرض مناقشة النمو السكاني، ولكن أغلب الدول رفضت فكرة تنظيم النسل في ذلك الوقت، وركزت على قضية التنمية الاقتصادية. ولكن أغلب هذه الدول تغيرت رؤيتها عند انعقاد المؤتمر العالمي الثالث للسكان، وبعد انقضاء فترة من الزمن على تنفيذ برامج تنظيم الأسرة في دول العالم، بدأت النتائج الإيجابية لهذه البرامج في الظهور على مستوى الدولة من حيث تحقيق التوازن بين السكان والموارد، وعلى مستوى الفرد من حيث تحسين صحة الأم والطفل. كما تعرض الكاتبان في هذا الفصل للجدل الدائر حول موضوع الإجهاض بوصفه أحد وسائل تنظيم النسل، وكيف واجهت هذه الوسيلة وما زالت معارضة شديدة من الولايات المتحدة الأمريكية ناهيك عن كثير من دول العالم الأخرى.

وناقش الكاتبان في الفصل السابع محددات استخدام وسائل منع الحمل، وتطرقا لمدى انتشار وسائل منع الحمل بوصفها أحد طرق قياس نجاح برامج تنظيم النسل، مقاساً بالنسبة المئوية للنساء في سن الإنجاب ومتزوجات أو مرتبطات ويستخدمن وسائل منع الحمل، وبينما بلغت هذه النسبة 71٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و83٪ في الصين، فقد بلغت في موريتانيا 3٪ فقط. وعزا المؤلفان هذا التفاوت في استخدام موانع الحمل إلى عوامل ثقافية وقانونية واقتصادية ودينية واجتماعية مثل تعليم المرأة وعمل المرأة ومعدل الوفيات من الرضع والأطفال.

وفي الفصل الثامن ناقش الكاتبان ما يمكن عمله في مختلف الدول النامية للحد من النمو السكاني وتحقيق معدلات خصوبة منخفضة على مستوى العالم، وفي هذا الإطار اقترح المؤلفان سبع نقاط رئيسة نذكر منها:

- التوعية بأن مشكلة النمو السكاني ما زالت موجودة وستظل.
- استمرار الاستثمار في تعليم المرأة.
- الاستفادة من تراكم المعرفة والتجارب المختلفة الخاصة بتنظيم الأسرة على مدى أربعة قرون، لوضع برامج فاعلة لتنظيم النسل.

وفي الفصل التاسع قام الكاتبان باستخدام البيانات المتوفرة من الهيئة

الفيدرالية للتعداد في الولايات المتحدة الأمريكية، وقسما 151 دولة من دول العالم إلى فئات وذلك وفقاً لمتغيرين أساسيين في تحديد النمو السكاني وهما معدلات الخصوبة والنسبة المئوية لانتشار الإيدز في هذه الدول، ونتج عن هذا التقسيم خمس مجموعات، اقترح المؤلفان لكل منها استراتيجيات معينة للحد من النمو السكاني فيها.

وانتقل المؤلفان في الفصلين العاشر والحادي عشر لمناقشة التحدي السكاني الآخر الذي يواجه العالم وهو التناقص السكاني أو حسب تعبير المؤلفين «الانتحار السكاني»، وقبل الشروع في مناقشة هذا المفهوم تعرض الكاتبان للعمليات السكانية الثلاث، وهي: الخصوبة والوفيات والهجرة، وخَلُصا إلى أن معدلات الخصوبة في الدول الأوروبية المتقدمة واليابان سوف تبقى أقل من معدل الإحلال، وأن الاستمرار في هذه المعدلات المنخفضة (1,2 على 1,5 مولود لكل امرأة) لعدة أجيال قادمة سوف يسبب مشكلة، أما بالنسبة للهجرة، فقد تكون - حسب رأي المؤلفين - حلاً ولكنه حل مؤقت لانخفاض السكان في هذه الدول، حيث سرعان ما سيصل المهاجرون ومعظمهم في مقتبل العمر إلى سن التقاعد ليضافوا إلى أعداد المسنين في بلد المهجر، أما بالنسبة للوفيات، فعلى الرغم من أنها منخفضة جداً في الدول الأوروبية واليابان، فإنه مع التقدم الحاصل في التكنولوجيا الطبية والهندسة الوراثية يمكن لهذه الدول خفض معدلات الوفيات بشكل أكبر، كما يمكنها أيضاً تحسين ظروف الحياة ليرتفع بذلك معدل البقاء على قيد الحياة في هذه الدول، مما يسهم في التقليل من حدة انخفاض عدد السكان فيها. ويرى المؤلفان أن الحل الأمثل لمشكلة تناقص السكان في هذه الدول هو العمل على مستوى العمليات الثلاث معاً: رفع معدل الخصوبة، وقبول عدد محدد من المهاجرين، وخفض معدل الوفيات، ورفع معدل البقاء على قيد الحياة. كما ناقش الكاتبان في هذا الفصل المشكلات التي قد تواجهها هذه الدول من حيث الخلل في التركيبة السكانية حسب العمر من جهة والتركيبة السكانية حسب الأثنينية من جهة أخرى.

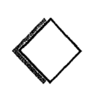
وتعرض المؤلفان في الفصل الحادي عشر إلى المجتمع الثابت أو المستقر stationary population واستخدما السويد بوصفها مثالاً واقعياً يمثل هذا المجتمع، وعدّا أن الوصول إلى المجتمع المستقر هو الهدف الذي يجب أن تسعى كل الدول إلى تحقيقه، وحددا مفهوم المجتمع المستقر من وجهة نظر علم السكان بأنه المجتمع الذي يظل فيه التركيب العمري والنوعي للسكان وحجم السكان ثابتاً لا

يتغير. ويرى الباحثان أن الهدف النهائي للعالم هو الوصول إلى مجتمع مستقر على مستوى العالم، لا توجد فيه زيادة سكانية، ولا تواجهه مشكلات نتيجة التغير في التركيب العمري والتركيب النوعي للسكان.

وفي الفصل الثاني عشر والأخير تحدث الكاتبان عن التحديات السكانية في القرن الحادي والعشرين، وأكدا على ضرورة النظر إلى القضايا السكانية بشكل مختلف يأخذ بعين الاعتبار التغيرات السكانية التي طرأت في القرن العشرين، فعلى سبيل المثال، قبل العام 1960 وقبل أن تبدأ معدلات الخصوبة في الانخفاض في الدول النامية، كان بالإمكان الحديث عن ارتفاع معدل النمو في الدول النامية بشكل جمعي (معدل النمو السنوي للسكان بلغ فيها 2٪) ولكن هذا التعميم غير ممكن في القرن الحادي والعشرين ففي بعض هذه الدول بلغت معدلات النمو السكاني معدل الإحلال، كما بلغت النسبة المئوية لاستخدام موانع الحمل معدلات أعلى مما هي عليه في الولايات المتحدة الامريكية (مثل الصين). وفي المقابل فإن بعض هذه الدول النامية وبخاصة الدول الأفريقية ظلت فيها معدلات النمو السكاني مرتفعة (2-3٪ سنوياً) في ظل مشكلات سياسية واقتصادية وصحية حادة، ما يعني أن الحد من النمو السكاني فقط لن يحل المشكلة في هذه الدول، وأن استمرار النمو السكاني على نفس الوتيرة سيفاقم من حدة المشكلات التي تواجهها هذه الدول. ولذلك يجب التعامل مع هذه الدول بطريقة تأخذ بعين الاعتبار اختلاف الأوضاع فيها عن باقي الدول النامية، ومن ثم فإن على هذه الدول أن تسعى للحد من النمو السكاني من جهة وتعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والصحية فيها، من جهة أخرى، وهذا ما يتوقع المؤلفان حدوثه في القرن الحادي والعشرين.

أما في المجتمعات المتقدمة فيرى الكاتبان أن معدلات النمو ستظل عند مستوى الصفر أو أقل من ذلك، وفي ظل هذه الظروف العالمية؛ أي كثافة سكانية في الدول النامية ونقص سكاني في الدول المتقدمة، يتوقع الكاتبان أن تنشط حركة الهجرة للتخفيف من حدة هذه المشكلات. وانتهى المؤلفان إلى أن عدد السكان في العالم سوف يستمر في النمو في القرن الحادي والعشرين، ولكن يبقى التحدي الأساسي الذي يواجه العالم هو إلى أي حد من النمو سوف يسمح العالم به، ويؤكد الكاتبان على أن الحد من النمو السكاني أمر ملح جداً، وأن على المجتمع الدولي ممثلاً في الحكومات والهيئات والمنظمات المختلفة التحرك بشكل فعلي لتحقيق ذلك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤلفين وفي معرض تعرضهما لواقع التحديات السكانية في القرن الحادي والعشرين والحلول المقترحة لمواجهة هذه التحديات، لم يستخدما التنبؤات السكانية demographic predictions بل وَظّفا وبطريقة علمية الإسقاطات السكانية demographic projections في تحديد رؤيتهما المستقبلية لهذه القضايا وقاما بافتراض مجموعة من الفرضيات وبناء عليها أجروا الإسقاطات السكانية وحددوا توقعاتهم للأوضاع السكانية في القرن الحادي والعشرين، فإذا كانت الرياضيات صحيحة فإن الإسقاطات السكانية صحيحة، ولكن قد تكون الفرضيات خاطئة، وهو احتمال وإن قلّ فهو وارد.



اجتماع

القادة الكوكبيون: الجيل القادم من القادة

Global Explorers: The Next Generation of Leaders

تأليف: J. Stewart Black, Allen J. Morrison, & Hal B. Gregersen

الناشر: Routledge, New York, 1999, 256 Pages

مراجعة: محمود مصطفى كمال*

يعد هذا الكتاب نتاجاً لدراسة مسحية قام بها ستيوارت بلاك، وألن موريسون وهال جريجيرسن، وبينما يعمل الأول أستاذاً للإدارة بجامعة ميتشجن ومستشاراً لعدد من الشركات عديدة الجنسيات، يعمل الثاني خبيراً وأستاذاً مساعداً للإدارة الدولية في جامعة أونتاريو الغربية. أما الثالث فيعمل أستاذاً للاستراتيجية الدولية والقيادة في جامعة بريجهام.

وبينما يحاول هذا الكتاب الإجابة عن تساؤلين أساسيين هما: ما طبيعة الصفات الواجب توافرها في القائد الكوكبي؟ وكيف يمكن للمؤسسات والشركات أن تجد هؤلاء الأفراد الذين تتوافر فيهم إمكانات القيادة الكوكبية وتنميتها، ويؤكد المؤلفون أنه لا يوجد قائد يمكنه أن يحقق نتائج فاعلة دون أن تتوافر لديه إمكانات ومهارات عالمية. إن أطروحات هذا الكتاب قائمة على أساس إمبيريقي، حيث قام المؤلفون بمقابلة 130 قائداً ومشرفاً في 50 شركة في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. ودعموا ذلك بعدد من الأمثلة الميدانية في كل من شركات ومؤسسات فرانكلين وفنادق ماريوت وديزني وكنتاكي وموتورولا وغيرها. وينقسم هذا الكتاب إلى ثلاثة أقسام تحتوي تسعة أجزاء، وينتهي بعدد من الملاحق التي

* أستاذ مساعد (Associate Prof.) قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، جمهورية مصر العربية.

تمثل أدوات منهجية مهمة وهي عبارة عن مقياس يُستخدم لتقدير القدرات المرتبطة بالقائد الكوكبي إضافة إلى دليل مقابلة لدراسة الاستعداد لهذا المستوى.

ويمكن تحديد القضايا الرئيسة التي تناولها المؤلفون فيما يلي:

1 – القوى المؤثرة وراء موجة العولمة ومحاولة تفسير النقص في نوعية القيادات الكوكبية. وتناول المؤلفون في إطار هذه القوى ثورة التكنولوجيا وتكلفة النشاطات والخدمات والسلع وإطار التنافسية العالمية، وتفضيلات المستهلك، والقوى المرتبطة بالحكومات ودورها سواء أكان ذلك في دعم الاقتصاد العالمي أم في حجب هذا الدعم.

2 – سيناريوهات الوضع المتوقع للشركات والقوى المسيطرة عليها: السيادة الوطنية، والنمط المتوازن، والنمط الدولي. وأن العولمة هي التحدي الأكبر لنماذج القيادة الإقليمية.

3 – إطار القيادة الكوكبية، ويشمل مجموعة من الديناميات الأساسية المرتبطة بالعمل وتلك المرتبطة بالمناخ العالمي والمتمثلة في القدرة على اختراق الحدود القومية ودور العمل والتكنولوجيا والاختلاف في المقدّرات القيادية المتنوعة وثقافة المجتمع وطبيعة الوظيفة.

4 – ثنائية التكامل العالمي من ناحية والتكيف المحلي من ناحية أخرى.

5 – نموذجاً للقيادة الكوكبية، ويحتوي هذا النموذج على عدد من الخصائص:

أ – مؤشرات حب البحث والتقصي، وهي حالة عقلية وخاصية حيوية للقائد الكوكبي تساعده على رؤية فرص العمل المحلية والدولية معاً، والإفادة منها من خلال إجراءات تعبر الحدود، كما تؤدي إلى درجة عالية من الإنجاز أو العمل الفريقي عبر الحدود.

ب – أهمية وجود منظور محدد لدى القائد الكوكبي، ويقصد بهذا البعد: كيف يرى القائد العالم المحيط به، ويتقبل حالة عدم اليقين، والقدرة الهائلة للتعامل معها، ومحاولة تحقيق التوازن في حالة التوترات. ويتميز هذا الفصل الرابع بتعدد الرسوم التوضيحية لمستويات التوتر وأشكال الضغوط التي يمكن أن يتعرض لها القائد الكوكبي.

ج – النمط المميز لشخصية القائد الكوكبي والذي يعكس قدرة فائقة على تحقيق الاتصال الوجداني مع الآخرين خاصة ذوي الثقافات والخلفيات المتباينة،

وفي ظل عالم مليء بالصراعات، وتحقيق التكاملية التي تشير إلى محاولة إيجاد مجموعة من المعايير الأخلاقية في العمل والتي تدعم مصالح المؤسسة لدى أعضائها وانعكاساتها على عمليات التقييم.

د – القدرة على الفهم والذكاء والتي ترتبط بالضرورة بامتلاك معرفة ومهارات فريدة مقارنة بالآخرين، وبقدرة القائد على إدراك الفرص المتاحة للشركة التي يعمل بها في السوق العالمي، والقدرة على تعبئة الموارد الكاملة والاقتراب منها، والتي تمكنه من استثمار تلك الفرص. ويرتبط بهذا كله نسق من المعرفة يحتوي على مجالات التمويل والمحاسبة والتسويق وإدارة الموارد البشرية والإجراءات والعلاقات الدولية وظروف الاقتصاد والصناعة الدولية والاستراتيجيات المرتبطة بها.

6 – الأساليب التي تساعد على تكوين نمط القيادة الكوكبية وتطويرها، وتتمثل في أهمية الخبرات الدولية في تطوير مهارات الفهم والقدرة على الاتصال الانفعالي بل القدرة على فهم الفرص والتحديات، والعمل من خلال فرق عمل كوكبية متدربة . وأخيراً اشتملت ملاحق الكتاب مقياساً لتقدير مقدرات القائد الكوكبي.

وتكشف القراءة التحليلية لهذا الكتاب عن عدة ملاحظات موضوعية ومنهجية على النحو التالي:

1 – أن هذا الكتاب يمثل دراسة إمبيريقية واسعة تمكن من إجراء المقارنات المكانية وعلى ضوء ثقافات متباينة سواء أكانت مجتمعية أم تنظيمية وليست مجرد أفكار نظرية. ومع هذا يمكن تصنيفها من ضمن نمط الدراسات الاستشرافية للمستقبل، حيث طرحت عدداً من السيناريوهات البديلة لخصائص القائد الكوكبي، وعلى ضوء الفروق بين الدرجة الميدانية والدرجة القياسية: طُرح النموذج المتوازن في الخصائص ولكن بدرجاتها المنخفضة، والنموذج المتوازن بالدرجات القوية والنموذج غير المتوازن والمختلط.

2 – لم يكتف المؤلفون بتوضيح عدد من النماذج المؤسسية وإنما قدموا عدداً من دراسة الحالة لنماذج من القيادات الكوكبية في عدد من المؤسسات، محللين مراحل تطورهم ووصولهم إلى بعض هذه الخصائص واكتسابها وتطويرها. وقد يعطى ذلك الفرصة للقارئ لاتباع الخطوات ذاتها أو مع تعديلها على ضوء الظروف الثقافية المتباينة.

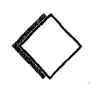
3 – لقد استخدم المؤلفون منهجية محددة في تحديد القيادات الكوكبية تشبه

ما يسمى بمدخل السمعة أو الشهرة في دراسات بناءات القوة والذي يستخدم في دراسات علم الاجتماع السياسي. ومع أهمية هذا المدخل فإنه يعتمد على أساليب التقدير الذاتية وتقييم المرؤوسين لهؤلاء القيادات وخبراتهم معهم دون ممارسة التقييم الموضوعي في مواقف ممارسة فعلية لخصائص القيادة.

4 – لقد قدم الكتاب تساؤلين أساسيين حول نمط الخصائص المطلوبة للقائد الكوكبي وكيفية اكتسابها وتطويرها، إلا أنه لم يطرح التحديات والعقبات التي يمكن أن تقف أمام هذا التكوين والتطوير وبخاصة تلك المتمثلة في علاقات القوة بين الدول أو نمط التنشئة في بعض المجتمعات التقليدية أو نمط البناء السياسي أو مرحلة النمو الاقتصادي الذي وصل إليها المجتمع. كما أن عمليات تحول القيادات وأنماطها تمر بعدد من المشكلات الأخرى والمرتبطة بالبعد التنظيمي أبرزها سيادة المركزية وعدم التفويض وضيق نطاق الإشراف وعدم وفرة المعلومات ومناخ عدم المشاركة، بل التركيب الطبقي المجتمعي وانعكاساته على اختيار القيادات، وثقافة الشك والتربص وعدم رغبة بعض الأفراد في منح الفرص أمام الآخرين اعتقاداً منهم بالتميز المطلق واتهامهم الآخرين بافتقاد المقدرات والمهارات اللازمة، وينعكس ذلك بالضروة على إحساسهم بعدم القدرة على التغير.

5 – لقد تناول الكتاب عدداً من الخصائص الجوهرية للقائد الكوكبي والتي تتطلب مزيداً من الإضافة خاصة ما يرتبط بآليات الممارسة، كما أن هذه الخصائص تعد جيدة – إذا نظرنا إليها من منظور التقييم بوصفنا خبراء أو بوصفنا أعضاء إلا أن هؤلاء القادة سوف تحكمهم معايير أخرى وهي المصلحة والمنفعة والعائد الذي سوف يتحقق بوجه خاص، وأن هؤلاء يجمعون في حالات كثيرة بين ملكية المؤسسة وقيادتها في الوقت ذاته.

إن هذا الكتاب يمثل نقطة انطلاق لدراسات ميدانية جديدة حول خصائص القائد الكوكبي وبعيداً عن المعالجات التقليدية لتصنيف القيادات أو خصائصها المتواترة في التراث السوسيولوجي أو التنظيمي.



علم نفس

كيف نموت؟ *How We Die?*

تأملات في الفصل الأخير للحياة

تأليف: شروين نولاند S.B.Nuland
الناشر: شركة المكتبات الكويتية.
ترجمة: إيهاب عبدالرحيم
عرض: لطفي الشربيني*

هناك قدر وفير من المؤلفات والمطبوعات التي تتعلق بالموت والاحتضار، منها ما هو علمي لأطباء أو متخصصين، ومنها ما يكتبه الفلاسفة والشعراء والأدباء، أو ما تتضمنه القصص والروايات والخرافات، ويتراوح مضمون هذه الكتابات بين التركيز على التفسير الطبي والعلمي للتدهور الجسدي والأمراض التي تفضي إلى الموت، وبين الاهتمام بكيفية مساعدة الناس على التعايش مع الصدمات العاطفية والحالات الانفعالية المصاحبة للوفاة، أو جوانب أخرى طبية ونفسية وروحانية شتى، لكن الموت يظل سراً خفياً، وتبقى الكتابة عن الموت مجرد تسجيل لبعض الحقائق والمواقف والانطباعات التي لا توفر لنا المعلومات الكافية عن تفاصيل عملية الموت والاحتضار.

وعلى الرغم من أن الأفكار المتعلقة بنهاية الحياة، والتي يحيط بها الغموض ولا نعلم عنها كثيراً تمثل منطقة لها أهمية خاصة لدى كل منا فإن قليلاً من الناس فقط هم الذين يفكرون في الموت ويناقشون تفاصيله، بينما لا يرغب كثيرون الإفراط في تناول تفاصيل موضوع الموت وما يسبقه في مرحلة المرض النهائي والاحتضار، حيث يثير ذلك كثيراً من الرهبة والرعب في النفوس، ومثل ما يقوم به الإنسان في

* استشاري الطب النفسي.

مواجهة أي تهديد يحدق به فإنه غالباً ما يلجأ إلى إنكار سطوة الموت، والتمسك بأمور الحياة، ويسهم ذلك في أن يظل الناس في خداع لأنفسهم فيتقاعسون عن السعي لمعرفة الحقائق حول الموت، والاستعداد للفصل الأخير من الحياة.

نحن الآن أمام كتاب من النوع الجيد الذي يُضيف كثيراً إلى معرفة القارئ، ويخاطب عقله، ويحرك وجدانه، ويدفعه إلى التفكير بعمق غير مألوف في موضوعه الذي اختار له المؤلف عنواناً مثيراً: كيف نموت؟... وبذل الزميل إيهاب عبدالرحيم جهداً هائلاً ليحتفظ بنبض الأسلوب الذي أعد به الكتاب، فلم يحدث هنا في الترجمة والتعريب – كالعادة – ضياع أو ضعف لأي من المعاني أو الإشارات التي تضمنها الكتاب كما هو الحال في كثير من الكتب المترجمة حرفياً أو بصورة ركيكة، ويبقى عنوان الكتاب ومضمونه من التأملات في الفصل الأخير من الحياة اختياراً متميزاً، وموضوعاً فريداً لا نقرأ فيه كثيراً، ولا يتجه للكتابة أو القراءة فيه إلا أصحاب المستوى الفكري الرفيع، وهنا أذكر مقولة الروائي «ستيرن Sterne» الذي عاش في القرن الثامن عشر: «إن الكتابة ليست سوى مسمى مختلف للمناقشة، والكاتب يدرك رد فعل القارئ تجاه كل جملة حين يصوغها على الورق»، وينطبق ذلك تماماً على الكتاب الذي بين أيدينا، والذي تضمن عنوانه صيغة استفهامية هي: كيف نموت؟

ولم تكن الإجابة التي تضمنتها فصول هذا الكتاب وسطوره هي السرد المفصل للكيفية التي نموت بها، أو الحديث عن العلل والحالات المرضية المتنوعة والعوامل التي تكون السبب المباشر في الموت، والتي تبدو أنها وراء سلب حياتنا، لكن تناول الموضوع من خلال هذا المؤلَّف جاء أعمق من ذلك بكثير، فنجد به ميثولوجيا mythology كاملة حول الاحتضار والموت الذي يخشاه البشر خوفاً مما يتضمنه الفصل الأخير للحياة من المعاناة، وهذا ما جعل بعضاً من الناس يتمنى أن يموت أثناء النوم حتى «لا يتعذب»، لكن هناك ما يشير إلى أهمية اللحظات الأخيرة في الحياة التي يجب أن تنتهي بختام يتضمن لحظات من الجلال والكرامة بصورة علنية مُحَدَّدة المعالم، فالكتاب إذن دعوة إلى ارتياد تلك «الأرض المجهولة» التي يمثلها الموت بجرأة دون خوف.

والموت – من منظور الكاتب – هو مجرد حدث في سلسلة الإيقاعات الطبيعية المتواصلة، ولا يتضمن عنصر المواجهة مثل المرض الذي يمثل قوة شريرة يتطلب الأمر مواجهتها، أما الموت فإنه يمثل التوقف الذي ينتج عن خسارة معركة منهكة،

وحتى المواجهة مع المرض والانتصار الطبي عليه لا يعني سوى مجرد تأجيل مؤقت للنهاية المحتومة، وتتسم أوجه الموت العديدة - كما يرى المؤلف - بكونها محدَّدة بالقدر الذي يميز الوجه الفريد الذي يظهره كل منا للعالم أثناء حياته، وخلف كل وفاة قصة تختلف عن جميع القصص السابقة واللاحقة لها، فيسلم كل واحد منا الروح بطريقة خاصة يذهب بها إلى مثواه الأخير.

وإذا تجولنا في فصول هذا الكتاب نجد أنها تحتوي في البداية على حديث عن الحالات المرضية وعلاقتها بالوفاة وبخاصة القائمة التي تضم الأمراض الرئيسة القاتلة المعروفة وهي أمراض القلب والشرايين ومضاعفاتها، ومرض السكر وضغط الدم، والسكتة الدماغية، وحالات السرطان، والعدوى، وانهيار جهاز المناعة، بالإضافة إلى الحوادث والإصابات القاتلة، وتتطرق فصول الكتاب إلى حالة الشيخوخة ليس لكونها سبباً في الموت بل لأنها تمثل التهاوي والتدهور في وظائف أجهزة الجسم الذي ينتهي بالوفاة، وفي الحديث عن الشيخوخة والنظريات التي تفسرها عرض الكتاب معلومات عن مرض «ألزهايمر» وحالات الخرف التي تصيب المسنين والتي ما يزال كشف أسبابها وطرق الشفاء منها أهدافاً يسعى الطب للوصول إليها، وفي مثل هذه الحالات تكون الوفاة حلاً ملائماً يريح المريض وأهله من ويلات المرض المهين، وفي فصول الكتاب عرض للحوادث بوصفها سبباً للوفاة سواء أكانت بفعل كوارث طبيعية أم من صنع الإنسان، وهنا نجد عرضاً فريداً لتجارب «الاقتراب من الموت» يرويها الناجون من تهديد محقق لحياتهم، وروايات أخرى عن حالات الفزع والرعب الهائل المصاحبة لهذه التجربة، وكذلك حالات السكينة والاطمئنان والاستسلام للموت في لحظات الحياة الأخيرة استعداداً لاستقبال الآخرة.

وتستمر فصول الكتاب في عرض نماذج متنوعة لحالات الاحتضار والوفاة الناجمة عن أسباب متباينة مثل مرض الإيدز القاتل الذي يؤدي إلى نقص المناعة والمضي قدماً نحو النهاية المحتومة بفعل مضاعفات المرض، وكذلك حوادث القتل، أو الانتحار الذي يقوم فيه الشخص بإنهاء حياته بنفسه نتيجة للاكتئاب في معظم الحالات، ويصف المؤلف الانتحار بأنه الاختيار الخطأ تحت أي ظرف من الظروف، ثم يتطرق إلى قضية القتل الرحيم Euthanasia أو القتل بدافع الشفقة التي يدور حولها كثير من الجدل، وقد سُجِّلت حالات لأطباء يُقْدِمون على قتل مرضاهم لإنهاء

عذابهم من مرض ميئوس من شفائه، ويتعلق بمثل هذه الحالات كثير من الاعتبارات الدينية والأخلاقية، وفي فصل خاص يدور الحديث حول مرض السرطان الذي ينظر إليه المؤلف - وهو الطبيب الجراح - على أنه عملية خروج وتمرد للخلايا البشرية التي تُكوِّن الأورام السرطانية التي تمثل تصميماً على تدمير الحياة، ويناقش المؤلف بعمق الاختيار القائم في مثل هذه الحالات بين الاستسلام للموت بسبب المرض ومضاعفاته، وبين استخدام وسائل العلاج المتاحة حالياً مثل الجراحة والأشعة والمواد الكيماوية التي يتسبب عنها كثير من المضاعفات الخطيرة، ونلاحظ هنا نبرة اعتدال في اللغة الطبية التي استخدمها المؤلف دون أن ينحاز إلى أي من هذه الاختيارات، وترك الأمر معلقاً في صيغة سؤال: علاج عنيف أم تلطيف مريح!؟

والدرس الأخير الذي نخرج به في ختام القراءة المتأنية لفصول هذا الكتاب هو تغيير رؤيتنا وأسلوب تفكيرنا في الموت وما يتعلق به من حالات مرضية ومسببات لإنهاء الحياة، وحالة الاحتضار في ساعات العمر الأخيرة أو المرض النهائي الذي ينتهي بعده عهد الإنسان بالحياة... لا مكان للخوف والرعب فيه، فالموضوع يمكن أن يتم في كرامة وجلال، وهو ليس سوى انتقال متوقع من الحياة الدنيا التي يتاح للإنسان فيها وقت ملائم يُفترض أنه محدد سلفاً ليدع المجال إلى أجيال تالية، وسنة الله في الخلق أن يتم هذا التعاقب لأنه السر في استمرار الحياة والتوازن الطبيعي على هذا الكوكب، وفي نهاية هذا العرض نجد من المناسب أن نعود إلى الحكمة في أقوال الشعراء عن الموت، وفي هذا يقول شوقي:

خُلِقْنَا لِلْحَيَاةِ ولِلْمَمَاتِ وَمِنْ هَذَيْنِ كُلُّ الْحَادِثَاتِ

وَمَهْدُ الْمَرْءِ فِي أَيْدِي الرَّوَاقِي كَنَعْشِ الْمَرْءِ بَيْنَ النَّائِحَاتِ

ويقول أبو العتاهية:

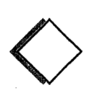
يَا نَفْسُ قَدْ أَزِفَ الرَّحِيلُ وَأَظَلَّكِ الْخَطْبُ الْجَلِيلُ

وَالْمَوْتُ آخِرُ عِلَّةٍ يَعْتَلُّهَا الْبَدَنُ الْعَلِيلُ

وهناك وجهة نظر أخرى ترحب بالموت في قول أبي العلاء:

رَقْدَةُ الْمَوْتِ ضَجْعَةٌ يَسْتَرِيح الْـ جِسْمُ فِيهَا والْعَيْشُ مِثْلُ السُّهادِ

وفي ختام هذا العرض فإن موضوع هذا الكتاب – وهو الموت – لا شك أن له وقعاً خاصاً في النفوس، ولا بد قبل توقف الحديث أن نذكِّر أنفسنا بالمنظور الديني لهذا الموضوع، فالحياة والموت من آيات الله وسننه في خلقه، وحياتنا الدنيا ليست فقط الأيام الأخيرة بل هي عهدنا السابق وأعمالنا في مسيرتنا طوال الحياة، والإيمان القوي بالله تعالى يدفعنا إلى التسليم بالقضاء، وهو الطريق إلى الطمأنينة والسكينة وراحة النفس في الدنيا والآخرة، فسبحان الذي خلق الموت والحياة، وهو الحي الذي لا يموت.



علم نفس

بناء مقياس للذنب وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من طلاب جامعة الكويت

تأليف: بدر محمد الأنصاري
الناشر: إدارة الأبحاث بجامعة الكويت - تحت رقم: AP022 الكويت اكتوبر 2001م.
مراجعة: نادية عبدالله الحمدان*

لقد خضعت الشخصية لكثير من الدراسات التي هدفت إلى معرفة مكوناتها وديناميتها وارتقائها، وللقياس النفسي الدور الرائد في هذه الدراسات العلمية التي أثمرت بحوثاً علمية قيمة في مجال علم النفس بوجه عام وفي مجال علم نفس الشخصية بوجه خاص. ومن جوانب الشخصية التي خضعت للقياس العلمي مفهوم الذنب. وقد ثار حول هذا المفهوم جدل كبير، وظهرت اتجاهات مختلفة في دراسته، منها ما يرى مفهوم الذنب بوصفه سمة في الشخصية ومنها ما يرى مفهوم الذنب على أنه حالة حسب الموقف المثير للذنب. ويرجع هذا الاختلاف إلى الصعوبات المنهجية في تحديد مفهوم الذنب ومكوناته.

ويقدم هذا الكتاب الإطار النظري النقدي لمفهوم الذنب وقياسه وما يتعلق به من مفاهيم أخرى، ويركز بصفة خاصة على مناهج الدراسات السابقة ونتائجها في هذا المجال البحثي المهم، ويقارن مقارنة دقيقة توضح نقاط التشابه والاختلاف بينها، بحيث يعطي للقارئ صورة واضحة لنتائج الدراسات العلمية وإسهاماتها المهمة في دراسة الذنب. كما يوضح هذا الكتاب الإطار النظري للمقارنة بين وجهات نظر العلماء إلى مفهوم الذنب وقياسه، ونتائج الدراسة الواقعية التي أجريت على

* قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

عينة من أفراد المجتمع الكويتي لقياس الذنب. كما أن هذا الكتاب يوضح بطريقة منظمة مفهوم الذنب وطرق قياسه، ويضع مقياساً للذنب ويبين مدى علاقته ببعض متغيرات الشخصية، وقد تم تطبيق هذا البحث على عينة من طلاب جامعة الكويت من الجنسين.

شمل الكتاب أربعة فصول نعرض مضمونها بإيجاز: يحتوي الفصل الأول على مقدمة نظرية عامة للبحث يشير في تمهيدها إلى أن الذنب أحد المشكلات النفسية التي تعوق الفرد عن أداء دوره الاجتماعي، وتؤخر توافقه وارتقاءه، كما يبحث مدى ارتباط الذنب بالاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب والقلق والخوف والوساوس القهرية والندم والفشل والقلق الاجتماعي والنكوص. ثم تطرق إلى مفهوم الذنب في علم النفس لمعرفة تاريخ البحوث النفسية التي تعرضت بالدراسة العلمية لمفهوم الذنب وعلاقته بمتغيرات الشخصية مثل الخزي والندم والحرج وغيرها. وما يزال الذنب من المتغيرات التي يختلف الباحثون حول تعريفه وقياسه، ولذلك انقسم علماء النفس إلى قسمين:

1 – الاتجاه الأول: يرى أن يعرّف الذنب بأنه حالة انفعالية داخلية تتضمن مشاعر مؤلمة نابعة من ضمير الفرد نتيجة لارتكابه فعلاً أو حدثاً يأسف عليه عميق الأسف.

2 – الاتجاه الثاني: يركز على التمييز بين الذنب والخزي على أساس درجة ملاحظة الآخرين وتقييمهم للفعل الذي يرتكبه الفرد في الموقف، ومن ثم تظهر هذه الانفعالات نتيجة لنوع الخطأ أو الانتهاكات التي افتعلها الشخص.

بعد ذلك وضح المؤلف في هذا الفصل الشعور بالذنب بوصفه سمة في الشخصية، وقد تكون هذه السمة وراثية أو مكتسبة وقد أُعدَّت الدراسات والمقاييس لدراسة الذنب من حيث هو سمة دائمة في الشخصية أو حالة نفسية يتعرض لها الفرد في موقف معين وفي زمن محدد ثم تزول.

وقد وضع المؤلف تعريفاً إجرائياً للذنب في هذه الدراسة وهو: استجابة انفعالية يقوم بها الفرد لموقف اجتماعي من المواقف المثيرة للذنب التي تضمنتها أداة البحث، وهذه الاستجابة تقاس بمقياس متدرج ذي خمسة مستويات كما يلي: (ذنب كثير جداً – ذنب كثير – ذنب متوسط – ذنب قليل – لا ذنب أبداً).

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تعرف ظاهرة الذنب التي قد تكون حالة انفعالية

لموقف معين وتزول، أو سمة ملازمة للفرد. ونظراً لأن هذه الدراسة لم تحظ باهتمام واضح لدى الباحثين في الوطن العربي، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى بناء مقياس للذنب في المجتمع العربي وبخاصة في المجتمع الكويتي.

ثم وضحت الدراسة أهمية توفير أداة قياسية (سيكومترية) لقياس الذنب لدى الشباب الكويتي الجامعي، ودراسة الذنب بشكل مستقل عن مصطلحات القلق الاجتماعي الأخرى. ويمكّن هذا البحث من توسيع نطاق الدراسة على عينات عربية أخرى، وهذا يساعد على تخطيط البرامج العلاجية والوقائية بهدف رفع مستوى الصحة النفسية لدى الطالب الجامعي الكويتي. وقد قسمت الدراسات النظرية السابقة المتعلقة بهذا البحث إلى ثلاثة أقسام: قياس الذنب، وعلاقته بمتغيرات الشخصية، ثم الفروق بين الجنسين في الذنب.

وأما الفصل الثاني فشمل منهج الدراسة، وكانت عينات الدراسة من الطلبة الكويتيين المقيدين في جامعة الكويت في الأعوام من 1996–1998. وقسمت هذه العينات إلى أربع عينات فرعية طُبِّقت عليها الاختبارات بصورة مرحلية. وتراوحت أعمارهم بين 17–35 عاماً. وشمل التطبيق الأوّلي العينة الاستطلاعية، بهدف إعداد بنود مقياس الذنب في صورتها الأولية، ثم التطبيق على العينة الأساسية الأولى، بهدف إجراء تحليل البنود والتحليل العاملي والثبات، واستخلاص معايير لمقياس الذنب الموقفي. بعدها طُبِّق على العينة الأساسية الثانية، بهدف حساب معاملات الثبات والصدق والتحقق من أهداف الدراسة وتعرف طبيعة علاقة الذنب بمتغيرات الشخصية، والفروق بين الجنسين في الذنب. وأخيراً استُخْدِمت العينة الأساسية الثالثة، لحساب معاملات الارتباط المتبادلة بين مقياس الذنب الموقفي ومقياس الخزي.

وعرض هذا الفصل أدوات الدراسة، وشملت عدة مقاييس نفسية مرتبطة بمقياس الذنب وهي مقياس الذنب الموقفي، والحرج الموقفي، والخزي، والقلق التفاعلي، والخجل الاجتماعي، والخجل، والتجنب الاجتماعي، والضيق، واستخبار أيزنك للشخصية، ثم قائمة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية. بعد ذلك حددت المعالم السيكومترية لأدوات الدراسة، حيث تم حساب ثبات مقياس الذنب عن طريق معاملات ألفا من وضع كرونباخ، وكانت غالبية العينات ذات ثبات مرتفع. وبرهنت الدراسة على صدق المقياس، وكذلك الاتساق الداخلي للمقاييس المستخدمة.

وفيما يختص بإجراءات التطبيق فقد تم بطريقة جمعية على أفراد العينة، وحدد المؤلف خطة التحليلات الإحصائية وكانت: حساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية، ثم حساب الدرجات المئينية لكل جنس على حدة، بعدها حساب الدرجات التائية، وأخيراً حساب معاملات الارتباط لحساب الصدق والثبات. أما التحليل العاملي فكان بطريقة المكونات الأساسية لهوتيلنج.

وخُصِّصَ الفصل الثالث لعرض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة لتحقيق أهدافها وهي:

1 – بناء مقياس للذنب الموقفي يناسب طلاب المرحلة الجامعية من الجنسين بالكويت، ويتمتع بخصائص سيكومترية جيدة من ناحية الثبات والصدق.

2 – فحص المكونات العاملية لبنود مقياس الذنب الموقفي وذلك للكشف عن العوامل التي تنتظم البنود المكونة للذنب باختلاف الجنس.

3 – معرفة طبيعة العلاقة بين الذنب وبعض متغيرات الشخصية.

4 – دراسة الفروق بين الجنسين في الذنب، وقد أشارت أن الإناث أكثر شعوراً بالذنب من الذكور.

5 – معدلات انتشار الذنب بين الجنسين.

6 – وضع معايير لمقياس الذنب الموقفي لطلاب الجامعة.

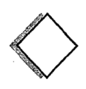
ووضَّح الفصل الرابع خلاصة البحث ثم مناقشة النتائج التي قَدَّمَت مفهوم الذنب وطرق قياسه على عينات من الشباب الجامعي الكويتي. وقد حققت هذه الدراسة أهم أهدافها، وهي بناء مقياس للذنب لدى الشباب الكويتي الجامعي من الجنسين وتحديد معالمه السيكومترية ومكوناته العاملية، وبيان علاقة الذنب بمتغيرات الشخصية.

تقييم الكتاب:

كشفت الدراسة التي قام بها المؤلف في عام 1997، والتي طُبِّقت على مجموعات مختلفة من أفراد المجتمع الكويتي، أن نسب انتشار الشعور بالذنب بين طلاب الجامعة، والموظفين، والمسنين، وربات البيوت، والمدرسين نسبة لا يستهان بها، وأن الذنب أكثر شيوعاً بين الإناث عنه لدى الذكور. ولهذا كانت أهمية هذه الدراسة في بناء مقياس الذنب على عينة من طلبة جامعة الكويت وطالباتها، نظراً

لأهمية هذا المقياس في التطبيق العملي سواء أكان ذلك لخدمة المجتمع الكويتي والخليجي أم المجتمع العربي بوجه عام.

ففي هذا الكتاب عرض نظري نقدي لمفهوم الذنب وقياسه ونتائج الدراسات السابقة، حيث كانت دقيقة، مع عرض تفاصيل مسهبة قد يؤدي تداخل الأفكار فيها لدى بعض القراء إلى خلط الموضوعات. ولكن الكتاب بوجه عام يقدم دراسة جديدة من نوعها في المجتمع الكويتي والعربي، وهو مرجع مفيد نظرياً وعملياً في موضوع قياس الذنب.



Sociology

The Social Sciences: Current Scene and Future Horizons

Ibrahim A. Ragab*

Social science theory and research in the Arab World is still dominated by the traditional positivist/empiricist paradigm evolved in the West in the nineteenth century. Scholars in the region still sheepishly cling to the aprons of past generations of social scientists who had based their scholarship on an outdated materialist, evolutionist worldview. Most Arab social scientists are hardly aware of the revolutionary accounts given by historians and philosophers of science which have shown that the current version of the "scientific method" was in fact shaped by specific historical events which negate claims of universality. Its insistence on the "belief" that sense experiences are the only legitimate source of knowledge, to the complete exclusion of "revelation" was found to be the bitter harvest of the violent clash between the church and renaissance scientists in Europe. The resulting warped view of reality and of science led to the current "crisis" in the social sciences. However, the epochal new discoveries in physics, and neurological sciences had decades ago, started the movement towards the "New Philosophy of Science" and "New Paradigm Research" which are holistic and more balanced - allowing for the inclusion of mental and spiritual factors as causal factors for understanding human behavior. This paper traces these new developments in some detail. These developments seem to lead towards a scientific revolution in the social sciences commensurate with Sorokin's "Integralist View of Truth and Reality" based on truths of revelation, reason, and the senses. The Issue is further developed to show that the "Islamization of the social sciences" seems to be the antidote to the current malaise of the social sciences, providing the best hope for their furture effectiveness.

Key words: Philosophy of the social sciences, Theory building in the social sciences, New paradigm research, Islamization of the social sciences.

* Professor, Department of Social Studies, Faculty of Arts, King Saud University, Riyadh.

Economics

Directions and Obstacles of Replacement in Public and Private Sectors after the Iraqi Aggression against Kuwait: A Field Study

*Awadh Al-Enezi**

The widespread imbalances in Kuwait's population and labor force necessitated the need for Replacement as a national policy for nationalizing jobs in both the public and the private sectors. The outflow of large numbers of expatriates due to the Iraqi invasion provided an opportunity to enhance the Replacement process. This study, however, is addressed to investigating the extent to which this process succeeded in tackling the manpower problem during the post-invasion period, and to identify its obstacles and avenues available to overcome these obstacles. The outcome is based on primary and secondary data.

Key words: Replacement, Unbalance of population, Labours, Employment policies, Colleagues training, Employee affairs.

* Assistant Professor, Department of Public Administration, Faculty of Administrative Science, Kuwait University.

Economics

The Theoretical Foundation of the Adjustment Programs Supported by the International Monetary Fund

Adnan Abbas Ali*

The purpose of this paper is to describe the analytical framework underlying the design of adjustment programs, which is supported by the International Monetary Fund (IMF). The Fund's approach to economic stabilization, generally referred to as "financial programming", is based on "monetarist" view of the transmission underlying the adjustment of the balance of payments to the change in the rate of growth of domestic credit. It follows from the monetarist nature of the fund's approach that money and monetary policy play an important role in determining balance of payments outcomes. While the paper does not describe in detail the practice of financial programming, it deals exclusively with general issues of stabilization program in developing countries. The paper will, it is hoped, serve to dispel the notion that domestic savings in developing countries need to be reinforced by foreign savings. Our key point is the proposition that the IMF-Strategy, based on "growth-with-debt", is not effective. To achieve an effective growth, the current account should be more or less balanced or even better in surplus, irrespective of foreign grants.

Key words: Structural adjustment programs, Financial programming, International monetary fund, Balance of payments, Restrictive monetary and fiscal policies, Exchange rate policies, Macroeconomic stability, Growth-with-debt, Devaluation of the domestic currency.

* Associate Professor and Expert in GTZ, Frankfurt/Main, Germany.

Psychology

The Development of an Arabic Version of the Life Orientation Test as a Measure of Optimism*

Bader M. Alansari**

The Life Orientation Test (Lot) (Scheier & Carver, 1985) has repeatedly been reported to be a better predictor of optimism. Therefore, the aim of the present study is to develop an Arabic version of the LOT, to test its psychometric properties and to assess optimism rates among Kuwait University students. The scale consisted of (8) items (true/false). Ten studies were carried out in order to achieve the study objectives. The Samples Consisted of (250), (195), (211), (165), (162), (340), (85) and (111) undergraduate students from both sexes administered the Lot in order to assess reliability, validity, gender differences, and the correlation between optimism with some personality variables. It was found that: (1) The LOT has good internal consistency ranged from. 0.70 - 0.87 across four different samples, (2) The stability Coefficients of the LOT raged from 0.92 - 0.96 across two different samples, (3) Two factors have been extracted (optimism and Pessimism), (4) Optimism correlated significantly positively with: unrealistic optimism, depression, obsession, anxiety, guilt, shame, and pessimism, and negatively correlated with optimism, and (5) Significant gender difference was reported in which females scored higher than males in two studies.

Key words: LOT, Psychometric Properties, Personality correlates, Optimism; BDI; Guilt; Depression, Shame, Pessimism, Unrealistic optimism, Anxiety, Obsession, Hopelessness.

---

* Part of this study was supported by Kuwait University Research Administration Grants No. AP036, AP037, AP039, AP041.

** Associate Prof., Dept. of Psychology, College of Social Sciences, Kuwait University.

Geography

Spatial Variation of Industrial Land Use in Saudi Cities

*Abdallah Al-Solai**

Saudi Arabian economic social and housing sectors have experienced a measurable growth during the past two decades, especially in the main cities. This growth is mostly in population count, level of income, and in the demand for more consumption and production goods. These factors combined with various public polices have encouraged more investment in the industrial sector. As a result, industrial land-use in the cities is growing rabidly. Variation in this growth among cities has been noted, but has not been studied. The main purpose of this research is to analyze spatial variation of industrial land-use in Saudi cities. It also attempts to determine the factors that explain these variations. To achieve these objectives, data were collected from related ministries and other government agencies. A number of statistical techniques were used to analyze these data. It is hoped that the results of this study will contribute significantly to the understanding of both theoretical and practical aspects of urban industrial land-use in the Saudi Arabian cities.

Key words: Spatial variation, Industrial policy in Saudi Arabia, Industrial land use, Five year plans, Industrial planning.

* Associat Professor, Geography Dept., Faculty of Arts, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصات المجلة، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – لا يزيد عدد جداول البحث عن خمسة جداول.

4 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 – تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony *et al.*, 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)،

كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت
٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

ouncil



المجلـة التربـوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
أ. د. قاسـم علي الصرّاف

تـنـشـر

البحوث التربوية المحكّمة
مراجعات الكتب التربوية الحديثة
محاضر الحوار التربوي
التقارير عن المؤتمرات التربوية
وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكـويـت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجّه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية – مجلس النشر العلمي ص.ب: ١٣٤١١ كيفان – الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) – مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ – فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.





حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريَّة علميَّة محكَّمة تتضمّن مجموعة من الرّسائل وتعني بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلميَّة لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

- تنشر الأبحاث والدراسات الأجنبية باللغتين العربية والإنجليزية شريطة أن لا يقل حجم البحث عن ٦٠ صفحة وأن لا يزيد على ٢٠٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية فحسب بل يشمل ما يعادل هذه التخصصات في الجامعات والمعاهد الأخرى داخل الكويت، وخارجها.
- يرفق بكل بحث ملخص له باللغة العربية وآخر بالإنجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف ٣٠ نسخة مجاناً.

الاشتراكات

الاشتراكات	للأفراد	للمؤسسات
داخل الكويت	٧ د.ك	٣٧ د.ك
الدول الأجنبية	٣٧ دولاراً أمريكياً	١٥٠ دولاراً أمريكياً
الدول العربية	١٠ د.ك	٣٧ د.ك

ثمن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس
ثمن المجلد السنوي: للأفراد ١٠ د.ك

توجه المراسلات إلى:

رئيسة هيئة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ – الخالدية – رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس: ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-adab
http://Pubcouncil.kuniv.edu.kw/AFA/
E-mail:aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية

مجلة محكمة نصف سنوية
تصدر عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت
باللغتين العربية والانجليزية
(ISSN - 1561 - 0411)

تعنى بنشر الأبحاث المتعلقة بقضايا التنمية والسياسات الاقتصادية في الأقطار العربية

من أجل:

- ☐ زيادة مساحة الرؤية وتوسعة دائرة المعرفة لدى صانعي القرار والباحثين في الأقطار العربية .
- ☐ خلق حوار علمي بناء بين الباحثين وصانعي القرار .

ندعوكم إلى :

- ☐ إرسال أبحاثكم لنشرها في مجلة اقتصادية متخصصة.
- ☐ إرسال مساهماتكم من مراجعات الكتب وتقارير عن مؤتمرات تعنى بقضايا التنمية.
- ☐ الاشتراك في المجلة لاستلامها في مواعيد منتظمة.

توجه المراسلات إلى:

رئيس التحرير – مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية
المعهد العربي للتخطيط بالكويت
ص.ب 5834 – الصفاة 13059 الكويت
تلفون 4844061 – 4843130 (965) – فاكس 4842935 (965)
البريد الالكتروني api@api.org.kw

المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣ ● First Issue, November 1993
- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية ● A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر) ● Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري ونشره واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها ● The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
- مسجلة في قواعد البيانات العالمية ● Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات الدول العربية : 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات

الدول الأجنبية : 15 دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب : 28558 الصفاة 13055 - دولة الكويت

هاتف : 4817028 (965) Tel: بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 فاكس: 4817028 (965) Fax:

e-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت

تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http:,,pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Scienceś Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org,general/eng/infoserv/db,dare.html



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة فصلية محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

رئيس التحرير

أ. د. سالم الطحيح

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية . . إلخ (باللغتين العربية والإنجليزية).

الأبواب الثابتة

- البحوث (باللغتين العربية والإنجليزية).
- عرض الكتب ومراجعاتها.
- التقارير: مؤتمرات - ندوات.
- الببليوجرافيا العربية والإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير - الدكتوراه).
- ملخصات باللغة الإنجليزية للبحوث المنشورة باللغة العربية وبالعكس.

الاشتراكات

دولة الكويت: ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير:

ص.ب: 17073 - الخالدية الكويت - الرمز البريدي 72451

تليفون: 4833215 - 4833705 - فاكس: 4833705

E-MAIL:JOTGAAPS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

Http://Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2002 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).



Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026

E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01. kuniv. edu. kw/~jss



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 30 No.4 2002

Articles

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972 - 1979), Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.